خصائص مذهب

الأندلس النحوي

خلال القرن السابع الهجري



تأليف

الدكتور عبد القادر رحيم الهيتي

منشورات

جامعة قاريونس

بنغازي

خصائص مذهب
الأندلس النحوي
خلال القرن السابع الهجري

تأليف
الدكتور عبد القادر رحيم الهيتي

منشورات

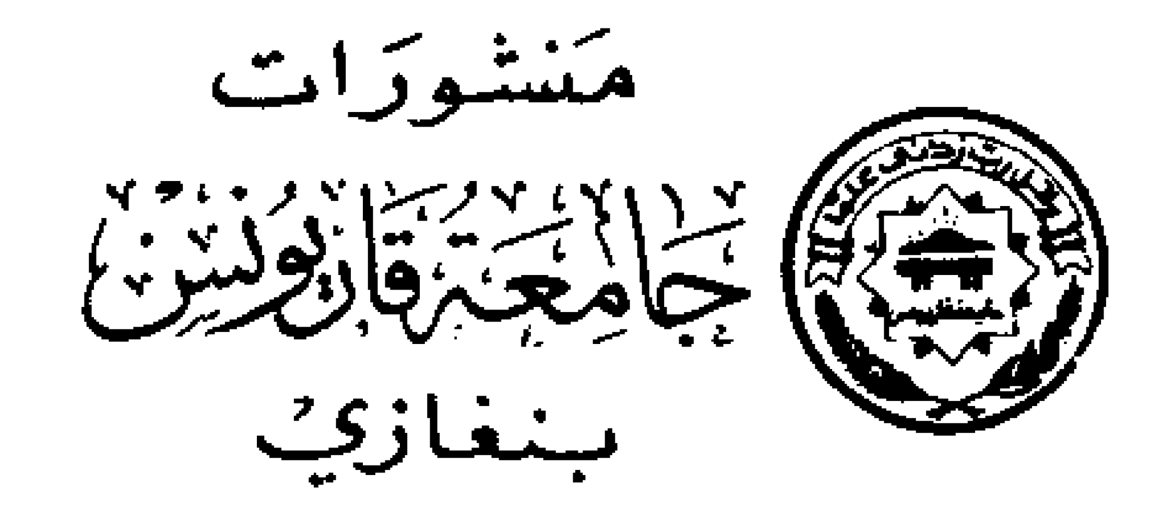


بنغازي

الطبعة الثانية

1993

منشورات



جامعة قاريونس

بنغازي

«إشارة وتنبيه»

لقد كان هذا الكتاب أطروحة قدمت إلى كلية دار العلوم بجامعة القاهرة وقد نوقشت مساء يوم الخميس 1975/7/24 ومنح صاحبها شهادة الماجستير في النحو والصرف بدرجة «جيد جداً».

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة...
الذي عاش محباً للغة القرآن وحاملاً له.
وانتقل إلى رحمة الله منتظراً مني استمرار حماية لغة القرآن.
فرحمه الله وجعل الجنة مثواه.

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة الطبعة الثانية

عندما تمَّ طبع هذا الكتاب ـ أول مرة ـ تلقفتـه الأيادي لكـونه يمثـل أول بحث أكاديمي منشور في النحو الأندلسي ـ فاطلع عليه القـارىء العادي قبـل المتخصص، وبذلك نفذت النسخ المطبوعة والمطروحة منه في الأسواق.

وتمت مكاتبتي من عدد من دور النشر في المغرب العربي قبل مشرقه، إلَّا أنه قد حالت دون إتمام ذلك ـ ظروف طارئة.

ومـا أن حطت رحـالي في أراضي الجماهيـرية العـربية الليبيـة واحتضتني رائدة الجامعات فيها، وهي جامعة قار يونس ـ حتَّى أشار علي بعض الأخوة لتقديمه للطبع كي يستطيع الباحثون الحصول عليه وليسدَّ فراغاً في المكتبة العربية.

وها أنا ذا أعدُّ الكتاب للطبع بعد أن قمت بتنقيحه وضبط الآيات الكريمة فيه عسى أن يظهر بصورة أفضل مما كان عليه في طبعته الأولى.

واللَّه ولي التوفيق

المؤلف

بنغازي في 1992/8/15 م

مقدّمة الطبعة الأولى

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أفضل الخلق محمد الـذي جاء رحمـة للعالمين. ورضي الله عن أصحابه الذين كانوا حماة للغة القرآن.

وبعد ـ فإن علم النحو من أسما العلوم قدراً وأنفعها أثراً، لكنه لم يحظ بدراسات كثيرة قائمة على الإحصاء العلمي الدقيق، والنظرة الفاحصة العميقة، وكان ذلك راجعاً إلى:

1 ـ عدم وجود الوسائل العلمية الحديثة المعينة على الإحصاء عند القدامى.

2 ـ صعوبة النحو العربي وتشعب مسائله وكثرة تفريعاته.

3 ـ اختلاف اللهجات في المجتمعات العربية، وعدم إمكان الفصل بين بعضها وبعضها الآخر مما أدى إلى خلط شـواهد من لهجات مختلفة تحت قاعدة واحدة فترتب على ذلك أحكام الشذوذ والندرة والضرورة.

4 ـ وجود كثير من الباحثين ما زالوا يفضلون السهل ويسيرون في الطريق اليسير بمراجعة ما قدمه السابقون من ثمار، ويبتعدون بذلك عن الخوض في أصول النحو وأسراره.

وإني لآمل ببحثي هذا وما يتبعه من بحوث ـ أن أسهم في بناء صرح النحو العربي.

وقد اخترت البحث عن (خصائص مذهب الأنـدلس النحوي في القـرن السابـع الهجري) بتوجيه من بعض أساتذة كلية دار العلوم، وقسمته إلى مقدمة وبابين وخاتمة، وجعلت المقدمة في أربعة مباحث:

أولها ـ عن الحياة السياسية في الأندلس خلال هذا القرن وأثرها في الحياة العلمية هناك.

ثانيها ـ عن العلاقة بين النحو العربي والفقه الإسلامي وأثر المذاهب الفقهية هناك في النحو الأندلسي.

ثالثها ـ عن النحو العربي في المشرق والمغرب من بدايته حتى القرن السابع الهجري.

رابعها ـ عن وجود مذهب نحوي للأندلس ـ فاستعرضت موقف الباحثين من ذلك ورددت على المنكرين حججهم، وأثبت وجود مذهب نحوي خاص بها، له أعلامه البارزون وسماته الواضحة. بدأ ظهوره في القرن الرابع الهجري على يد أبي بكر الزبيدي صاحب كتاب (الواضح في علم العربية) ثم نما وقارب الإستواء في النصف الثاني من القرن السادس الهجري، ثم قويت شخصيته وبرزت سماته على يد رجال القرن السابع هناك.

أما الباب الأول فكان عن آراء نحاة المذهب، وجعلته في مبحثين:

أولهما ـ ذكرت فيه آراءهم الجديدة.

ثانيهما ـ ذكرت فيه آراءهم المختارة.

وبالجملة فقد كان لنحاة الأندلس آراء نحوية منثورة بين الكتب: المخطوط منها والمطبوع. والموجود منها والمفقود ـ فحاولت جمعها وتقديم ما تيسر منها.

وفي الباب الثاني تكلمت عن خصائص وسمات مذهب الأندلس النحوي، وجعلته في ثلاثة مباحث:

أولها ـ عن الاستشهاد عندهم ـ وتكلمت فيه عن نقطتين: استشهادهم بالقراءات القرآنية ـ وكثرة استشهادهم بالحديث ـ وقد ركزت على كثرة الاستشهاد بالحديث ـ فاستعرضت موقف القدماء والمحدثين من هذه القضية، وبينت الجديد في مذهب الأندلس من القضية نفسها.

ثانيها ـ عن السمة الثانية لمذهبهم ـ وهي نفورهم عن كثرة التعليل النحوي، واستعرضت فيه تاريخ العلة وتطورها بشيء من الإيجاز، وموقف النحاة منها حتى مجيء ابن مضاء وثورته على نحو المشرق، وبينت أن نحاة المذهب حاولوا تطبيق دعوة ابن مضاء إلى الغاء العلل الثواني والثوالث، وذلك برفضهم إياها، ووصفهم لها بالجعجعة والهذيان والخروج عن منهج التعليم.

ثالثها ـ عن السمة الثالثة وهي اتجاههم إلى تيسير النحو العربي، وبينت فيه أن هذا التيسير كان له أربعة طرق: نفورهم من كثرة التعليل النحوي، ووضعهم الكثير من

المختصرات النحوية ،واهتمامهم بكتب المشرق،مع اهتمامهم بكتب معاصريهم في الأندلس، وقدمت نماذج من مؤلفاتهم تعين على توضيح هذه الأمور.

أما الخاتمة ـ فقد ضمنتها المعالم البارزة للبحث ـ وما هو جديد فيه. والحقت بذلك تراجم أعلام المذهب.

وبعد ـ فأراني عاجزاً كل العجز عن إسداء الشكر لكل من أعانني في بحثي هذا من أساتذة وزملاء وأصدقاء، وأسأل الله أن يتولى مكافأتهم وأن يجزيهم عني خير الجزاء.

في يوم الثلاثاء الموافق

29 ربيع الأول 1395 هـ

8 ابريل 1975 م



مقدّمة البحث

تشتمل المقدمة على أربعة مباحث:

1 ـ الحياة السياسية والعلمية في الأندلس.
2 ـ أثر الفقه في الدراسات النحوية.
3 ـ النحو العربي في المشرق والمغرب.
4 ـ وجود مذهب أندلسي في النحو العربي.

المبحث الأول
الحياة السياسيّة والعلمية في الأندلس



المبحث الأول
الحياة السياسية والعلمية في الأندلس

أ ـ الحياة السياسية

تعاقب على حكم الأندلس خلال القرن السابع الهجري ثلاث دول، اختلفت مدد حكمها طولاً وقصراً، إلا أنها جميعاً كانت تتسم بسمة واحدة هي: الحروب والمنازعات الخارجية والإضطرابات والفتن الداخلية، وهي:

1 ـ دولة الموحدين: 539 - 630 هـ.
2 ـ دولة بني هود: 625 - 635 هـ.
3 ـ دولة بني الأحمر: 635 - 897 هـ.

وفيما يلي عرض مختصر لتاريخ هذه الدول:

أولاً ـ دولة الموحدين:

دخل الموحدون الأندلس خلال النصف الأول من القرن السادس الهجري وكان ذلك حوالي سنة 539 هـ[1]. في عهد مؤسس دولتهم ـ الحقيقي ـ أمير المؤمنين عبد المؤمن بن علي، واستمر حكمهم هناك حتى سنة 630 هـ[2]. فقد تم لعبد المؤمن هذا ملك المغرب كله من طرابلس إلى السوس الأقصى، كما تم له ملك أكثر جزيرة الأندلس[3].

وتوالى بعده أمراء موحدون عدة، الذي يهمنامنهم هنا الناصر لدين الله بن يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن 595 - 610 هـ[4]. الذي حدثت في عهده وقعة (العقاب)

(1) الاستقصا لأخبار دول المغرب الاقصى. السلاوي جـ 1، ص 158 بتصرف.
(2) تاريخ الإسلام. د. حسن ابراهيم جـ 4، ص 229 بتصرف.
(3) المعجب في تلخيص أخبار العرب. المراكشي. ص 164 بتصرف.
(4) تاريخ الإسلام. د. حسن إبراهيم جـ 4، ص 230 بتصرف.

«ففي سنة 609 هـ كانت الملحمة العظمى بـالأندلس بـين الناصر محمـد بن يعقوب بن يوسف وبين الفرنج، ونصر الله الإسلام، واستشهد بها عدد كثير من المسلمين»[1].

ولقد كانت هذه الملحمة سجالاً بين الفريقين إذ «خرج أمير المؤمنين من مدينة جيان والتقى هو والأدفنش بموضع يعرف بالعقاب بالقرب من حصن يدعى حصن سالم فعبـأ الأدفنش جيوشه ورتب أصحابه ودهم المسلمين وهم على غـير أهبة فـانهزموا وقتـل من الموحدين خلق كثـير»[2]. ولكن الإفرنـج لم ينعموا بنصرتهم هـذه طويـلاً إذ قابلهـم «زكريا بن أبي حفص أحد قواد الناصر فهزمهم شر هزيمة وردهم إلى بلادهم وكان ذلك حوالي سنة 609 هـ»[3].

وقد كان من آثار هذه الموقعة أن «مات الناصر لدين الله كمداً على ما لحق به من هزيمة منكرة»[4]، كما أنها تسببت في إضعاف قوة المسلمين في المغرب والأندلس منذ ذلك الحين[5].

وبعد وفاة الناصر تولى الحكم ابنه يوسف، وكـان عمره حينـذاك ستة عشر عـاماً واستمر في الحكم حتى سنة 620 هـ[6].

وبعد وفاته وقعت في البلاد فتن واضطرابات، طمعاً في السلطة مما أفضى إلى نشوب حرب أهلية بين المتنازعين على الحكم[7].

وقد تولى السلطة ـ تبعاً لذلك ـ حاكمان أحدهما في مراكش هو أبو مالك عبد الواحد والآخر في الأندلس هو عبد الله أبو محمد ولد يعقوب وأعلن الأخير نفسه أميراً على مرسية بإسم (العادل بالله)، ولم يكتف بذلك، بل ثار على عمه حاكم مراكش فتولى حكمها أيضاً، إلا أن سلطانه لم يدم طويلاً فقد خلع عن عرش البلدين سنة 624 هـ[8].

وبعد (العادل) جاء إلى الحكم أخوه (المأمون) واستمر حكمه حتى سنة 630 هـ، وفي

---

(1) شذرات الذهب. ابن العماد جـ 5، ص 36.
(2) المعجب. المراكشي ص 215.
(3) دائرة معارف القرن العشرين. محمد فريد وجدي جـ 1، ص 659.
(4) تاريخ الإسلام. د. حسن إبراهيم جـ 4، ص 232.
(5) الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى. السلاوي جـ 2، ص 197.
(6) المعجب. المراكشي ص217.
(7) تاريخ الأندلس. يوسف أشباخ ص 403.
(8) المصدر والصفحة أنفسها.

خلال حكمه خرجت معظم أراضي الأندلس عن قبضة الموحدين نتيجة ضعف ومناوئة خصومه له[1].

ثانياً ـ دولة بني هود:

لما اشتدت وطأة الموحدين والنصارى على الأندلس في أوائل القرن السابع الهجري ظهر المتوكل بن هود وهو سليل بن هود ملوك (سرقسطة) السابقين أيام حكم الطوائف، وكان ظهوره في أحواز مرسية سنة 625 هـ، فدعا إلى تحرير الأندلس من النصارى والموحدين معاً وقوي أمره تباعاً، وانحازت إليه عدد من قواعد الأندلس الهامة منها: جيان وقرطبة وماردة وبطليوس.

وفي سنة 629 هـ استطاع أن ينتزع غرناطة من الموحدين، وفي تلك الآونة اشتدت وطأة النصارى على الأندلس، وأخذت قواعدها تتساقط في أيديهم واحدة بعد الأخرى، وبـذل ابن هود جهده لمحاربتهم، ولكنه لم يستطع وقف عدوانهم لتمزق الأندلس يومئذ. وتوفى قتيلاً سنة 635 هـ [2].

ثالثاً ـ دولة بني الأحمر:

مع ظهور ابن هود في وسط الأندلس ظهر في جنوبهـا ـ ابن الأحمر وهـو محمد بن يوسف بن نصر، وبسط حكمه على كثير من أنحائها، ثم استولى على غرناطة عقب وفاة ابن هود[3].

وقد بقي ابن الأحمر هذا حاكـماً على غـرناطـة التي تقلصت بها دولـة المسلمين في الأندلس ـ حتى وفاته سنة 671 هـ.

وكان عهده عهد حروب ومنازعات لا يتسع المجال لذكرها كلها، وسنعرض أكبر معركة خاضها للدفاع عن دولة المسلمين هناك ونعني بها الملحمة التي كانت سنة 663 هـ حينما التقى بـ (الأدفنش)، وانتصر عليـه وأسره، ولكن (الأدفنش) استـطاع الهـرب وتجييش الجيوش ومنازلة غرنـاطة مـرة أخرى فخـرج لهم المسلمون بقيـادة حاكمهم ابن الأحمر

---

(1) تاريخ الأندلس. يوسف أشباخ ص 408 بتصرف.
(2) الإحاطة في أخبار غرناطة. ابن الخطيب جـ 1، ص 147 بتصرف.
(3) الإحاطة في أخبار غرناطة. ابن الخطيب جـ 1، هامش ص 147 بتصرف.

وانتصروا عليهم مرة أخرى وأسروا منهم عشرة آلاف وقتلوا ما يزيد على أربعين ألفاً حتى أنهم جمعوا كوماً هائلاً من رؤوس الإفرنج وأذنوا عليه، واستطاعو في تلك الملحمة استعادة عدة مدائن من الإفرنج[1].

وبعد وفاة ابن الأحمر خلفه ابنه محمد بن محمد بن يوسف، وكان عهده من أحسن عهود بني الأحمر، لأنه قام بالحكم أحمد قيام، وتوفى سنة 701 هـ[2].

ب ـ الحياة العلمية

على الرغم من تلك الأحداث التي استنفدت جهداً كبيراً من المسلمين نرى أنه كانت هناك حياة علمية تستحق الإعجاب، وقد اتسمت الحياة العلمية في الأندلس خلال القرن السابع الهجري بسمة القوة والإزدهار، وذلك على العكس من الحياة السياسية، التي اتسمت ـ كما قلنا ـ بالإضطرابات والفتن الداخلية والحروب والمنازعات الخارجية.

ويبدو أن القلق الذي كان سائداً في الحياة السياسية حينذاك لم يؤثر على الحركة العلمية تأثيراً سلبياً، بل ربما كان له أثر إيجابي، إذا ما استثنينا هجرة بعض العلماء كإبن مالك[3]، وابن معط[4]، وأبي حيان[5] إلى المشرق.

وشهد بذلك بعض المؤرخين قائلاً: «أما فيما يتعلق بالعلوم وهي التي استؤنفت في عهد الموحدين فقد كانت المعاهد المغربية في مراكش وفاس وتونس، والمعاهد الأندلسية في أشبيلية وقرطبة وغرناطة وبلنسية ومرسية يومئذ مجمع العلوم والمعارف»[4]. [6]

من هنا نجد القرن السابع الهجري أحد قرني العصر الذهبي للنحو في الأندلس كما قال أحد الباحثين: «والرأي عندي أن نقسم (الأطوار) إلى عصور ثلاثة:

1 ـ عصر الجمع والتكوين: ويبدأ من فجر تاريخ هذا العلم إلى نهاية القرن الخامس الهجري.

2 ـ العصر الذهبي للإنتاج النحوي في القرنين السادس والسابع.

---

(1) شذرات الذهب. ابن العماد. جـ 6، ص 312 بتصرف.
(2) الإحاطة. ابن الخطيب جـ 1، ص 148 بتصرف.
(3) انظر ترجمته في الملحق رقم (20).
(4) انظر ترجمته في الملحق رقم (23).
(5) انظر ترجمته في الملحق رقم (22).
(6) تاريخ الأندلس. يوسف أشباخ ص 498.

3 ـ عصر التشتت والتفرق. . . وذلك في القرنين الثامن والتاسع الهجريين»[1].

وكذلك نجد باحثاً آخر يجعل هذا القرن أحد قرني وصول علوم العربية إلى أعلى مستوياتها في الأندلس إذ يقول: «وفي القرن السابع والثامن انتهت إليهم علوم العربية»[2].

ولم يكن هذا القرن من الناحية العلمية في أعلى المستويات في نظر المحدثين فقط بل كان كذلك في نظر القدماء أيضاً حيث نجد المقري يقول: «والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة حتى أنهم في هذا العصر (القرن السابع) فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، ولا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة. . . وهم كثيرو البحث فيه، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكناً من علم النحو ـ بحيث لا تخفى عليه الدقائق ـ فليس عندهم بمستحق للتمييز ولا سالم من الإزدراء»[3].

وإذا بحثنا عن أسباب هذا الإزدهار العلمي فإننا نجد أن كثيراً من حكام الأندلس كانوا خلال هذه الفترة إمَّا: من العلماء، أو من المحبين لهم، فلقد كان (الناصر) مثل أبيه مثقفاً ثقافة واسعة، وكان فقهاء عصره يرجعون إليه في الفتاوى[4]، كما أن (المستنصر) لم يكن في آل عبد المؤمن أحسن منه ولا أفصح[5].

وليس في ذلك غرابة، فلقد كان أسلافهم كذلك، فهذا أمير المؤمنين عبد المؤمن يؤثر أهل العلم ويحبهم ويحسن إليهم، فيستدعيهم من أنحاء البلاد للسكنى عنده والجوار بحضرته، ويجري عليهم الأرزاق الواسعة، ويظهر التنويه بهم والإعظام لهم[6]. وليس ذلك عنه بغريب. فقد كان فقيهاً عالماً بالأصول والجدل والحديث مشاركاً في كثير من العلوم الدينية والدنيوية[7].

كما يظهر لنا أن منافستهم للمشرق وأهله، كانت تبعث من جدهم ما لم يتهيأ لغيرهم من العلماء حينذاك.

---

(1) الإتجاهات النحوية في الأندلس. د. أمين السيد ص 143.
(2) الإسلام في إسبانيا. د. لطفي عبد البديع ص 74.
(3) نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب. المقري جـ 1، ص 206.
(4) نفح الطيب. المقري جـ 1، ص 98.
(5) شذرات الذهب. ابن العماد جـ 5، ص 94.
(6) المعجب. المراكشي ص 144.
(7) الاستقصاء، السلاوي جـ 1، ص 158.

فالأستاذ علي النجدي يقول: «رجعت إلى بغية الوعاة وكشف الظنون، أتتبع دراسات الكتاب[1]، وأستوعبها إحصاء وعداً فإذا للأندلس وما يسامتها من بر المغرب قرابة أربعين، وللعراق وما يليه خمس وعشرون، ولمصر أربع لا غير، وليس هذا التفاوت بعجيب، ففي الشرق كان مقر الخلافة العباسية، وإليه كانت رحلة العلماء والشعراء وأصحاب الكتابة والمزية عامة، وفي الغرب كان مقر دولة أخرى عربية تنافس الخلافة وتحرص على أن تجاريها في كل ميدان»[2].

كما أننا نجد الأندلسيين وغيرهم حين يؤرخون للعلماء واودباء يضربون لهم الأمثال بعلماء وأدباء من المشرق، ويشبهونهم بأولئك الأعلام البارزين[3]، فيقولون: «إن الزبيدي[4] بالمغرب بمنزلة ابن دريد في المشرق»[5]. ويشبهون أبا علي الشلوبين[6] بأبي علي الفارس - فيقولون: «أنه ما يتقاصر عن الشيخ أبي علي الفارسي»[7]، وكذلك يفعلون مع غيره من علماء الأندلس، فابن حزم يقول: «إذا ذكرنا أبا الأجرب (معونة بن الصمة الكلابي) في الشعر لم نباه إلا (جريراً)، و (الفرزدق) بكونه في عصرهما، ولو أنصف لاستشهد بشعره فهو جارٍ على مذهب الأوائل لا على طريقة المحدثين. . . وإذا صرحنا بذكر (محمد بن يحيى الرياحي) و (أبي عبد الله محمد بن عاصم) لم يقصر عن أكابر أصحاب (محمد بن يزيد المبرد) ولو لم يكن لنا من فحول الشعر إلا (أحمد بن محمد بن دراج القسطلي) لما تأخر من شأو بشار وحبيب (أبي تمام) والمتنبي، فكيف ولنا معه (جعفر بن عثمان الحاجب) و (أحمد بن عبد الملك بن مروان) و (أغلب بن شعيب) و (محمد بن شخنيص) و (أحمد بن فرج) و (عبد الملك بن سعيد المرادي) وكل هؤلاء فحل يهاب جانبه»[8].

كما أن صاحب نفح الطيب قد فعل ذلك حينما قال: «والنحو عندهم في هذا العصر في نهاية من علو الطبقة حتى أنهم فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه»[9].

---

(1) يقصد به: كتاب سيبويه.
(2) سيبويه إمام النحاة. علي النجدي ص 187.
(3) وفيات الأعيان، ابن خلكان جـ 3، ص 123.
(4) انظر ترجمته في الملحق رقم (18).
(5) انظر: نفح الطيب جـ 5، ص 24.
(6) انظر ترجمته في الملحق ص رقم (12).
(7) نظرات في اللغة عند ابن حزم. سعيد الأفغاني ص 13 - 14.
(8) نظرات في اللغة عند ابن حزم، سعيد الأفغاني ص 13 - 14.
(9) نفح الطيب. المقري جـ 1، ص 206.

المبحث الثاني
أثر الفقه في الدّراسات النحويّة

المبحث الثاني
أثر الفقه في الدّراسات النحويّة

لم تكن العلاقة بين النحو العربي والفقه الإسلامي خفية، إذا ما علمنا أن أحدهما منبع للآخر وأنهما معاً يخدمان هدفاً واحداً، فالنحو العربي جاء للمحافظة على لغة القرآن الكريم، والفقه الإسلامي تشريع من ذلك الكتاب الكريم، فهما معاً يخدمان الشريعة الإسلامية.

ومن تتبع تلك العلاقة بين هذين العلمين ما جاء في مغني اللبيب: «إن الرشيد كتب ليلة إلى القاضي أبي يوسف يسأله عن قول القائل:

فإن ترفقي يا هند فالرفق أيمن وإن تخرقي يا هند فالخرق أشأم

فأنت طلاق والطلاق عزيمة ثلاث، ومن يخرق أعف وأظلم

فقال: ماذا يلزمه إذا رفع الثلاثة وإذا نصبها؟؟ قال أبو يوسف: فقلت: هذه مسألة نحوية فقهية، ولا آمن الخطأ إن قلت فيها برأيي، فأتيت الكسائي وهو في فراشه فسألته، فقال: إن رفع ثلاثاً طلقت واحدة، لأنه قال: أنت طلاق، ثم أخبر أن الطلاق التام ثلاث، وإن نصبها طلقت ثلاثاً. لأن معناه أنت طالق ثلاثاً وما بينهما جملة معترضة، فكتبت بذلك إلى الرشيد، فأرسل إليّ بجوائز فوجهت بها إلى الكسائي، وقال ابن هشام: إن الصواب أن كلاً من الرفع والنصب محتمل لوقوع الثلاث ولوقوع الواحدة»[1].

وجاء في طبقات الزبيدي: «أن أبا بكر بن شقير قال: حدثني أبو جعفر الطبري قال: سمعت الجرمي يقول: أنا مذ ثلاثون أفتي الناس في الفقه من كتاب سيبويه، قال: فحدثت به محمد بن يزيد على وجه التعجب والإنكار، فقال: أنا سمعت الجرمي يقول هذا وأومأ بيده إلى أذنيه»[2].

---

(1) مغني اللبيب. ابن هشام جـ 1، ص 51.

(2) طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي ص 77.

وجاء في نزهة الألباء أن بشرا المريس قال للفراء: «يا أبا زكريا؟ أريد أن أسألك مسألة في الفقه، فقال: سل، فقال: ما تقول في رجل سها في سجدتي السهو؟ قال: لا شيء عليه، قال: ومن أين ذلك؟ قال: قسته على مذاهبنا في العربية، وذلك أن المصغر لا يصغر، وكذلك لا يلتفت إلى السهو في السهو، فسكت»[1].

ويروى عن ابن جني قوله: «إن كتب محمد بن الحسن ـ رحمه الله ـ إنما ينتزع أصحابنا منها العلل لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه»[2]. كما أنه قد عقد باباً في علل العربية: أكلامية هي أم فقهية[3] وذلك كما فعل محمد بن الحسن (صاحب أبي حنيفة) في كتاب (الأيمان) في الفقه[4].

كما أن الناظر في كتب أصول النحو يكتشف العلاقة القوية التي تربطه بأصول الفقه.

فابن جني يضع كتاباً في أصول النحو على طريقة علم الكلام يقول فيه: «فلم نر أحداً من علماء البلدين (البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه»[5].

كما أن ابن مضاء حينما دعا إلى الغاء العامل والعلل الثواني والثوالث وإلغاء القياس والتقديرات والتأويلات إنما كان ذلك بوحي من المذهب الظاهري، ويتضح ذلك من خلال الاطلاع على كتابه: «الرد على النحاة»[6].

وكذلك فعل السيوطي عندما قسم الحكم النحوي تقسيم غيره للحكم الفقهي، إذ يقول: «الحكم النحوي ينقسم إلى واجب وممنوع وحسن وقبيح وخلاف الأولى وجائز على السواء، فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل ونصب المفعول وجر المضاف إليه وتنكير الحال وغير ذلك، والممنوع كأضداد ذلك، والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض. والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع، وخلال الأولى كتقديم الفاعل في نحو: ضرب

---

(1) نزهة الألباء، ابن الأنباري ص 69.
(2) الخصائص، ابن جني جـ 1، ص 163.
(3) المصدر نفسه ص 48 بتصرف.
(4) فهرس المخطوطات المصورة، ص 16 بتصرف.
(5) الخصائص، ابن جني جـ 1، ص 2 - 3.
(6) انظر: مقدمة الرد على النحاة د. شوقي ضيف ص 22 - 23. وانظر: الرد على النحاة ص 86.

غلامه زيداً، والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له»[1].

فما أشبه ذلك بتقسيم الحكم الشرعي إلى: واجب وحرام ومندوب ومكروه كراهة تحريمية ومكـروه كراهة تنزيهية ومباح.

وقد تأثر النحو الأندلسي بمذهبين من مذاهب الفقه الإسلامي. هما:

المذهب المالكي (مذهب أهل الحديث) والمذهب الظاهري.

فالمذهب المالكي ينسب إلى الإمام مالك بن أنس الأصبحي. رضي الله عنه المولود سنة 93 هـ، والمتوفى بالمدينة المنورة سنة 176 هـ.

وهذا المذهب هو ثاني المذاهب الأربعة نشأة. وقد اختص إمامه بزيادة مدرك آخر للأحكام غير المدارك المعتبرة عند غيره، وهو عمل أهل المدينة[2].

وقد نشأ المذهب المالكي في المدينة، ثم انتشر في الحجاز، وغلب عليه وعلى البصرة ومصر ومـا والاها من بـلاد أفريقيـة والأندلس والمغـرب الأقصى إلى بلاد من أسلم من السودان.

وظهر ببغداد ظهوراً كثيراً، ثم ضعف فيها بعد القرن الرابـع الهجري، وضعف بالبصرة بعد القرن الخامس الهجري، وغلب في خراسان على (فزوين)، وأبهر، وظهر في نيسابور أولاً، وكان له بها وبغيرها أئمة ومدرسون.

وظهر ببلاد فارس، وفي اليمن وكثير من بلاد الشام[3].

وقد كان الغالب على أهل أفريقيـا مذهب أهـل السنة، ثم غلب عليهـا المذهب الحنفي، فلما تولى عليها (المعز بن باديس) سنة 407 هـ حمل أهلها وأهل ما والاها من بلاد المغرب على المذهب المالكي، وحسم مادة الخلاف في المذاهب، واستمرت له الغلبة عليها وعلى سائر بلاد المغرب[4].

وظل هذا المذهب غالباً على تلك البـلاد إلى اليوم حتى قيـل: إن المغاربـة كلهم

---

(1) الاقتراح، السيوطي ص 10.
(2) مقدمة ابن خلدون. ص 381 ط. الشعب بتصرف.
(3) الديباج المذهب. ابن فرحون ص 12 بتصرف.
(4) الكامل. ابن الأثير جـ 9، ص 95 بتصرف.

مالكية، إلا النادر ممن ينتحلون الأثر[1].

أما الأندلس فقد غلب على أهلها مذهب الأوزاعي ثم انقطع في بداية القرن الثالث الهجري حيث غلب عليهم المذهب المالكي[2].

ويعتمد المذهب المالكي اعتماداً كبيراً على الحديث النبوي الشريف حتى لقب بـ (مذهب أهل الحديث)، وكان الإمام مالك يتمثل بقول القائل:

وخير الأمور ما كان سنة ... وشر الأمور المحدثات البدائع

وكان يعجب بقول عمر بن عبد العزيز: «سن رسول الله ﷺ وولاة الأمور من بعده سنناً ـ الأخذ بها اتباع لكتاب الله واستكمال لطاعة الله وقوة على دين الله، ليس لأحد بعدها تبديل، ولا يجوز النظر في شيء خالفها، من اهتدى بها فهو المهتدي، ومن استنصر بها فهو منصور، ومن تركها واتبع غير سبيل المؤمنين (نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا)»[3].

أما منهج الإمام مالك في الفقه فيتلخص في: «أنه يأخذ بكتاب الله تعالى أولاً، فإن لم يجد في كتاب الله نصاً اتجه إلى السنة[4]. ومن بعد السنة يجيء القياس وهو: (إلحاق أمر غير منصوص على حكمه بأمر آخر منصوص على حكمه لوصف مشترك بينهما يكون هو علة الحكم التي بني عليها) ومع القياس ـ المصلحة، وسد الذرائع، والعرف، والعادات[5].

وكان لهذا المذهب أثر بالغ في سمة من سمات النحو الأندلسي هي سمة كثرة الاستشهاد بالحديث.

أما المذهب الظاهري فينسب إلى مؤسسه (داود بن علي الأصبهاني) 202 - 270 هـ الذي أظهر القول بظاهرية الشريعة وأخذ الأحكام من ظواهر النصوص من غير تعليل لها، فهو بذلك أول من انتحل الظاهر. ونفى القياس من الأحكام ـ قولاً ـ واضطر إليه ـ فعلاً ـ إلا أنه تهرب حين سماه الدليل[6].

---

(1) العقد الثمين. جـ 1، ص 135 بتصرف.

(2) انظر: بغية الملتمس: الضبي ص 311.

(3) محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، أبو زهرة ص 208.

(4) السنة عنده يدخل فيها بالإضافة إلى أحاديث الرسول ﷺ، فتاوى الصحابة وأقضيتهم وعمل أهل المدينة. انظر المصدر السابق الصفحة نفسها.

(5) محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية. أبو زهرة ص 217.

انظر: تاريخ بغداد. الخطيب البغدادي جـ 8، ص 374.

والدليل الذي ذكره البغدادي ـ باب من أبواب الاستدلال الفقهي يعتمد على صريح النصوص عند الظاهرية، وليس عندهم باب للقياس.

وقد نشأ المذهب الظاهري في المشرق أولاً، وانتشر هناك في القرنين الثالث والرابع الهجريين، حتى قيل: أنه كان رابع المذاهب الفقهية في القرن الرابع هناك[1].

وفي القرن الخامس جاء القاضي (أبو يعلى) فزحزحه وأحل المذهب الحنبلي محله[2].

وإذا كان ضوء المذهب الظاهري قد خبا في المشرق ـ فإنه أصبح يحيا حياة قوية في بلاد الأندلس، وقد كان ذلك بتصدي عالم قوي في تفكيره آتاه الله قلماً مصوراً ولساناً عضبا، ذلكم هو الإمام ابن حزم الأندلسي 384 – 456 هـ [3].

ولم يمت المذهب في الأندلس بعد ابن حزم لأنه خلده في كتبه، وبثه ـ إلى حد ما ـ بين تلاميذه الذين تلقوه عنه ونشروه في أرجاء البلاد.

وكان عصر ازدهار المذهب وانتشاره في الأندلس هو عصر الأمير الموحدي (يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن بن علي) الذي تولى الحكم ما بين 580 - 595 هـ[4].

فلقد أمر (يعقوب) برفض فروع الفقه وألا يفتي الفقهاء إلا بالكتاب والسنة النبوية ولم يجز تقليد أحد من الأئمة المجتهدين، بل تكون أحكامهم بما يؤدي إليه اجتهادهم[5]. مما أدى إلى انقطاع علم الفروع عامة والفقه بصفة خاصة، وقد أمر بإحراق كتب المذهب المالكي بعد تجريدها مما اشتملت عليه من أحاديث الرسول ﷺ والآيات القرآنية[6].

ولم تكن أصول المذهب الظاهري واضحة كل الوضوح إلا بعد مجيء مجدده الإمام ابن حزم.

وكان ابن حزم لا يعتمد فيما يستنبط من أحكام فقهية إلا على النصوص القرآنية ونصوص الأحاديث النبوية ولا يتجاوز ذلك.

ولم يكن عنده للعقل مجال مطلقاً وراء النصوص ووراء ظاهرها، فليس هناك ـ كما يرى ـ اجتهاد بالرأي: لا بالقياس، ولا بالمصلحة، ولا بالذرائع[7].

---

(1) المذاهب الثلاثة الأخري هي: الشافعي، والحنفي، والمالكي.
(2) انظر: محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية. أبو زهرة ص 359.
(3) انظر: محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية. أبو زهرة ص 360.
(4) انظر: المصدر نفسه ص 415 - 416.
(5) انظر: وفيات الأعيان. ابن خلكان جـ2، ص 328.
(6) انظر: المعجب. المراكشي ص 201 - 202.
(7) محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية. أبو زهرة 398 بتصرف.

ومما روى عنه قولـه في ذلك:

لا أنـثـني نـحـو آراء يـقـال بهـا   في الدين، بل حسبي القـرآن والسنن[1]

ومن ذلك يتضح أن المذهب الظاهري يبطل القياس والتعليل، فابن حزم يقول عنه: «ذهب أصحاب الظاهر إلى إبطال القول بالقياس في الدين جملة، وقالوا: لا يجوز الحكم البتة في شيء من الأشياء كلها إلا بنص كلام الله تعالى أو نص كلام النبي ﷺ، أو ما صح عنه عليه الصلاة والسلام من: فعل، أو إقرار، أو ما أجمعت عليه الأمة وتيقن كل واحد منها على أنه قاله دون مخالفة أحد منهم، أو بدليل من النص أو من الإجماع المذكور الذي لا يحتمل إلا وجهاً واحداً»[2].

كما أنه يقول: «لا يحل لأحد تعليل في الدين، ولا القول بأن هذا سبب الحكم إلا أن يأتي به نص». و«لا يحل التعليل في شيء من الدين ولا أن يقول قائل: لم حرم هذا وأحل هذا»؟[3].

ويبدو أثر هذا المذهب في النحو العربي عند ابن مضاء في كتابه (الرد على النحاة)، الذي طالب فيـه بإلغـاء العوامـل وإلغاء العلل الثـواني والعلل الثوالث وإلغـاء القياس والتقديرات والتأويلات من النحو العربي، لأن مذهبه الظاهري ينادي أيضاً بإلغائها من الفقه والأخذ بظاهر النصوص.

ويتضح لمن يرجع إلى نصوص كتابه هذا أن صاحبه ثائر على المشرق ونحوه، وهي ثورة تُعَدُّ امتداداً لثورة سيده الأمير (يعقوب) على المشرق ومذاهبه الفقهية، وسيجد في ثنايا هذا الكتاب ما يؤكد ذلك[4].

كما أن أثر هذا المذهب في النحو العربي يتضح في نحو أبي حيان وموقفه من التعليل.

---

(1) انظر: المصدر السابق ص 401 - 403.

(2) الأحكام في أصول الأحكام. ابن حزم جـ 7، ص 55.

(3) الأحكام في أصول الأحكام جـ 5، جـ 114,92.

(4) انظر: مقدمة الرد على النحاة. د. شوقي ضيف ص 11, 23,22. وانظر أيضاً: الرد على النحاة لابن مضاء ص 86, 96, 97 وغيرها من الصفحات التي اشتملت على نصوص منبئة عن العلاقة القوية بين ثورة ابن مضاء على النحو وثورة أميره على الفقه.

المبحث الثالث

النحو العربي في المشرق والمغرب

المبحث الثالث
النحو العربي في المشرق والمغرب

واضع النحو العربي:

ذهب الباحثون القدماء في هذه المسألة مذاهب عدة منها:

1 ـ أنَّ النحو العربي وجد قبل أبي الأسود الدؤلي، وهذا ما ذهب إليه ابن فارس اللغوي[1].

2 ـ أنَّ واضع النحو العربي أبو الأسود الدؤلي، وقد ذهب إلى ذلك كل من معمر بن المثنى[2]، وابن سلام[3]، وابن قتيبة[4]، كما قال به كل من: المبرد[5]، وأبي الطيب[6] في أحد قوليهما.

3 ـ أنَّ واضع النحو العربي نصر بن عاصم أو عبد الرحمن بن هرمز، وقد ذهب إلى ذلك كل من: السيرافي[7]، والزبيدي[8]، وكذا ابن النديم في أحد قوليه[9].

4 ـ إن واضع النحو العربي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وقدذهب إلى

---

(1) انظر: الصاحبي في فقه اللغة. ابن فارس اللغوي ص 10.
(2) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ابن الأنباري ص 5.
(3) انظر: طبقات الشعراء. ابن سلام ص 9 ,10.
(4) انظر: الشعر والشعراء. ابن قتيبة جـ 2، ص 329.
(5) انظر: طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي ص 7.
(6) انظر: مراتب النحويين. أبو الطيب ص 6.
(7) انظر: أخبار النحويين البصريين. السيرافي ص 13.
(8) انظر: طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي ص 2.
(9) انظر: الفهرست. ابن النديم ص 56.

ذلك ابن الأنباري[1]، كما ذهب إليه كل من: المبرد وأبي الطيب، وابن النديم في القول الآخر لكل من الثلاثة الأُخر[2].

ونحن إذا ألقينا نظرة على هذه الآراء نلاحظ أن القائلين بوجود النحو العربي قبل أبي الأسود الدؤلي بكثير ـ جاءوا برأي غريب، لا نطيل مناقشته، إلا أنه يمكن قبوله إذا كان القصد منه ـ وجود النحو العربي بالسليقة لا بالتقعيد حينذاك، أما وجوده بالتقعيد فلم يظهر إلا بظهور اللحن في الكلام العربي، وذلك في زمن أبي الأسود الدؤلي.

كما أن القائلين بأن واضع النحو العربي ـ نصر بن عاصم أو عبد الرحمن بن هرمز قد جاءوا برأي غريب أيضاً، لا إنه لا يصل في غرابة إلى ما جاء به ابن فارس لا سيما إذا عرفنا أن كلاً من هذين عاش في الفترة التي وضع فيها النحو العربي نفسها، إذ أنهما كانا من تلاميذ أبي الأسود الدؤلي[3].

وإذا انتفى ما تقدم أو استبعد ـ لم يبقَ أمامنا سوى رأيين هما:

أ ـ أنَّ واضع النحو العربي أبو الأسود الدؤلي.

ب ـ أنَّ واضع النحو العربي أمير المؤمنين علي بن أبي طالب.

والرأي الثاني هو الراجح إذ أن بعض الروايات قد صرحت بأن واضع النحو العربي ومؤسسه علي بن أبي طالب، وذلك فيما ذكره أبو البركات ابن الأنباري إذ قال: «أول من وضع علم العربية وأسس قواعده وحد حدوده أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وأخذ عنه أبو الأسود الدؤلي»[4].

كما أن أبا الأسود الدؤلي قد أخذ النحو عن علي، فيما ذكره كل من ابن الأنباري والمبرد وأبي الطيب وابن النديم.

وقد أقر أبو الأسود بأنه أخذ النحو عن علي، حينما أجاب به عمن تلقى النحو في مبدأ الأمر؟ وبأنه تلقى حدوده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه[5].

---

(1) انظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء. ابن الأنباري ص 2.

(2) وهم كل من: المبرد وأبي الطيب وابن النديم، انظر في ذلك: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص 7، و: مراتب النحويين لأبي الطيب المتنبي ص 6، والفهرست لابن النديم ص 56.

(3) انظر: نزهة الألباء. ابن الأنباري ص 8.

(4) نزهة الألباء. ابن الأنباري ص 2.

(5) انظر في ذلك: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص 7، ونزهة الألباء 7.

وهذا رد على من رأى أنه قد وضع النحو العربي، فليس هناك دليل أقوى من إقراره بأنه أخذه عن غيره.

أما الباحثون المعاصرون فذهبوا في هذه القضية مذاهب ثلاثة[1] لم تخرج عما قاله المتقدمون فيها.

نشأته وتطوره:

أ ـ في المشرق:

بدأ النحو في المشرق عندما اختلط العرب بغيرهم من الأعاجم القادمين إليهم للأخذ بدينهم واتباع دعوتهم، مما ترتب عليه ظهور اللحن في الكلام العربي، وقد مر بمراحل ثلاث: فكان في بدايته نحواً بصرياً، ثم ما لبث أن ظهر بجانبه نحو كوفي، وبعد ذلك جاء أهل بغداد فجمعوا بين آراء أهل البصرة وآراء أهل الكوفة واختاروا منها، وبذلك ظهر نحو بغدادي.

يتبين من ذلك أن للنحو العربي في المشرق مدارس ثلاثاً هي:

1 ـ مدرسة البصرة.

2 ـ مدرسة الكوفة.

3 ـ مدرسة بغداد.

وقد وصلت آثار هذه المدارس كلها إلى بلاد الأندلس وأثرت في نحاته حتى ظهر للأندلس مذهب خاص به.

ب ـ في الأندلس؛

كانت الأندلس على صلة وثيقة بالمشرق العربي فانتقلت إليها علوم المشرق من شريعة ورياضيات وفلسفة وآداب، وكان النحو من بين تلك العلوم التي انتقلت إليها منه.

---

(1) وهي: 1 ـ أن واضعه علي بن أبي طالب، وهذا ما ذهب إليه عباس حسن في (اللغة والنحو) ص 19.
2 ـ أن واضعه أبو الأسود الدؤلي وقد ذهب إلى ذلك معظم الباحثين المعاصرين منهم: الشيخ الطنطاوي في (نشأة النحو) ص 19، وعلي النجدي في (سيبويه أمام النحاة) ص 132 وحسن عون في (اللغة والنحو) ص 235، وطه الراوي في (نظرات في اللغة والنحو) ص 7.
3 ـ أن واضعه نصر بن عاصم أو عبد الرحمن بن هرمز وقد ذهب إلى ذلك كل من: أحمد أمين في (ضحى الإسلام) جـ 2 ص 285 وسعيد الأفغاني في (أصول النحو) ص 160.

وقد بدأ النحو في الأندلس كما بدأ في المشرق «عبارة عن قطعة مختارة فيها لفظ غريب يشرح، ومشكلة نحوية توضح، على النحو الذي نراه في (أمالي القالي) و (الكامل للمبرد)، ثم ألقوا نحواً في مسائل جزئية، كما فعل أبو علي القالي نفسه في (فعلت وأفعلت) و (المقصور والممدود)، وكما فعل ابن القوطية في كتابه (الأفعال)، فلما انتقل إلى الأندلس كتابا الكسائي وسيبويه، ألف الأندلسيون في النحو من حيث هو كل يشمل جميع الأبواب»[1].

من هنا يتضح لنا أن النحو الأندلسي قد مرَّ بالخطوات التي مر بها النحو في المشرق نفسها.

أول نحاة الأندلس:

بدأ النحو في الأندلس على يد جودي بن عثمان، الذي قال عنه السيوطي: « جودي بن عثمان العبس الموروري الطليطلي الأصل، قال عنه صاحب تاريخ غرناطة: « كان نحوياً عارفاً، درس العربية وأدب بها أولاد الخلفاء، وظهر على من تقدمه»[2].

وقال عنه الزبيدي: «رحل إلى المشرق وأخذ عن الرياش والفراء والكسائي وهو أول من أدخل كتابه إلى الأندلس، ووليّ القضاء في (البيرة) وصنف كتاباً في النحو وقد توفي سنة ثمان وتسعين ومائة»[3].

أطوار النحو في الأندلس:

كان النحو في الأندلس قد بدأ كوفي النزعة، بسبب اشتهار كتاب الكسائي فيها أولاً واهتمام أهلها به، وبقي الحال كذلك حتى أواخر القرن الثالث الهجري عندما جاء الأفشنيق إليها ـ الذي كان قد رحل إلى المشرق ودرس كتاب سيبويه في مصر وحمله معه إلى الأندلس ونشره فيها فتأثر النحو الأندلسي تأثراً بالغاً بالنحو البصري لدرجة أنه طغى على النحو الكوفي الذي سبق ظهوره هناك.

وبذلك أصبح النحو في الأندلس ذا اتجاهين: أحدهما بصري والآخر كوفي وبقي الأمر هكذا حتى أوائل القرن الخامس الهجري عندما وصل إليها النحو البغدادي، الذي كان له أكبر الأثر في الدراسات النحوية هناك.

---

(1) ظهر الإسلام، أحمد أمين جـ 3، ص 91.

(2) بغية الوعاة. السيوطي جـ 1، ص 490.

(3) طبقات النحويين واللغويين. الزبيدي ص 279 بتصرف.

وعندما جاء القرن السادس الهجري أو قبله بقليل ظهر في الأندلس نحاة استقلوا عن المشرق ونحوه وأظهروا شخصية للنحو الأندلسي لا تقل عن شخصيته في المشرق ـ وهذه لمحة ـ عن ذلك.

أولاً ـ نحو الكوفة في الأندلس:

بدأ النحو الكوفي في الأندلس عندما وصل إليها كتاب الكسائي على يد (جودي بن عثمان)[1] ويتضح أثر المدرسة الكوفية في النحو الأندلسي من الكلام عن اهتمامهم بكتاب الكسائي.

ولقد كتب عن ذلك أستاذنا الدكتور أمين السيد يقول: «سجلت كتب التراجم والطبقات وكتب التاريخ والأدب أن كتاب الكسائي قد كان أسبق كتب النحو التي نقلت إلى الأندلس، ولكنه على الرغم من سبقه لم ينل من الرعاية والاهتمام مثل ما نال كتاب سيبويه أو كتاب (الجمل) للزجاجي.

وإذا تتبعنا الدارسين والشراح لكتاب الكسائي فإننا نجدهم قلة لا تكاد تتجاوز أصابع اليد الواحدة عداً»[2].

وممن يذكرهم أستاذنا شراحاً لكتاب الكسائي: «البغل، والجرفي، ودريود، وأحمد بن أبان»[3].

وإن كنت لا أتفق مع أستاذنا في أن كتاب الكسائي كان له السبق.في الوصول إلى الأندلس لأني أرى أنه كان له السبق في الشهرة هناك فقط، فلقد ثبت وجود كتاب سيبويه في الأندلس في أواخر المائة الثانية للهجرة[4].

وبالرغم من ذلك فإنه لا يمنع من الاستشهاد به على وجود اهتمام اندلسي بكتاب الكسائي، وإذا كان الأمر كذلك: فمن هم شراح كتاب الكسائي؟

1 ـ البغـل:

هو أبو الحسن مفرج بن مالك النحوي، كان ذا صلاح وفضل، ونبه في تأديب

---

(1) بغية الوعاة. السيوطي جـ 1، ص 490 وانظر ترجمته في الملحق رقم (5).

(2) الإتجاهات النحوية في الأندلس. د. أمين السيد ص 112.

(3) المصدر والصفحة أنفسها.

(4) ثبت أن حمدون النحوي المتوفى في أوائل القرن الثالث الهجري كان يحفظه دون أن يخرج من الأندلس. انظر: طبقات النحويين واللغويين للزبيدي 256.

المتعلمين، وأنجب على يده أكثر أهل زمانه، وله شرح على كتاب الكسائي، فلقد «كان نحوياً لغوياً، عالماً بمعاني الشعر، وقد ذكره الزبيدي في الطبقة الرابعة من نحاة الأندلس»[2] وكانت وفاته بعد المائتين للهجرة.

2 ـ دريـــود:

هو عبدالله بن المنذر بن عبدالله بن سالم الأندلسي القرطبي النحوي الملقب بدرود، بفتح الدال والواو، وبينهما راء ساكنة، وربما صغر فقيل فيه: (دريود) وكان معروفاً بالنحو والأدب، وكان أعمى، شرح كتاب الكسائي، وله حظ كبير في العربية، وكانت وفـاته لثلاث بقين من رجب سنة خمس وعشرين وثلاثمائة للهجرة[3].

3 ـ الجـرفـــي:

قال القفطي: الجرفي ـ بضم الجيم ـ نحوي مشهور بالأندلس، وله شرح على كتاب الكسائي في النحو[1]، وجاء عنه في تاريخ الفكر الأندلسي: «كانت أذيع كتب النحو على أيام ابن حزم ـ تفسير الجرفي لكتاب الكسائي»[2].

من ذلك يتبين لنا أن النحو الكوفي كان له الأثر المستمر في نحاة الأنـدلس طوال القرون الأربعة الأول التي وجد النحو فيها هناك.

فنجد (البغل) شارحاً لكتاب الكسائي في القرن الثاني الهجري، وهو القرن الذي دخل فيه النحو إلى الأندلس، كما نجد (دريود) و(أحمد بن أبان) شارحين له في القرنين الثالث والرابع الهجريين. ثم نجد (الجرفي) يشرحه وهو من رجال القرن الخامس الهجري.

ونخلص من ذلك إلى أن النحو الكوفي ظهر في الأندلس قبل ظهور النحو البصري هناك، وأنه بقي مؤثراً في نحاة الأندلس حتى بعد ظهور النحو البصري والإتجاه البغدادي هناك، وإنه لم ينقطع عنها حتى بعد ظهور مدرسة الأندلس النحوية في القرنين السادس والسابع الهجريين ممثلاً في كثير من أعلام النحو هناك الذين كانوا يميلون ـ أحياناً ـ إلى آراء الكوفيين.

---

(1) تاريخ علماء الأندلس. ابن الفرضي جـ 2، ص 140.
(2) بغية الوعاة السيوطي جـ 2، ص 44.
(3) أنباء الرواة: القفطي جـ 2، ص 177 بتصرف.
(4) تاريخ الفكر الأندلسي، بالنثيا ص 185.

ثانياً ـ النحو البصري في الأندلس:

بدأ النحو البصري في الأندلس حينما ظهر فيها كتاب سيبويه على يد (الأفشنيق) حيث أنه قد رحل إلى مصر وعاد إلى الأندلس ومعه كتاب سيبويه.

وليس معنى هذا أن كتاب سيبويه لم يكن موجوداً في الأندلس بل إنَّه كان فيها إلا أنه لم يشتهر هناك إلا بعد وصول الأفشنيق إليها، ذلك لأن (حمدون النحوي) المتوفى في أوائل القرن الثالث الهجري كان يحفظه دون أن يرحل من الأندلس[1].

وقد عنى الأندلسيون بكتاب سيبويه عناية فائقة، وللتدليل على ذلك يمكن الرجوع إلى ما سبق من كلام الأستاذ علي النجدي[2].

وقد علل أستاذنا ذلك بمنافسة المغرب والأندلس لأهل المشرق[3].

يتضح من ذلك أن كتاب سيبويه كانت له مكانة مقدمة عندهم، فجدوا وتحملوا المشاق والأخطار في الإرتحال إلى المشرق للحصول عليه: ملكاً لهم أو حفظاً في صدورهم أو تلقياً له على أحد أساتذة النحو هناك.

وممن حفظه: حمدون النحوي القيرواني، وخلف بن يوسف الشنتمري، والأفشنيق[4].

وممن عنى بشرحه والتعليق عليه كل من: الزبيدي، والأعلم، وابن الطراوة، وابن خروف[5].

وهذا تعريف موجز بأهم من اعتنى بكتاب سيبويه حفظاً أو شرحاً في الأندلس.

---

(1) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص 256 الطبعة الأولى. نشأة النحو للشيخ محمد الطنطاوي 189 بتصرف.

(2) انظر ص: 22، من هذا البحث.

(3) انظر سيبويه أمام النحاة. علي النجدي ص 187.

(4) انظر بغية الوعاة جـ 1، ص 557، ونشأة النحو ص 189 وما بعدها.

(5) انظر ترجمته في الملحق رقم (11).

1 ـ الأفشنيق:

هو محمد بن موسى بن هاشم بن يزيد المعروف بالأفشنيق[1] القرطبي مولى المنذر: «كان متصرفاً في علم الأدب والخبر، رحل إلى المشرق ولقي بمصر أبا جعفر الدينوري، وأخذ عنه كتاب سيبويه رواية وانتسخه عنه أيضاً[2]، وبالبصرة أخذ عن المازني، وعاد إلى الأندلس ومعه الكتاب.

وله كتب مؤلفة منها: كتاب طبقات الكتاب، وكتاب شواهد الحكم. ويظن أنه أول من أدخل كتاب سيبويه إلى الأندلس، وقد توفي في قرطبة في رجب سنة 307 هـ[3].

2 ـ الزبيدي:

هو أبو بكر محمد بن الحسن، الزبيدي الأصل، الإشبيلي المنشأ، أخذ عن أبيه وعن أبي علي القالي وآخرين كان واحد عصره في علم النحو وحفظ اللغة.

له مؤلفات عدة منها: الواضح في علم العربية، وأبنية الأسماء في الصرف، واستدراك المعنى في اللغة، وطبقات النحويين واللغويين في التراجم، وله أبنية سيبويه[4]، وشرح على كتاب سيبويه في بعض الأقوال[5].

توفي في الربع الأخير من القرن الرابع للهجرة النبوية الشريفة[6].

3 ـ ابن الطراوة:

هو أبو الحسن سليمان بن محمد.

ولد بمالطة، ورحل إلى قرطبة فسمع من الأعلم كتاب سيبويه، كان جريئاً في آرائه،

---

(1) اختلف في لقبه فالزبيدي يلقبه بالأفشنيق والحميدي بالأفشتين وابن الفرضي بالأفشنين والشيخ الطنطاوي بالأفشنيق. انظر في ذلك: طبقات النحويين ص 305 وتاريخ علماء الأندلس جـ 2، ص 31 ونشأة النحو ص 193.

(2) نشأة النحو. الشيخ الطنطاوي ص 193 بتصرف.

(3) اختلف في وفاته: فالزبيدي في طبقات النحويين ص 305 يقول: كانت وفاته سنة 309، وابن الفرضي في تاريخه جـ 2، ص 31 يؤيد ذلك، أما الشيخ الطنطاوي فيرى أن وفاته كانت سنة 307، انظر: نشأة النحو ص 193.

(4) انظر بغية الوعاة. السيوطي جـ 1، ص 84.

(5) انظر سيبويه إمام النحاة. علي النجدي ص 197.

(6) جاء في البغية أنه اختلف في تاريخ وفاته: فهناك من قال إنها سنة 379 هـ، وهناك من قال إنها سنة 399 هـ وهناك من قال إنها قرب الثمانين بعد الثلاثمائة. انظر البغية جـ 1، ص 85.

ولذلك انفرد في مسائل جمة خالف فيها النحاة، حتى أنه لم يتحاش مخالفة سيبويه في الكتاب، كما فعل ذلك في (باب النعت)[1]، وله مصنفات عدة منها: المقدمات على كتاب سيبويه، والترشيح، وهو مختصر لكتابه المقدمات، مقالة في الإسم والمسمى، وكانت وفاته سنة 528»[2].

يتبين لنا من ذلك:

1 ـ أنَّ كتاب سيبويه وجد في الأندلس مع وجود كتاب الكسائي، إن لم يكن قبله، إلا أنه لم يشتهر فيها أول الأمر، وبقي كذلك إلى أن رحل الأفشنيق إلى المشرق وعاد إليها حافظاً له فأظهره هناك واشتهر منذ ذلك الوقت.

2 ـ أنَّ للنحو البصري الأثر الكبير على نحاة الأندلس على مر العصور.

3 ـ أنَّ النحو الكوفي الذي اشتهر هناك قبل النحو البصري واختفى نسبياً بعد ظهور واشتهار النحو البصري ـ لم يندثر كل الإندثار هناك، بل بقي له أثر على مر العصور حتى في القرن السابع الهجري.

4 ـ من هنا فإن النحو في الأندلس كان خلال القرنين الثالث والرابع للهجرة نحواً بصرياً كوفياً، ولم يخلص لأحدهما دون الآخر.

5 ـ أنَّ لنحاة الأندلس عناية فائقة بكتاب سيبويه، الممثل للنحو البصري منذ ظهوره واشتهاره هناك وعلى مدى العصور التالية لذلك.

ثالثاً ـ نحو البغداديين في الأندلس:

كان لمدرسة بغداد النحوية أثر في نحاة الأندلس، «فإننا لا نصل إلى ابن سيده حتى ينغمس نحاة الأندلس في النحو البغدادي بجانب انغماسهم في النحو البصري والكوفي»[3].

وقد أخذت دراسة النحو تزدهر في تلك البلاد منذ عصر ملوك الطوائف: فنجد نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين وإذا هم ينتهجون نهج البغداديين، وخاصة أبا علي الفارسي وابن جني، ولا يكتفون بذلك بل يسيرون في اتجاههم

---

(1) انظر: نشأة النحو. الشيخ الطنطاوي ص 196.
(2) بغية الوعاة. السيوطي جـ 1، ص 602 بتصرف.
(3) المدارس النحوية. د. شوقي ضيف ص 292 و 293.

من كثرة التعليلات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة وبذلك أتاحوا لمنهج البغداديين ضروباً من الخصب والنماء.

ولعلنا لا نبتعد إذا قلنا: إن الأعلم الشنتمري هو أول من نهج لنحاة الأندلس هذا الاتجاه[2].

ويظهر اهتمام نحاة الأندلس باتجاهات بغداد النحوية من خلال اهتمامهم بكتب نحاتها كالأخفش، وثعلب[3]، والفارسي، وابن جني والزجاجي.

وقد ظهر هذا الاهتمام بصورة واضحة منذ بداية القرن الخامس الهجري، واستمر كذلك حتى القرن السابع الهجري الذي نحن بصدده.

وممن اهتموا بكتب نحاة بغداد:

1 - ابن سيده:

هو علي بن أحمد بن سيده اللغوي النحوي الأندلسي، أبو الحسن الضرير «كان حافظاً، ولم يكن في زمانه أعلم منه بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بها، متوفراً على علوم الحكمة»[1].

روى عن أبيه، وعن صاعد بن الحسن البغدادي.

وصنف (المحكم) و(المحيط الأعظم) من اللغة، وشرح كتاب الأخفش، وله كتب أخرى كثيرة.

وقد جاء في مخصصه قوله: «أما ما نثرت عليه من كتب النحويين المتأخرين المتضمنة لتعليل اللغة، فكتب أبي علي الفارسي: الحلبيات والبغداديات والأهوازيات والتذكرة والحجة والإغفال والإيضاح... وكتب أبي الفتح عثمان بن جني: كالمعرب وشرحه لشعر المتنبي والخصائص وسر الصناعة والتعاقب والمحتسب[2].

وكانت وفاته سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وعمره حينذاك نحو ستين سنة[3].

---

(1) المصدر نفسه ص 293 بتصرف.

(2) المشهور أن الأخفش من أئمة البصريين وأن ثعلباً من أئمة الكوفيين، إلا أن هناك من أعدَّهما من أئمة مدرسة بغداد النحوية. انظر: مدرسة بغداد النحوية د. إبراهيم نجا.

(3) المدارس النحوية. د. شوقي ضيف ص 292.

(4) نقلاً عن المدارس النحوية ص 293.

(5) انظر: الديباج المذهب. ابن فرحون ص 204.

2 ـ الأعلـــم:

هو يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف (بالأعلم).

ولد بشنتمرية[1]، ورحل إلى قرطية، فتلقى فيهـا عن (الأفليلي) وغـيره، وكان ذا حافظة قوية، وصارت إليه الرحلة في زمانه.

له مصنفات عدة منها: شرح جمل الزجاجي، وشرح شواهد كتاب سيبويه، وشرح شواهد الجمل، وغيرها من المصنفات الأخرى، وكان مغرماً بالعلل الأول يقول عنه ابن مضاء: «كان الأعلم رحمه الله على بصره بالنحو مولعاً بهـذه العلل الثواني ويـرى أنه إذا استنبط منها شيئاً فقد ظفر بطائل»[2].

وكانت وفاته سنة ٤٧٦ هـ[3].

3 ـ السهيلي:

هو عبدالرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أصبغ بن حبيش، السهيلي، الأندلس، «كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات بارعاً في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية نحوياً متقدماً، أديباً.

وقد أخذ عن أبي طاهر، وابن الطراوة، وله مناقشات مع ابن خروف، ومؤلفـاته عدة، نذكر منها: (شرح الجمل) وهو لم يتمه، و(التعريف والإعـلام بما في القـرآن من الأسماء والأعلام).

وكان مثل الأعلم مغرماً بالعلل، قال ابن مضاء عنه: «كان يولع بها ويخترعها ويعتقد أن في ذلك كمالاً في الصنعة وبصرابها»[4].

وكانت وفاته في أوائل العقد التاسع بعد المائة الخامسة للهجرة على خلاف في تحديد سنة الوفاة[5].

---

(1) شنتمرية: مدينة في غرب الأندلس.
(2) الرد على النحاة. ابن مضاء ص 160.
(3) بغية الوعاة. السيوطي جـ 2، ص 356.
(4) الرد على النحاة. ابن مضاء ص 160.
(5) اختلف في تاريخ وفاته: فهناك من قال: إنها كانت سنة 581 هـ وإلى ذلك ذهب كل من ابن فرحون في الديباج ص 150، والقفطي في أنباه الرواة جـ 2 ص 162، والسيوطي في البغية جـ 2، ص 81، ومنهم من قال إنها كانت سنة 583 هـ، وقد قال بذلك الشيخ الطنطاوي في نشأة النحو ص 197.

المبحث الرّابع
وجودُ مذهَبٍ أندلسي في النحْوِ العربي

المبحث الرّابع
وجود مذهب أندلسي في النحو العربي

إن إثبات خصائص شيء ما يتطلب إثباته هو أولاً، وعلى ذلك يرد السؤال القائل: هل في النحو مذهب أندلسي؟

هذا في الحقيقة سؤال ردده كثير من الباحثين وحاولوا الرد عليه، وكان أكثر المهتمين بذلك ـ لصلته ببحثه ـ الدكتور أمين السيد، حيث نراه حينما أراد إثبات أصالة مذهب الأندلس النحوي ـ أورد أقوال الباحثين السابقين والقدماء فيها[1]، فحاول ـ التدليل على وجود المذهب من خلال أقوال الباحثين، وقد تحقق له من ذلك ما أراد، فجزاه الله عني خيراً، فقد كان عمله خير عون لي في بحثي لهذه المسألة وفي كثير من مسائل البحث.

وكان أبو حيان أوضح من أثبت وجود مذهب نحوي أندلسي، إذ قال في معرض حديثه عن قضية الاستشهاد بالحديث: «على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب، والمستنبطين المقاييس، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، وكمعاذ والكسائي والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين ـ لم يفعلوا، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفرقتين وغيرهم من نحاة الأقاليم، كنحاة بغداد، وأهل الأندلس»[2].

كما أن أبا حيان لم يكتفِ بذلك بل ألف كتاباً عن نحاة الأندلس[3]، إلا أن ذلك الكتاب لم يصل إلينا منه شيء.

وابن خلدون ـ أيضاً ـ أثبت وجود مذهب نحوي أندلسي، وذلك حينما قال في معرض حديثه عن علم العربية:

---

(1) الإتجاهات النحوية في الأندلس ص 524 - 535.

(2) التذييل والتكميل جـ 5، ص 168 وانظر خزانة الأدب جـ 1، ص 10.

(3) هو كتاب (تحفة الندس في نحاة الأندلس) انظر في ذلك بغية الوعاة جـ 1، ص 282.

«والتـآليف في هذا الفن كثيرة، وطرق التعليم مختلفـة بين البصريـين والكـوفيـين والبغداديين والأندلسيين»[1].

كما أننا نجد المقري ـ يذكر كثيراً من علماء المذهب الأندلسي، حينما يقول: «وأما كتب النحو فلأهل الأندلس من الشروح على الجمل ما يطول ذكـره، فمنها: شرح ابن خروف، ومنها شرح الرندي، ومنها شرح شيخنا أبي الحسن بن عصفور[2] الأشبيلي، وإليه انتهى علم النحو، وعليه الإحالة الآن من المشرق إلى المغرب. . .»[3] ويقول أيضاً: «. . . وهل لكم في النحو مثل أبي محمد بن السيد وتصانيفه، ومثل ابن الطراوة، ومثل أبي علي الشاوبين الذي بين أظهرنا الآن، وقد سار في المشارق والمغارب ذكره؟. . .».[4]

هذا موقف الباحثين القدماء من هذه القضية.

أما عن الباحثين المحدثين ـ فأغلبهم يعـترف بوجـود مذهب نحـوي أندلسي ومن ذلك: (آنخل جنثالث بالنثيا) الذي كتب فصلاً عن المذهب الأندلسي[5] والأستاذ أحمـد أمين، الذي فعل الشيء نفسه[6]، وكذلك فعل الأستاذ حسن الزيات حينما اعترف بوجود مذهب أندلسي[7]، وعلى طريقتهم سار الأستاذ سعيد الأفغاني في أول الأمر[8]، ثم ما لبث أن جاءنا بمقال يشكك من خلاله بوجود مذهب نحوي للأندلس[9]، وسيكون لنا عنه كلام بعد قليل، وكذلك كان موقف الدكتور شوقي ضيف: فحينما نراه يبجل موقف ابن مضاء من النحو العربي في مقدمة كتابه (الرد على النحاة) ـ نظن أنه ينكر وجود مذهب أندلسي، إلا أننا ما نلبث أن نجده يعترف صراحة بوجود مذهب نحوي للأندلس بعد ذلك[10].

وكان من الباحثين المحدثين الدكتور أمين السيد الذي أثبت وجود مذهب نحوي

---

(1) مقدمة ابن خلدون ص 294 ط. الحلبي 1960 م.
(2) انظر ترجمته في الملحق رقم (8).
(3) نفح الطيب جـ 7، ص (180)
(4) المصدر نفسه ص 182.
(5) انظر: تاريخ الفكر الأندلسي ص 185 - 186.
(6) انظر: تاريخ الإسلام جـ 3 ص 91 - 98.
(7) انظر: تاريخ الأدب العربي ص 310.
(8) انظر: في أصول النحو ص 261.
(9) انظر: من تاريخ النحو ص 95, 96.
(10) انظر: مقدمة الرد على النحاة. وانظر: المدارس النحوية ص 288 - 326.

للأندلس [1] وقد سبقه إلى ذلك كثيرون كما لحقه في ذلك آخرون [2].

هذا موقف المؤيدين لوجود مذهب نحوي للأندلس ـ فما موقف المعارضين؟.

يقف على رأس المعارضين الأستاذ سعيد الأفغاني [3]، وكان موقفه من ذلك يتراوح بين التردد والتشكيك، وقد بني هذا الموقف على أشياء عدة ـ نوردها ونحاول الرد عليها، هي:

أولاً:

إن ابن مالك وأبا حيان اللذين يُعـدَّان من أعلام المذهب ـ ليسا أندلسيين وذلك حينما يقول: «ويريد بعض الناس أن يذكر ابن مالك (600 - 672 هـ) وأبا حيان (654 - 745 هـ) علمين بارزين لمدرسة أندلسية كان لها أثر واسع في النحو وتعليمه في المشرق، وهذا ظن يروج ابتداء، لكنه لا يثبت عند النظرة الفاحصة الأولى:

فابن مالك خرج من الأندلس إلى المشرق صغيراً، ولم يذكروا له شيخاً في النحو غير الشلوبين، قالوا: إنَّه قرأ عليه نحواً من ثلاثة عشر يوماً، فلما حل الشام سمع من بعض شيوخها، ولم يجد له أبو حيان بعد البحث (شيخاً مشهوراً يعتمد عليه. . .، لأنه إنما أخذ هذا العلم من خاصة نفسه) و(صرف همته إلى اتقان لسان العرب حتى بلغ فيه الغاية).

وأمر أبي حبان قريب من أمر ابن مالك: خرج من الأندلس هارباً في شبيبته، وكان قرأ على بعض شيوخها، ثم أتم قراءته وزاول الإقراء في المغرب والمشرق.

فإن اعتبرنا الشكل الصوري كان أثر تعليم الأندلس في أبي حيان قليلاً، وفي ابن مالك أقل بكثير، وإن اعتبرنا الجوهر ـ وحق اعتباره ـ وجدنا نحو هذين الرجلين في تواليفهما مشرقياً محضاً. . .» [4].

فالأستاذ الأفغاني في كلامه هذا ركز على أن هذين العلمين ليسا أندلسيين في علمهما، وأرجع ذلك لسببين هما:

---

(1) انظر: الإتجاهات النحوية في الأندلس ص 224 وما بعدها.

(2) انظر: (مدرسة الكوفة) للدكتور مهدي المخزومي، و: (نظرات في اللغة) لطه الراوي، و: (نشأة النحو) للشيخ الطنطاوي ص 198، و: (أبو حيان النحوي) لخديجة الحديثي ص 312، و: (الإسلام في إسبانيا) للدكتور لطفي عبد البديع ص 74، و: (البحث اللغوي عند العرب) للدكتور أحمد مختار عمر ص 107، و: (نظرية ابن مضاء في تيسير النحو العربي) لأميرة توفيق ص 55, 56.

(3) انظر: من تاريخ النحو ص 98 - 107.

(4) من تاريخ النحو لسعيد الأفغاني ص 100 - 101 بتصرف.

أ ـ أنهما رحلا صغيرين إلى المشرق: «فابن مالك خرج من الأندلس إلى المشرق صغيراً. . .، وأبو حيان خرج من الأندلس هارباً في شبيبته. . .»[1].

ب ـ أنهما لم يتلقيا في الأندلس نحواً، إلا نادراً ـ كابن مالك، أو قليلاً ـ كأبي حيان: «فلم يذكروا لابن مالك شيخاً في النحو غير الشلوبين، قالوا: إنَّه قرأ عليه نحواً من ثلاثة عشر يوماً. . .، ولم يجد أبو حيان لابن مالك بعد البحث شيخاً مشهوراً يعتمد عليه. . .، وأبو حيان قرأ على بعض شيوخ الأندلس ثم أتم قراءته وزاول الإقراء في المغرب والمشرق»[2].

ونستطيع أن نعيد النظر في كلام الأستاذ الأفغاني فنقول:

إن القول بكونهما رحلا إلى المشرق صغيرين، شيء لا دليل عليه، لأن ابن مالك رحل إلى المشرق وقد تجاوز عمره العشرين عاماً، فقد قدرت رحلته إلى المشرق ما بين سنة 625 - 630 هـ أي كان عمره حينذاك ما بين خمس وعشرين إلى ثلاثين سنة[3] فهل يمكن وصفه وهو بهذه السن أنه كان صغيراً؟. . . فكم من عالم نراه اليوم وهو بعد العشرين من عمره بما لا يتجاوز أصابع اليد عداً.

أما أبو حيان فقد غادر الأندلس وعمره كعمر ابن مالك.

ففي سنة (678 هـ أو 679 هـ) ـ ألقى أبو حيان النظرة الأخيرة على بلاد الأندلس وعبر البحر، ليلقى عصا الترحال في بلاد جديدة[4]، إذ بدأ الرحلة وعمره حينذاك أربعة وعشرون عاماً على أقل تقدير، إذا أنه ولد سنة 654 هـ[5] فهل يمكن وصفه بالصغر وهو في هذه المرحلة من عمره؟

كما أن القول بأنهما لم يتلقيا علماً يذكر في الأندلس فمردود بما يأتي:

أ ـ أما ابن مالك فقد ثبت أن له شيخاً في العربية غير الشلوبين وهو (ثابت بن خيار)[6] والذين أنكروا أن يكون له شيخ في العربية بنوا ذلك على أن ثابت بن خيار ليس

---

(1) المصدر نفسه ص 98 - 100 بتصرف.
(2) المصدر نفسه بتصرف.
(3) انظر: مقدمة تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات ص 5، وانظر: مجلة العربي عدد 166 ص 132.
(4) نفح الطيب. المقري جـ 3، ص 341 بتصرف.
(5) بغية الوعاة. السيوطي جـ 1، ص 280, 283 بتصرف.
(6) التذييل والتكميل. أبو حيان جـ 5، ص 169 بتصرف.

من أئمة العربية، فإذا ثبت أنه كان إماماً في العربية بطلت دعواهم بأن ابن مالك ليس أندلسياً، إذن فالقضية أصبحت قضية إثبات كون ثابت بن خيار إماماً في العربية، فإذا كان الأمر كذلك فلنعرف به:

ثابت بن خيار:

هو أبو الحسين، وقيل أبو المظفر، وقيل أبو الحسن، ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار، أو ثابت بن خيار بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي الغرناطي كان فاضلاً نحوياً ماهراً معروفاً بالزهد والفضل والجودة والإنقباض، أقرأ القرآن والعربية والأدب كثيراً، وروى عن ابن بشكوال، وبالإجازة عن السلفي، وروى عنه بالإجازة أبو القاسم بن طيلسان، وأبو الحسن الرعيني، وأخذ عنه الجمال بن مالك.

قال عنه ابن الآبار: أصله من العليا بقرب الأندلس وسكن غرناطة، وأخذ القراءات عن أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وأقرأ القرآن والعربية بجيان، وبغرناطة وتوفي بغرناطة سنة 628 هـ[1].

وما دام قد قرأ كتاب سيبويه وأقرأ القرآن والعربية بجيان وبغرناطة، فلا بد أن يكون نحوياً ماهراً، وهل يغض من ذلك كونه مقرئاً إذا علمنا أن أغلب النحاة كان يجمع بين علم القراءة وعلم النحو؟

نخلص من ذلك إلى أن المعارضين لأندلسية ابن مالك قد جانبهم الصواب. إذن - فابن مالك كان نحوياً أندلسياً تلقى النحو عن علم من أعلام النحو في الأندلس.

ب - أما أبو حيان - فأمره أكثر وضوحاً، فقد اعترف الأفغاني نفسه بأنه قرأ على بعض شيوخ الأندلس[2]، وإن كان تعبيره ببعض شيوخ الأندلس ليس دقيقاً، فهم في الحقيقة كثيرون.

ولنترك أبان حيان يتكلم عن شيوخه النحاة في الأندلس فقط، فيقول: «وممن أخذت عنه من النحاة، أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الخشني الأبدي. وأبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي بن الضايع، وأبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد بن الزبير الثقفي، وأبو جعفر أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري

---

(1) نفح الطيب ، ص 7، ص 285 بتصرف.

(2) انظر من تاريخ النحو. سعيد الأفغاني ص 101.

اللبـلي، . . . وجملة الذين سمعت منهم ـ نحـو أربعمائـة شخص وخمسين، وأمـا الـذين أجازوني فعالم كثير جداً من أهل غرناطة ومالقة وسبتة وديار أفريقيا. . .»[1].

فهؤلاء الأعلام الذين تحدث عنهم أبو حيان نفسه ـ كلهم أندلسيون[2] وهذا دليل قوي يؤيد صحة وصفه بأنه نحوي أندلسي تعلم في الأندلس.

أما عن كونه علماً في الأندلس فيكفينا ما قاله الأفغاني نفسه عن ذلك من أنه زاول الأقراء في المغرب والمشرق[3].

فكل هذا يدل على أنه كان نحوياً أندلسياً: تعلماً وتعليماً.

ولعل فيما قدمنا من شواهد ما يؤكد أن ابن مالك وأبا حيان ـ رحمهـما الله تعالى ـ نحويان أندلسيان كان لهما اليد الطولى في تطوير النحو ووضع مقاييس جديـدة يمكن بها وبغيرها أن نقول بوجود مذهب أندلسي في النحو العربي.

والأمر الثاني الذي ذكره الأستاذ الأفغاني ـ قضية الاستشهاد بالحديث فهو يرى أنها ليست ظاهرة أندلسية، وإنما هي مشرقية، حينما قال: «والشيء الذي يجوز أن يناقش هنا ما ذكروا من أن ابن مالك وابن خروف شرعاً الإستشهاد بالحديث الشريف والاحتجاج به في قضـايا اللغـة والنحو ـ فخـالفا بـذلك ـ زعمـوا ـ سنة من قبلهم من النحـاة، وإذ كانـا أندلسيين ـ جعل بعضهم هذا الاحتجاج مذهباً أندلسياً.

« وكل ذلك وهم لا يقره تاريخ الفن. . .»[4].

ثم نجده يرجع ذلك إلى أسباب تؤيد ما نرمي إليه، وتعارض ما يرمي هو إليه ثم يقول بعدها: «فنزعة الاحتجاج بالحديث مشرقية قديمة، وإنما سار ابن مالك وابن خروف سيرة مَن قبلهما من الأئمة المتبوعين في المشرق. . .»[3].

ويجدر بنا أن نسجل هنا أن الاستشهاد بالحديث والاحتجاج بـه في النحو العـربي كثيراً ـ ظاهرة من ظواهر النحو الأندلسي، فلقد كان النحاة السابقون يستشهدون بالحديث قليلاً، وذلك لتوضيح قاعدة أو تـأكيد مسـألة ثبتت بغـير الحديث أمـا الأندلسيون فقد

---

(1) المنهل الصافي. ابن تغري بردي جـ3، ص 323.
(2) انظر ترجمة هؤلاء في الملحق رقم (10) ,(9) ,(1).
(3) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني ص 101 بتصرف.
(4) من تاريخ النحو، سعيد الأفغاني ص 101 - 102.
(5) المصدر نفسه.

استشهدوا به محتجين لقاعدة أو مؤسسين به مسألة، وكثيراً ما فعلوا ذلك في نحوهم، سواء في ذلك المجيزون والمانعون له.

والمسألة الثالثة التي تعرض لها الأستاذ الأفغاني هي: أن ظاهرة القول بفساد القياس التي نادى بها ابن حزم ـ لم تجد صدى عند من جاء بعده من نحاة الأندلس، إذ يقول: «أقف مع ابن حزم في كتابه (التقريب لحد المنطق) الذي عرج فيه على أحد الأسس التي بنى عليها النحو، فوضع تحته هذه المتفجرة الصغيرة (وأما علم النحو فيرجع إلى مقدمات محفوظة عن العرب الذين نريد معرفة تفهمهم للمعاني بلغتهم. وأما العلل فيه ففاسدة جداً).

وهذا إبطال للقياس جملة، لأن القياس (حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعلة جامعة بينهما) فإذا كانت العلل فاسدة فسد القياس حتماً، إذ عليها بنى، وقولة ابن حزم هذه تشريع لنحو جديد لو وجد له منظمون.

ومع أني لا أعقل نحواً لا قياس فيه، وددت لو تضافر بعد ابن حزم نحاة حاولوا أن يتركوا لنا مخططاً كاملاً لنحو (ظاهري) لا قياس فيه ولا تعليل. . .، ولو حاول أحد من الأندلسيين البناء على الأساس الذي ألقاه ابن حزم لصح أن يكون من ذلك مذهب أندلس إلى حد ما»[1].

وهذا ما جاء في كلام الأستاذ الأفغاني، وهو بذلك يقرر: إنه إذا وجد من يبطل العلل ـ وجد مذهب نحوي للأندلس.

ونحن إذا تركنا ابن مضاء لأنه ليس نحوياً في نظرنا ـ أولاً ـ، لأنه هدم وما بنى ـ كما نص على ذلك الأستاذ أحمد أمين[2]، ولأنه ليس من رجال عصرنا ـ ثانياً ـ إذا تركنا ذلك وجدنا أبا حيان قد اتخذ موقفاً قريباً من موقف ابن حزم، فقد كان أبو حيان ينفر كثيراً من تلك العلل[3].

ويقول عنها: «هذه تعاليل. . . لا حاجة إليها»[4] أو: «هذه تعاليل لا منفعة فيها»[5]

---

(1) من تاريخ النحو. سعيد الأفغاني ص 102 - 104 بتصرف.
(2) انظر: ظهر الإسلام جـ 2، ص 118.
(3) انظر: (أبو حيان النحوي) خديجة الحديثي ص 391.
(4) التذييل والتكميل جـ 1، ص 38.
(5) الإرتشاف. أبو حيان ص 55.

وهو في ذلك يتمثل بقول القائل:

ترنو بطرف فاتن فاتر أضعف من حجة نحوي[1]

والمسألة الرابعة التي ذكرها الأستاذ الأفغاني هي: أن سمات النحو الأندلسي ليست كافية لإطلاق اسم (مدرسة) عليه، إذ يقول: «لا يخطىء دارس مطولات النحو أن يقع على آراء الأندلسيين في جزئيات نحوية، فأسماء ابن خروف (609 هـ) وابن عصفور (597 - 663 هـ) والشلوبين (562 - 645 هـ) وابن الضائع (680 هـ) وغيرهم نذكر بين أسماء النحاة المشارقة حين عرض الآراء في الخلاف، إلا أن متصفحها لا يجد فيها ما يميزها من غيرها من التخريجات المختلفة المعروضة في القضية الواحدة أو بعبارة أخرى: ليس لآراء الأندلسيين هؤلاء سمات مدرسة خاصة»[2].

ويقول: «فنزعة الاحتجاج بالحديث مشرقية قديمة... ومع جزئية هذه القضية...»[3].

ويقول أيضاً: «ولو حاول أحد من الأندلسيين البناء على الأساس الذي ألقاه ابن حزم لصح ـ مع شيء غير قليل من التسامح والتجوز ـ أن يكون...»[4].

فهو بذلك يقرر أن ما جاء به الأندلسيون من آراء نحوية وما جددوا فيه من كثرة الاستشهاد بالحديث وموقفهم من العلل ـ كل ذلك لا يؤهلهم لتكوين مدرسة نحوية خاصة بهم.

إن القول بأن ما جاء به الأندلسيون ليس كافياً لإطلاق اسم المدرسة الأندلسية على نحوهم ـ فيه كثير من البعد عن الحقيقة خاصة أن المنكرين أنفسهم قد أطلقوا على دراسات نحوية أخرى ـ أسماء ـ (مدارس)، وهي لم تأتِ بأكثر مما جاء به الأندلسيون ـ حيناً ـ أو لم تأتِ بجديد على الإطلاق إلا على أكتاف الأندلسيين ـ حيناً آخر.

فنراهم يطلقون اسم (مدرسة) على نحو الكوفة، ويقولون: إن ما جاءوا به هو التوسع في الرواية، وذلك عن طريق الأخذ بالمثال الواحد والتقعيد عليه والإستشهاد بالقراءات القرآنية الشاذة ـ أحياناً.

---

(1) قائله ابن فارس اللغوي.

(2) من تاريخ النحو. سعيد الأفغاني ص 102.

(3) المصدر نفسه ص 102.

(4) المصدر نفسه ص 104.

وهذه الدراسات النحوية في بغداد أطلقوا عليها اسم (مدرسة) وهي لم تأتِ بجديد سوى قيامها بالاختيار من آراء القدماء ـ حيناً ـ وبالتوفيق بين آرائهم ـ حيناً آخر، كما أنهم قد أطلقوا اسم (مدرسة) على الدراسات النحوية في مصر والشام، تلك الدراسات التي قامت على أكتاف نحاة، بعضهم من الأندلس كابن مالك وابن معط وأبي حيان الذين اعتبرهم الدكتور عبد العال مكرم من أعلام مدرسة النحو في مصر والشام[1].

وهذا الكلام لم أقصد به النيل من أعلام النحو في هذه المدرسة كابن هشام المصري ولكني أردت به التدليل على عدم صحة موقف من تردد في إطلاق اسم المدرسة على النحو الأندلسي.

والذي ألمحه من كلام الأستاذ الأفغاني أنه قد عمم القول في هذه المسألة إذ يرفض إطلاق اسم (مدرسة) على النحو الأندلسي، كما أنه وقع في تناقض في بعض الأحيان:

فنراه ينكر أندلسية كل من أبي حيان وابن مالك ثم يعترف ـ من بعد ـ بذلك.

ونراه يمجد أبطال القياس حيناً، ثم يقول بأن ذلك مشرقي أيضاً، كما أن الاستشهاد بالحديث ظاهرة مشرقية.

والرأي عندي بعد ذلك كله ـ أننا إذا سرنا ـ كما سار من سبقنا ـ في تقسيم المدارس النحوية تقسيماً جغرافياً ـ نستطيع أن نؤكد أن هناك مدرسة نحوية للأندلس لها آراؤها الخاصة بها وسماتها المميزة لها عن غيرها من مدارس النحو في المشرق.

ظهور المذهب الأندلسي في النحو:

اختلف الباحثون في تحديد بداية ظهور المذهب الأندلسي في النحو:

فذهب بعضهم إلى أن ظهوره كان في النصف الأول من القرن الخامس الهجري، إذ قال أحدهم في معرض حديثه عن النحو الأندلسي: «بذلك استحدثوا مذهباً رابعاً عرف بمذهب المغاربة أو الأندلسيين، ظهرت مبادؤه من أوائل القرن الخامس الهجري الذي يعد ـ بحق ـ فجر النهضة النحوية في هذه البلاد»[2].

ويرى آخرون أنه قد ظهر في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري، وهذا

---

(1) انظر: عبدالعال مكرم في رسالته: المدرسة النحوية في مصر والشام.
(2) نشأة النحو. محمد الطنطاوي ص 198.

أحدهم يقول: «ولا نبعد إذا قلنا: إن الأعلم الشنتمري المتوفى سنة 476 هـ هو أول من نهج لنحاة الأندلس في قوة هذا الاتجاه»[1].

فهذا النص يقرر أن المذهب الأندلسي قد ظهر في عهد الأعلم الشنتمري المتوفى سنة 476 هـ الذي نهج في النحو الأندلسي نهجاً قوياً.

ونجد آخرين قد ذهبوا إلى القول بأن المذهب الأندلسي ظهر قبيل القرن السابع الهجري بقليل.

فهذا أحدهم يرى أن النحو الأندلسي بلغ قمته في القرن السابع الهجري، وأنَّ نحاته أصبحوا يضاهون أئمة النحو في المشرق[2].

وبينما يقول آخر في حديثه عن علماء الأندلس: « وفي القرن السابع والثامن للهجرة انتهت إليهم علوم العربية»[3].

ومعنى ذلك أن هذين الباحثين يقرران ظهور مذهب نحوي أندلسي قبل القرن السابع الهجري بقليل.

ويتضح من كل ذلك أن الباحثين ذهبوا في هذه القضية مذاهب يمكن إجمالها في مجموعتين هما:

1 ـ أن ظهوره كان خلال القرن الخامس الهجري، على خلاف فيما بينهم في تحديد ذلك، وإليه ذهب أصحاب الآراء الأولى ومن بينهم كل من: الشيخ الطنطاوي والدكتور شوقي ضيف.

2 ـ أن ظهوره كان خلال القرن السادس الهجري، وإلى ذلك ذهب كل من المقري والدكتور لطفي عبد البديع.

والرأي عندي أن المذهب الأندلسي في النحو قد ظهرت معالمه في أقدم مؤلف نحوي وصل إلينا عبر أكثر من ألف سنة، وهو كتاب (الواضح في علم العربية) لأبي بكر الزبيدي المتوفى سنة 379 هـ، الذي حققه الدكتور أمين علي السيد، ولكنه نما وازدهر في النصف

(1) المدارس النحوية د. شوقي ضيف ص 288, 326.
(2) انظر نفح الطيب، المقري جـ 1، ص 206 بتصرف.
(3) الإسلام في إسبانيا. د. لطفي عبدالبديع ص 74.

الثاني من القرن السادس الهجري، واكتملت شخصيته وظهرت سماته في القرن السابع الهجري.

من هنا كان القرن السابع يمثل الفترة القوية للمذهب الأندلسي في النحو، كما قرر ذلك الباحثون قديماً وحديثاً[1]، وهذا هو الذي جعلني أبحث في القرن السابع الهجري.

---

(1) انظر: نفح الطيب للمقري جـ1، ص 206 والإتجاهات النحوية في الأندلس للدكتور أمين السيد ص 244 وما بعدها والإسلام في إسبانيا للدكتور لطفي عبدالبديع ص 74، حيث أن كلاً من الباحثين الأخيرين جعل القرن السابع الهجري أحد شقي العصر الذهبي للنحو في الأندلس.

البَابُ الأول

آراؤهم النحوية

آراؤهم النحوّية

يطول بي المقام لو عرضت كل ما وقفت عليه من آراء نحاة الأندلس في هذا القرن ـ فهي كثيرة، ولا يسعني هنا إلا أن أشير إلى بعض المواطن عسى أن تنير الطريق أمام الباحثين، وتظهر الجهد الذي كان لهؤلاء الأعلام وأثره في الدراسات النحوية، وتظهر أيضاً مدى الجهد الذي بذله الباحث في استخراج خصائص مذهبهم من هذه المواطن.

ونستطيع تقسيم هذه الآراء إلى نوعين:

أولهما ـ آراؤهم الجديدة.

ثانيهما ـ آراؤهم المختارة.

لذلك كان هذا الباب مشتملاً على مبحثين هما:

المبحث الأول
آراؤهم الجديدة

المبحث الأول
آراؤهم الجديدة

وأعني بها الآراء التي انفردوا بالتنبيه عليها وبنوها على اجتهاداتهم الخاصة وهذه بعض من تلك الآراء:

أقسام الكلمة

دلالة الفعل على الزمان:

يرى الجزولي[1] أن الفعل يدل على الزمان بالتضمن، ويرى غيره أن دلالته على الزمان بالصيغة والبنية، وهي التزامية[2].

استدل الجزولي على مذهبه في ذلك بدليلين هما:

أولاً ـ صيغة الفعل صورة له، وصورة الشيء جزء منه لا عارض له، وإذا تقرر ذلك ـ فالفعل دال على الزمان دلالة تضمنية[3].

ثانياً ـ لو دل الفعل على الزمان بالالتزام ـ لكان مسمى الفعل ـ المصدر فقط، لأن الزمان لازم للفعل وبما أن الأزمنة متغيرة ـ وجب أن يكون للشيء الواحد لوازم متغيرة، وهذا محال[4].

واستدل أصحاب الرأي الثاني بدليلين هما:

---

(1) انظر ترجمته في الملحق رقم (13).

(2) المباحث الكاملية للورقي ص 13.

(3) المباحث الكاملية ص 14 بتصرف.

(4) المباحث الكاملية ص 13 - 14 بتصرف.

أولاً ـ أن بنية الفعل عارضة له والزمان تابع لهذا العارض، وما كان تابعاً لعارض الشيء كان خارجاً عن مسمى ذلك الشيء ـ فانتفى بذلك دلالة الفعل على الزمان بالتضمن وثبت دلالته عليه بالإلتزام[1].

ثانياً ـ قد يستعمل الفعل مسلوب الدلالة على الزمان كما في قولك: (خلق الله الزمان) ـ فالخلق هنا لم يكن بزمان، وإلا ـ لكان الزمان مخلوقاً في زمان ليس موجوداً، وذلك محال[2].

ورد الجزولي على أصحاب الرأي الثاني بقوله: «إن قولكم قد يستعمل الفعل مسلوب الدلالة ـ يلزم منه كون المصدر ليس مسمى للفعل ـ أحياناً، لأنه قد يستعمل غير دال عليه كما في الأفعال الناقصة، لذلك فدليلكم الثاني باطل[3].

والرأي عندي أن دلالة الفعل على الزمان دلالة التزامية وليست دلالة تضمنية، لأن القول بأنها تضمنية يحتاج إلى تقدير في تعريف الجزولي للفعل بقوله: «الفعل كل كلمة دلت على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى»[4] بأن المقصود هنا (الفعل الحقيقي) حتى يخرج الفعل المضارع الذي لم يتعين لأحد الأزمنة الثلاثة أيضاً[5]، وما لا يحتاج إلى تقدير أولي مما يحتاج إليه.

دلالة الفعل المضارع على الزمان:

للفعل المضارع من حيث دلالته على الزمان أربع حالات:

أن تتعين دلالته على زمن الماضي، وأن تترجح دلالته على زمن الحال، وأن تتعين دلالته على زمن الحال، وأن تتعين دلالته على الاستقبال.

والذي يهمنا من هذه الأحوال هما الحالتان الأخيرتان:

الأولى ـ احتمال المضارع لزمني الحال والإستقبال:

تتعين دلالة الفعل المضارع على الحال إذا اقترن بـ (الآن) وما في معناها كالحين،

---

(1) و (2) المباحث الكاملية ص 13 بتصرف.
(3) المصدر نفسه ص 14 بتصرف.
(4) المقدمة الجزولية ص 2 بتصرف.
(5) المباحث الكاملية ص 14.

والساعة، وآنفاً، أو اقترن بنفي، وكان النفي بليس، أو ما، أو أن، أو دخل عليه لام الابتداء، عند جمهور النحاة.

وذهب ابن أبي الربيع[1] وابن مالك إلى إمكان دلالة المضارع على الاستقبال حتى وإن دخلت عليه لام الابتداء إذ يقرران: «أنَّ لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً نحو: ﴿**وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة**﴾[2]، ونحو: ﴿**إني ليحزنني أن تذهبوا به**﴾[3]. . . . .»[4].

فيحزن هنا يفيد الاستقبال لإسناده إلى متوقع، فهما بذلك قد أوجدا رأياً جديداً لم يقل به أحد قبلهما[5] والذي دعاهما إلى القول بذلك وروده بالسماع حيث جاء ذلك في القرآن الكريم.

الثانية ـ تعين دلالة المضارع على الاستقبال:

تتعين دلالة الفعل المضارع على الاستقبال إذا اقترن بطرف مستقبل، أو أسند إلى متوقع، أو اقتضى طلباً أو وعداً، أو صحب أداة توكيد، أو أداة ترج، أو أداة مجازاة، أو حرف نصب أو حرف تنفيس. هذا هو مذهب جمهور النحاة.

وزاد على ذلك كل من الجزولي والشلوبين ـ إذا اقترن بالمضارع لام القسم، فالجزولي يقول عن ذلك: «الأفعال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام: ماضٍ بالوضع، كفعل، ومستقبل بالوضع، كـ (افعل)، ومبهم بالوضع، كـ (يفعل) والمبهم بالوضع له قرينتان تصرفان معناه إلى المضي دون لفظه وهما: (لو) و (ربما)، وقرينة تخلصه للحال وهي (الآن) أو ما في معناها، وقرائن تخلصه للإستقبال وهي: (لام الأمر والدعاء) و (لا في النهي والدعاء) و (لام القسم) و (لا في النفي) و (حرفا التنفيس)»[6].

أما الشلوبين فيقول عن ذلك: «والمبهم بالوضع له قرائن تصرف معناه إلى المضي

---

(1) انظر ترجمته في الملحق رقم (6).

(2) سورة النحل، آية (125).

(3) سورة يوسف، آية (13).

(4) همع الهوامع. السيوطي جـ 1، ص 8.

(5) المصدر نفسه جـ 1، ص 8.

(6) المقدمة الجزولية: الجزولي ص 12 وانظر: الهمع للسيوطي جـ 1، ص 8.

وهي: (لام طلب إيجاد الفعل) نحو: ليخرج زيد... و(لام القسم) نحو: والله ليقومن زيد....»[1].

فالجزولي قرر في نصه أن لام القسم تعين دلالة الفعل المضارع على الاستقبال، لأنها في معنى التوكيد[2]، والتوكيد لا يكون لما وقع، وإنما يكون لما سيقع في المستقبل، وتابعه في ذلك الشلوبين.

احتمال الفعل الماضي زمن المستقبل:

ذهب ابن مالك إلى أن الفعل الماضي يحتمل الدلالة على زمني: المضي، والإستقبال. وذلك إذا وقع بعد (همزة التسوية) إذ قال: «وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء. وإلى الاستقبال بالطلب والوعد، وبالعطف على ما علم استقباله وبالنفي بلا وإن بعد القسم، ويحتمل المضي والإستقبال بعد همزة التسوية وحرف التخصيص»[3] مثاله بعد همزة التسوية: سواء علي أقمت أم سافرت، ومثاله بعد أداة التخصيص قولنا: «هلا ذاكرت. فإن أريد به معنى المضي كان توبيخاً، كما في قوله تعالى: ﴿**فلولا كان من القرون من قبلكم أولوا بقية ينهون عن الفساد في الأرض إلا قليلاً ممن أنجينا منهم واتبع الذين ظلموا ما أترفوا فيه**﴾[4]، وإن أريد به معنى الاستقبال كان أمراً، كما في قوله تعالى: ﴿**فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين**﴾[5] أي لينفر.

والرأي الذي أرتضيه ما ذهب إليه أبو حيان من أن الفعل الماضي لا يحتمل سوى المضي. أما إذا فهم منه معنى الاستقبال ـ فإنما يكون ذلك بوجود عوامل خارجة عنه وليس منه بذاته، ومن هذه العوامل هنا دخول همزة التسوية أو أداة التحضيض عليه[6].

---

(1) التوطئة: الشلوبين ص 106 - 107.
(2) انظر: همع الهوامع للسيوطي جـ1، ص 8.
(3) تسهيل الفوائد لابن مالك ص5 - 6.
(4) سورة هود آية (116).
(5) سورة التوبة، آية (122).
(6) انظر: الهمع جـ1، ص 9.

الإسم المنقوص[1]

علة تقدير الضمة والكسرة في الإسم المنقوص:

علل جمهور النحاة تقدير الضمة والكسرة في الإسم المنقوص بالإستثقال.

وانفرد الشلوبين بزيادة علة أخرى على ذلك وهي اجتماع الأمثال إذ يقول: «إنما قدرت الضمة في جاء القاضي، وزيد يرمي ويغزو، والكسرة في مررت بالقاضي لثقلهما في أنفسهما، وإنضاف إلى ثقلهما اجتماع الأمثال، وهم يستثقلون اجتماع الأمثال، قال: والأمثال التي اجتمعت هنا هي: الحركة التي في الياء والواو، والحركة التي قبلهما، «الياء والواو مضارعتان للحركات لأنها من جنسها، ألا ترى أنهما ينشآن عن اجتماع الحركات، فلما اجتمعت الأمثال خففوا، بأن أسقطوا الحركة المستثقلة»[2].

وقد دلل على صحة ما ذهب إليه عندما قال: «والذي يدل على صحة هذه العلة ـ أنهم إذا سكنوا ما قبل الواو والياء في نحو ـ غزو وظبي لم يستثقلوا الضمة لأنه قد قلت الأمثال هناك، لكون ما قبل الواو والياء ساكناً لا متحركاً ـ فاحتملوا ما بقي من الثقل لقلته»[3].

وما ذهب إليه الشلوبين في هذه المسألة أقرب للصواب لأن العرب قد نطقوا بالضمة والكسرة حينما لم يجتمع الأمثال ـ فلو كان سبب تقديرهما ـ ثقلهما بأنفسهما لما ظهرتا في غزو وظبي.

(النكرة والمعرفة)

استتار الضمير وجوباً في فاعل اسم الفعل المضارع للمتكلم:

اتفق النحاة على وجوب استتار الضمير في مواضع عدة[4].

وزاد أبو حيان على ذلك موضعاً آخر وهو مرفوع اسم الفعل المضارع نحو (أوه) بمعنى أتوجع، ونحو (أف) بمعنى أتضجر[5]. إذ يقول في تعليقه على قول ابن مالك عن

---

(1) المنقوص: هو الإسم المعرب الذي آخره ياء لازمة غير مشددة، قبلها كسرة، نحو القاضي والداعي.
(2) الأشباه والنظائر للسيوطي جـ 1، ص 20.
(3) الأشباه والنظائر نفس الجزء والصفحة.
(4) انظر الهمع جـ 1، ص 61.
(5) انظر الإرتشاف ص 102، والبهجة المرضية ص 24.

الضمير: (فمنه واجب الخفاء. وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة أو النون، وبفعل أمر المخاطب ومضارعه، واسم فعل الأمر، ـ: «وقوله واسم فعل الأمر مثاله نزال. . . ، ونقص المصنف قسماً لم يذكره ـ الضمير فيه واجب الاستتار وهو اسم الفعل الذي هو مضارع للمتكلم نحو: أوه بمعنى أتوجع وأف بمعنى أتضجر ونحوها، فكان ينبغي أن يقول وهو المرفوع بالمضارع ذي النون أو الهمزة أو اسم فعله»[1].

وهو موضع انفرد به أبو حيان ولم يقل به أحد قبله[2].

سبب المجيء بنون الوقاية:

اختلف النحاة في سبب المجيء بنون الوقاية:

فذهب بعضهم: إلى أنه قد جيء بها لوقاية الفعل من الكسر الذي هو من علامات الجر الخاص بالأسماء.

وذهب آخرون: إلى أن سبب المجيء بها ـ الفصل بين الفعل والضمير.

وانفرد الجزولي بالقول: «إنْ سبب المجيء بها ـ سلامة كل ما بني عليه. وقد وضح لنا اللورقي[3] ذلك في قوله: «وإنما زيدت هذه النون[4] لتقي الفعل من أخ الجر وهو الكسر، ولهذا سميت نون الوقاية. . . ، وقال بعضهم: «أتى بها للفصل بين الضمير والفعل، وقال المؤلف[5]: ليسلم لكل واحد منها ما بني عليه من فتح أو وقف، أما الوقف ففي نحو: (قدني وقطني). . . ، وأما الفتح فنحو: (ضربني). . . »[6].

وعلى ذلك يكون إلحاق النون بالفعل وغيره إذا اتصلت بهما نون على السواء فلا أصل في اتصالها بأحدهما دون الآخر كما هو الحال عند الجمهور وابن مالك[7].

---

(1) التذييل والتكميل لأبي حيان جـ 1، ص 244.
(2) انظر الهمع للسيوطي جـ ، . ص 62.
(3) انظر ترجمته في الملحق رقم (6).
(4) الإشارة هنا إلى نون الوقاية كما تقتضي السياق.
(5) هو الجزولي، حيث أن اللورقي بشرح مقدمته.
(6) المباحث الكاملية. اللورقي ص 207 - 208.
(7) يرى الجمهور ومعه ابن مالك أن الأصل اتصال النون بالفعل، أما اتصالها بغيره فلشبهه بالفعل. انظر: شرح الأشموني جـ 1، ص 123.

حذف نون الوقاية جوازاً:

ذهب بعض النحاة إلى وجوب إلحاق نون الوقاية في مواضع: إذا نصب باء المتكلم بغير صفة، وذلك بأن ينصب بالفعل ماضياً كان، أو مضارعاً أو أمراً، مثل: أكرمني، ويكرمني، وأكرمني، وسواء كان الفعل متصرفاً كما تقدم أو جامداً نحو: هبني وعساني وليسنى وما أحسنني، أو نصب بإسم الفعل نحو: رويدني وعليكني، وإذا جر ياء المتكلم بواحد من هذه الأشياء، هي: (من - عن - قد - قط - بجل - لدن)[1].

وانفرد الأندلسيون بجواز حذف نون الوقاية في بعض هذه المواضع ومن ذلك حذفها من (من - عن).

فقد أجاز الجزولي حذف نون الوقاية قبل ياء المتكلم من (من وعن)، وذلك حينما قال: «والمجرور[2] كله متصل واتصاله بالإسم أو بحرف الجر، ولفظه كلفظ المنصوب المتصل، وتلحق به نون الوقاية مع ياء المتكلم في الأشهر إذا اتصل بمن وعن. . .»[3].

ومعنى ذلك أن الجزولي جوز حذف نون الوقاية من (من وعن) في حين أوجب بعض النحاة إلحاقها بها، إلا أن الحذف عند الجزولي قليل، إذ أنه يقول: (في الأشهر)، وقد علق على ذلك الشلوبين بقوله: «قوله في الأشهر، قال في الأشهر، لأنه جاء قليلاً:

أيها السائل عنهم وعني ... لست من قيس ولا قيس مني[4]» [5]

فالشلوبين بتعليقه هذا دلل على مذهب الجزولي في جواز حذف النون هنا. وهذا القليل جعله أكثر النحاة ضرورة لأنه لم يجيء إلا في الشعر.

---

(1) همع الهوامع للسيوطي جـ 1، ص 64 بتصرف.

(2) يقصد به الضمير المجرور.

(3) المقدمة الجزولية: ص 22 - 23.

(4) لم يعرف قائله، انظر: شرح شواهد ابن عقيل للجرجاوي ص 15.

(5) شرح الجزولية الصغير. الشلوبين ص 69.

(المبتدأ والخبر)

أ ـ جواز حذف الرابط[1]:

ذهب النحاة في جواز حذف الرابط مذاهب عدة هي: عدم جواز حذفه مطلقاً أي سواء أكان مرفوعاً (مبتدأ أو فاعلاً) أم منصوباً بفعل متصرف أو جامد أو ناقص أو وصف أو حرفاً أم مجروراً، إلا إذا جر بحرف ولم يكن حذفه مؤدياً لتهيئة عامل آخر نحو: السمن منوان بدرهم، أي منوان منه، هذا هو مذهب الجمهور، وجواز حذف المرفوع منه إذا كان مبتدأ، وجواز حذف المنصوب بفعل تام متصرف ـ قليلاً ـ وإليه ذهب ابن أبي الـربيع[2] وذلك كقراءة ابن عامر: (وكل وعد الله الحسنى)[3]، أي وعده[4].

ب ـ ما يغني عن الرابط:

الأصل في الرابط أن يكون ضميراً، وقد يغني عنه عدة أشياء[5] يهمنا منها الإشارة، لأن ابن الحاج[6] اشترط في إغنائها عن الرابط كون المبتدأ حينذاك موصولاً أو موصوفاً، وكون الخبر إشارة للبعيد[7]، في حين لم يشترط أحد من النحاة ذلك بل جوزوا إغناء الإشارة عن الرابط مطلقاً وذلك كقوله تعالى: ﴿**ولباس التقوى ذلك خير**﴾[8].

حذف الخبر جوازاً:

يحذف الخبر وجوباً في مواضع خمسة يهمنا منها إذا وقع الخبر خبر قسم صريح نحو: لعمرك وأيمن الله، وأمانة الله، هذا هو مذهب جمهور النحويين وأجاز ابن عصفور أن يكون المحذوف هنا المبتدأ وذلك فيما نقله لنا عنه ابن هشام عندما قال: «وجزم كثير من النحويين في نحو: عمرك لأفعلن، وأيمن الله لأفعلن ـ بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور كونه

---

(1) الرابط: عبارة عن ضمير في جملة الخبر عائد على المبتدأ يربطها به أو ما يقوم مقامه في ذلك. انظر الهمع جـ 1، ص 97 ومغني اللبيب جـ 2، ص 106.

(2) انظر ترجمته في الملحق رقم (6).

(3) سورة النساء آية (95) وبقية السبعة: ﴿**وكلا وعد الله الحسنى**﴾ **بالنصب**.

(4) همع الهوامع بتصرف جـ 1، ص 97 وانظر: حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح جـ 1، ص 165.

(5) انظر الهمع جـ 1، ص 97.

(6) انظر ترجمته في الملحق رقم (3).

(7) انظر الهمع جـ 1، ص 97.

(8) سورة الأعراف، آية (26).

المبتدأ، ولذلك لم يعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده. . .»[1].

فهذا نص يبين أن ابن عصفور لم يوجب حذف الخبر هنا بل أجازه فقط يؤكد ذلك أنني لم أجد هذا الموضع فيما ذكره ابن عصفور من مواضع وجوب حذف الخبر[2].

(النواسخ)
1 ـ كان وأخواتها

(ونى ورام) من أخوات كان:

عد ابن مالك (ونى ورام) من أخوات كان فتعملان عملها، وذلك إذا كانتا بمعنى (زال) أما إذا كانتا بمعنى (فتر ـ ذهب ـ فارق) فتكونان تامتين تكتفيان بالفاعل، إذ يقول: «باب الأفعال الرافعة الإسم الناصبة الخبر: فبلا شرط كان وأضحى. . . ومنفية بثابت النفي مذكور غالباً متصل لفظاً أو تقديراً أو مطلوبة النفي: (زال) ماضي يـزال، و (انفك) وبرح، وفتيء، وفتأ، وأفتأ، وونى، ورام مراد فتاها. . .»[3].

ثم نجده يقول أيضاً: «وإن أريد بـ (كان) ثبت أو كفل أو غزل. . . وبـ (ونى) فتر، وبـ (رام) ذهب أو فارق، وبـ (انفك) خلص أو انفصل، وبـ (فتأ) سكن أو أطفأ ـ سميت تامة، وعملت عمل ما رادفت»[4].

ويوضح لنا السيوطي موقف ابن مالك من ذلك فيقول: «ثم إن (ما زال) وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها فإن كان قبلها متصلة الزمان ـ دامت كذلك، نحو: ما زال زيد عالماً، وإن كان قبلها في أوقات ـ دامت له كذلك، نحو: ما زال يعطي الدراهم. ـ قال ابن مالك: وكذا العمل في ونى ورام، معناها. قال: وهما غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلا من عني باستقراء الغريب ومن شواهد استعمالهما قوله:

---

(1) مغني اللبيب لابن هشام جـ 2، ص 163 وانظر: التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري جـ 1، ص 180.

(2) انظر شرح الجمل لابن عصفور ص 233 والمقرب له جـ 1، ص 84 - 85.

(3) تسهيل الفوائد، ابن مالك ص 52.

(4) تسهيل الفوائد ص 53.

لا يـني الخـب شيـمـة الخـب مـا دا م فـلا يحـسـبـنـه ذا ارعـواء[1]

وقوله:

إذا رمـت ممـن لا يـريـم مـتـيـماً سلوا فقـد أبعـدت في رومـك المـرمى[2]

قال: واحترزت بقولي: بمعنى (زال) من (ونى) بمعنى: فتر و (رام) بمعنى حاول أو تحول...»[3].

توسط إخبار كان وأخواتها:

للنحويين في توسط أخبار (كان وأخواتها) مذاهب عدة يهمنا منها ما ذهب إليه ابن معط من عدم جوازه في (دام) فقط وذلك فيما نقله لنا السيوطي في قوله: «ذهب ابن معط إلى أن دام لا يجوز تقديم خبرها على اسمها...»[4] ثم ينقل لنا ما يثبت انفراد ابن معط بهذا الرأي فيقول: قال ابن إياز عن ذلك «وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدمهم ومتأخرهم على نص من ذلك، وقد أكثرت السؤال والتفحص عنه فما أخبرت بأن أحداً يوافق هذا المصنف في عدم جوازه»[5].

وما ذهب إليه ابن معط من عدم جواز تقديم خبر دام على اسمها ليس مقبولاً لورود السماع بجوازه من ذلك قول الشاعر:

لا طـيب لـلعيش مـا دامـت منـغصـة لـذاتـه بـادكـار المـوت والهـرم[6]

فقد تقدم خبرها (منغصة) على اسمها (لذاته) ولأن في ذلك مخالفة دام لأخواتها من غير مبرر لتلك المخالفة.

---

(1) لم يعرف قائله، الخب بالكسر: الخبث والخداع، والخب بالفتح: الخبيث المخادع، انظر: الدرر اللوامع جـ1، ص 82.

(2) لم يعرف قائله، انظر: الدرر اللوامع للشنقيطي جـ1، ص 82.

(3) همع الهوامع: السيوطي جـ1، ص 112.

(4) الأشباه والنظائر في العربية جـ3، ص 5.

(5) المصدر نفسه جـ3، ص 5.

(6) قائله مجهول: منغصة: مكدرة. انظر: الدرر اللوامع جـ1، ص 87.

2 ـ إنَّ وأخواتها

الكاف والياء يكفان (كان) عن العمل:

ذهب ابن عصفور إلى أن الكاف والياء يكفان (كأن) عن العمل، وذلك فيما ينقله عنه كل من: ابن هشام، والسيوطي.

فابن هشام يقول عن ذلك: «قال ابن عصفور: الكاف والياء في: كأنك وكأن ـ زائدتان كافتان لكأن عن العمل كما تكفها (ما). . . »[1].

أما السيوطي فيقول عن ذلك في توجيهه إعراب قول القائل: (كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل)[2]: «اضطربت أقوال النحويين في ذلك، منها: أولاً ـ أبو علي الفارسي زعم أن الأصل: (كأن الدنيا لم تكن والآخرة لم تزل)، ثم جيء بالكاف حرفاً لمجرد الخطاب لا موضع لها من الإعراب كما أنها مع اسم الإشارة كذلك. . . ، وجيء بالياء زائدة في اسم كأن كما زيدت في أصل المبتدأ في قولهم: بحسبك درهم. . . ، والقول الثاني لأبي الحسن بن عصفور وهو قول أفقه من قول الفارسي، زعم أن الكاف حرف خطاب اتصلت بكأن فأبطلت إعمالها وأزالت اختصاصها ولهذا دخلت على الجملة الفعلية، والباء بالدنيا وبالآخرة زائدة كما زيدت في المبتدأ الذي لم تدخل عليه كأن»[3].

ويبدو أن الذي دفع ابن عصفور إلى القول بإلغاء (كأن) هنا ـ عدم ثبوت زيادة الباء في اسمها بينما الثابت زيادته في المبتدأ.

الفارقة جوازاً[4]:

المشهور بين النحاة وجوب اقتران خبر (أن المهملة) باللام، فرقاً بينها وبين (أن) النافية.

وانفرد ابن مالك بإجازة حذف هذه اللام عند الاستغناء عنها، إذ يقول في توجيهه لقوله ﷺ: «وأيم الله إن كان لخليفاً للإمارة، وإن كان لمن أحب الناس إليّ»[5]: «أغفل

---

(1) مغني اللبيب جـ 1، ص 163 - 164.

(2) انظر في ذلك: الأشباه والنظائر للسيوطي جـ 4، ص 10 - 11 والمغني جـ 1، ص 163 - 164.

(3) الأشباه والنظائر جـ 4، ص 10 - 11.

(4) وهي لام ابتداء جيء بها دائماً بالإضافة لتأكيد النفي وتخليصه المضارع للحال ـ للفرق بين أن المخففة من الثقيلة وأن النافية.

(5) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان والنذور حديث 83.

النحويون التنبيه على جواز حذف اللام عند الإستغناء عنها، بكون الموضع غير صالح للنفي. وجعلوها عند ترك العمل لازمة على الإطلاق، ليجري الباب على سنن واحد، وحاملهم على ذلك ـ عدم الاطلاع على شواهد السماع، فبينت إغفالهم، وأثبت الاحتجاج عليهم، لا لهم»[1].

خذف اللام الفارقة وجوباً:

لم يكتفِ ابن مالك بالقول بجواز حذف اللام الفارقة، بل ذهب إلى القول بوجوب حذفها إذا ولي ما بعد (أن) نفى وكان اللبس مأموناً، وذلك حينما نجده يقول: «. . . أزيد على ذلك[2] إن اللام الفارقة إذا كان بعدما ولى: (إن): نفي واللبس مأمون ـ فحذفها واجب كقول الشاعر:

إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يعدم خلاف معاند[3]

وقوله:

أما أن علمت الله ليس بغافل هان اصطباري إن بليت بظالم[4]، [5]

3 ـ ظن وأخواتها

من أخوات ظن ـ ضرب[6]:

عد ابن أبي الربيع (ضرب) من أخوات ظن، وذلك فيما نقله عنه السيوطي إذ قال: «وذهب ابن أبي الربيع إلى أن (ضرب) بمعنى صير ـ متعدٍ لإثنين مطلقاً، مع المثل وغيره، نحو: ضربت الفضة خلخالاً»[7].

والذي ذهب إليه ابن أبي الربيع في ذلك صحيح يؤيده السماع، ومن ذلك قوله

---

(1) شواهد التوضيح. ابن مالك ص 52.
(2) الأشارة هنا إلى حذف اللام الفارقة جوازاً.
(3) قائله مجهول، انظر شواهد التوضيح ص 52.
(4) قائله مجهول أيضاً. انظر المصدر نفسه.
(5) شواهد التوضيح والتصحيح. ابن مالك ص 52 - 53.
(6) ظن وأخواتها تدخل على المبتدأ والخبر ـ فتنصبهما مفعولين لها.
(7) همع الهوامع جـ 1، ص 151 وانظر التذييل والتكميل لأبي حيان جـ 2، ص 83.

تعالى: ﴿واضرب لهم مثلاً أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون﴾[1].

وقوله تعالى: ﴿إن الله لا يستحيي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها﴾[2].

وقول الشاعر:

لا تنكروا ضربي له من دونه مثلاً شروداً في الندا والبأس[3]

فقد استعملت كلاً من: ضرب ويضرب واضرب وضربي بمعنى التصيير فتعدى إلى مفعولين.

منع تعليق (أعلم وأرى) عن العمل:

ذهب الشلوبين إلى منع تعليق (أعلم وأرى) عن العمل وإلغائهما وذلك إذ يقول في تعليقه على قول الجزولي: (والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ـ أعلم المتعدية قبل النقل إلى اثنين وأرى... فهذه إذا بنيت للفاعل كان حكم الأول منها حكم الأول من باب كسوت، وحكم الثاني والثالث معاً حكم الثاني فيه، وامتنع التعليق والإلغاء)[4] ـ فيقول: «فيتحصل في الإلغاء والتعليق في هذه الأفعال عن المفعولين اللذين هما مبتدأ وخبر في الأصل بقول هذا المؤلف[5]...، ثلاثة مذاهب: أحدهما ـ امتناع الإلغاء على الأطلاق، وهذا الذي أعول عليه، والثاني ـ إجازته على الأطلاق، وهو الذي يسبق إلى أكثر الأفهام، والثالث ـ التفريق بين بنية الفاعل وبنية المفعول...»[6].

فالشلوبين في نصه هذا صريح بمنعه الإلغاء والتعليق من: (أعلم وأرى) معاً، ولا يدع مجالاً للقول بأنه قد منعهما من (أعلم) دون (أرى) كما أشار لذلك السيوطي[7].

كما أن الجزولي قد منع إلغاءهما وتعليقهما إذا بنيتا للفاعل دون المفعول وذلك إذ يقول في حديثه عنهما: «فهذه إذا بنيت للفاعل كان حكم الأول منها حكم الأول من باب

---

(1) سورة ياسين، آية (13).

(2) سورة البقرة، آية (26).

(3) هو لأبي تمام. انظر: التذييل والتكميل لأبي حيان جـ2، ص 83.

(4) المقدمة الجزوبية ص 28.

(5) يقصد بذلك ـ الجزولي.

(6) شرح الجزولية الصغير الشلوبين ص 188.

(7) انظر: همع الهوامع للسيوطي جـ1، ص 158.

كسوت، وحكم الثاني والثالث معاً ـ حكم الثاني فيه، وامتنع التعليق والإلغاء، وإذا بنيت للمفعول فحكم منصوبيها. ما ذكر في منصوبي ظننت مطلقاً»[1].

فالجزولي في هذا النص قد منع إلغاء وتعليق (أعلم وأرى) في حالة بنائهما للفاعل بصريح العبارة، بينما أجاز إلغاءهما أو تعليقهما حينما يبنيان للمفعول عندما جعل حكم منصوبيهما كحكم منصوبي (ظننت وأخواتها) وقد أجاز تعليقها وإلغاءها[2].

(الفاعل ونائبه)

رتبة الفاعل:

ذهب جمهور النحاة إلى عدم جواز تقدم المفعول على الفاعل إذا حصل في ذلك لبس.

وانفرد ابن الحاج بتجويزه التقديم حينذاك واحتج لمذهبه بأن العرب تجيز تصغير عمر، وعمرو، علي عمير، وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء، وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر، وبأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عقلاً وشرعاً وبأنه قد نقل الزجاج ـ أنه لا اختلاف في نحو: (فما زالت تلك دعواهم)[3] أن تكون (تلك) اسم زال، و (دعواهم) الخبر والعكس[4].

وما ذهب إليه ابن الحاج في هذه المسألة غير مقبول، لأنه لو قدم المفعول وآخر الفاعل عند اللبس لقضى اللفظ بحسب الظاهر بفاعلية المفعول ومفعولية الفاعل فيعظم الضرر ويشتد الخطر كما يقول عن ذلك شارح الأشموني[5].

بناء كان وأخواتها للمجهول:

تنقسم الأفعال من حيث بناؤها للمجهول وعدمه إلى ثلاثة أقسام يهمنا منها هنا (كان وأخواتها)، إذ اختلف النحاة في جواز بنائها للمجهول:

---

(1) المقدمة الجزولية ص 28.
(2) انظر المصدر نفسه ص 27.
(3) سورة الأنبياء، آية (15).
(4) انظر شرح الأشموني جـ 2، ص 56 ومنار السالك جـ 1، ص 250.
(5) انظر: الأشموني الجزء والصفحة أنفسهما.

فذهب الجمهور إلى جواز ذلك[1].

وذهب ابن أبي الربيع إلى عدم جواز ذلك، إذ يقول عنها في كتابه (شرح الإيضاح) فيما ينقله لنا السيوطي عنه: «كان وأخواتها مخالفة لأصول الأفعال في أربعة أشياء:

أحدها ـ أن هذه الأفعال إذا أسقطت لم يبقَ كلام.

الثاني ـ أن هذه الأفعال لا تؤكد بالمصدر، لأنها لم تدل عليه، وغيرها من الأفعال يؤكد بالمصادر، لأنها تدل عليها نحو: قام قياماً، وزال زوالاً.

الثالث ـ أن الأفعال التي ترفع وتنصب ـ تبنى للمفعول، وهذه لا تبنى له، لا تقول: كين قائم، لأن قائماً خبر عن المبتدأ، فإذا زال المبتدأ زال الخبر وإذا وجد المبتدأ وجد الخبر.

الرابع ـ أن الأفعال كلها تستقل بالمرفوع دون المنصوب، ولا تستقل هذه بالمرفوع دون المنصوب، لأنه خبر للمبتدأ»[2].

فقول ابن أبي الربيع: إن هذه الأفعال (كان وأخواتها) ـ لا تبنى للمفعول ـ مذهب مخالف لما ذهب إليه الجمهور، وهو مذهب جديد.

ما ينوب عن مرفوع (كان المجهولة):

ذهب أغلب الأندلسيين مذهب الجمهور في جواز بناء (كان وأخواتها) للمجهول[3]، إلا أنهم اختلفوا فيما ينوب عن مرفوعها عندما يحذف، ويهمنا هنا ما ذهب إليه الصفار[4] في ذلك من إنابة الظرف والمجرور عن مرفوعها ومنصوبها[5] عندما يحذفان، إذ يقول في حديثه عنها وهي مبنية للمجهول: «إنك تقول: كان زيد قائماً في الدار ثم نقيم الظرف فنقول: كين في الدار، فلا تقول أبداً: مكون حتى تقول فيه وتأتي بالذي تقيمه»[6].

والذي ذهب إليه الصفار مذهب جديد لم يقل به أحد غيره[7]، إلا أنني وجدته يمثل

---

(1) انظر: همع الهوامع جـ 1، ص 164.

(2) الأشباه والنظائر للسيوطي جـ 2، ص 178.

(3) انظر: شرح كتاب سيبويه للصفار ص 259 والمقرب لابن عصفور جـ 1، ص 79.

(4) انظر ترجمته في الملحق رقم —(15)

(5) اختلف النحاة في جواز حذف خبر كان أو خبرها، أو حذفهما معاً عند بنائها للمجهول، وقد ذهب الصفار إلى جواز حذفهما معاً إذا وجد معهما قبل الحذف ظرف ـ فيحذفان ويقام الظرف مقامهما.

(6) شرح كتاب سيبويه للصفار ص 60.

(7) انظر: الهمع للسيوطي جـ 1، ص 164.

للظرف بجار ومجرور ـ فلعله نظر إليهما من حيث كونهما مكان الوجود هنا.

تصرف الظرف وعدمه:

الظرف يكون متصرفاً وغير متصرف[1]. ويكون منصرفاً وغير منصرف[2]، واختلف في أيهما أصل في ظرف الزمان؟.

ذهب الشلوبين وتبعه ابن أبي الربيع إلى أن الأصل فيه التصرف، وذهب غيرهما إلى أن الأصل فيه عدم التصرف.

يقول الشلوبين عن ذلك عند تقسيمه للظرف إلى متصرف وغير متصرف: «ثم ظرف الزمان يكون منصرفاً ومتصرفاً ومقابله، ومتصرفاً لا ينصرف ومقابله... فالأول كيوم وليلة وهو الأصل»[3].

أما ابن أبي الربيع فيقول عن ذلك: كان أبو علي الشلوبين يقول: إن الأصل في الظروف التصرف وأصل الأسماء ألا تقتصر على باب دون باب، فمتى وجد الإسم لا يستعمل إلا في باب واحد ـ علمت أنه قد خرج عن أصله، ولا يوجد هذا إلا في الظروف والمصادر وإلا في باب النداء، لأنها أبواب وضعت على التغيير، وقال أبو إسحاق بن ملكون: «الأصل في الظروف أن لا تتصرف، وتصرفها خروج عن القياس. قال ابن أبي الربيع: وهذا القول خروج عن النظر، لأنه مخالف للإسم في غير هذه الأبواب الثلاثة ـ فالحق ما ذهب إليه الشلوبين»[4].

فقد أيد ابن أبي الربيع الشلوبين في مذهبه، لأنَّ مذهب المخالفين يؤدي إلى مخالفة الظرف للأسماء الأخرى، إذ أن الأصل فيها التصرف لا عدمه.

«ضحوة وعشية» غير منصرفتين:

ذهب النحاة إلى أن (بكرة وغدوة) ـ ظرفان متصرفان غير منصرفين، وزاد عليهما ابن

---

(1) التصرف: هو أن يستعمل الظرف غير منصوب على أنه مفعول به، أو أن يستعمل غير ظرف. وعكسه: عدم التصرف.

(2) الإنصراف: هو دخول التنوين عليه، وغير ذلك ـ غير منصرف.

(3) التوطئة للشلوبين ص 82.

(4) شرح الإيضاح لابن أبي الربيع، نقلاً عن الأشباه والنظائر للسيوطي جـ2، ص 73.

عصفور في ذلك ظرفين آخرين، هما: (ضحوة وعشية) إذ يقول عن (ضحوة): «إنها لا تنصرف للتأنيث والتعريف»[1].

وعن عشبة في حديثه عن الظروف المتصرفة غير المنصرفة يقول: « ـ وهو: غدوة، وبكرة، وعشية. . . »[2].

فقد قرر أن هذين الظرفين ـ متصرفين غير منصرفين وهذا رأي جديد له.

المقادير غير مبهمة[3]:

اختلف النحاة في الظروف الدالة على المقادير: هل هي مبهمة أو لا؟

فذهب الجمهور إلى أنها مبهمة، وذهب الجزولي إلى أنها غير مبهمة وتابعه الشلوبين في ذلك[4].

يقول الجزولي عن ذلك: «ظرف المكان: مبهم، ومختص، ومعدود. فالمبهم: ما له اسم بالإضافة إلى غيره. والمختص: ما له اسم من جهة نفسه. والمعدود: ما له مقدار معلوم من المسافة[5].

وقد أشار السيوطي إلى رأي الشلوبين في ذلك عندما قال في حديثه عن ميل وفرسخ وبريد وغلوة: «وهذا النوع اختلف فيه: هل هو داخل تحت المبهم أو لا[6]، فالشلوبين على الثاني، لأن المبهم ما لا نهاية له ولا حدود محصورة، وهذه الظروف المقدرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة، لأن الميل مقدار معلوم من المسافة، وكذلك الباقي ـ والفارسي وغيره على الأول»[7].

فالسيوطي بهذا النص يقرر أن الشلوبين يرى أن المقادير غير مبهمة، ولكني وجدت الجزولي قد سبقه في ذلك.

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور ص 130.
(2) المقرب جـ 1، ص 149.
(3) المقادير ما دل على مسافة ـ كالميل والفرسخ، أو كيل أو ما شابهها.
(4) انظر في ذلك: الهمع جـ 1، ص 199 والتصريح جـ 1، ص 340 وحاشية الصبان جـ 2، ص 129.
(5) المقدمة الجزولية ص 29.
(6) جاء في الأصل (أم لا).
(7) همع الهوامع للسيوطي جـ 1، ص 199.

شروط انجرار المفعول له باللام:

ذهب الجزولي إلى اشتراط انجرار المفعول له باللام ـ كونه مختصاً، إذ قال عن ذلك في حديثه عن المفعول له: «ولا يكون منجراً باللام إلا مختصاً، مثاله: قمت لإعظامك، ولا يجوز: قمت لإعظام لك»[1].

وقد بين الشلوبين انفراد الجزولي بهذا الرأي حينما قال في رده على الجزولي: «وهذا غير صحيح، بل هو جائز لا مانع منه، ولا أعرف له سلفاً في هذا القول»[2].

وما ذهب إليه الجزولي في هذا ليس صحيحاً كما هو مذهب الجمهور، لورود السماع به وهو ليس مختصاً، من ذلك قول الشاعر:

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها ... لدى الستر إلا لبسة المتفضل[3]

وقول آخر:

وإني لتعروني لذكراك هزة ... كما انتفض العصفور بلله القطر[4]

فكل من نوم وذكراك جر باللام وهما ليسا مختصين.

(أسماء لازمت النداء)

(فل ـ فلة) ـ كناية عن العلم:

من الأسماء التي لازمت النداء ـ فل وفلة، وقد يجران ضرورة كما جاء في قول الشاعر:

تدافع الشيب ولم تقتل ... في لجة أمسك فلاناً عن فل[5]

وقد اختلف النحاة في تحديد هاتين الكلمتين، يهمنا هنا ما ذهب إليه كل من

(1) المقدمة الجزولية نقلاً عن شرحها الصغير للشلوبين ص 186.
(2) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 186.
(3) هو لأمرىء القيس. انظر: شرح شواهد العيني جـ 2، ص 124.
(4) هو لأبي صخر الهذلي. انظر: شرح شواهد العيني جـ 2، ص 124.
(5) قائله: أبو النجم العجلي، انظر: الدرر اللوامع جـ 1، ص 154.

الشلوبين ومن تبعه في ذلك كابن عصفور وابن مالك في كونهما كناية عن علم من يعقل[1].

يقول عن ذلك ابن عصفور: «وقد اختصت العرب بعض الأسماء بالنداء، وهو أبت، وأمت، واللهم، وفل. وهو كناية عن العلم»[2].

فابن عصفور يرى أن (فل وفلة) أصلهما فلان وفلانة وحذف منهما الألف والنون تخفيفاً لا ترخيماً كما يقرر ذلك الكوفيون[3]، وهو في ذلك متابع للشلوبين.

ومذهب الأندلسين في هذين الإسمين «صحيح»، لأنهما لو كانا مرخمتين لما قيل فيهما كذلك، بل يقال فيهما: «فلا» ولما قيل فيهما (فل وفلة) دل ذلك على صحة مذهب ابن عصفور فيهما.

«الترخيم»

جواز ترخيم المستغاث:

المشهور بين النحاة عدم جواز ترخيم المستغاث مطلقاً[4].

وانفرد ابن خروف بإجازة ذلك، إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة، كما جاء في قول الشاعر:

تمناني ليقتلني لقيط أعام لك ابن صعصعة بن سعد[5]

وقال غيره: إن هذه ضرورة شعر، كما نقل ذلك السيوطي[6].

«التمييز»

التمييز المنقول عن المفعول:

اختلف النحاة في وجود التمييز المنقول عن المفعول:

---

(1) انظر في ذلك: الأشموني جـ 3، ص 159، و: التصريح على التوضيح جـ 2، ص 180: و: الهمع جـ 1، ص 177.

(2) المقرب في النحو لابن عصفور جـ 1، ص 181.

(3) انظر: شرح الأشموني جـ 1، ص 159.

(4) همع الهوامع جـ 1، ص 181.

(5) لم يعرف قائله، انظر الدرر اللوامع جـ 1، ص 158.

(6) انظر: الهمع جـ 1، ص 181.

فذهب الشلوبين وابن عصفور وابن مالك إلى القول بوجوده، وذهب غيرهم إلى إنكار ذلك[1].

يقول الشلوبين في باب التمييز: «التمييز ينقسم إلى قسمين: منتصب على تمام الكلام، وهو إمَّا فاعل شغل عنه فعله بغيره، نحو: تصبب زيد عرقاً[2] وتفقأ زيد شحماً، وامتلأ الإناء ماء. وأما مفعول شغل عنه الفعل الواقع به، نحو: وفجرنا الأرض عيوناً[3]. في أحد وجهيه»[4][5] .

وما ذهب إليه الأندلسيون من وجود تمييز منقول عن المفعول مقبول لوروده في القرآن الكريم كما مثلوا له.

(حروف الجر)

باء الإستعانة:

فرق النحاة بين باء السببية وباء الإستعانة، وانفرد ابن مالك بعدم التفريق بينهما، إذ قال في أثناء حديثه عن معاني الباء: «. . . ومنها الباء للإلصاق، وللتعدية، وللسببية، وللتعليل، وللمصاحبة، وللظرفية، وللبدل وللمقابلة، ولموافقة عن، وعلى. ومن التبعيضية»[4] ثم يعلق على ذلك فيقول في حديثه عن الباء السببية.

«والنحويون يعبرون عن هذه الباء بباء الإستعانة وأثرت على ذلك التعبير بالسببية من أجل الأفعال المنسوبة إلى الله تعالى ـ فإن استعمال السببية فيها يجوز واستعمال الإستعانة فيها لا يجوز»[7].

فقد رأى عدم تسميتها بباء الإستعانة كي لا يؤدي ذلك إلى استعانة الله بشيء غيره كما في قوله تعالى: «فأخرج به من الثمرات رزقاً»[8] وقوله تعالى: **﴿ترهبون به عدو الله﴾**[9] ـ فلو سميت بباء الاستعانة لأدى إلى القول باستعانة الله بغيره وهو محال،

---

(1) انظر: همع الهوامع جـ 1، ص 251.
(2) جاءت في الأصل (وتقفى).
(3) سورة القمر، آية (12).
(4) وهما: الحال والتمييز.
(5) التوطئة للشلوبين ص 153.
(6) تسهيل الفوائد لابن مالك ص 145.
(7) شرح التسهيل لابن مالك ص 163.
(8) سورة البقرة، آية (22).
(9) سورة الأنفال، آية (60).

لذلك فما سلكه ابن مالك في ذلك مسلك جيد لائق بجلال الله تعالى.

وهذا مذهب انفرد به ابن مالك كما أشار إليه أبو حيان بقوله: ما ذهب إليه ابن مالك من أن باء الاستعانة مدرجة في باء السببية قول انفرد به[1].

وجوب كسر (لام الابتداء) مع الظاهر:

المشهور بين النحاة ـ أن اللام تكسر مع الظاهر وقد تفتح، وتفتح مع المضمر وقد تكسر، وانفرد المالقي[2] بالقول: إن كسرها مع الظاهر واجب، إذ قال: «ومن العرب من يخالف هذا الأصل[3]، فيفتح اللام مع الظاهر، وقرأ بعضهم: ﴿**وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال**﴾[4]، وهو شاذ لا يقاس عليه»[5].

فالمالقي بنصه هذا ـ يرد على العرب ما ذهبوا إليه من جواز فتح لام الابتداء مع الظاهر، ويُعدُّ هذه القراءة شذوذاً لا يقاس عليه، وهذا مذهب جديد للأندلسيين.

(الإضافة)

الإضافة المحضة[6]:

المشهور بين النحاة أن الإضافة المحضة هي التي تفيد تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة، وتخصيصاً إذا كان المضاف إليه نكرة، إلا أن أبا حيان قد قصر إفادتها على التخصيص حينما قال: «والإضافة إنما تفيد التخصيص»[7]. وحينما قال: «والصواب أنها تفيد التخصيص فقط»[8].

---

(1) انظر الهمع للسيوطي جـ 2، ص 21.
(2) انظر ترجمته في الملحق رقم (2).
(3) أي كسرها.
(4) سورة إبراهيم، آية (46).
(5) رصف المباني للمالقي ص 117.
(6) الإضافة المحضة: هي التي تفيد تعريفاً إذا كان المضاف إليه معرفة، وتفيد تخصيصاً إذا كان المضاف إليه نكرة ـ أما غير المحضة: فهي التي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وذلك كإضافة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة إلى معمولاتها.
(7) إرتشاف الضرب لأبي حيان ص 274.
(8) النكت الحسان لأبي حيان ص 40.

والسبب الذي دعا أبا حيان إلى ذلك أن التعريف الذي تفيده الإضافة المحضة عندما يكون المضاف إليه معرفة ـ ليس هو إلا أقوى أنواع التخصيص. إذاً فالإضافة لا تفيد سوى التخصيص سواء أكان المضاف إليه معرفة أم كان نكرة، وما ذهب إليه أبو حيان في هذه المسألة أظهر من مذهب غيره فيها لمساندة الواقع له.

(التوابع)

تعدد النعوت وترتيبها:

يجوز تعدد النعت لمنعوت واحد بالإتفاق، أما إذا كانت النعوت مختلفة، منها: المفرد، والظرف، والجملة ـ فالمشهور عدم وجوب ترتيبها ترتيباً معيناً، وانفرد ابن عصفور بالقول: إن ترتيبها ترتيباً معيناً واجب في غير الضرورة، إذ قال في باب النعت: «وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان: إحداهما اسم، والأخرى في تقديره ـ قدمت الاسم ثم الظرف ثم المجرور ثم الجملة، نحو قوله تعالى: ﴿**وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه**﴾[1]، ولا يجوز خلاف ذلك إلا في نادر الكلام أو في ضرورة»[2].

وما ذهب إليه ابن عصفور ليس صحيحاً، لورود السماع بغير هذا الترتيب كما في قوله تعالى: ﴿**يا أيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم**﴾[3].

فقد تقدمت الجملة (يحبهم) على الإسم (أذلة).

حذف المنعوت:

المشهور بين النحاة جواز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وإذا كانت صفته غير مفردة، فلا يجوز حذفه إلا مع (من)، نحو: منا ظعن ومنا أقام، أي: منا فريق ظعن ونحو قول الشاعر[4].

وما الدهر إلا تارتان، فمنهما   أموت، وأخرى أبتغي العيش أكدح

---

(1) سورة غافر، آية (28).
(2) المقرب في النحو لابن عصفور جـ 1، ص 226 - 227.
(3) سورة المائدة، آية (54).
(4) هو تميم بن مقبل، انظر الدرر اللوامع جـ 2، ص 151.

أي: فمنها تارة أموت فيها.

وانفرد ابن مالك بجواز حذفه مع (في)، إذ قال عن ذلك: «يقام النعت مقام المنعوت كثيراً، إن علم جنسه ونعت بغير ظرف وجملة أو بأحدهما، بشرط كون المنعوت بعض ما قبله من مجرور بـ (من) أو (في). وإن لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه إلا في شعر»[1] مثاله مجروراً بفي (قول الراجز)[2]:

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم

فمثل هذا أيضاً لو استعمل في غير الشعر لحسن، كقولك: ما في الناس إلا شكراً وكفراً»[3].

أي: ما في قومها أحد، وما في الناس أحد، فحذف المنعوت وهو بعض اسم تقدم مجرور بفي.

كون عطف البيان أعرف من المعطوف عليه[4]:

اختلف النحاة في كون عطف البيان أعرف من متبوعه أو لا؟.

فذهب الجمهور إلى عدم اشتراط ذلك، وانفرد ابن عصفور بوجوب ذلك، إذ نجده يقول في تعريفه لعطف البيان هو: «جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة»[5]، ثم يعلل ذلك: «بأن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه»[6].

فهذا رأي جديد للأندلسيين، وهو أقرب إلى القبول من رأي الجمهور، وإلا ففي إتيانه دون المتبوع في التعريف أو مساوياً له في ذلك ـ زيادة في المبنى دون زيادة في المعنى، وهذا خروج على ما التزمه علماء اللغة من أن (زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى).

---

(1) تسهيل الفوائد لابن مالك ص 170.

(2) اختلف في قائله: أهو حكيم بن ميمة الربعي، أو حميد الأرقط، وتيثم ـ تكذب والميسم: الشرف الذاتي من حسن وجمال: انظر الدرر اللوامع جـ 2، ص 151 - 152.

(3) تسهيل الفوائد: ابن مالك ص 170.

(4) هو التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع والتوضيح والتخصيص جامداً أو بمنزلته، نحو جاء أخوك زيد.

(5) المقرب في النحو لابن عصفور جـ 1، ص 248.

(6) همع الهوامع للسيوطي جـ 2، ص 121.

ترتيب ألفاظ التوكيد[1]:

اختلف النحاة في ترتيب ألفاظ التوكيد عند اجتماعها: فذهب الجمهور إلى وجوب ترتيبها، وذهب بعض النحاة إلى جواز ذلك وعدمه، غير أنهم استحسنوه على غيره.

وانفرد ابن عصفور بالتفصيل في هذه المسألة: فأوجب الترتيب في كل من (النفس والعين وكل وأجمع واكتع) فلا يتقدم كل منها على الآخر عند اجتماعها، كما لا يتقدم على أحدها لفظ من غير هذه الألفاظ، وأجاز الترتيب وعدمه في كل من: (ابصع وابتع)، وذلك حينما قال: «وإذا اجتمعت هذه الألفاظ في التوكيد بدأت بالنفس ثم بالعين ثم بكل ثم بأجمع ثم بأكتع، وأما أبصع وابتع عند من يزيدهما ـ فلا تبال أيهما قدمت على الآخر»[2].

وقد نقل السيوطي انفراد ابن عصفور بهذا الرأي[3]، والذي دفعه إلى القول بذلك: «إن أكتع تابع لأجمع فلا يؤتى به إلا بعده، إذ لا يجوز أن يؤتى بالتابع المرفوع على التبعية دون المتبوع، فأكتع بمنزلة (بسن) من قولك: زيد حسن بسن، فكما لا يؤتي ببسن إلا بعد حسن ـ فكذلك لا يؤتى بأكتع إلا بعد أجمع»[4] كما أن الألفاظ التي أوجب فيها الترتيب (النفس والعين وكل وأجمع) تدل على التوكيد كل منها أكثر مما يليه فهو أولى بالتقديم على غيره عندما يجتمع معه.

أمـا ما لم يوجب فيها الترتيب: (ابتع وابصع) فهما تابعان لأكتع ـ فلا فرق بين تقديم أحدهما على الآخر أو تأخيره عنه لأنهما فرعان له يتساويان في قربهما وبعدهما عنه.

«المبنيات»

تثنية (أي وأية):

ذهب جمهور النحاة إلى ما يثنى من أسماء الموصول (الذي والتي) فقط، وذهب ابن خروف إلى جواز تثنية أي وأية، وذلك فيما نقله الشريشي عنه في قوله: (وتثنية الذي اللذان

---

(1) التوكيد هو اسم تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره، وألفاظ التوكيد هي: النفس والعين وكل وكلا وكلتا وأجمع وأكتع وأبضع وابتع.

(2) شرح الجمل لابن عصفور جـ 1، ص 152.

(3) همع الهوامع جـ 2، ص 123.

(4) شرح الجمل جـ 1، ص 153.

وجمعها الذين، وتثنية التي اللتان وجمعها اللاتي واللات واللوات واللائي واللاء، ولا تثنى ولا يجمع غيرهما، وزعم ابن خروف: أن أياً وأية ـ يثنيان، فيقال في تثنيتها أيان وأيتان)[1].

فتح نون (أين):

اختلف النحاة في سبب بناء (أين) على الفتح، ويعنينا من ذلك ما ذهب إليه ابن عصفور في أنها إنما بنيت عليه، لكثرة استعمالها، إذ لو حركت بالكسر على أصل التقاء الساكنين ـ لانضاف ثقل الكسر إلى ثقل الياء التي قبل الآخر وهي مما يكثر استعماله. فكان ذلك يؤدي إلى كثرة استعمال الثقيل»[2].

والذي جعل ابن عصفور يذهب هذا المذهب كثرة استعمال (أين)، والعرب تخفف ما كثر استعماله. وتترك ما قلَّ استعماله على حاله فلا نجدهم قد: «قالوا: (جير) فحركوا بالكسر على أصل التقاء الساكنين واحتملوا ثقل الكسرة والياء لما كانت قليلة الاستعمال، لأنها لا تستعمل إلا في القسم، وهي مع ذلك من نادر القسم»[3].

بناء (كم):

ذهب النحاة في تعليل بناء (كم) مذاهب عدة، يهمنا منها ما ذهب إليه ابن عصفور من أن بناءها «إن كانت اسم استفهام ـ كان لتضمنها معنى حرف الاستفهام، وإن كانت خبرية ـ كان بناؤها حملاً على رب، وذلك إنها تدخل إذ ذلك للمباهاة والافتخار كما أن رب كذلك»[4].

استعمال (كم) معمولاً لمصدر:

تنقسم (كم) إلى: خبرية واستفهامية، نحوكم كتاب عندي. أي كثير، و: كم كتاب عندك؟ أي: أي عدد، وتستعمل (كم) بنوعيها ـ مبتدأ ومعمول ناسخ وخبراً وظرفاً ومصدراً. في المشهور بين النحاة، وذهب ابن هشام الخضراوي إلى جواز استعمالها معمولاً

---

(1) التعليقات الوفية للشريشي جـ 2، ص ورقة 12.
(2) شرح الجمل لابن عصفور جـ 1، ص 185.
(3) شرح الجمل لابن عصفور جـ 1، ص 186.
(4) الأشباه والنظائر للسيوطي جـ 1، ص 96.

لمصدر، ومثل لذلك بقوله: كم إكراماً لك وصلت، وقال أبو حيان لم نعلم أحداً نص على جواز ذلك غيره[1].

مرتبة أسماء الشرط[2]:

للنحاة في جواز تقديم شيء على أسماء الشرط مذاهب[3]، يهمنا منها مـذهب ابن عصفور القائل بعدم جواز ذلك، لأن تقديمها إنما كان بسبب تضمنها معنى (إن الشرطية) ـ عنده، لأن المنهج كان يقتضي أن يقدم عليها عاملها الذي يعمل فيها، فلما تضمن معنى الشرط كان ذلك مسوغاً لجملة في صدر الكلام[4] فمعنى ذلك أن ابن عصفور يرى عدم جواز تقديم شيء عليها في الكلام، وهو رأي جديد للأندلسيين.

(إذ) المفاجئة ـ حرف:

ذهب بعض النحاة إلى أن (إذ) المفاجئة ظرف مكان أو زائدة، وذهب الشلوبيين إلى أنها حرف، وهو اختيار ابن مالك إذ قال في حـديثه عنهـا: «والمختار عنـدي الحكم بحرفيتها، وإلى ذلك ذهب أبو علي الشلوبين»[5].

،فقد أثبت ابن مالك بهذا النص أن الشلوبين قال بحرفية (إذ المفاجئة) وأنه قد اختار مذهب الشلوبين فيها.

وقوع جواب (لما) مضارعاً أو جملة إسمية:

من الظروف المبنية (لما) والعامل فيها ـ جوابها عند معظم النحريين، ويكون جوابها فعلاً ماضياً، نحو: (فلما نجاكم إلى البر أعرضتم)[6].

وذهب ابن عصفور إلى أن جوابها قد يكون مضارعاً، نحو: **﴿فلما ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا﴾**[7].

---

(1) همع الهوامع للسيوطي جـ2، ص 75 بتصرف.
(2) أسماء الشرط كلها مبنية ما عدا (أي وكلما) وهي أنواع: منها ما يجزم فعلين، وهو (من ـ ما ـ مهما ـ متى ـ أين ـ أيان ـ أنى ـ حيثما ؛ كيفما ـ أي) ومنها ما لا يجزم، وهو (إذا ـ لما ـ كلما).
(3) انظر في ذلك الأشباه والنظائر في العربية للسيوطي جـ1، ص 255.
(4) الأشباه والنظائر في العربية للسيوطي جـ1، ص 255 بتصرف، وانظر الهمع جـ2، ص 61.
(5) نقلاً عن هامش التسهيل ص 93.
(6) سورة الإسراء: آية (67).
(7) سورة هود، آية (74).

وذهب ابن مالك إلى جواز كون جوابها جملة إسمية مقرونة بإذا الفجائية نحو قوله: ﴿فلما نجاهم إلى البر إذا هم يشركون﴾[1].

وهذا ما نقله السيوطي عنهما، وفيه نظر، حيث أنني لم أجد في كتبهما المتوفرة لدينا ما يشير إلى ذلك[2].

مذ ومنذ:

للعرب في استعمال (مذ ومنذ) ثلاث حالات، يهمنا منها إذا وليتهما جملة اسمية أو فعلية، فالمشهور بين النحاة أنهما يكونان حينئذ ظرفين، واختلفوا في المضاف إليهما: فذهب سيبويه وآخرون إلى أنهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما وذهب ابن عصفور إلى أنهما مضافان إلى زمان مضاف إلى الجملة التي بعدهما، لأنهما لا يدخلان إلا على أسماء الزمان ملفوظاً بها أو مقدرة، إذ يقول: «فمذ ومنذ لا تدخلان إلا على الزمان، فإن دخلا على غيره فمؤول. . . ، فإن قلت: ما رأيته مذ زيد قائم ومذ الحجاج أمير، كان الزمان محذوفاً والجملة مضافاً له»[3].

(هلم) ليست مركبة:

اتفق البصريون والكوفيون على أن (هلم) مركبة، وذهب اللورقي إلى عدم تركيبها، إذ يقول: «والذي حمل النحويين على القول بالتركيب - وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها - أنهم رأوا بني تميم يصرفونها تصرف الأفعال: فتكون فعلاً ولا تكون فعلاً، إلا إذا قيل أنَّها مركبة - والتركيب عندهم مألوف - ألا ترى أن قولك: إمَّا تفعل افعل، مركبة، بدليل قول الشاعر:

وإن من خريف فلن يعد ما

قال سيبويه: هي إما العاطفة حذفت منها ما وبقيت إن فتفكيكها يدل على تركيبها، إلا أن لقائل أن يقول: لو كانت مركبة لوجب أن تتصرف في لغة أهل الحجاز، ولم يكن لكونه اسم فعل معنى، إذ لا يجوز أن يكون الفعل اسم فعل، ولغة بني تميم على هذه تكون القوية، وإن حكم بأنه اسم ينبغي أن تضعف اللغة التميمية - فكان الأولى أن تجعل في لغة

(1) سورة العنكبوت، آية (65).
(2) انظر التسهيل ص 236، والألفية ص 58 والمقرب ص 272، وشرح الجمل لابن عصفور ص 67.
(3) شرح الجمل جـ 2، ص 43. وانظر همع الهوامع جـ 1، ص 216.

أهل الحجاز اسم فعل وفي لغة بني تميم فعلاً، إلا أن لقائل أن يقول: المركب قد يكون لكل واحد من مفرديه معنى عند التفصيل والتركيب يحدث له معنى آخر، وحكم آخر. فلا بد أن تكون هلم في الأصل على ما ذكر من التركيب ثم جعل جميعاً اسم فعل فجعلت له أحكام الأسماء والأفعال وبقي حكم اتصال الضمائر على لغة بني تميم على أصله»[1].

فاللورقي يقرر بهذا النص أنه يرى عدم تركيب (هلم)، وأنها كلمة واحدة وذلك لأنه عبر عما ذهب إليه النحويون فيها بقوله: والذي حمل النحويين على القول بـالتركيب إلى آخره، ومعنى ذلك أنه لم يتفق مع من ذهب هذا المذهب من النحويين فيها، كما أنه أورد على هذا المذهب عدة اعتراضات، وقال بصريح العبارة: يجوز أن تكون كلمة برأسها، فهو بذلك قد جاء برأي أندلسي جديد.

تنوين اسم لا النافية:

إذا كان اسم لا النافية للجنس ـ جمع مؤنث سالم، ففي حركة بنائه ثلاثة أقوال، يعنينا منها هنا إذا بني على الكسر، فقد اختلف النحاة في تنوينه: فذهب أكثر النحاة إلى عدم تنوينه حينذاك، وذهب ابن خروف إلى أنه ينون، وعلل ذلك بأن التنوين هنا كالنون في جمع المذكر السالم ـ فيثبت في مسلمات كما تثبت النون في مسلمين[2].

(لما) ـ مثل لم:

ذهب بعض النحاة إلى وجوب اتصال نفي (لما الجازمة) بزمن الحال، نحو: لما يقم زيد، وذهب آخرون إلى أن اتصال نفيها بالحال كثير، وليس واجباً، وذهب الورقي إلى القول باستواء الوجهين فيها كما هو الحال في (لم)، وذلك فيما نقله لنا السيوطي حينما قال: «قال الأندلسي (شارح المفصل): هي كلم تحتمل الإتصال والإنفصال»[3].

والذي يقصد باتصال نفيها بالحال ـ كونها للإستغراق، فقولنا: لما يقم زيد ـ نفينا عنه القيام في الماضي حتى وقت الإخبار عنه.

---

(1) الأشباه والنظائر للسيوطي جـ 1، ص 98 - 99.
(2) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي جـ 2، ص 156 - 157.
(3) همع الهوامع جـ 2، ص 56 و 57. والأندلسي هو: اللورقي نفسه.

إهمال (إن الشرطية):

أجاز ابن مالك إهمال (إن الشرطية) ورفع المضارع بعدها، حملاً لها على (لو) وذلك حينما قال: «فمن رفع الفعل بعد (إن) حملاً على (لو) ـ قراءة طلحة: ﴿**فإمَّا ترين من البشر أحدا**﴾[1] بسكون الياء وتخفيف النون، فأثبت نون الرفع في فعل الشرط بعد (إن) مؤكدة بـ (ما)، حملاً لها على (لو). . . »[2] واستدل على ذلك أيضاً بقوله ﷺ: ﴿**فإنك ألا تراه، فإنه يراك**﴾[3].

وما ذهب إليه ابن مالك مقبول لوروده في السماع: القرآن والحديث.

(لا) لتأكيد النفي:

يرى الأبدي أن (لا) لا تدخل إلا لتأكيد النفي، إذ يقول: «لا يعطف بلا إلا بشرط، هو أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب ـ نفي الفعل عما بعدها، فيكون الأول لا يتناول الثاني، نحو قوله: جاءني رجل لا امرأة وجاءني عالم لا جاهل، ولو قلت: مررت برجل لا عاقل ـ لم يجز، لأنه ليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتأكيد النفي[4].

والأبدي يريد بذلك أن (لا) تدخل لتأكيد النفي المفهوم في الخطاب فقولنا جاءني رجل ـ ينفي كون القادم امرأة ـ وقولنا جاءني عالم ـ ينفي كون القادم جاهلاً، ثم جاءت (لا) فيهما لتؤكد هذا النفي، وهو رأي سديد.

(لو) لا تفيد الامتناع:

ذهب معظم النحويين إلى أن (لو) حرف امتناع، وذهب الشلوبين إلى أنها لا تفيد الامتناع، وتبعه في ذلك كل من ابن هشام الخضراوي وابن عصفور، وذلك فيما نقله ابن هشام المصري عند حديثه عن إفادة (لو) للإمتناع أو عدمه؟ إذ يقول: «اختلف النحاة في إفادتها له، وكيفية إفادتها على ثلاثة أحوال:

أحدها ـ إنها لا تفيده بوجه، وهو قول الشلوبين، زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق في الماضي. . ، وتبعه ابن هشام

---

(1) سورة مريم، آية (26).

(2) شواهد التوضيح لابن مالك ص 19.

(3) المصدر نفسه ص 20.

(4) شرح الجزولية للأبدي نقلاً عن الأشباه والنظائر للسيوطي جـ 4، ص 70.

الخضراوي. . .»[1] ويقول الأمير معلقاً على ذلك: «ونقل أيضاً عن ابن عصفور. . .»[2] وما ذهبوا إليه في هذه المسألة إنكار للضروريات فمن البديهي فهم الامتناع من (لو)، ولذلك صح بعدها وقوع حرف استدراك ـ فقولنا: لو جاءني أكرمته ـ يصح أن يقال بعده: لكنه لم يجيء، وعلى ذلك جاء قوله تعالى: **﴿ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها، ولكن حق القول مني لأملأن جهنم﴾**[3].

وكذلك قول الشاعر:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة   كفاني ولم أطلب قليل من المال
ولكنني أسعى لمجد مؤثل   وقد يدرك المجد المؤثل أمثالي[4]

(لو) للتمني:

ذهب ابن الضائع[5] إلى أن (لو) تفيد التمني، وهي حينئذ لا تحتاج إلى جواب، وتبعه في ذلك ابن هشام الخضراوي، وذلك فيما نقله الأشموني عنهما حينما قال: «اعلم أن لو تأتي على خمسة أقسام. . ، الثالث: أن تكون للتمني، نحو: لو تأتينا فتحدثنا، وقيل ومنه: **﴿فلو أن لنا كرة﴾**[6]، ولهذا نصب (فنكون) في جوابها.

واختلف في (لو) هذه: فقال ابن الضائع[7]، وابن هشام الخضراوي هي قسم برأسها لا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت. . .»[8].

---

(1) مغني اللبيب لابن هشام جـ 1، ص 205.
(2) حاشية الأمير على المغني جـ 1، ص 205.
(3) سورة السجدة، آية (13).
(4) قائله امرؤ القيس، انظر حاشية الأمير على المغني ، ص 1، ص 205.
(5) انظر ترجمته في الملحق رقم (9).
(6) سورة الشعراء، آية (102).
(7) جاء في الأشموني والهمع ـ أن الذي ذهب إلى ذلك ابن الصائغ، وتبعه الخضراوي، ويبدو أنه قد وقع تصحيف في هذا الموضوع، حيث أن المقصود به ابن الضائع كما صرح بذلك صاحب مغني اللبيب، وكما تثبته الأحداث لأن ابن الصائغ من رجال القرن الثامن الهجري ولادة ووفاة: في حين أن هشام الخضراوي من رجال القرن السابع الهجري وفاة، فلو كان القائل بذلك ابن الصائغ لنسب إلى الخضراوي أولاً وإليه ثانياً، ولكن الذي حدث غير ذلك فلقد نسب إلى ابن الضائع وتبعه الخضراوي.
انظر في ذلك: بغية الوعاة للسيوطي جـ 1 ص 271.
(8) الأشموني جـ 4، ص 32، وانظر: الهمع جـ 2، ص 66، والمغني جـ 1، ص 212.

وهذا مذهب مقبول، لورودها في القرآن الكريم ولا جواب لها وذلك في قوله تعالى: ﴿ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير﴾[1] ـ فمثوبة هنا ليست جواباً وإنما هي جملة مستأنفة أو جواب لقسم محذوف تقديره: والله لمثوبة. فلو هنا للتمني كما قالا، واللام لام ابتداء وليست اللام الواقعة في جواب (لو [2].

الفصل بين (أما) والغاء بالخبر:

أجاز النحاة الفصل بين (أما) و(الفاء) بواحد من ستة أشياء[3].

يهمنا من ذلك هنا ما ذهب إليه الصفار من أن الفصل بينهما بالخبر قليل، وذلك فيما نقله لنا السيوطي حينما قال: «ويفصل بين أمَّا والفاء بواحد من أمور ستة.. والثاني الخبر، نحو: أما في الدار فزيد، وزعم الصفار أن الفصل به قليل»[4].

(أما) تأتي للعرض:

ذهب النحاة إلى أن (أما) تأتي لمعنيين، وزاد عليهما المالقي معنى ثالثاً يوضحه لنا ابن هشام المصري حينما يقول: «(أما) بالفتح والتخفيف على وجهين: أحدهما ـ أن تكون حرف استفتاح بمنزلة (إلا)...، والثاني أن تكون بمعنى حقاً... وزاد المالقي لا ما معنى ثالثاً، وهو أن تكون حرف عرض بمنزلة (ألا) مختص بالفعل نحو: أما تقوم وأما تقعد»[5].

(أجل) تقع بعد غير الخبر في الجواب:

ذهب بعض النحاة إلى أن (أجل) تختص بوقوعها بعد الخبر، وانفرد ابن خروف بالقول بأن وقوعها يغلب بعد الخبر، وقد تقع بعد غيره، وذلك فيما ينقله السيوطي حينما يقول في حديثه عنها: «وخصها قوم بالخبر... وخصها ابن خروف به في الغالب، قال: أكثر ما تكون بعده»[6].

فابن خروف أجاز وقوعها بعد غير الخبر كما هو مفهوم من هذا النص.

---

(1) سورة البقرة، آية: (103).

(2) انظر: شرح الأشموني جـ 4، ص 43.

(3) انظر في ذلك الهمع جـ 2، ص 68، والمغني جـ 1، ص 55.

(4) همع الهوامع للسيوطي جـ 2، ص 68، وانظر: المغني لابن هشام جـ 1، ص 55.

(5) مغني اللبيب جـ 1، ص 52 - 35. وانظر الهمع جـ 2، ص 71.

(6) الهمع جـ 2، ص 71، وانظر المغني: جـ 1، ص 19.

(أجل) للخبر المثبت والطلب غير النهي:

ذهب النحاة إلى أن (أجل) حرف جواب، وتكون تصديقاً للخبر وإعلاماً ووعداً للطالب وتكون بعد الخبر نفياً أو إثباتاً، وبعد الطلب مطلقاً.

وذهب المالقي إلى اشتراط كون الخبر مثبتاً وكون الطلب غير نهي - فيما نقله ابن هشام حينما تحدث عنها فقال: «وقيد المالقي الخبر بالمثبت، والطلب بغير النهي»[1].

ما يمنع الصرف وحده:

ذهب النحاة إلى أن ما يمنع الإسم من الصرف وحده أحد أمرين هما:

1 - ألف التأنيث مطلقاً، أي سواء كانت مقصودة، كحبلى، أو ممدودة، كحمراء.

2 - الجمع المتناهي، وذلك كمساجد ومصابيح.

وزاد ابن خروف عليهما أمراً ثالثاً، إذ يقول: (والعلل الثلاث... التي تمنع واحدة منها الصرف: ألف التأنيث مقصورة وممدودة، نحو حمراء، وحبلى، والألف والنون في فعلان فعلى، نحو سكران، وعطشان، والجمع المتناهي الذي لا نظير له في الآحاد، وهذه الثلاث إذا وجدت واحدة منها في الإسم امتنع من التنوين البتة، في المعرفة والنكرة، وقامت العلة مقام علتين، لوجود معناهما فيه)[2].

الجمع المتناهي:

اتفق النحاة على أن الجمع المتناهي الذي لا نظير له في الآحاد علة مانعة لصرف الإسم بنفسها، واختلفوا في تعريفها.

فذهب قوم منهم ابن عصفور إلى أن المراد به: ما شابه مفاعل ومفاعيل بالحركات والسكنات[3]. وذهب آخرون إلى أن المراد به: الجمع الذي لا نظير له في الآحاد، وذهب الصفار إلى أن المراد به: الجمع الذي لا يمكن تكسيره، وليس نظير في المفردات، وذلك

---

(1) المغني جـ 1، ص 19.

(2) تنقيح الألباب لابن خروف ص 53.

(3) انظر المقرب في النحو جـ 1، ص 279.

حينما نجده يقول: «اختلف الناس في الجمع الذي لا نظير له في الآحاد ما هو؟

فمنهم من زعم أن المراد به مفاعل ومفاعيل، لأنه لا يوجد مثالها في الآحاد وهذا باطل، لأنه يوجد من الجموع ما لا نظير في الآحاد ويصرف، نحو أفعال وافعل وأفعلة.

ومنهم من زعموا أن معناه الجمع الذي لا يتصور جمعه: هو الذي لا نظير له في الآحاد...، قلت: وهذا أيضاً لا يكتفي به وحده، لأن ملائكة وجماجمة وصيافلة ـ تصرف وإن كانت لا تجمع، لأنها لها نظير في المفردات كالكراهية ـ فلا بد أن يكون معنى قولهم: جمع لا نظير له في الآحاد ـ لا يمكن تكسيره، ولا يكون له نظير في المفردات، حتى يكون أمكن في الفرعية فتتحقق[1] العلة بتكرار فيه فيمنع الصرف، لأنه جمع لا يجمع ولا يشبه المفردات، فلما كان هذا البناء متوغلاً في الجمعية كان وحده مانعاً»[2].

فيبدو من هذا النص أن ذلك رأي أندلسي جديد، إذ أن الصفار يصرح بأن ما ذهب إليه في ذلك من قوله هو.

إعمال المصدر المعرف بأل:

اختلف النحاة في: أي الثلاثة[3] أقوى في العمل؟

يهمنا من ذلك ما ذهب إليه ابن عصفور من أن المصدر المحلى بأل أقوى في العمل من المصدر المضاف وذلك فيما نسبه له السيوطي[4].

إلا أنني لم أجد في كتبه التي بين أيدينا ما يشير إلى ذلك[5]، والسيوطي ثقة فيما ينقله، إذ أنه توفرت لديه آثار لم تتوفر عندنا ـ فهذا رأي جديد لابن عصفور.

هذه بعض من آرائهم التي ابتكروها في النحو العربي والتي استطعت الإلمام بها.

---

(1) هكذا في الأصل، ولعله يريد: فتتحقق العلة.

(2) شرح كتاب سيبويه للصفار ص 14.

(3) لا يخلو المصدر العامل من أن يكون: مضافاً، أو محلى بأل، أو منوناً.

(4) انظر: همع الهوامع جـ 2، ص 93.

(5) انظر المقرب جـ 1، ص 129، وشرح الجمل ص 21.

المبحث الثاني

آراؤهم المختارة

المبحث الثاني
آراؤهم المختارة

كان نحاة الأندلس أصحاب مذهب لهم آراؤهم المبتكرة، ومع ذلك فإنهم قد نظروا في آراء من سبقهم من النحاة ورجحوا بعضها على بعض. فأخذوا من آراء البصريين تارة، ومن آراء الكوفيين تارة أخرى، ولم ينحازوا إلى إحدى المدرستين.

لذلك فهم أصحاب اختيارات اطلقت عليها (الآراء المختارة) وقد جداهم إلى هذا الاختيار أمور يمكن استنباطها بعد عرض هذه الآراء كي تتضح الأسباب التي كانت تدعو إلى هذه الاختيارات.

الإعـراب

أثر الإعراب:

اختلف النحاة في أثر الإعراب:

فذهب بعضهم إلى أن للإعراب أثراً معنوياً دل عليه اللفظ، وعرفوه حينئذ بأنه «تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظاً أو تقديراً»[1]، أو أنه: «تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل إلى هيئة أخرى»[2]، أو أنه: «تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب بحركات ظاهرة أو مقدرة أو بحروف، أو بحذف الحركات، أو بحذف الحروف»[3].

(1) المقدمة الجزولية ص 3.
(2) المقرب في النحو لابن عصفور جـ 1، ص 47.
(3) الفصول النحوية. ابن معط ورقة 3.

وهذا ما رجحه أبو حيان حينما قال: «وجعل الإعراب معنوياً لا لفظياً أولى من حيث اللفظ، لأنّا إذا أطلقنا الإعراب المصطلح عليه على التغيير ـ كنا قد خصصناه ببعض التغييرات وفي ذلك تخصيص له ببعض مطلقاته وإذا أطلقناه على اللفظي وهي الحركات أو الحروف أو السكون أو الحذف ـ كان ذلك نقلاً للفظ بالكلية عن مدلوله اللغوي، وليس للمصطلحين نقل اللفظ عن معناه بالكلية»[1].

وذهب آخرون إلى أنه أثر لفظي، وعرفوه حينئذ بأنه: «ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف»[2]، أو أنه: «حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل»[3].

وقد استدل أصحاب الرأي الأول لما ذهبوا إليه بثلاثة أدلة نذكرها:

أولاً ـ أن الإعراب اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها، والاختلاف معنى لا لفظ وذلك كاختلاف الأسود عن الأبيض، وبما أن الاختلاف معنى، فأثر الإعراب معنوي[4].

ثانياً ـ أن الإعراب يدل عليه ـ الحركة تارة، والحرف تارة أخرى كحروف المد في الأسماء الستة، وهي أيضاً في التثنية والجمع ـ وما كان سبيله هذا لا يكون معنى واحداً، بل هو دليل على المعنى والدليل قد يتعدد بينما يكون المدلول واحداً[5].

ثالثاً ـ أن الحركات تضاف إلى الإعراب ـ فيقال مثلاً: ضمة الإعراب، وفتحة الإعراب، وإضافة الشيء إلى نفسه ممتنعة، كما أن الحركات توجد في المثنى والجمع وهي حينذاك ليس إعراباً[6].

أما أصحاب الرأي الثاني فاستدلوا على ذلك بشيئين:

أولهما ـ الحركة أصل في الإعراب لأنها نائبة عن العامل كقولنا: قام الطالب، فالضمة حادثة عن الفعل، والفعل عامل، والعمل نتيجة للعامل، والعمل هو الحركة ـ فعلم من

(1) التذييل والتكميل لأبي حيان جـ 1، ص 65 وانظر: الهمع جـ 1، ص 14.
(2) التوطئة للشلوبين ص 88.
(3) تسهيل الفوائد. ابن مالك ص 8.
(4) المسائل الخلافية، العكبري ورقة 104.
(5) الإرتشاف لأبي حيان ورقة 48 بتصرف.
(6) الإنصاف لابن الأنباري جـ 1، ص 175.

ذلك أن الإعراب هو الحركة المخصوصة[1].

ثانيهما ـ أن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله، كرفع: «لعمرك»، ونصب: «سبحان الله، ورويدك» وجر: (الكلاع) و (عريط) من ذي الكلاع وأم عريط[2].

وقد أجاب أصحاب الرأي الأول على ما ذكره الفريق الثاني من أدلة فقالوا:

1 ـ إن الحركة التي تقولون: إنها أصل في الإعراب ـ تكون أيضاً في البناء كما تكون في الإعراب ـ فلو سلمنا بقولكم هذا ـ لاختلط الأمر علينا بين الإعراب والبناء[3].

2 ـ إن الإعراب عندما يكون لازماً ـ فهو متغير: أي صالح للتغير، أو أنه متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب ـ فهو ليس لازماً حينما تتصورون ذلك[4].

والذي أرتضيه أن أثر الإعراب لفظي، ذلك لأنه فارق بين المعاني من فاعلية ومفعولية وغيرهما، وهذا الفرق يعرف بحاسة السمع، ألا ترى أننا إذا قلنا لأحد: فرق بين الفاعل والمفعول والمضاف إليه في نحو: ضرب محمد ابن خالد ـ فإنه يقول: إن ضم الإسم الأول وفتح الثاني وكسر الثالث هو الذي جعل ذلك الفرق بينها، لا عن طريق المعنى.

متى استحق الإسم الإعراب؟

ذهب المحققون من النحويين إلى أن الإسم قد استحق الإعراب بالوضع، وذهب آخرون منهم إلى أنه قد استحق الإعراف بالتركيب[5].

وقد رجح الشريشي ما ذهب إليه أصحاب المذهب الأول، إذ قال: «اختلفوا في استحقاق الإسم الإعراب: هل هو بأصل وضعه؟ أو بالتركيب الطارىء عليه؟ واحتج أصحاب القول الأول بأن واضع اللغة لما وضع الإسم على صيغة واحدة وعلم أن المعاني تختلف عليه وأن الفارق بينها هو الإعراب ـ كان وضعه إياه كذلك استحقاقاً للإعراب، فيعلم أن الإعراب يستحقه بأصل وضعه. واحتج أصحاب القول الثاني بأن الإعراب إنما جيء به للفرق بين المعاني الطارئة عليه بعد العقد والتركيب وإذا كان الإعراب بعد

---

(1) المسائل الخلافية للعكبري ورقة 104 بتصرف والهمع جـ 1، ص 14.

(2) المصدر نفسه للعكبري ورقة 104 بتصرف.

(3) الإرتشاف لأبي حيان ورقة 48 بتصرف، وانظر: الهمع جـ 1، ص 14.

(4) الإرتشاف: ورقة: 48 بتصرف. وانظر: المسائل الخلافية ولاقة 104 والهمع جـ 1، ص 14.

(5) انظر: همع الهوامع للسيوطي جـ 1، ص 15.

التركيب، والتركيب طارىء ـ فالإعراب أولى أن يكون طارئاً، لأن تابع التابع أولى أن يكون تابعاً، والأولى أن يقال: استحقاق الإسم الإعراب بالوضع لا بالتركيب للحجة الأولى[1].

فالشربشي قد رجح المذهب الأول لقوله: «والأولى أن يقال: استحقاق الإسم الإعراب بالوضع لا بالتركيب» دعاه إلى ذلك ما رآه من قوة حجة القائلين به.

والرأي عندي أن المذهب الثاني أقرب للحقيقة من حيث أن الإعراب، وإن وجد بوجود الإسم كما يقول به أصحاب المذهب الأول ـ إلا أنه لم يظهر أثر لوجوده إلا بعد تركيب الإسم ـ فبذلك يكون طارئاً بالنسبة للإسم.

إعراب الأسماء الستة[2]:

للنحاة في إعراب الأسماء الستة ـ مذاهب عدة[3].

يهمنا من ذلك مذهب الجمهور القائل بأنها معربة بحركات مقدرة على الحروف، لترجيح الشلوبين له، إذ قال: «أخوك وأخواته الخمس ستتها إذا أضيفت إلى غير ياء المتكلم، مفردة، غير مصغرة، كانت بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جراً، وليس هذه الحروف علامات إعراب في هذه الأسماء، وإنما علامات الإعراب فيها ـ حركات مقدرة»[4].

وأكثر من هذا وضوحاً في الدلالة على ترجيح الشلوبين هذا الرأي ـ قوله تعليقاً على قول الجزولي، (الضمة تكون علامة الرفع . . . ، وموقعها في الإسم الواحد المتمكن، انصرف أو لم ينصرف . . .)[5]، فيقول: «وقوله: انصرف ـ يريد به مثل ما جاء زيد، وقوله: أو لم ينصرف يؤيد به مثل ما جاءني أحمد، وإنما قال ذلك، لأن علامات الإعراب منها ما يختص بأحد النوعين دون الآخر، ومنها ما يشترك النوعان فيها، ويمكن أن يريد إلا أخوك وأخواته الخمس ـ فإن رفعها بالواو، ويمكن أن يريد: أن (أخوك وأخواته الخمس)

---

(1) التعليقات الوفية. الشربشي جـ 1، ص 25.
(2) هي: أبوك، أخوك، حموك، هنوك، فوك، ذو بمعنى صاحب).
(3) انظر: همع الهوامع. السيوطي جـ 1، ص 38 - 39.
(4) التوطئة. الشلوبين ص 92.
(5) المقدمة الجزولية ص 6.

رفعها بضمة مقدرة على حرف العلة، وهذا أحرى على قوله، وعلى القياس، وهو مذهب الفارسي»[1].

فقوله: «ويمكن أن يريد: أن (أخوك وأخواته الخمس) رفعها بضمة مقدرة على حرف العلة، وهذا أحرى على قوله، وعلى القياس» - دليل على ترجيحه لمذهب الجمهور، وذلك لأن أصل الإعراب كونه بحركات: ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير لم يعدل عنه إلى غيره. وقد أمكن التقدير هنا فلا يعدل عنه إلى غيره.

(المعرفة والنكرة)

العلم أعرف من المشار إليه:

اختلف النحاة فيما بينهم: هل العلم أعرف من المشار إليه أو العكس؟

فذهب البصريون إلى أن العلم أعرف من المشار إليه، وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك، وقد صحح ابن عصفور ما ذهب إليه البصريون حينما قال في حديثه عن ترتيب المعارف من حيث تعريفها: «وترتيبها في التعريف على مذهب سيبويه ولم يخالفه الفراء إلا في المشار إليه، فإنه زعم أنه أعرف من العلم، لكونه يعرف بالعين والقلب، والعلم يعرف بالقلب خاصة، وما ذهب إليه سيبويه من أن العلم أعرف من المشار إليه هو الصحيح، بدليل أن تطرق اللبس إليه أقل من تطرقه إلى المشار»[2].

وواضح من هذا سبب ترجيح ابن عصفور مذهب سيبويه في ذلك، وهو قائم على أساس أن أعرف الأسماء ما بعد تطرق اللبس عنه - ولما كان تطرق اللبس إلى المشاء إليه أكثر منه إلى العلم - كان العلم أعرف من المشار إليه.

ضمير الفصل[3]:

للنحويين في تحديد نوعية ضمير الفصل من حيث كونه: حرفاً أو اسماً - مذاهب:

فالخليل وسيبويه يريان أنه ما زال على إسميته التي كان عليها قبل أن يصبح ضمير

---

(1) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 20.

(2) شرح الجمل. ابن عصفور ورقة 57.

(3) وهو الضمير الذي يفصل بين المبتدأ والخبر، أو بين الخبر والنعت، والبصريون يسمونه (ضمير فصل) ويسمونه الكوفيون (عماداً) كما نجد آخرين غيرهم يطلقون عليه (صفة).

فصل، وأنه لم يتغير عنها بعد أن أصبح كذلك.

وذهب أكثر النحاة إلى أنه قد أصبح حرفاً حينما تحول من ضمير ـ إلى ضمير فصل، وهذا ما صححه ابن عصفور إذ قال: «اختلف النحويون في هذه الضمائر ـ فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية، كما أنهم يخلصون الكاف التي في نحو: ضربك للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو: ذلك ـ فتصير حرفاً. . .، والصحيح أنَّها حروف»[1].

وقد علل ترجيحه لحرفيتها ـ بأنَّها لا محل لها من الإعراب ـ ولو كانت أسماء لكان لها محل من الإعراب، لعدم وجود أسماء لا محل لها من الإعراب.

لواحق (أيا) ـ أسماء:

من الضمير المنفصل ما يختص بالنصب، وهو إيَّا، ويلحقه ما يبين المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، فيقال: إياي، وإياك، وإياه ـ مثلاً.

وقد اختلف النحاة في تحديد نوعية هذه اللواحق: هل هي حروف أم أسماء؟

فذهب سيبويه والفارسي إلى كونها حروفاً، وذهب الخليل والمازني إلى كونها أسماء.

واختار ابن مالك مذهب الأخيرين حينما قال، ومن المضمرات (إيَّا) خلافاً للزجاج، وهو في النصب كـ (أنا) في الرفع، لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم أو غيره ـ إسماً مضافاً إليه، وفاقاً للخليل والأخفش والمازني، لا حرفاً خلافاً لسيبويه ومن وافقه[2].

وعلل ما ذهب إليه في ذلك بأن: «فيه سلامة من ستة أوجه مخالفة للأصل: أحدها ـ أن الكاف في إياك لو كانت حرفاً كما هي في ذلك لاستعملت على وجهين: مجردة من لام وتالية لها، كما استعملت مع ذا وهنا. الثاني ـ أنَّها لو كانت حرفاً لجاز تجريدها من الميم في الجمع كما جاز تجريدها مع ذا، كقوله تعالى: **﴿فما جزاء من يفعل ذلك منكم﴾**[3]. . . الثالث ـ أنه لو كانت اللواحق بإيَّا حروفاً لم يحتج إلى الياء في إياي كما لم يحتج إلى التاء

---

(1) شرح الجمل جـ 2، ص 47.
(2) تسهيل الفوائد، ابن مالك ص 26.
(3) سورة البقرة آية (85).

المضمومة في أنا ـ والرابع ـ أن غير الكاف من لواحق إيا مجمع على اسميته مع غير إيا مختلف في اسميته معها ـ فلا يترك ما أجمع عليه لما اختلف فيه ثم يلحق الكاف بأخواتها ليجري الجميع على سنن واحد، الخامس ـ أن الأصل عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ واحد، والقول بإسمية اللواحق سلامة من ذلك ـ فوجب المصير إليه، السادس ـ أن هذه اللواحق لو لم تكن أسماء مجرورة المحل لم يلحقها اسم مجرور بالإضافة فيما رواه الخليل من قول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب[1]»[2].

فواضح من هذا كله اختيار ابن مالك لمذهب الخليل والمازني، وسبب هذا الاختيار، إلا أنه يمكن تفسير هذا بقول من يقول: إن «إياك» كلها ضمير فمعنى الإضافة على هذا مجرد التركيب لأن «إيا» لم تستعمل وحدها ولم تنفصل عن الجزء الدال على ما يراد بها في المأثور من جمهرة كلام العرب.

وأما قول العرب: «فإياه وإيا الشواب» فمما يحفظ ولا يقاس عليه، وقد يقال: إن إعادة «إياه» مع الإسم الظاهر هنا بعد التحذير بضمير الغائب مما يقوي القول بالشذوذ لأن الداعي إليه أمر لفظي.

حذف نون الوقاية:

إذا اجتمعت نون الوقاية ونون الإناث حذفت إحداهما اتفاقاً كما في قول الشاعر:

تراه كالثغام يعل مسكاً ... يسوء الفاليات إذا فليني[3]، [4]

واختلف النحاة في: أي النونين حذف؟

فذهب المبرد إلى أن المحذوف هنا نون الوقاية، وذهب سيبويه إلى أن المحذوف نون الإناث[5]، وقد رجح اللورقي مذهب المبرد في ذلك حينما قال: «وأما نون جماعة النساء في نحو: تضربنني فإنها لا تدغم ولا تحذف، وإنما تحذف نون الوقاية نحو قوله:

---

(1) هو مثل يقوله العرب لكبار السن: (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وأيا الشواب).
(2) شرح التسهيل ص 25 وانظر الهمع جـ 1، ص 61.
(3) قائله عمرو بن معد يكرب الصحابي، انظر الدرر اللوامع جـ 1، ص 23.
(4) الهمع جـ 1، ص 65.
(5) المباحث الكاملية ص 109.

وعلل ما ذهب إليه في ذلك بأن نون النساء ضمير والضمير لا يحذف إجماعاً[1].

فواضح أنه يحاول تقوية مذهب المبرد في ذلك حينما يقرر مذهبه ويعلل له كما أن الخضراوي قد رجحه[2].

ما أصل ألف (ذا)؟

اختلف النحاة في أصل ألف (ذا) على أقوال عدة:

فذهب الأخفش إلى أن أصلها ـ ياء، وأن أصل الكلمة ثلاثي مضعف العين. وهناك من ذهب إلى أن أصلها ـ ياء أيضاً، إلا أنه رأى أن أصل الكلمة ثلاثي غير مضعف (ذوي)، وذهب الكوفيون ووافقهم السهيلي إلى أن الألف زائدة، وأن أصل الكلمة ـ الذال فقط، وذهب السيرافي إلى أن أصل الألف ـ ياء، وأن أصل الكلمة ثنائي[3].

والذي يعنينا من هذه المذاهب مذهبان:

3 ـ ما ذهب إليه الأخفش وقد رجحه اللورقي حينما قال: «للمفرد المذكر (ذا) وفيه ثلاثة أقوال: القول الأول ـ وهو قول الأخفش بأنه من مضاعف الياء، لأن سيبويه حكى فيه الإمالة، فيدل على أن ألفه عن ياء... والأول أظهر الأقوال»[4].

وقد دلل اللورقي على صحة مذهب الأخفش بشيئين: أولهما «أن سيبويه حكى فيه الإمالة ـ فيدل على أن ألفه عن ياء، وإذا كانت عينه ياء كانت اللام ياء»[5]. وثانيهما ـ «ليس في الكلام حيوت»[6] أي ليس أصله ذوو، لعدم وجود وزن (حيو) وبذلك ثبت أن أصله ذيي ـ فحذفت الياء التي هي لام الكلمة وبقيت (ذي) على وزن (كي) ثم قلبت الياء ألفاء، ليخرج عن صورة الحرف ووزنه[7].

2 ـ ما ذهب السيرافي، واختاره أبو حيان حينما قال في حديثه عن اسم الاشارة: «ومن ألفاظه (ذا) لمفرد مذكر قريب، واختلف النحويون في ألفه: هل هي زائدة، أو منقلبة

---

(1) انظر المصدر نفسه.
(2) انظر في ذلك: الهمع جـ 1، ص 65.
(3) همع الهوامع. السيوطي جـ 1، ص 74 - 75 بتصرف.
(4) المباحث الكاملية اللورقي ص 223.
(5) المصدر نفسه.
(6) المصدر نفسه.
(7) المصدر نفسه.

عن أصل؟؟، واختلفوا في هذا الأصل: فذهب بعضهم إلى أنه (واو) والمحذوف ياء، فهو من باب (طويت)، وذهب ابن الأخضر وابن أبي العافية إلى أن المحذوف (العين) وهذه الألف هي اللام، «وزعما أن وزنه في الأصل (فعل) بتحريك العين[1] وذهب الكوفيون ووافقهم السهيلي إلى أنها زائدة، وذهب السيرافي إلى أن (ذا) ثنائية الوضع - كما - فالألف أصل ليست منقلبة عن شيء»[2].

وكلام أبي حيان هذا لا يشير إلى اختياره لمذهب السيرافي، إلا أننا حينما نطالع كلام السيوطي عن ذلك نعلم المذهب الذي اختاره أبو حيان، إذ يقـول: «قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائي الوضع، نحو (ما) وأن الألف بنفسها غير منقلبة عن شيء، إذ أصل الأسماء المبنية - أن توضع على حرف أو حرفين - لكان مذهباً جيداً سهلاً قليـل الدعوة وقال: ثم رأيت هذا المذهب للسيرافي والخشني ونقله عن قوم»[3].

فواضح من ذلك أن أبا حيان قد قال بهذا القول قبل اطلاعه عـلى رأي السيرافي المتقدم، وذلك يجعلنا نعتقد أنه مما تفرد به، ولكنا جعلناه من آرائه المختارة، لوجود من شاركه فيه وسبقه إليه.

وقد علل اختياره للمذهب بشيئين:

3 - سهولته وعدم وجود من رد عليه.

2 - أن الأصل في الأسماء المبنية وضعها على حرف أو حرفين.

«أل» موصول اسمي:

اختلف النحاة في (أل) الموصولة:

فذهب الجمهور إلى أنها موصول اسمي، وهذا ما صححه ابن عصفور، حينما نجده يذكر مذاهب النحاة فيها: فيدلل على صحة مذهب الجمهور ويرد أدلة المذاهب الأخرى ويصفها بالفساد[4].

---

(1) هذا المذهب يتفق مع المذهب القائل بأن أصل (ذا) ثلاثي مضاعف العين واللام، إلا أنه يرى أن وزنها بعد الحذف يكون (فل) بينما يرى ذلك المذهب أن وزنها حينذاك يكون (فع).

(2) ارتشاف الضرب لأبي حيان ص 122 بتصرف.

(3) همع الهوامع. السيوطي 75/1.

(4) انظر شرح الجمل لابن عصفور جـ1، ص 77 - 78.

وذهب المازني إلى أنّها موصول حرفي.

وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، وليست موصولاً أصلاً[1].

استدل الجمهور على مذهبهم بأربعة أدلة:

أولها : عود الضمير عليها في نحو: قد أفلح المتقى ربه. والضمائر لا تعود إلا على الأسماء[2].

ثانيها : استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف نحو: جاء الكريم - فلولا أنها اسم موصول اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف - لقبح خلوها من الموصوف[3].

ثالثها : إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي - فلولا أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل - لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها[4].

رابعها : دخولها على الفعل في نحو قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل[5]

والمعرفة مختصة بالأسماء[6].

واستدل المازني والأخفش على حرفيتها بتخطي العامل لها وعمله فيما بعدها وحينئذ لا محل لها من الإعراب وليس هناك اسم لا محل له من الإعراب[7].

وقد رد المازني على الجمهور قولهم: إن عود الضمير عليها دليل على اسميتها. بأن الضمير هنا يعود على محذوف فمعنى -: قد أفلح المتقي ربه - وقد أفلح العبد المتقي ربه[8].

(1) انظر الهمع 84/1.
(2) انظر شرح الجمل 1/77.
(3) انظر شرح الأشموني 156/1.
(4) انظر المصدر نفسه.
(5) هو للفرزدق. انظر: الدرر اللوامع للشنقيطي 61/1.
(6) انظر شرح الأشموني 156/1.
(7) انظر شرح الجمل جـ 1، ص 78 وشرح الأشموني جـ 1، ص 157.
(8) انظر شرح الجمل 77/1 والهمع 84/1.

وقد رد الجمهور على المازني والأخفش مذهبهما بأدلة هي:

1 ـ أن العامل فيها لم يتخطاها إلى ما بعدها وإنما عمل فيها وظهر أثره فيما بعدها، لأن الألف واللام لما كانت مع صلتها كالشيء الواحد ـ جعل الإعراب فيما بعدها الذي يكمل به الموصول وساغ ذلك هنا ولم يسغ في الذي وأخواته لكون الصلة فيه اسماً مفرداً ـ والأسماء المفردة يدخلها الإعراب[1].

2 ـ لو كانت (أل) موصولاً حرفياً لتأولت مع ما بعدها بمصدر ـ ولما لم تتأول بذلك ـ بطل القول بكونها موصولاً حرفياً[2].

3 ـ لو كانت حرف تعريف لما دخلت على الفعل كما في قول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

لأن التعريف خاص بالأسماء[3].

وقد رد المازني قول الجمهور: إن عود الضمير عليها يدل على اسميتها. بأن الضمير هنا عائد على موصوف محذوف ـ فمعنى قولنا: قد أفلح المتقي ربه: قد أفلح العبد المتقي ربه ـ فلا دليل لهم بذلك[4].

وأجاب الجمهور على ذلك بالقول: «إنه لا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إلا إذا كانت الصفة خاصة، نحو مررت بمهندس، أي برجل مهندس، لأن الهندسة من صفة من يعقل، أو يتقدم ما يدل على الموصوف من نعته، نحو قولهم: إلا ماء ولو بارداً. يريد: ولو ماء بارداً ـ فحذف للدلالة عليه ـ ولو كان الأمر كما يريان لما جاز القول: مررت بالقائم أبوهما، ونحوه لأنها صفة غير خاصة ولم يتقدم فيها يدل على الموصوف[5].

والرأي عندي أن مذهب الجمهور في هذه المسألة هو الصواب وذلك لمطابقة مذهبهم لقواعد النحو العربي وأمثلته ولقوة أدلتهم التي ذكروها.

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور 77/1 بتصرف.
(2) انظر مغني اللبيب لابن هشام 48/1.
(3) انظر شرح الأشموني 157/1.
(4) شرح الجمل لابن عصفور جـ 1، ص 77 بتصرف.
(5) المصدر نفسه جـ 1، ص 78.

كيفية تعريف الموصول:

اختلف النحاة في كيفية تعريف الموصول: فذهب بعضهم إلى أن تعريفه يكون بالألف واللام، وهي ظاهرة في (الذي والتي) وتثنيتها وجمعها، ومنوية في (من وما) ونحوهما، وذهب آخرون إلى أن تعريفه يكون بصلته[1]، وصحح الأبدي مذهب الفريق الثاني حينما قال معلقاً عليه: «. . . وهو الصحيح، ألا ترى أنك تقول أنت رجل قائم، ولا يتعرف رجل بالخطاب، فكأن: يا رجل في الأصل يجتلب له «أل» التي للحضور ثم اختصرت ولذا ألزمت «يا» ولم تحذف لئلا يتوالى الحذف ولأنها صارت عوضاً»[2].

فالأبدي يرى أن (من وما) وغيرها من الموصولات قد عرفت بالصلة حينئذ، وهي نائبة عن الألف واللام المحذوفة فيها ـ وشبه ذلك بحذف الألف واللام من المنادي وإنابة (يا) منابها، ولذلك صحح ما ذهب إليه أصحاب المذهب الثاني هنا.

(المبتدأ والخبر)

رافع المبتدأ والخبر:

للنحويين في رافع المبتدأ والخبر عدة مذاهب[3] يهمنا منها مذهبان:

1 ـ مذهب الجمهور القائل بأن رافع المبتدأ ـ الابتداء. ورافع الخبر المبتدأ، إذ رجحه الشلوبين حينما قال معلقاً على قول الجزولي في باب المبتدأ والخبر: (وبه يرتفع المبتدأ والخبر)[4] ـ«ليس هذا مذهب سيبويه إنما مذهبه أن يرفع المبتدأ، والمبتدأ يرفع الخبر، وهو الحق»[5] وقد علل تصحيحه لمذهب الجمهور بأن: «الابتداء لا يطلب الخبر بالحقيقة، وإنما يطلب المبتدأ، والمبتدأ هو الذي يطلب الخبر»[6].

2 ـ مذهب الكوفيين القائل بأن كلاً من المبتدأ والخبر رفع الآخر، إذ أن أبا حيان قد اختاره عندما قال: «وذهب الكوفيون إلى أن كلاً منهما رفع الآخر، كذا أطلق النقل

---

(1) أي والعائد.

(2) الأشباه والنظائر في العربية جـ2، ص 41.

(3) انظر في ذلك: همع الهوامع جـ1، ص 94, 95.

(4) المقدمة الجزولية ص 30.

(5) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 97 - 98.

(6) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 97 - 98.

عنهم ابن مالك، وقيده غيره، فحكى أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر، فإن لم يكن ثم ذكر ـ ترافعا، أي رفع كل منهما الآخر، . . . وهذا مذهب الكوفيين، وأقول: الذي اختاره من هذه المذاهب ـ هو مذهب الكوفيين وهو أنهما يرفع كل واحد منهما الآخر»[1].

والرأي عندي أن مذهب الجمهور الذي رجحه الشلوبين أقرب للصواب لأن المبتدأ موضوع للإبتداء ـ فارتفع به، والخبر موضوع للمبتدأ ـ فارتفع به، فكل منهما ارتفع بما وضع له.

(النواسخ)

دلالة كان وأخواتها على الحدث:

اختلف النحاة في دلالة كان وأخواتها على الحدث، فمذهب الجمهور دلالتها على الحدث، وذهب المبرد وابن اسراج وآخرون إلى عدم دلالتها عليه، وقصروا دلالتها على الزمن فقط.

وصحح ابن عصفور المذهب الأول إلا أنه يرى عدم النطق بمصادرها إذ قال: «والصحيح أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها»[2].

استدل الجمهور على ما ذهبوا إليه بوجود مصادر لها ـ وما دامت لها مصادر فهي دالة على الحدث[3].

واستدل المبرد ومن معه على مذهبهم بعدم وجود مصادر لها ـ ولو كانت تدل على الحدث لكانت أفعالاً وليس هناك فعل لا مصدر له[4].

واستدل ابن عصفور على ما يراه من ناحيتين:

أولاهما : أنها تدل على الحدث لأن: «أمرهم بها وبناء اسم الفاعل منها نحو: كن قائماً،

---

(1) إرتشاف الضرب ص 131.
(2) شرح الجمل لابن عصفور جـ 1، ص 255.
(3) انظر المصدر نفسه. والهمع للسيوطي جـ 1، ص 114.
(4) انظر: المصدرين أنفسهما.

وأنا كائن قائماً ـ دليل على ذلك لأن الأمر لا يتصور بالزمان وكذلك لا يبني اسم الفاعل من الزمان»[1].

وثانيهما : عدم النطق بمصادرها ـ لوجود فروع أصولها مهملة عند العرب[2].

والرأي عندي أن مذهب الجمهور هو الصحيح لورود السماع به ـ من ذلك قول الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير[3]

وقول العربي: (ظللت أفعل كذا ظلولاً، وبت أفعل كذا بيتوته)، (كونك مطيعاً مع الفقر خير من كونك عاصياً مع الغنى)[4].

(كان وأخواتها) ـ حروف:

ذهب جمهور النحاة إلى أن (كان وأخواتها) ـ أفعال، وخالفهم في ذلك كل من العبدي والزجاجي ورجح ذلك ابن الحاج وابن الضائع.

فابن الحاج قد قوى تسميتها بالحروف إذ يقول: «حكى العبدي في شرح الإيضاح ـ إن المبرد قال: إن كان حرف»[5] ثم يقول معلقاً على مذهب العبدي «هو وإن كان في بادىء الأمر ضعيفاً، إلا أنه قوي لمن تأمل»[6]، ثم علل ذلك بقوله: «لأنها لا تدل على حدث، بل دخلت لتفيد معنى المضي في خبر ما دخلت عليه»[7].

فواضح من هذا كله أن ابن الحاج قد رجح مذهب العبدي في كون (كان وأخواتها) حروفاً لا أفعالاً. وذلك لأنه وصفه بالقوة وعلل ما ذهب إليه فيها.

أما ابن الضائع فقد وافق الزجاجي في تسميته لـ (كان وأخواتها) ـ حروفاً، وعلل ذلك بأمرين: لأنها أشبهت الحروف في كون كل منها معناه في غيره، ولأن الحرف قد يطلق

---

(1) شرح الجمل لابن عصفور جـ 1، ص 255.
(2) انظر المصدر نفسه.
(3) لم يعرف قائله. انظر: الدرر اللوامع للشنقيطي جـ 1، ص 83.
(4) انظر: الهمع للسيوطي جـ 1، ص 114 والدرر اللوامع جـ 1، ص 83.
(5) انظر: الهمع 10/1 بتصرف.
(6) المصدر نفسه بتصرف.
(7) الهمع جـ 1، ص 10 بتصرف.

ويراد به الكلمة، وكثيراً ما أطلقه سيبويه على ذلك[1].

والرأي عندي أن كان وأخواتها أفعال كما هو مذهب الجمهور[2] فيها، لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها.

أما كونها لا تدل على الحدث كما علل حرفيتها ابن الحاج ـ فمردود بما ذهب إليه كل من: ابن خروف وابن عصفور من أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها[3].

أما ابن الضائع فهو يرى أنها أشبهت الحروف وليست حروفاً، أو أنها أفعال أطلق عليها لفظ الحرفية وأريد به الكلام[4].

اللام الفارقة:

اختلف النحاة في اللام الفارقة: فذهب سيبويه والأخفش الأوسط وأكثر نحاة بغداد إلى أن هذه اللام لام ابتداء، وهي التي تدخل على (أن المشددة)، وهذا ما يهمنا، إذ صححه ابن الضائع حينما قال عنها: «. . . وعلى ما جاء من قوله:

هبلتك أمك أن قتلت لمسلما[5].

قال الأستاذ: وعلى هذا جرى الخلاف بين ابن أبي العافية وابن الأخضر فيما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: (قد علمنا أن كنت لمؤمناً) ففتح (أن) ابن أبي العافية، لأن هذه اللام عنده ليست لام الابتداء، وكسرها ابن الأخضر، لأنها هي. . .

والصحيح عندي أنها لام الابتداء، والحديث عندي دليل على أنها لام الابتداء[6].

وواضح أن ابن الضائع يؤيد مذهب ابن الأخضر فيها ـ إذ دلَّل على ذلك بالحديث الشريف.

---

(1) انظر: شرح الجمل لابن الضائع جـ 1، ص 11.
(2) انظر: الهمع جـ 1، ص 10.
(3) انظر المصدر نفسه جـ 1، ص 10، ص 114/113.
(4) شرح الجمل لابن الضائع جـ 1، ص 12.
(5) قائلته: عاتكة بنت زيد الصحابي، وقد جاء برواية أخرى هي:

شلت يمينك إن قتلت لمسلماً ... حلت عليك عقوبة المتعمد

انظر: الدرر اللوامع جـ 1، ص 119.
(6) شرح الجمل لابن الضائع جـ 2 ورقة 130.

«الفاعل»[1]

«رافع الفاعل»:

اختلف النحاة في رافع الفاعل:

فذهب سيبويه إلى أنه ارتفع بتفريغ الفعل إليه أو بتفريغ الإسم الذي في معناه إليه[2]، وهذا ما صححه الصفار[3] حينما قال عنه: «وهو الصحيح»[4].

وذهب الجمهور إلى أنه ارتفع بالعامل المسند إليه ـ فعلاً كان أو اسماً ضمن معنى الفعل[5].

وذهب هشام إلى أنه ارتفع بالإسناد[6].

وذهب خلف بن الأحمر إلى أنه ارتفع بما فيه من معنى الفاعلية[7].

وذهب بعض النحويين إلى أنه ارتفع بشبهه للمبتدأ[8].

وقد استدل الصفار لصحة مذهب سيبويه بأنه لما فرغ الفعل أو ما في معناه إلى الفاعل عمل فيه، لأن ما يفرغ لشيء ما ـ يعمل فيه، وهذا ما تحقق هنا، فكان التفريغ عاملاً في المفرغ إليه وهو الفاعل[9].

ورد على من خالف سيبويه بردوده منها:

1 ـ قول الجمهور: إن العامل هو المسند ـ يقتضي رفع الفعل للمفعول به إن وجد، لأن الفعل أو ما ضمن معناه مسند إلى المفعول به أيضاً وهو باطل[10].

---

(1) الفاعل: كل اسم صريح أو مؤول به أسند إليه فعل أو مؤول به واقع منه، أو متصف به مقدم عليه رافعه. انظر الهمع جـ 1، ص 159 ودراسات في علم النحو. د. أمين السيد ص 205.

(2) انظر: كتاب سيبويه جـ 1، ص 24، وشرح الصفار ورقة 37.

(3) انظر ترجمته في الملحق رقم (15).

(4) شرح الصفار ورقة (37).

(5) همع الهوامع ، ص 1، ص 159 بتصرف.

(6) المصدر نفسه جـ 1، ص 159.

(7) الإنصاف جـ 1، ص 79 بتصرف.

(8) شرح الصفار ورقة 38 بتصرف.

(9) شرح الصفار ورقة 37 بتصرف.

(10) المصدر نفسه.

2 ـ قول هشام: إن الفاعل ارتفع بالإسناد باطل لأن الإسناد عامل معنوي والنحاة لا يعدلون إلى العامل المعنوي إلا إذا تعذر العامل اللفظي، ولم يتعذر العامل اللفظي هنا[1].

3 ـ قول خلف بن الأحمر: إن الفاعل ارتفع بمعنى الفاعلية باطل بنحو: ما قام زيد ومات عمرو، فكل من زيد وعمرو مرفوع وليس فيه معنى الفاعلية[2].

4 ـ أما قول من قال بأنه ارتفع بشبهه للمبتدأ ـ فباطل، لأن الشبه معنى، والمعاني المجردة من الألفاظ لا تعمل، ولم يثبت لها عمل في موضع من المواضع[3].

وإذا بطل ما قاله غير سيبويه ـ فالصحيح مذهب سيبويه في هذه المسألة[4].

إلا أنني أرى أن الحق مع الجمهور في هذه المسألة، وذلك لسببين:

أولهما : أن الفعل مسند إلى الفاعل وليس إلى المفعول به ـ إن وجد، حيث أن النحاة يسمون الفاعل (مسنداً إليه)، بينما يسمون المفعول به فضلة، فانتفى ما قاله الصفار في رده على الجمهور.

ثانيهما : أن الصفار يقول: ارتفع الفاعل بتفريغ الفعل أو ما في معناه إليه كما هو مذهب سيبويه، ولم يقل: ارتفع الفعل المفرغ إليه، والتفريغ عامل معنوي، والمعاني المجردة من الألفاظ لم يستقر لها عمل في الأسماء ـ فضعف دليل الصفار وبطل رده على الجمهور[5].

(نائب الفاعل)

إنابة ظرف المكان:

إذا حذف الفاعل وفقد المفعول به جاز إنابة أحد ثلاثة أشياء عن الفاعل: المجرور والظرف والمصدر، واختلف النحاة في أي الثلاثة أولى بالإنابة من غيره؟.. يهمنا من ذلك

(1) الهمع جـ 1، ص 159 بتصرف.
(2) شرح الصفار ورقة 37 بتصرف. وانظر: الهوامع ،جـ 1، ص 159.
(3) شرح الصفار ورقة 38 بتصرف.
(4) شرح الصفار ورقة 38 بتصرف.
(5) انظر المباحث الكاملية جـ 1، ص 133 والهمع جـ 1، ص 159.

المذهب القائل بإقامة ظرف المكان مقام الفاعل وقد اختاره أبو حيان[1] وبين سبب اختياره لذلك فقال: «والسبب في اختيار ذلك أنه إذا كان المحكوم به مفهوماً من ذكر المحكوم عليه ـ لم يكن في الأخبار بذلك فائدة، ولذلك منع أبو علي: (سيد الجارية مالكها)، لأن الجنس مفهوم من المبتدأ، ولذلك كان المفعول به متقدماً في النيابة على سائر ما ينوب عن الفاعل، فكل فعل لا[2] يتعدى إلى المفعول به بخلاف المصدر وظرف الزمان وظرف المكان ـ فإن في الفعل مطلقاً دلالة على المصدر بالتضمين، وعلى ظرف الزمان بالتضمين أيضاً ـ وأما على المكان فبالإلتزام ـ فصارت دلالة الفعل على ظرف المكان أبعد من دلالته على المصدر وعلى ظرف الزمان، فلما كان ظرف المكان أبعد من دلالته على المصدر وعلى ظرف الزمان، فلما كان ظرف المكان أبعد كان إذ ذاك شبيهاً بالمفعول به، فلذلك اخترنا إنابته دون المصدر وظرف الزمان»[3].

من هذا يتضح أن اختيار أبي حيان لهذا المذهب قائم على أن ظرف المكان يشبه المفعول به في أن كلاً منهما لا يدل عليه الفعل بالتضمين: وهو اختيار مقبول لأن ما عداهما إنما يدل عليه الفعل بالتضمين فلا فائدة من الإتيان به عند وجود غيره.

(المفاعيل)

ناصب المفعول به[4]:

ذهب البصريون إلى أن المفعول به منصوب بعامل الفاعل: فعلاً كان أو ما ضمن معناه[5]، وهذا ما صححه الصفار حينما قال عنه: «وهو الصحيح»[6].

وانقسم الكوفيون فيما بينهم:

فذهب الفراء إلى أن المفعول به انتصب بالفعل والفاعل معاً[7].

---

(1) انظر: الإرتشاف ص 169 وشرح الأشموني جـ 1، ص 184.

(2) جاءت في الأصل: ليس يتعدى.

(3) النكت الحسان ص 12.

(4) هو ما وقع فعل الفاعل في حالة الإثبات في حالة النفي. انظر في ذلك: الهمع جـ 1، ص 165، ودراسات في علم النحو ص 222.

(5) شرح الصفار ورقة 38 والإنصاف جـ 1، ص 79.

(6) شرح الصفار ورقة 38.

(7) انظر: الهمع جـ 1، ص 165.

وذهب هشام[1] إلى أنه انتصب بالفاعل فقط[6].

وذهب خلف بن الأحمر إلى أنه انتصب بما فيه من معنى المفعولية[3].

وقد دلل الصفار على صحة مذهب البصريين في ذلك بشيئين هما:

أولاً : أن المفعول به يتصرف بتصرف الفعل فإذا كان الفعل متصرفاً ـ تصرف المفعول به من حيث جواز تقديمه على الفعل والفاعل معاً أو توسيطه بينهما، ولا يجوز ذلك إذا كان الفعل جامداً[4].

ثانياً : أن الأصل في الأسماء عدم العمل والأصل في الأفعال العمل، وبما أن كلاً منهما بقي على أصله هنا ـ كان العمل للفعل وحده[5].

ودلل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بهذه الأدلة:

أولاً : أن المفعول به لا يكون إلا بعد فعل وفاعل ـ لفظاً أو تقديراً، وبما أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد[6] ـ كانا عاملين بالمفعول به[7] وهو دليل الفراء.

ثانياً : أن المفعول به لا يقع إلا بعد الفاعل لفظاً أو تقديراً، والعامل دائماً مقدم على المعمول ـ فالفاعل إذاً عامل في المفعول به[8]. وهذا هو دليل هشام.

ثالثاً : أن الفاعل ارتفع بمعنى الفاعلية، فالفعل لم يعمل فيه ـ فانتفى بذلك عمل الفعل بالمفعول به، كما أن الفاعل لم يعمل به لضعفه في عمله بنفسه ـ إذاً فالمفعول به

---

(1) هو هشام بن معاوية الضرير ـ كان من نحاة الكوفة ومن معاصري الكسائي توفى سنة (209 هـ) انظر البغية جـ 1، ص 328.

(2) انظر الإنصاف جـ 1، ص 79.

(3) انظر: الإنصاف جـ 1، ص 47, 79.

(4) شرح الصفار جـ 1، ص 79.

(5) المصدر نفسه، وانظر الإنصاف جـ 1، ص 80.

(6) ذكروا للتدليل على أنهما كالشيء الواحد أدلة هي: إن كان الفعل في الأفعال الخمسة فالإعراب يقع بعده وبعد الفاعل. (٢) آخر الفعل يسكن إذا اتصل به ضمير الفاعل حتى لا تتوالى أربع متحركات في كلمة واحدة، (٣) الفاعل يؤنث بتأنيث الفاعل، (٤) إن العرب ركبوهما في نحو (حبذا)، وإنهم قالوا في النسب إلى (كنت): كنتي، (٥) إن العرب تنوا في خطاب المفرد كما في نحو (القيا في جهنم) وهو خطاب لمفرد ـ كل هذا يؤكد أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد.
انظر: الإنصاف جـ 1، ص 79 - 80.

(7) الإنصاف جـ 1، ص 79 بتصرف. وانظر: الهمع جـ 1، ص 165.

(8) شرح الصفار ورقة 38 بتصرف. وانظر: الهمع جـ 1، ص 165.

هو العامل في نفسه النصب بما فيه من معنى المفعولية. وهذا دليل ابن الأحمر.

وقد رد الصفار على الكوفيين أدلتهم فقال:

1 ـ لا يقتضي من كون الفعل والفاعل كالشيء الواحد أنهما يعملان معاً بالمفعول به، لأن الأصل في الأسماء عدم العمل والأصل في الأفعال العمل، وإضافة ما له تأثير إلى ما ليس له تأثير ينبغي ألا تكون لها تأثير[1].

2 ـ أما أن الفاعل يعمل وحده بالمفعول به فهو أضعف من القول الأول، لأنه اسم والأسماء لا تعمل في أصل وضعها.

3 ـ إن المفعول به قد ينصب وهو ليس مفعولاً به في المعنى كما في نحو: ما ضرب زيد عمراً، وقد يرتفع وهو مفعول في المعنى، كما في المفعول الذي لم يسم فاعله[2].

والذي أرتضيه من ذلك ـ مذهب الفراء في أن العامل فيه ـ الفعل والفاعل معاً، لسببين:

1 ـ أن قولهم بأن الفعل هو العامل بالمفعول يؤدي إلى القول بأن الفعل اللازم فعل ناقص، لنقصانه عن الفعل المتعدي في عدم وجود مفعول به له، وهذا لا وجود له عند النحاة.

2 ـ أن الفعل لو لم يكن معه فاعل لما استطاع نصب المفعول به، بدليل الفعل المجهول، فإنه يرفع المفعول به ـ إن وجد معه، على أنه نائب عن الفاعل.

(سوى) ليست ظرفاً:

يرى النحاة في (سوى) آراء عدة يهمنا منها ما رآه الزجاجي في كونها ليست ظرفاً، إذ صحح رأيه ابن مالك حينما قال: «يستثنى بغير ـ فتجر المستثنى معربة بما له بعد ألا ويساويها مطلقاً (سوى)... والأصح عدم ظرفيته، ولزومه النصب وقد تضم سينه وقد تفتح»[3].

وكان تصحيحه لهذا المذهب قائم على: «أن الظرف في العربية[4] ما ضمن معنى (في)

---

(1) انظر شرح الصفار ورقة 38.

(2) انظر المصدر نفسه والإنصاف جـ1، ص 81.

(3) تسهيل الفوائد ص 106 - 107.

(4) جاءت في الأصل: في العرب.

من أسماء الزمان أو المكان وسوى ليست كذلك»[1].

عدم التوسع في بعض الظروف:

يتوسع في الظرف فيكون مفعولاً به مجازاً بشروط، منها: كون عامله غير متعدٍ لثلاث، وهذا ما صححه ابن مالك حينما قال: «ويتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولاً به مجازاً، ويسوغ حينئذ إضماره غير مقرون بـ (في) والإضافة والإسناد إليه ويمنع من هذا التوسع على الأصح ـ تعدي الفعل إلى ثلاثة»[2].

والذي دعاه إلى ذلك كونه يرى أن «جواز تعدي فعل ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبهاً دون مشبه به، لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان ـ لم يعدم أصلاً يحمل عليه بخلاف نصبه بما له ثلاثة ـ فإنه يلزم منه فرع لا أصل له ومشبه دون مشبه به. . . ولأن جواز ذلك في غير باب أعلم ـ مرتب على ما سمع من إقامة الظرف مقام فاعل الحدث الواقع فيه ومقام ما يقع به في أخبار عنه وإضافته إليه ولم يسمع من ذلك شيء في باب أعلم ـ فلا يحكم فيه بجواز ذلك المجاز، لعدم سماع ما يرتب عليه»[3].

مذ ومنذ:

من أحوال (مذ ومنذ) أن يليهما اسم مرفوع، نحو: ما لقيته مذ يوم الخميس أو منذ يومان. وقد اختلف النحاة في رافع الإسم بعدهما: فذهب الأخفش والزجاج والزجاجي إلى أنه ارتفع بالإبتداء وأن الخبر ظرف تقديره: بيني وبين لقائه يومان، وذهب الكسائي والسهيل وابن مضاء إلى أنه ارتفع بفعل مضمر، فهو حينئذ فاعل، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنه ارتفع لوقوعه خبراً لمبتدأ مقدر[4]، وهذا ما رجحه ابن عصفور حينما قال: «وزعم الفارسي وأبو بكر أنه خبر مبتدأ، وأن التقدير: مدة ذلك يومان. وهذا أولى، لأنه يطرد ولا ينكسر أصلاً»[5].

وترجيح ابن عصفور لمذهب المبرد وابن السراج والفارسي قائم على أن ما ذهبا إليه يطرد ولا يتخلف في أية حالة كان.

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك ص 119.
(2) تسهيل الفوائد. ابن مالك ص ٨٩.
(3) شرح التسهيل لابن مالك ص 106.
(4) انظر: شرح الجمل ابن عصفور جـ 2، ص 43.
(5) شرح الجمل لابن عصفور جـ 2، ص 44.

كما أنه رد مذهب الكسائي ومن معه بشيئين:

أنَّ مذ ومنذ يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما، وما بعدهما حينئذ اسم، وهما معاً كلام تام، فلا مجال لتقدير فعل هنا كما يرى الأخفش، كما أن العرب تقول: ما رأيته مذ إن الله خلقني، فإذا قلنا: إن الإسم المرفوع بعدهما فاعل ـ لزم أن تكون الجملة هنا فاعلاً، وهذا مخالف لما عرفه النحاة من أن الجملة لا تكون فاعلة[1].

وقد رد على الأخفش ومن معه مذهبهم بأن ما قالوه ينكسر في بعض الحالات، «ألا ترى أنه لا يسوغ في (ما رأيته مذ يوم الجمعة) هذا التقدير لأنك إن قلت: بيني وبين لقائه يوم الجمعة ـ كنت كاذباً ـ لأنك بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة[2].

ناصب المفعول له:

للنحاة في ناصب المفعول له ـ مذاهب عدة يهمنا منها ما ذهب إليه سيبويه والفارسي من أنه منصوب بإسقاط حرف الجر وهذا ما رجحه الشلوبين حيث قال في باب المفعول له: «وانتصابه على رأي سيبويه وعلى رأي ـ انتصاب المصدر الملاقي المعني، لأن الضرب مثلاً أدب في المعنى ـ فيخرج من هذا الباب على هذا الوجه، والأول أجود، لأن المصد رهنا ليس معناه كمعنى الأدب في قولك: ضربته أدباً، لأنه ليس كل ضرب أدباً»[3].

وعلى ذلك فأصل: ضربت زيداً أدباً ـ جواب سؤال مفاده: لم ضربت زيداً؟ فيقال: ضربته للتأديب. فأسقط حرف الجر هنا ونصب المفعول له بهذا الإسقاط.

ناصب المفعول معه:

ذهب النحاة في ناصب المفعول معه إلى مذاهب يعنينا منها مذهب سيبويه القائل بأن نصبه ما سبقه من فعل أو ما يقوم مقامه، وقد رجحه الشلوبين حينما قال في باب المفعول معه: «والعامل فيه الفعل المتقدم بتوسط الواو فهو يتقدر بـ (مع: «فإذا صرح بـ (مع) كانت مضافة إلى ما بعدها وكانت هي منصوبة فإذا جئت بالواو عاد النصب الذي كان في (مع) إلى الإسم الذي بعدها، ولم يبطل معنى مع، لأن الواو يؤدي معناها... وكان الزجاج يقول: ما صنعت وإياك، فإنما ينصب بإضمار فعل، كأنه قال: ما صنعت ولا بست

---

(1) المصدر والجزء والصفحة نفسها.

(2) المصدر والجزء والصفحة نفسها.

(3) التوطئة في النحو. الشلوبين ص 275.

إياك . . ، وقول سيبويه المتقدم أولى»[2] وذلك لأنه أغنى عن التقدير، والزجـاج يقول، بالتقدير، فما أغنى عن التقدير أولى من غيره.

عامل المنادي:

ذهب النحاة في عامل المنادي مذاهب عدة يهمنا منها المذهب القائل بأنه منصوب بحروف النداء إذ اختلـف النحاة في تحديد نوعية هذه الحروف: هل هي أسماء أفعال بمعنى (ادعو) فتنصب المنادي بنفسها أو هي نابت مناب الفعل الناصب للمنادي؟

ذهب الفارسي إلى أنها نابت مناب الفعل الناصب للمنادي واستحسنـه الشريشي إذ قـال في باب المنادي : «المنادي مفعول ولذلك يكون منصوباً لفظاً أو تقديراً، واختلف النحويون في ناصبه: فقال قوم: هو فعل المصدر بعد حرف النداء تقديره: يا أدعوا، أو يا أنادي، وما أشبه ذلك مما في معناه. . . وفيه نظر، وقال آخرون: أدوات النداء أسماء أفعال وليست حروفاً، وفيها ضمائر مرفوعة بها، وهي تنصب المنادى وفيه أيضاً نظر. . . ، وقال آخرون: هي حروف ولكنها نائبة عن أفعال لا يلفظ بها، لأنها مرفوضة والأصول المرفوضة لا تذكر ولا يبعد أن تنوب الحروف عن الأفعال فإن حروف الجر في قولك: في الدار زيد وبالباب عمرو، وعلى أخيك ثوب نائبة عن الأفعال، ومما يدل على أنها نائبة عن الأفعال ـ تعلق حرف الجر بها في قولك: يا لزيد لعمرو، وأن (يا) قد أميلت وحروف المعاني لا تمال، لأن الإمالة تصرف ولا يكون إلا في الإسماء والأفعال، إلا أنها لما نابت عن الفعل عوملت معاملته، فأميلت وتعلق حرف الجر بها كما أميلت (بلى) لاستعمالها في الجـواب بنفسها ـ فأشبهت الأسماء والأفعال، واستحسن بعض المتأخرين هذا القول»[2].

يتضح من هذا أن الشريشي كان من بين المستحسنين لمذهب الفارسي لأننا نجده يعقب على المذاهب الأخرى بأن فيها نظر، في حين يدلل على صحة مذهب الفارسي ويذكر أن من استحسنه كثير.

---

(1) شرح الجزولية الكبير. الشلوبين ص 85.
(2) التعليقات الوفية. الشريشي جـ 2، ص 89.

(الإستثناء)

الاستثناء من العدد:

للنحاة في الاستثناء من العدد ثلاثة مذاهب، يهمنا منها المذهب القائل بجوازه مطلقاً وهو ما اختاره ابن الضائع وذلك فيما نقله عنه تلميذه أبو حيان بقوله: «اختلف النحويون في الاستثناء من العدد على ثلاثة: أحدها ـ أنه يجوز مطلقاً وهو اختيار شيخنا الأستاذ أبي الحسن بن الضائع»[1].

واستدل المجيزون لذلك بقوله تعالى: **﴿فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً﴾**[2] «فقد استثنى عدداً من عدد وهو استثناء عقد»[3].

والسبب الذي دعا ابن الضائع إلى اختيار هذا المذهب وروده في القرآن الكريم، إلا أنني أرى أنه إذا أمكن تخريج ذلك رجح القول بعدم جواز الإستثناء من العدد، لأن أسماء العدد نصوص لا يجوز أن ترد لغير ما وضعت له ـ ولما أمكن القول بأن اسم العدد هنا (ألف سنة) لم يرد به ظاهره، وإنما أريد به مجرد التكثير، لأن حياة الإنسان ألف سنة مستحيل عادة ـ ولأن الألف والمائة والسبعين مما يكثر به من ألفاظ العدد، كقوله تعالى: **﴿إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم﴾**[4]. لذلك ولعدم ورود مثال آخر لهذا الاستثناء[5] ـ كان القول بعدم جوازه أقرب للصواب.

الإستثناء بعد الجمل:

إذا ورد استثناء بعد جمل ـ عطف بعضها على بعض إتفاقاً، واختلف النحاة في: ممَّ يكون الاستثناء حينئذ؟. يهمنا هنا المذهب القائل بأنه خاص بالجملة الأخيرة لاختيار أبي حيان له، حينما قال عن ذلك: «وهذه المسألة[6] قلما تعرض لها النحويون، ولم أرَ أحداً تكلم فيها فيما وقفت عليه غير هذا المصنف[7] ورجل يعرف بالمهابذي ـ فاختار ابن مالك أن يعود

---

(1) التذييل والتكميل لأبي حيان جـ 3، ص 14.

(2) سورة العنكبوت، آية (14).

(3) التذييل والتكميل لأبي حيان جـ 3، ص 14.

(4) سورة التوبة، آية (80).

(5) انظر الهمع جـ 1، ص 229.

(6) مسألة الاستثناء بعد الجمل ـ كما يفهم من السياق.

(7) وهو ابن مالك إذ أن أبا حيان يشرح التسهيل.

إلى الجمل كلها كالشرط، واختيار المهابذي أن يعود إلى الجملة الأخيرة ـ وهو الذي نختاره. ذلـك لأنه لا يجوز أن يكون معمولاً لعاملين مختلفين[1]، ولأنه في قوله تعالى: ﴿**وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا**﴾[2] ـ لو حملته على أنه مستثنى من الجميع ـ لكان تقدير الكلام فيه: فاجلدوهم ثمانين جلدة إلا الذين تابوا، ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً إلا الذين تابوا، وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا[3] ـ وذلك بعيد.

(لا سيما) ليست من أدوات الإستثناء:

اختلف النحاة في (لا سيما): هل هي من أدوات الاستثناء أم لا؟

فذهب البصريون إلى أنها ليست من أدوات الاستثناء وذهب الكوفيون إلى أنها من أدوات الإستثناء[4]، وقد اختار الشلوبين ما ذهب إليه البصريون حينما قال: «الإستثناء في الأصل ـ إخراج بعض من كـل بأداة من الأدوات المذكورة في هذا الباب، وأدواته: من الحروف (إلا)، ومن الأسماء (غير وسوى وسوى وسواء) ومن الأفعال ـ ليس ولا يكون، وخلا وعدا المقرونتان بما، في مذهب الأكثر. . .، ومن مجموع الاسم والحرف (لا سيما) وهذه الكلمة ليست بمعنى إلا، ولا هي من هـذا الباب عـلى الحقيقة، ولكن قـوماً من النحويين ألحقوها بالباب»[5].

فالشلوبين يؤيد المذهب القائل بأنها ليست من أدوات الإستثناء والحق معه فيما يرى، لأن الاستثناء عند النحويين ـ إخراج بعض من كل، فإذا قلنا: قام القوم لا سيما زيد ـ لم نخرج زيداً من القوم، بل هو باقٍ معهم بخلاف الإسم الواقع بعد إلا، لأنه خارج مما قبله.

(المجرورات)

(من) لابتداء الغاية في الزمان:

تجيء (من) لمعانٍ كثيرة، منها ابتداء الغاية، وقد اتفق البصريون والكوفيون عـلى

---

(1) وهما الفعل وإلا، في ﴿**فاجلدوهم ثمانين جلدة إلا الذين تابوا**﴾.

(2) سورة النور، آية (4).

(3) التذييل والتكميل جـ 3، ص 36 والبحر المحيط جـ 6، ص 432 بتصرف.

(4) انظر الهمع جـ 1، ص 234.

(5) التوطئة للشلوبين ص 148 - 149 بتصرف.

مجيئها لابتداء الغاية في المكان، إلا أنهم اختلفوا في مجيئها له في الزمان، فذهب البصريون إلى عدم جواز مجيئها له فيه، وذهب الكوفيون إلى جواز مجيئها له فيه، مستشهدين بقوله تعالى: ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم﴾[1]، ويقول الشاعر[2]:

تخيرن من أزمان يوم حليمة   إلى اليوم قد جربن كل التجارب

ويهمنا من ذلك ما ذهب إليه الكوفيون إذ صححه أبو حيان عندما قال في حديثه عن (من): «ولا تكون لابتداء الغاية في الزمان عند البصريين وقد كثر ذلك في كلام العرب نثرها ونظمها، وقال به المبرد والكوفيون وابن درستويه، وهو الصحيح. ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان: قرأت من أول سورة إلى آخرها. وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار. وفي الحديث: (من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم)[3]. . . »[4].

فتصحيح أبي حيان لهذا المذهب قائم على استعمال العرب لها كذلك، وعلى مجيئها في الحديث الشريف كما هو واضح من كلامه هذا.

عدم نعت (مجرور رب):

اختلف النحاة في (مجرور رب): هل يجب نعته أو لا؟: فذهب المبرد وابن السراج والفارسي والعبدي وأكثر المتأخرين إلى وجوب نعمته، وذهب الأخفش والفراء والزجاج وابن طاهر وابن خروف إلى عدم وجوب ذلك والذي يهمنا من ذلك مذهب الأخفش ومن وافقه إذ اختاره أبو حيان حينما قال في حديثه عن (رب): «ومجرورها النكرة لا يلزم وصفه، وفاقاً للزجاج والوقشي وابن طاهر وابن خروف ولظاهر كلام سيبويه خلافاً للمبرد وابن السراج والفارسي والعبدي»[5].

والذي دعا ابن مالك لترجيح هذا المذهب ـ كونه يرى أن تضمنها معنى القلة أو الكثرة يقوم مقام وصفها[6].

والرأي عندي أن المذهب الأول أرجح لأنها أجريت مجرى حرف النفي لعدم وقوعها

---

(1) سورة التوبة، آية (108).
(2) هو النابغة الذبياني. انظر شرح شواهد العيني جـ2، ص 21.
(3) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الوحي حديث (6).
(4) ارتشاف الضرب ص 259 بتصرف.
(5) منهج السالك لأبي حيان ص 261.
(6) انظر الهمع جـ2، ص 25.

غير صدر ولعدم تقدم عامل الإسم بعدها عليها بخلاف حروف الجر، وحكم حرف النفي أن يدخل على جملة فكان الأولى بمجرورها أن يوصف بجملة أو ما يجري مجراها.

(رب) للتكثير غالباً:

ذهب النحاة فيما تفيده (رب) ـ إلى مذاهب عدة، يهمنا منها، المذهب القائل بأنها تفيد التكثير غالباً والتقليل نادراً، إذ صححه ابن مالك حينما قال: «أكثر النحويين يرون أن معنى رب التقليل،... والصحيح أن معناها في الغالب التكثير، نص على ذلك سيبويه ودلت شواهد النثر والنظم عليه... فمن النثر قول النبي ﷺ: (يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة)[1] فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير...»[2].

فابن مالك صحح المذهب القائل بورود (رب) للتكثير غالباً، لكثرة شواهدها، ومن ذلك مجيئها في الحديث النبوي الشريف، ومنه أيضاً قوله تعالى: **﴿ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين﴾**[3]، ومنه أيضاً قول الشاعر:

فيا رب يوم قد لهوت وليلة ... بآنسة كأنها خط تمثال[4]

الفصل بين المتضايفين:

للنحاة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ـ مذاهب، يهمنا منها مذهب الكوفيين بجواز الفصل بينهما بغير الظرف وحرف الجر في الشعر والكلام، الذي صححه أبو حيان بقوله: «وأما الفصل بالمفعول بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر: **﴿قتل أولادهم شركائهم﴾**[5] ـ فقد جاءت نظائره في أشعار العرب والصحيح جوازه وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر»[6].

ودلل على صحة ما ذهب إليه بوجودها في قراءة متواترة منسوبة إلى ابن عامر العربي

---

(1) جاء في فتح الباري كتاب العلم حديث (40) إن نصه (فرب كاسية).
(2) تسهيل الفوائد ص 147 - 148 وشواهد التوضيح ص 104.
(3) سورة الحجر، آية (2).
(4) هو لامرىء القيس. انظر: الدرر اللوامع جـ2، ص 18.
(5) سورة الأنعام، آية (137).
(6) ارتشاف الضرب لأبي حيان ص 247.

الفصيح الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل ظهور اللحن في لسان العرب، وبوجودها في لسان العرب كثيراً، من ذلك قول الشاعر:

أنجب أيام والداه به إذ نجلا، فنعم ما نجلا[1]

وقول الآخر:

تسقى امتياحاً ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف[2]

فأصل الكلام في الأول: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ـ ففصل بينهما بأجنبي[3] (أيام).

وأصل الكلام في الثاني: تسقى ندى ريقتها المسواك ـ ففصل بينهما بالمفعول الثاني (المسواك)[4].

(التوابع)

العطف على الضمير المجرور:

اختلف النحاة في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار:

فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك، وهو الذي اختاره أبو حيان حينما قال في حديثه عن العطف على الضمير المجرور: «والذي اختاره جواز العطف عليه مطلقاً، لتصرف العرب في العطف عليه»[5].

وذهب البصريون إلى عدم جواز ذلك[6].

استدل أصحاب المذهب الأول لصحة ما ذهبوا إليه بدليلين، هما:

1 ـ وروده في القرآن الكريم وفي الفصيح من كلام العرب شعراً ونثراً، يقول الله تعالى:

---

(1) قائله الأعشي: انظر شرح شواهد العيني جـ 2، ص 277.
(2) قائله جرير. انظر: المصدر السابق جـ 2، ص 278.
(3) القصد من الأجنبي هنا (معمول غير المضاف) انظر: شرح الأشموني جـ 2، ص 277.
(4) انظر في ذلك البحر المحيط لأبي حيان جـ 4، ص 229 والهمع جـ 2، ص 52 وشرح الأشموني جـ 2، ص 277.
(5) ارتشاف الضرب ص 312 والهمع جـ 2، ص 139.
(6) انظر: الأشموني جـ 2، ص 114.

﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾[1] قرأها حمزة بجر الأرحام.

2 - وروده في كلام العرب كقول الشاعر:

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب[2]

وقد خفضت (الأيام) لعطفها على الكاف في (بك).

أما أصحاب المذهب الثاني فاستدلوا على ذلك بأدلة منها:

أولاً : أن إعادة الجار في المعطوف على الضمير المجرور أكثر من حذفه.

ثانياً : أن الجار والمجرور أصبحا في ترابطهما كالشيء الواحد.

ثالثاً : أن الضمير المجرور شبيه بالتنوين - والتنوين لا يعطف عليه - فالضمير المجرور لا يجوز العطف عليه إلا بإعادة الجار مع المعطوف.

رابعاً : أن المتعاطفين يحل أحدهما محل الآخر، وإذا لم يعد حرف الجر مع المعطوف لم يصح إحلال المعطوف محل المعطوف عليه[3].

وقد رد الكوفيون على البصريين ما ذهبوا إليه بقولهم:

1 - نحن لن ننكر إعادة الجار في الأكثر ولكننا أثبتنا وروده وبما أنه قد ورد من غير الإعادة فقد جاز ذلك.

2 - أن تشبيه الضمير بالتنوين تشبيه غير صحيح لأنه لو صح ذلك لامتنع توكيد الضمير والإبدال منه كما امتنع ذلك في التنوين.

3 - أن اشتراط حلول كل منهما محل الآخر غير وارد لأنه لو صح ذلك - لم يجز أن نقول. رب رجل وأخيه، ولا كل شاة وسخلتها بدرهم، إذ لم يجز فيهما حلول المعطوف محل المعطوف عليه[4].

والراجح في ذلك ما ذهب إليه البصريون لوروده في القرآن الكريم وفي كلام العرب.

---

(1) سورة النساء، آية (1).

(2) لم يعرف قائله. انظر: الدرر اللوامع جـ 2، ص 192.

(3) انظر في ذلك: الهمع جـ 2، ص 139 والإنصاف لابن الإنباري جـ 2، ص 471.

(4) التذييل والتكميل لأبي حيان جـ 4، ص 217 - 218 بتصرف.
الإرتشاف لأبي حيان ص 76 وهمع الهوامع للسيوطي جـ 2، ص 139.

العطف على الضمير المرفوع:

للنحاة في جواز العطف على الضمير المرفوع ـ مذاهب يعنينا منها هنا مذهب الكوفيين لتأييد أبي حيان له، إذ قال: «ذهب الكوفيون إلى جواز ذلك من غير اشتراط فصل، والسماع الكثير ـ يعضدهم، نحو قوله[1]:

فلما لحقنا والجياد عشية دعوا: يا لبكر وانتمينا لعامر[2]»

فأبو حيان في نصه هذا يحتج لمذهب الكوفيين في هذه المسألة بالسماع الكثير، ومعنى ذلك أنه يؤيد مذهبهم هذا.

توكيد المحذوف:

ذهب النحاة في جواز حذف المؤكد وإقامة التوكيد مقامه وعدمه ـ مذاهب يهمنا منها ما قاله الفارسي وابن جني من أن ذلك ليس بجائز لاختيار أبي حيان له:

أما أبو حيان فيقول عن ذلك: «والذي نختاره ـ عدم الجواز، لأن إجازة مثل هذا يحتاج إلى سماع من العرب»[3].

فقد علل أبو حيان عدم الجواز بعدم وروده في السماع ولو أن السماع قد ورد به لكان جائزاً عنده.

وهذا أقرب للصواب من غيره لأن التوكيد بابه الإطناب والحذف للإختصار فلو حذف المؤكد ـ لما تحقق الهدف من التأكيد، ولعدم وجود دليل يدل على المحذوف.

بدل البداء:

اختلف النحاة في أقسام البدل: فيرى بعضهم أنها خمسة[4] أقسام، ويرى فريق آخر أنها ستة أقسام، والخلاف في بدل البداء: هل هو من أقسام البدل أو لا؟ والذي يعنينا من ذلك المذهب القائل بأنه أحد أقسام البدل لتصحيح الصفار له حينما يقول عن أقسام البدل:

هو الراعي من نمير بن عامر، رواه سيبويه بلفظ: دعوا: بالكلب واعتزينا لعامر. انظر الكتاب جـ 1، ص 457.

(2) ارتشاف الضرب لأبي حيان ص 276.

(3) المصدر السابق ص 287.

(4) هي: بدل كل من كل، بدل بعض من كل، بدل اشتمال، بدل إضراب (بداء)، بدل الغلط، انظر: الهمع جـ 2، ص 125 - 126.

«وهو ينقسم ستة أقسام: ثلاثة اتفق النحويون على جوازها والسماع قد ورد بها وهو بدل الشيء من الشيء وبدل البعض من الكل، وبدل الإشتمال، وإثنان لم يرد بهما سماع، وإنما قالهما النحويون بالقياس، وهما: بدل الغلط وبدل النسيان، وواحد ورد واختلف فيه هل هو بدل أو عطف؟ والصحيح أنه بدل»[1]، ثم قال عن ذلك: «فهذا النوع الأخير اختلف فيه: هل هو بدل أو عطف وحذف حرف العطف؟ (محذوف)[2]، كأنه قال: أكلت لحماً وسمكاً وتمراً، لأنه أكل الجميع، أوعلى ذلك المعنى يقال: فهل بدا له؟ أو أراد أن يخبر بالجميع؟ الصحيح أنه من أقسام البدل»[3].

والذي جعل الصفار يصحح هذا المذهب ـ أن المخالفين قالوا بعدم وجود بدل البداء، وإنما هو عطف، حذف منه حرف العطف، فقال: «وهذا الذي أنكروه غير منكر، فإنه قد ورد في الأثر (إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها إلى العشر) ـ فهذا لا يتصور أن يكون على حذف حرف العطف إذ النصف والثلث والربع قد استفرقت الأجزاء كلها ـ فلا فائدة في ذكر البقية لأن الجميع لا يكون للشيء ـ فإنما المعنى: وما كتب له إلا بعضها»[4] وإذا ثبت عدم حذف حرف العطف ـ ثبت وجود بدل البداء.

بدل الاشتمال:

تعددت آراء النحاة فيما اشتمل عليه بدل الاشتمال[5]، يهمنا منها هنا المذهب القائل بأن المبدل منه اشتمل على البدل. لتصحيح ابن عصفور له عندما قال: «والصحيح أن بدل الاشتمال ـ هو أن تبدل اسماً من اسم، بشرط أن يكون الأول مشتملاً على الثاني وأعني بذلك: أن يذكر الأول فيجوز الإكتفاء به عن الثاني وذلك نحو: سرق عبدالله ثوبه أو فرسه، لأنه قد يجوز أن تقول: سرق عبدالله، وأنت تعني الثوب والفرس»[6].

وهذا أقرب للصواب من غيره لأن البدل هنا يفترض اشتمال المبدل منه عليه فهو جزء من المبدل منه والمبدل منه مشتمل عليه ولذا سمي (بدل اشتمال).

---

(1) شرح كتاب سيبويه للصفار ص 139 - 140.
(2) هذه من زيادة الناسخ كما يبدو حيث لا معنى لها هنا.
(3) شرح كتاب سيبويه للصفار ص 139 - 140.
(4) شرح كتاب سيبويه للصفار ص 141.
(5) انظر: الهمع جـ 2، ص 126.
(6) شرح الجمل لابن عصفور جـ 1، ص 165.

إبدال الظاهر من المضمر:

اختلف النحاة في جواز إبدال الظاهر من المضمر إلى عدة مذاهب[1] يعنينا منها هنا ـ المذهب القائل بجواز إبداله منه بدل كل من كل، لتصحيح أبي حيان له، حينما قال في تعليقه على قوله تعالى: ﴿**قال الذين استكبروا إنَّا كل فيها إن الله قد حكم بين العباد**﴾[2]: «والذي اختاره في تخريج هذه القراءة أن (كل) بدل من اسم (إن) لأن (كل) يتصرف فيها بالإبتداء ونواسخه وغير ذلك... فإن قيل: كيف يجعل بدلاً وهو بدل كل من كل من ضمير المتكلم وهو لا يجوز على مذهب البصريين؟ قلت: مذهب الأخفش والكوفيين جوازه وهو الصحيح، على أن هذا ليس مما وقع فيه الخلاف، بل إذا كان البدل يفيد الإحاطة ـ جاز أن يبدل من ضمير المتكلم وضمير المخاطب لا نعلم خلافاً في ذلك كقوله تعالى: ﴿**تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا**﴾[3] ـ فإذا جاز ذلك فيما هو بمعنى الإحاطة ـ فجوازه فيما دل على الإحاطة وهو كل ـ أولى»[4].

فأبو حيان يرجح مذهب الكوفيين في جواز إبدال الظاهر من المضمر إذا أفاد ذلك معنى الإحاطة ومن باب أولى فإبداله منه بدل كل من كل جائز.

(الحـــروف)

تركيب (لن):

اختلف النحاة في (لن): هل هي مركبة أو لا؟

ويعنينا من ذلك ما ذهب إليه الخليل من كونها مركبة لاختيار الشلوبين له في قوله: «ذهب الخليل إلى أن لن مركبة من (لا ـ أن) وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله...، وللخليل أن يقول رداً على من قال: الأصل عدم التركيب مأخذنا تقليل الأصول ما أمكن لا تكثيرها، لذلك لم نقل: في ضرب ويضرب ونضرب واضرب وتضرب واضرب وضارب ومضروب وضروب ـ أنها أصول كلها بل جعلنا واحداً أصلاً والباقي فروعاً عليه»[5].

---

(1) انظر: الهمع جـ 2، ص 127.
(2) سورة غافر، آية (48).
(3) سورة المائدة، آية (114).
(4) البحر المحيط لأبي حيان جـ 7، ص 460.
(5) الأشباه والنظائر جـ 1، ص 98.

فالشلوبين بنى ترجيحه لمذهب الخليل في (لن) على أن الأصل تقليل الأصول لا تكثيرها ـ ولذلك فليست (لن) مركبة عنده.

(ما يعمل عمل فعله)

أعمال المصدر المقرون بأل:

اختلف النحاة في جواز أعمال المصدر المحلى بأل على عدة مذاهب يعنينا هنا مذهب ابن الطراوة القائل بجواز أعماله حينذاك إذا ولي ضميراً، نحو: إنك والضرب خالداً المسيء إليه، وإلا فلا يعمل، نحو عجبت من الضرب زيد عمراً، وذلك لاختيار أبي حيان له في تعقيبه على هذا المذهب - إذ قال عنه: «. . . وإياه اختار، مثال المعاقبة: فإنك والضرب خالداً المسيء، أي: وضربك، ومثال غير المعاقبة: عجبت من الضرب زيد عمراً»[1] ويقول عنه أيضاً: «. . . وهذا هو الصحيح»[2].

والذي جعل أبا حيان يصحح هذا المذهب ويختاره ـ أن المصدر لم يل الضمير ـ فقد فصل بينه وبين الضمير بمن، في قولنا: عجبت من الضرب زيد عمراً، وذلك غير جائز عنده[3].

(أل) المقرونة بإسم الفاعل:

اختلف النحاة في اسمية (أل) المقرونة بإسم الفاعل: فقال بعضهم بإسميتها وقال آخرون بحرفيتها ويعنينا من ذلك ما قال به ابن السراج من أنها ـ اسم موصول بمنزلة الذي، لتصحيح ابن خروف له وترجيح الصفار لذلك.

وقد جاء موقف ابن خروف هذا في كلام الصفار عن ذلك، إذ قال: «واختلف الناس في (ال) هذه: فمذهب أبي الحسن أنها أداة تعريف بمنزلة الألف واللام في الرجل والغلام ومذهب المازني أنها حرف موصول ومذهب أبي بكر بن السراج أنها اسم موصول بمنزلة الذي قال صاحبنا أبو الحسن[4] وفقه الله ـ وهو الصحيح عندي»[5].

(1) ارتشاف الضرب لأبي حيان ص 220.
(2) منهج السالك لأبي حيان ص 313.
(3) انظر منهج السالك وارتشاف الضرب لأبي حيان.
(4) هو ابن خروف، حيث وصفه بصاحبنا.
(5) شرح كتاب سيبويه للصفار ص 164.

ثم يمضي الصفار مدللاً على فساد مذهب القائلين بحرفيتها فيقول: «والذي يدل على فساد مذهب الأخفش أنه لا يجوز أن يتقدم المفعول في مثل: الضارب زيداً، ولو كانت كما قال - لجاز التقدم، كما كان يجوز قبل دخولها، فامتناعه من مثل ذلك دليل على أنها موصولة، والذي يدل على أنها اسم - عودة الضمير عليها في مثل: مررت بالقائم أبوهما ألا ترى أن الضمير المتصل بالأب عائد على الألف واللام كأنك قلت: مررت باللذين قام أبوهما، ومما يدل على أنها اسم - مباشرتها للعوامل فتقول: مررت بالقائم أبوهما . . . وبالذاهب أبوه - فلولا أن الألف واللازم بمنزلة الذي - لم تجز ولايتها للعوامل لأن الصفة لا تباشر العوامل إلا إذا كانت مستعملة استعمال الأسماء . . . أو تكون خاصة بالموصوف، نحو مهندس . . . »[1].

فهذا النص قد وضح لنا تصحيح ابن خروف لمذهب ابن السراج في هذه المسألة كما بين أن صاحبه الصفار يؤيد ذلك فلقد وجدناه يدلل على صحته ويفند المذهب المخالف له.

والذي جعل الصفار يرجح هذا المذهب عودة الضمير عليها في مثل: مررت بالقائم أبوهما ومباشرتها للعوامل في مثل: مررت بالقائم أبوهما، وبالذاهب أبوه.

تكسير (الصفة المشبهة):

إذا رفعت الصفة المشبهة ضمير موصوفها - ففي تكسيرها وإفرادها أقوال منها ما ذهب إليه سيبويه من أن تكسيرها حينئذ أولى من إفرادها، وهذا ما اختاره الجزولي[2].

ومنها أيضاً ما ذهب إليه الجمهور من أن إفرادها حينئذ أولى من تكسيرها وهذا ما اختاره كل من الشلوبين والآبدي[3].

هذان هما اللذان يهماننا، أما ما عداهما فلا داعي لذكره هنا[4].

---

(1) شرح كتاب سيبويه للصفار ص 164.
(2) انظر: الهمع جـ 2، ص 100.
(3) انظر المصدر والجزء والصفحة أنفسها.
(4) انظر المصدر والجزء والصفحة أنفسها.

اشتقاق الفعل من المصدر:

اختلف النحاة في اشتقاق الفعل من المصدر:

فذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر. وهذا ما رجحه ابن عصفور.

وذهب الكوفيون إلى عكس ذلك عندما رأوا أن المصدر مشتق من الفعل[1].

استدل أصحاب المذهب الأول بعدة أدلة منها:

أولاً : أن المصدر يدل على حدث في الزمان المطلق ويدل الفعل على حدث في زمان معين ـ وبما أن المطلق أصل للمقيد ـ فالمصدر أصل للفعل[2].

ثانياً : حد الاشتقاق[3] موجود في الفعل وليس موجوداً في المصدر، ومما وجد فيه حد الاشتقاق كان مشتقاً مما لم يوجد فيه ذلك ـ فالمصدر أصل اشتقاق الفعل[4].

ثالثاً : الفعل يشتمل لفظه على حروف المصدر، وعلى حروف زائدة عليها، وهذه الزيادة تدل على معانٍ زائدة على المصدر لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى ـ فالفعل مشتق من المصدر[5].

رابعاً : أن المصدر اسم، والإسم يقوم بنفسه والفعل لا يقوم بنفسه وهو محتاج إلى الإسم والأولى أن يكون المستغني بنفسه أصلاً للمفتقر إليه فالمصدر أصل للفعل[6].

وزاد ابن عصفور على ذلك دليلاً آخر عندما قال في تعقيبه على أدلة البصريين: «والصحيح أن هذه الأدلة غير كافية في إثبات أن الفعل مشتق من المصدر، لكن الدليل القاطع أن يقال: استقرئت المشتقات فوجدت تدل على ما اشتقت منه وزيادة وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق. . . ، والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان فدل على أنها مشتقة منه»[7].

---

(1) انظر: المسائل الخلافية للعكبري ورقة 98 والإنصاف مسألة 28.

(2) الإنصاف مسألة 28 بتصرف.

(3) هو فرع من أصل تدور تصاريفه في فلك الأصل. انظر: العكبري ورقة 98.

(4) المسائل الخلافية للعكبري ورقة 98.

(5) المحصور لابن أياز ورقة 8 بتصرف.

(6) انظر: الإنصاف لابن الأنباري مسألة 28.

(7) شرح الجمل لابن عصفور جـ 1، ص 14 بتصرف.

واستدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بأدلة منها:

أولاً : أن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله والإعتلال حكم تسبقه علته، فإذا كان الأمر كذلك وجب أن يكون الفعل أصلاً للمصدر لأن الفروع محمولة دائماً على الأصول[1].

ثانياً : أن الفعل يعمل في المصدر والعامل يؤثر في المعمول والقوة تجعل القوي أصلاً لغيره، فوجب أن يكون الفعل أصلاً للمصدر[2].

ثالثاً : أن المصدر لا يتصور معناه إلا إذا كان فعل فاعل، والفعل وضع له (فعل ويفعل) ـ فيجب أن يكون الفعل الذي يتصور به المصدر أصلاً لذلك المتصور[3].

وأجاب البصريون على أدلة الكوفيين بقولهم:

1 ـ إنما يصح المصدر لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل وليس في ذلك دليل على الأصلية أو الفرعية كما أن الإعتلال شيء يوجبه التصريف وثقل الحروف ـ فباب ذلك الأفعال لأن صيغها تختلف باختلاف معانيها ـ فقام مثلاً أصله قوم، فأبدلت واوه ألفاً، لتحركها ـ فإذا ذكرت المصدر كانت العلة الموجبة للتغيير قائمة فيه وهو الثقل[4].

2 ـ إن العامل والمعمول من قبيل الألفاظ والإشتقاق من قبيل المعاني، فلا يدل أحدهما على الآخر اشتقاقاً كما أن الحرف يعمل في الإسم وليس الإسم مشتقاً منه، كما أن المصدر قد يعمل عمل الفعل[5].

3 ـ إن الفعل في الحقيقة هو الضرب أما ضرب ويضرب فهما أخبار عن وقوع الضرب في زمن معين ومن المحال الإخبار عن وقوع شيء قبل تسميته[6].

والرأي عندي أن مذهب البصريين في هذه المسألة أقرب للصواب ذلك لأنه بالإضافة إلى قوة ردودهم على أدلة الكوفيين فإنه يمكن الرد على قول الكوفيين: إن الفروع

---

(1) انظر: المسائل الخلافية للعكبري ورقة 98.
(2) شرح الجمل لابن عصفور جـ1، ص 12.
(3) الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مسألة 28 بتصرف.
(4) شرح الجمل لابن عصفور جـ1، ص 12.
(5) الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة 28 بتصرف.
(6) المسائل الخلافية للعكبري ورقة 98 بتصرف.

محمولة على الأصول دائماً، بأن الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفرع وفرع في الأصل. فكما حملت الأسماء التي هي قبل الحروف على الحروف في البناء، لأن البناء أصل الحروف ـ حملت المصادر على الأفعال في الاعتلال لأن الاعتلال أصل في الأفعال.

جازم جواب الشرط[1]:

اختلف النحاة في جازم جواب الشرط:

فأكثرهم يرى أنه مجزوم بالأداة وهو الذي رجحه اللورقي والشريشي.

فاللورقي يقول عن ذلك بعد استعراضه لمذاهب النحاة فيه: «والذي يظهر لي أن الجازم هو الحرف»[2].

أما الشريشي فيتضح موقفه من استعراضه مذاهب النحاة فيه، إذ نجده يعلق على كل مذهب بأنه باطل ما عدا مذهب البصريين فقد ذكر دليلهم من غير أن يعلق عليه[3].

وذهب الخليل وسيبويه إلى أنه مجزوم بالأداة والفعل معاً[4].

وذهب الكوفيون إلى أنه مجزوم بالجوار[5].

وذهب آخرون إلى أنه مجزوم بالفعل وحده[6].

وذهب المازني إلى أن جواب الشرط مبني وليس معرباً[7].

استدل أصحاب المذهب الأول لما ذهبوا إليه بأن الحرف لما اقتضى فعلين اقتضاء واحداً وربط إحدى الجملتين بالأخرى حتى صارا كالجملة الواحدة تناسب أن يخفف منها ووجب أن يعمل فيهما[8].

أما أصحاب المذهب الثاني فاستدلوا لما ذهبوا إليه بأن الأداة حرف فلا تقوى على

---

(1) اتفق النحاة على أن الجازم لفعل الشرط الأداة.
(2) المباحث الكاملية ص 79.
(3) انظر التعليقات الوفية ص 108.
(4) انظر المباحث الكاملية ص 79.
(5) انظر التعليقات الوفية ص 108.
(6) انظر المصدرين السابقين.
(7) انظر المصدرين السابقين.
(8) المباحث الكاملية ص 79 بتصرف.

العمل في فعلين كما أن الجار لا يعمل إلا في شيء واحد ـ فإذا تقوت الأداة بفعل الشرط عملت في الجواب[1].

واستدل الكوفيون لما ذهبوا إليه بأن الأداة ضعيفة عن العمل في التعليق وأن الفعل لا يعمل في الفعل وليس هناك عامل في الجواب فلم يبقَ إلا أن يكون جزمه على الجوار والإعراب على الجوار ثابت وهو ههنا ممكن فوجب أن يكون هو الجازم للجواب[2].

واستدل أصحاب المذهب الرابع على أن الفعل يجزم الجواب بأن الأداة تقتضي فعل الشرط فتعمل فيه وفعل الشرط يقتضي الجواب فيعمل فيه كما أن المضاف عندما اقتضى المضاف إليه عمل فيه[3].

أما المازني فقد استدل على مذهبه بأن الجواب مبني لأنه وقع موقعاً لا يقعه الإسم فلزم أن يكون مبنياً لا معرباً.

وقد رد الأندلسيون على أدلة المذاهب الأخرى بقولهم:

1 ـ إن القول بأن الأداة حرف وهو ضعيف عن العمل في شيئين يشكل بأن وأخواتها فهي حروف تعمل في معمولين مع أنها فرع مشبه بما يعمل. أما الجازم فهو أصل بنفسه وليس فرعاً عن غيره فالأولى أن يكون عاملاً في شيئين[4].

أما قولكم بأن الأداة ضعيفة قويت بفعل الشرط فإنه يؤدي إلى أن يعمل الفعل في الفعل وذلك غير جائز[5].

2 ـ أما قول الكوفيين بأنه مجزوم بالجوار ـ فضعيف، لأن الإعراب على الجوار ليس بأصل، ولا يصار إليه إلا في ضرورة الشعر ـ فلا يجعل أصلاً[6].

3 ـ أما قول من قال بأنه مجزوم بفعل الشرط فهو أضعف من قول القائلين بأنه مجزوم به وبالأداة لأن الفعل لا يعمل في الفعل[7].

---

(1) التعليقات الوفية ص 107 بتصرف والهمع جـ 2، ص 60.
(2) المباحث الكاملية ص 65 والتعليقات الوفية ص 108 بتصرف فيهما.
(3) التعليقات الوفية ص 107 بتصرف.
(4) الباحث الكاملية ص 79 بتصرف.
(5) المباحث الكاملية ص 79 وانظر: التعليقات الوفية للشريشي ص 107.
(6) التعليقات الوفية ص 108 بتصرف.
(7) المباحث الكاملية ص 79 بتصرف.

4 ـ أما قول المازني بأنه مبني لوقوعه موقعاً لا يقعه الإسم ـ فباطل بنحو قولنا: لن يقوم زيد، فإن الفعل قد وقع في موقع لا يقعه الإسم، ومع ذلك فهو معرب، لأن المقتضى للإعراب قائم وهو شبهه بالإسم، أما وقوعه موقع الإسم فيقتضي الرفع وليس أصل الإعراب.

والذي أرجحه هنا مذهب البصريين لقربه من الصواب فكـون العامـل يعمل في معمولين ليس جديداً على النحاة سواء كان حرفاً أو إسماً ـ إذا علمنا أن الابتداء وهو العامل المعنوي قد عمل في المبتدأ والخبر وأن (إن وأخواتها) الحروف قد عملت في اسمها وخبرها، وإن (كان وأخواتها) قد عملت في اسمها وخبرها أيضاً.

هذه هي بعض آرائهم النحوية المختارة حاولت خلال عرضي لها إلقاء الضوء على أسباب هذه الإختيارات.

البَابُ الثاني

خصَائِص المذهَب الأندلسي في النحو العَربي

من خلال ما اطلعت عليه من مؤلفات لنحاة الأندلس ولنحاة آخرين، ومن خلال عرضي لبعض آرائهم النحوية ـ أستطيع القول بأن لمذهب الأندلس النحوي ـ خصائص وسمات ميزته عن نحو السابقين واللاحقين له في المشرق والمغرب.

فلم يتقيد الأندلسيون بمذهب من المذاهب النحوية المعروفة لديهم حينذاك ولم يكن نحوهم نحواً بصرياً صرفاً، كما أنه لم يكن نحواً كوفياً محضاً، وبذلك يكونون قد خرجوا عن التقليد، ووضعوا معالم طريق جديد في دراسة النحو العربي وتيسيره، واختطوا لأنفسهم مذهباً لم يسبقوا إليه، كما أنهم كانوا متحررين من قيود العصبية، مستقلين مجددين معتدين بعقولهم ومقدرتهم، فلم يحاولوا المزج بين المذاهب النحوية كما فعل البغداديون، بل اعتمدوا على نتاج فكرهم، ومجهودات عقولهم واجتهاداتهم.

من هنا جاءت آراؤهم: الجديد منها والمختار ـ معتمدة في أكثرها على المسموع من النصوص العربية، في حين لم يعتمدوا إلا في القليل النادر منها[1] ـ على الأقيسة النظرية المنطقية، تلك الأقسية التي عول عليها من سبقهم من النحاة في أغلب أحكامهم.

وكانت النصوص المسموعة التي اعتمدوا عليها موزعة بين القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف وكلام العرب: شعراً ونثراً.

فنراهم يقولون برأي أو يرجحونه لمجيئه في القرآن الكريم كما فعل ذلك ابن أبي الربيع في مسألة (احتمال المضارع زمني الحال والاستقبال)، وكما فعله أيضاً ابن عصفور في مسألة (وقوع جواب لما مضارعاً أو جملة اسمية)، وكما فعله ابن الضائع في اختياره (جواز

---

(1) انظر: الباب الأول من هذا البحث.

الإستثناء من العدد مطلقاً) وفعله كثير منهم في مسائل أخرى[2].

كما أنهم كانوا يقولون برأي أو يختارونه دون غيره لوروده في الحديث الشريف، وذلك كما فعل ابن مالك في مسألة (جواز حذف اللام)، وما فعله ابن الضائع في اختياره كون اللام الفارقة لام ابتداء، وما فعله الصفار أيضاً حينما صحح القول بأن بدل البدأ أحد أقسام البدل، وغير ذلك مما فعله آخرون[1].

ونجدهم أيضاً يقولون برأي أو يختارونه دون غيره لوروده في كلام العرب، ويردونه إذا لم يسمع عن العرب شاهد لذلك الرأي.

فمما قالوا به أو اختاروه لمجيئه في كلام العرب ـ ما فعله ابن خروف في إجازته ترخيم المستغاث، ومثله إجازة الجزولي حذف نون الوقاية من (من وعن)، وتصحيح أبي حيان مذهب الكوفيين في مجيء (من) لابتداء الغاية في الزمان، وغير ذلك كثير[2].

أما ما ردوه لعدم السماع فمنه ما رآه ابن مالك في عدم إجازته التوسع في الظرف عندما يكون عامله متعدياً لثلاث مثلاً.

هذا من ناحية الاستشهاد، وسنتكلم عنه بتفصيل أكثر بعد قليل.

أما من ناحية التعليل ـ فقد دعوا إلى الاقتصار في علل النحو على العلل الأول، وإسقاط ما دونها من العلل الثواني والثوالث وغيرها من أنواع العلل الكثيرة التي تدل على الإسفاف في التقصي والتفريع، والمبالغة في التعمق وإجهاد الذهن، وغيرها من الأمور التي لا طائل تحتها.

وقد اتضح موقفهم من العلل حينما وصفوا كثرة التعليل ـ بالهذيان في القول، وبالخروج عن منهج التعلم، وسنتكلم عنه بعد قليل مستعرضين: نشأة العلة النحوية وتطورها حتى القرن السابع الهجري، وموقف نحاة القرن منها.

وبالإضافة إلى ذلك ـ نجدهم قد اتجهوا في مؤلفاتهم إلى تيسير النحو العربي، وسلكوا في هذا الإتجاه طريقين: شرح كتب النحو المطولة والتعليق عليها ليسهل فهمها، ووضع المختصرات النحوية ليتيسر لطلاب علم العربية الإلمام بقواعد هذا العلم تلك المختصرات

---

(1) انظر: الباب الأول من هذا البحث.
(2) انظر: الباب الأول من هذا البحث.
(3) انظر: الباب الأول من هذا البحث.

التي ما زال بعضها يدرس في معاهد العربية حتى الآن، وسنتكمل عن مؤلفاتهم فيما بعد مفصلاً.

لذلك سيكون كلامنا عن خصائص المذهب متضمناً ثلاثة مباحث:

أولها : الإستشهاد عندهم.

ثانيها : موقفهم من التعليل.

ثالثها : اتجاههم إلى تيسير النحو العربي.

المبحث الأول

الاستشهاد عندهم



المبحث الأول
الاستشهاد عندهم

تميز الطابع الذي درجوا عليه في الإستشهاد بشيئين هما: موقفهم من القراءات القرآنية وكثرة استشهادهم بالحديث الشريف.

أما موقفهم من القراءات القرآنية ـ فقد كان موقفاً وسطاً بين موقف نحاة البصرة الذين تشددوا في الأخذ بها وموقف الكوفيين الذين أخذوا بكل قراءة قرآنية: متواترة أو نادرة أو شاذة واستشهدوا بها في نحوهم[1].

وقد تمثل موقفهم هذا في الأخذ بالقراءات الشاذة والإستشهاد بها والدفاع عنها ضد كل من حاول الطعن فيها، وهم بذلك يبرهنون على أنهم يعتدون بالقراءات أكثر من اعتداد مدارس النحو في المشرق بها.

وسأقصر الحديث في هذه القضية على أمرين:

الأول ـ استشهادهم بالقراءات الشاذة:

قسم القراء القراءات القرآنية إلى: متواترة وآحاد وشاذة[2]، وجعلوا المتواترة ما نقلها جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاها، وهي القراءات السبع[3]، والآحاد ما صح سندها وخالفت الرسم أو العربية أو لم تشتهر الاشتهار المذكور ولا يقرأ بها، وهي القراءات الثلاث المتممة للعشر[4]، والشاذ منها ما لم يصح سندها وقال عنها القاضي

(1) انظر: الإقتراح السيوطي ص 15، وابن جني النحوي لفاضل السامرائي ص 125.
(2) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي جـ 1، ص 75.
(3) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي جـ 1، ص 75، وتاريخ آداب العرب للرافعي جـ 2، ص 534.
(4) انظر الإتقان للسيوطي جـ 1، ص 75 وتاريخ آداب العرب للرافعي جـ 2، ص 534.

البلقيني: هي قراءة التابعين[1].

ويهمنا من ذلك هنا القراءات الشاذة، فلم يؤثر عن أحد من نحاة الأندلس أنه رد إحدى القراءات الشاذة أو توقف في الأخذ بها أو اعتبارها حجة يستند إليها في تأصيل قواعد اللغة: نحوها وصرفها وأصواتها، وقد استشهد عدد كبير من نحاة القرن السابع في الأندلس بالقراءات الشاذة، ومن أولئك:

1 ـ المالقي:

جاء في كتابه: (رصف المباني من حروف المعاني) كثير من استشهاده بالقراءات الشاذة[2]، منها:

أ ـ قوله في حديثه عن زيادة (لا) بين ناصب الفعل ومنصوبه: «وقد تزاد (لا) بين الناصب للفعل ومنصوبة نحو: ﴿**وإذا لا يلبثوا خلافك إلا قليلاً**﴾[3] على قراءة من حذف النون في الشاذ»[4].

وهذه قراءة أبي بن كعب[5]، وقد خرجت هذه القراءة على أن الجملة (وإذا لا يلبثوا) عطفت على جملة (وإن كادوا ليستفزونك)[6]، وإن (إذا) قد عملت النصب في الفعل على رأي الجمهور. أما القراءة المشهورة فجاءت على أن الفعل (يلبثون) معطوف على الفعل المرفوع الواقع في خبر كاد (ليستفزونك) والمعطوف على المرفوع مرفوع ـ فالفعل (يلبثون) مرفوع هنا[7].

ب ـ وقوله في حديثه عن تنوين المقابلة، الذي يكون في جمع المؤنث السالم لمقابلة النون في جمع المذكر السالم نحو (فاطمات) ـ: «وقد قرىء في الشاذ (من عرفات)[8] للإعتداد بالعلتين المانعتين من الصرف[9].

---

(1) انظر المصدرين السابقين أنفسهما.
(2) انظر: رصف المباني. المالقي ص 21, 27, 32, 92 وغير ذلك كثير.
(3) سورة الإسراء، آية (76).
(4) رصف المباني. المالقي ص 127.
(5) انظر: البحر المحيط. أبو حيان جـ 6، ص 66.
(6) انظر: المصدر والجزء والصفحة أنفسها. ومغني اللبيب لابن هشام جـ 1، ص 20 - 21.
(7) انظر: البحر المحيط لأبي حيان جـ 6، ص 66.
(8) سورة البقرة، آية (198).
(9) رصف المباني. المالقي ص 164.

والقراءة المشهورة بتنوين (عرفات) واختلف النحاة في هذا التنوين: فمنهم من يرى أنه تنوين مقابلة وأن (عرفات) ممنوعة من الصرف، ومنهم من يرى أن هذا التنوين تنوين صرف وأن (عرفات) مصروفة لأنها جمع عرفة والتاء فيها ليست تاء تأنيث وإنما هي والألف بعدها علامة جمع المؤنث[1].

أما القراءة الشاذة[2] فجاءت (عرفات) فيها غير منونة، وذلك على رأي من يرى أنها ممنوعة من الصرف، لأنها علم على تلك البقعة من الأرض في حين أنَّ (عرفة) علم لذلك اليوم، ولأن التاء فيها تاء تأنيث وليس علامة للجمع، ولذلك فقد اجتمعت فيه علتان مانعتان لها من الصرف[3].

2 - الشريشي:

يقول الشريشي في حديثه عن مجيء الحال من النكرة: «وقد جاءت الحال من النكرة وهو قليل، بشرط أن تكون النكرة موصوفة أو مضافة حتى تخصص فتقرب من المعرفة، ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿**ولما جاءهم رسول من عند الله مصدقاً**﴾[4] بالنصب وهي قراءة شاذة»[5].

وهذه قراءة إبراهيم بن أبي عبلة[6]، وتعرب حينئذ حالاً[7]، والذي سوغ مجيء الحال من نكرة - وصفه بكونه من عند الله[8].

أما القراءة المشهورة فهي (ولما جاءهم رسول من عند الله مصدق) بالرفع على أن التصديق صفة للرسول.

---

(1) انظر في ذلك: عمدة التفسير لابن كثير جـ 2، ص 66.

(2) لم أجد هذه القراءة بين القراءات الشاذة. انظر في ذلك المحتسب لابن جني جـ 1، ص 118، والنشر لابن الجزري جـ 1، ص 134.

(3) انظر في ذلك: عمدة التفسير جـ 2، ص 66. والبحر المحيط جـ 2، ص 84.

(4) سورة البقرة، آية (101).

(5) التعليقات الوفية: الشريشي جـ 1، ص 294.

(6) انظر: البحث المحيط جـ 1، ص 325.

(7) انظر المصدر نفسه.

(8) الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة وقد يكون نكرة بمسوغ، والمسوغ لذلك خمسة أشياء: تأخره وتقدم الحال عليه، وكونه متخصصاً بالوصف أو بالإضافة أو بالعمل أو بعطف معرفة عليه - وكونه مسبوقاً بنفي، وكون الحال جملة مقرونة بالواو وكونها جامدة.

3 ـ ابن عصفور:

بـالرغم من أن ابن عصفـور كانت لـه بعض الهفوات في مـوقفـه من القـراءات القرآنية[1]، إلا أنه استشهد بالشاذ منها:

ومن ذلك ما جاء عنه في حديثه عن مجيء الأمر للمخاطب باللام، إذ يقـول: «وقد يجيء الأمر للخطاب باللام، وإن كان الفعل مسنداً للفاعل ـ فيكون إذ ذاك مجزوماً، ومن ذلك قراءة زيد بن ثابت وأبي بن كعب: ﴿**فبذلك فلتفرحوا**﴾[2]......»[3].

وهذه قراءة جماعة كبيرة، منهم: عثمان بن عفان، وأنس بن مالك وأبي[4]. واستشهد ابن عصفور بها على جواز دخول لام الأمر على المضارع المبدوء بالتاء.

أما جمهور النحاة فلم يجيزوا ذلك لأنهم يرون أن لام الأمر لا تدخل على المضارع إلا إذا كان مبدوءاً بالياء كما هو الحال في هذه الآية على القراءة المشهورة لها، وقالوا عمن قرأها بالتاء: إن ذلك قليل لا يعتد به في غير موطن ذكره[5].

4 ـ الشلوبين:

يقول في حديثه عن حذف العـائد: «ويكـون[6] في الموصـولات الإسمية في حـال السعة ـ أن يحذف العائد منها ـ إذا كان مبتـدأ ـ فتجيء موصـولة بـأحد جـزأي الجملة الإسمية، نحو قـولك: مـررت بالـذي قائم، وعليـه قراءة من قـرأ: ﴿**ما بعـوضة**﴾[7] رفعاً....»[8].

وهذه قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة ورؤبة بن العجاج وقطرب[9].

وهي قراءة شاذة على مذهب البصريين الذين اشترطوا لحذف العائد حينئذ ـ طول الصلة، وقد حذف العائد هنا مع أن الصلة ليست طويلة.

---

(1) انظر: الإتجاهات النحوية في الأندلس. د. أمين السيد ص 513 - 514.
(2) سورة يونس، آية: (58).
(3) شرح الجمل: ابن عصفور ص 65.
(4) انظر: البحر المحيط جـ 5، ص 172 ومختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص 57.
(5) انظر: المحتسب في القراءات الشاذة لابن جني جـ 1، ص 313.
(6) هكذا في الأصل. ولو عبر بـ (يجوز) ـ لاستقامت العبارة. انظر: التوطئة ورقة 54.
(7) سورة البقرة، آية (26).
(8) التوطئة: الشلبين ورقة 54.
(9) انظر: عمدة التفسير لابن كثير جـ 1، ص 64 والبحر المحيط ، ص 1، ص 123.

أما على مذهب الكوفيين فلا شذوذ فيها، لأنهم أجازوا حذف العائد مطلقاً في غير (أي)[1].

وإعراب (بعوضة) بالرفع يكون خبراً بالإتفاق، وقد وقع الخلاف بين النحاة في الذي تكون له خبراً[2].

أما القراءة المشهورة لهذه الآية فهي بنصب (بعوضة) على أنها: صفة لـ (ما)، أو عطف بيان من (مثلًا)، أو بدل منه، أو مفعول بيضرب[3].

الثاني ـ دفاعهم عن القراءات القرآنية عامة:

كانت القراءات القرآنية تمثل المصدر الأول للإستشهاد عند نحاة القرن السابع في الأندلس، لذلك فقد دافعوا عنها دفاعاً مريراً ضد كل من حاول الطعن فيها[4].

ومن هؤلاء المدافعين:

1 ـ ابن مالك:

استمد ابن مالك شواهده من القرآن الكريم ـ أولاً ـ فإن لم يجـد، فمن الحديث النبوي الشريف. . . وكان يرد على من وصف قراءة ما ـ باللحن.

يقول السيوطي عن ذلك: «كان قوم من النحاة يعيبـون على عـاصم وحمزة وابن عامر[5] ـ قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن. . . وقد رد المتأخرون ومنهم ابن مالك ـ على من عاب عليهم ذلك ـ بأبلغ رد، واختار جواز ما وردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الأكثرون»[6].

2 ـ أبو حيان:

رد أبو حيان على كل من وصف قراءة قرآنية بالضعف أو باللحن أو ما إلى ذلك من صفات يحاول الطعن فيها. ومن رده على ذلك:

---

(1) انظر: الهمع جـ 1، ص 90.
(2) انظر: البحر المحيط جـ 1، ص 119.
(3) انظر: الكشاف للزمخشري جـ 1، ص 40، والنهر الماد من البحر لأبي حيان 119/1.
(4) انظر: الاقتراح للسيوطي ص 15.
(5) هؤلاء الثلاثة من القراء السبعة، انظر: التيسير في القراءات السبع للداني ص 4، 5، 6.
(6) الاقتراح في أصول النحو: السيوطي ص 15.

أ ـ ما جاء في رده على ابن عطية والزمخشري في تخطئتهما قراءة ابن عامر لقوله تعالى: ﴿**قتل أولادهم شركائهم**﴾[1]، حيث أنه رفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء، وذلك بإضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف، إذ يقول عنها: «هي مسألة مختلف في جوازها: فجمهور البصريين يمنعونها، متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي المحض الآخذ بالقرآن من عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب[2]، ولوجودها أيضاً في لسان العرب، . . . ولا التفات إلى قول ابن عطية: (هذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب)، ولا التفات إلى قول الزمخشري: (إن الفصل بينهما ـ يعني بين المضاف والمضاف إليه ـ بشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر ـ لكان سمجاً مردوداً، فكيف به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته؟) والذي حمله على ذلك ـ أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء، ولو قرأ بجر الأولاد والشركاء، لأن الأولاد شركاؤهم في أموالهم ـ لوجد في ذلك مندوحة عن هذا الإرتكاب»[3].

وبعد أن عرض أبو حيان هذه المسألة ورد على ابن عطية والزمخشري ما ذهبا إليه في ذلك حمل على الزمخشري، وجرحه بقوله: «. . . وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض ـ قراءة متواترة موجوداً نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغرباً»[4].

ب ـ ومن ذلك أيضاً دفاعه عن أبي عمرو بن العلاء[5] في قراءته لقوله تعالى: ﴿**ومن أهل الكتاب من أن تأمنه بقنطار يؤده إليك، ومنهم من أن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائماً**﴾[6]، التي قرأها هو وغيره بإسكان (هاء) يؤده وقد وجهت هذه القراءة بأنه (لما اتصلت الهاء بالفعل اتصالاً صارت معه كبعض حروفه ـ فكانتا كالكلمة الواحدة ـ خففت بإسكان الهاء)[7] فيقول: «قال أبو إسحاق[8]» وهذا الإسكان الذي روى عن هؤلاء

(1) سورة الأنعام، آية (137).
(2) يقصد به ابن عامر.
(3) البحر المحيط: أبو حيان جـ 4، ص 229 - 230.
(4) البحر المحيط جـ 4، ص 230.
(5) وهو أحد القراء السبعة. انظر: التيسير للداني ص 5.
(6) سورة آل عمران، آية (75).
(7) انظر: الحجة في القراءات السبع. ابن خلوية ص 86.
(8) هو أبو إسحاق الزجاج.

غلط بين، لأن (الهاء) لا ينبغي أن تجزم، وإذا لم تجزم فلا يجوز أن تسكن في الأصل، وأمّا أبو عمرو فأراه كان يختلس الكسرة فغلط عليه كما غلط عليه في: ﴿**بارئكم**﴾[1]، وقد حكى عنه سيبويه وهو ضابط لمثل هذا: أنه كان يكسر كسراً خفيفاً، وما ذهب إليه أبو إسحاق من أن الإسكان غلط ليس بشيء، إذ هو قراءة في السبعة، وهي متواترة، وكفى أنها منقولة عن إمام البصريين أبي عمرو بن العلاء فإنه عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو، ولم يكن ليذهب عنه جواز مثل هذا، وقد أجاز ذلك الفراء وهو إمام في النحو واللغة، وحكى ذلك لغة لبعض العرب تجزم في الوصل والقطع، وقد روى الكسائي أن لغة عقيل وكلاب أنهم يختلسون الحركة في هذه الهاء إذا كانت بعد متحرك، وأنهم يسكنون أيضاً، وقال الكسائي: سمعت أعراب عقيل وكلاب يقولون: ﴿**لربه لكنود**﴾[2] بالجزم، و (لربه لكنود) بغير تمام، ونص بعض أصحابنا على أن حركة هذه الهاء بعد الفعل الذاهب منه حرف لوقف أو جزم ـ يجوز فيها الإشباع، ويجوز الإختلاس، ويجوز السكون»[3].

فأبو حيان قد صحح قراءة أبي عمرو بن العلاء هذه، ودافع عنها ضد أبي إسحاق الزجاج الذي شن هجوماً على أبي عمرو وغلطه في هذه القراءة.

وكان تصحيح أبي حيان لها قائماً على عدة أمور هي:

1 ـ أن هذه القراءة إحدى القراءات السبعة ـ فهي قراءة متواترة.

2 ـ أنها منقولة عن إمام البصريين: أبي عمرو بن العلاء، وهو عربي صريح وسامع لغة وإمام في النحو.

3 ـ أن الفراء أجازها وحكاها لغة لبعض العرب، وهو إمام في النحو واللغة، وهذه اللغة هي لغة إعراب: عقيل وكلاب وذلك فيما رواه الكسائي عنهم، حيث أنهم يجيزون اختلاس حركة الهاء وتسكينها إذا كانت الهاء بعد حرف متحرك.

4 ـ أن هناك بعض النحاة الذين أشار إليهم أبو حيان ببعض أصحابنا ـ أجازوا إشباع حركة الهاء واختلاسها إذا كانت الهاء واقعة بعد فعل ذهب منه حرف لوقف أو جزم، وتسكين هذه الهاء، وهذا ما تحقق في قوله تعالى: ﴿**أن تأمنه بدينار لا يؤده إليك**﴾ حيث وقعت الهاء بعد الياء المحذوفة للوقف.

---

(1) سورة البقرة، آية (54).

(2) سورة العاديات، آية (6).

(3) البحر المحيط. أبو حيان جـ 2، ص 449 - 500.

أما دفاعه عنها فقد تمثل بما تقدم وبما وصف به مذهب أبي إسحاق الزجاج من أنه ليس بشيء، ووصفه للزجاج بأنه: لم يكن إماماً في اللغة وبأنه: أنكر على ثعلب أحد أئمة اللغة والنحو مواضع، بدعوى أن العرب لا تقولها في حين كانت العرب تقولها، وقد رد على الزجاج في إنكاره على ثعلب ذلك ـ أبو منصور الجواليقي[1].

أما الحديث الشريف ـ فقد أكثروا من الإستشهاد به في آرائهم ـ فكان ذلك الإكثار إحدى سمات نحوهم، مما يدعو إلى تفصيل ذلك.

كثرة الاستشهاد بالحديث:

كانت كثرة الاستشهاد بالحديث في النحو ـ إحدى سمات النحو في الأندلس، ولم يكن نحاة الأندلس قد ابتدعوا الاستشهاد بالحديث، لكنهم أكثروا منه، وهو الأمر الجديد في نحوهم.

وقد ظهرت هذه السمة بصورة واضحة عند كل من: ابن خروف وابن مالك كما أشار إلى ذلك كثير من القدماء والمعاصرين منهم: ابن الضائع الذي يقول في حديثه عن ابن خروف: «. . . وابن خروف يستشهد بالحديث كثيراً، فإن كان على معنى الإستظهار والتبرك بما روى عنه ﷺ ـ فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب استدراكه ـ فليس كما رأى. . .»[2].

وأبو حيان الذي يقول في تعليقه على كلام ابن مالك: «فأما استدلاله بالأثر، فنقول: قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالإستدلال بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين، ولا من المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل. . .»[3].

والبغدادي، القائل في أثناء حديثه عن الاستشهاد في النحو العربي: «وأما الاستدلال بحديث النبي ﷺ ـ فقد جوزه ابن مالك، وتبعه الشارح المحقق في ذلك»[4].

وابن الطيب الفاسي، الذي يقول: «ذهب إلى الاحتجاج بالحديث الشريف جمع من

---

(1) انظر: البحر المحيط: أبو حيان جـ 2، ص 500.
(2) شرح الجمل. ابن الضائع جـ 1، ص 56. وقد جاء في الأصل: (فليس كما أرى).
(3) التذييل والتكميل: أبو حيان ، ص 5، ص 169.
(4) خزانة الأدب. البغدادي جـ 1، ص 9.

أئمة اللغة، منهم: ابن مالك، وابن هشام، والجوهري، وصاحب البديع، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف...»[1].

وعبد الحميد حسن، القائل في حديثه عن ذلك: «... وابن مالك ممن يستدلون بالحديث مطلقاً دون تفصيل»[2].

والدكتور أمين السيد في حديثه عن ابن خروف يقول: «قد أثبت المتقدمون والمتأخرون من النحاة لابن خروف فضل الاستشهاد بالحديث»[3].

والدكتورة خديجة الحديثي: تقول في القضية ذاتها: «ويمكن أن نقسم النحويين ـ بالنسبة للإستشهاد بالحديث ـ إلى ثلاث طوائف:

طائفة منعت الاحتجاج به مطلقاً، وعلى رأس هذه الفرقة أبو حيان الأندلسي، وطائفة اتخذت الوسط سبيلاً في هذا الأمر، وعلى رأسها الشاطبي، وطائفة ثالثة أجازت الإستشهاد بالحديث كله، وعلى رأسها ابن مالك الأندلسي»[4].

تعريف بالحديث وتدوينه:

يطلق الحديث ويراد به أقوال الرسول ﷺ وأفعاله وإقراره على أصح الأقوال[5].

وقد مر تدوين الحديث بثلاث مراحل: في عهد الصحابة وأوائل التابعين: الذين اعتنوا به عناية فائقة، ومن أولئك عبد الله بن عمرو بن العاص وسعد بن عبادة وسمرة بن جندب[6]، وفي عهد عمر بن عبدالعزيز الذي طلب من عماله كتابة الحديث وتدوينه، فأخذت كتب الحديث تظهر في القرن الثاني الهجري، وممن كان له كتب في هذا القرن: عبدالملك بن جريج، وسعيد بن أبي عروة، ومالك بن أنس[7]، وفي القرن الثالث بدأت

---

(1) شرح كفاية المتحفظ. ابن الطيب ورقة 15.

(2) القواعد النحوية. عبدالحميد حسن ص 1.

(3) الإتجاهات النحوية في الأندلس. د. أمين السيد ص 337.

(4) أبو حيان النحوي. د. خديجة الحديثي ص 430.

(5) اختلف المحدثون في تعريف الحديث: فيرى بعضهم أنه أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأقراره، وأقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم، ويرى آخرون أنه أقوال النبي ﷺ وأفعاله وأقرره فقط وهذا ما أخذنا به، ويرى آخرون أنه أقوال النبي ﷺ فقط.
انظر في ذلك: تيسير علوم الحديث. د. محمد ندا ص 44.

(6) انظر علوم الحديث د. صبحي الصالح ص 24.

(7) انظر الفهرست. ابن النديم ص 14 - 15.

مرحلة المسانيد والصحاح ـ فكان مسند الإمام أحمد وصحيحا البخاري ومسلم وغير ذلك[1].

موقف النحاة من الاستشهاد بالحديث

لقد دأب النحاة على الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، في مختلف العصور التي عاشوا فيها والمدارس التي انتسبوا إليها. وفي كتاب سيبويه نظفر بأمثلة عديدة لاستشهاده بالحديث.

فمن ذلك قوله في باب التنازع في معرض حديثه عن إعمال أحد العاملين المتنازعين دون الآخر، وأن المخاطب هو الذي يعين أي العاملين المتنازعين يعمل: «ومما يقوي ترك نحو هذا ـ لعلم المخاطب قوله عز وجل: **﴿والذاكرين الله كثيراً والذاكرات، والحافظين فروجهم والحافظات﴾**[2] فلم يعمل الآخر فيما اعمل فيه الأول، استغناء عنه، ومثل ذلك: (ونخلع ونترك من يفجرك)[3]. . . .».

ومنه أيضاً قوله في معرض كلامه عن اسم التفضيل، وكونه يرفع الاسم الظاهر: «ما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه إليه، وما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عينه، ومن ذلك: (ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة)[4] وإن شئت قلت: ما رأيت أحداً أحسن في عينه الكحل منه، وما رأيت رجلاً أبغض إليه الشر منه، وما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي الحجة»[5].

ومن قوله في معرض كلامه عن ضمائر الفصل: «وقد جعل ناس كثير من العرب (هو وأخواتها) إسما مبتدأ وما بعده مبنياً عليه فكأنه يقول: رؤبة كان يقول: أظن زيداً هو خير منك، وناس كثير من العرب يقولون: **﴿وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون﴾**[6] وقال الشاعر وهو قيس بن ذريح:

تبكي على لبنى وأنت تركتها ... وكنت عليها بالملا أنت أقدر

(1) انظر ضحى الإسلام. أحمد أمين جـ 2، ص 107.
(2) سورة الأحزاب، آية (35).
(3) كتاب سيبويه: جـ 1، ص 50.
(4) أخرجه أبو داود في سننه. انظر: عون المعبود في شرح سنن أبي داود جـ 2، ص 325.
(5) كتاب سيبويه جـ 1، ص 271.
(6) سورة الزخرف، آية (76).

وكان أبو عمرو، يقول: إن كان لهو العاقل، وأما قولهم: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه)[1] ففيه ثلاثة أوجه الرفع من وجهين: والنصب من وجه واحد»[2].

فسيبويه قد استشهد بالحديث إلا أنه يُعد الحديث النبوي الشريف داخلاً في كلام العرب، مما يقوي القول بأن النحاة القدماء يُعدونه داخلاً في كلام العرب وليس قسماً مستقلاً بذاته، وهذا هو السبب في عدم تعرضهم له عند كلامهم عما يصح الإستشهاد به.

وقد احتج الكسائي بالحديث الشريف في اللغة والنحو، ومما جاء عنه في ذلك ما ذكره الأشموني. إذ قال: «وشرط جزم بعد نهي أن تضع إن الشرطية قبل لا النافية دون تخالف في المعنى يقع، ومن ثم جاز: لا تدن من الأسد تسلم، وامتنع: لا تدن من الأسد يأكلك، بالجزم، خلافاً للكسائي، وأما قول الصحابي: يا رسول الله لا تشرف يصبك سهم، وقوله عليه الصلاة والسلام: (من أكل من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا يؤذنا بريح الثوم)[3] فجزمه على الإبدال من فعل النهي لا على الجواب»[4].

ثم نجد الصبان يعلق على قول الأشموني هذا فيقول: «قوله: (خلافاً للكسائي) فإنه لم يشترط صحة دخول (إن) على (لا)، وجوز الجزم في نحو: لا تدن من الأسد يأكلك، بتقدير: إن تدن بغير نفي، واحتج بنحو الأثر والحديث»[5].

واستشهد الفراء بالحديث الشريف، ومن ذلك ما قاله في معرض حديثه عن سبب بناء (الآن) أصله أن الشيء يئين إذا آتى وقته، يقال: آن لك أن تفعل وأنَى لك، قال الشاعر:

تمخضت المنون له بيوم ... أنى، ولكل حاملة تمام [6]

وآن فعل ماض . فلما أدخل عليه الألف واللام، ترك على ما كان عليه من الفتح كما جاء في الحديث (أنه ﷺ نهى عن قيل وقال) وقيل وقال فعلان ماضيان فأدخل الخافض عليهما وتركهما على ما كانا عليه»[7].

---

(1) أخرجه مالك في موطئه. كتاب الجنائز حديث(53).
(2) الكتاب لسيبويه: جـ1، ص 395 ط: بولاق.
(3) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الأطعمة. انظر: فتح الباري ابن حجر، جـ11، ص 805.
(4) الأشموني وحاشية الصبان جـ3، ص 311.
(5) الأشموني وحاشية الصبان جـ3، ص 311.
(6) قائله عمرو بن حسان. انظر: شرح المفصل لابن يعيش جـ4، ص 103.
(7) شرح المفصل لابن يعيش جـ4، ص 103.

وابن جني استشهد بالحديث كثيراً، من ذلك ما يقوله في معرض تدليله على مذهب سيبويه في (زمان ورمان): «ويشهد لصحة مذهب سيبويه في باب زمان ورمان ما يحكى عن النبي ﷺ وقد جاءه قوم من العرب، فسألهم عليه السلام، فقال: من أنتم؟ فقالوا: بنو غيان، فقال: بل أنتم بنو رشدان. أو لا تراه ﷺ كيف تلقى (غيان) بأنه من الغي، فحكم بزيادة ألفه ونونه، وترك عليه السلام أن يتلقاه من باب الغين (غ. ي. ن) وهو الباس الغيم... يدلك على أنه ﷺ تلقاه بما ذكرناه أنه قابلة بضده. فقال: بل أنتم بنو رشدان، فقابل الغي بالرشد فصار هذا علماً على كل ما ورد في معناه»[1].

ويقول في معرض تدليله على ثبوت بعض العرب على لغتهم وعدم تقبلهم لغة غيرهم للوهلة الأولى: «واعلم أن العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحد منهم لغة غيرهم، فمنهم من يخف ويسرع إلى قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته البتة ألا ترى إلى قول الرسول عليه الصلاة والسلام وقد قيل: يا نبيء الله، فقال: (لست بنبيء، ولكني نبي الله)[2]، وذلك أنه عليه الصلاة والسلام أنكر الهمزة في اسمه فرده على قائله، لأنه لم يدر بما سماه، فأشفق أن يمسك على ذلك[3].

ويقول في معرض كلامه عن جواز حذف الصفة: «ومن ذلك ما يروى في الحديث: (لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد) أي صلاة كاملة، أو فاضلة، أو نحو ذلك»[4].

موقفهم من الاستشهاد بالحديث

كان لموقف نحاة القرن السابع من هذه القضية جانبان هما:

أ ـ رأيهم فيها:

أبدى نحاة القرن السابع في هذه القضية رأيهم، ومن أولئك: ابن الضائع وتلميذه أبو حيان.

---

(1) المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة. ابن جني ص 14 - 15.
(2) أخرجه الحاكم، انظر: الإتقان في علوم القرآن. السيوطي جـ 1، ص 98.
(3) الخصائص. ابن جني جـ 1، ص 383.
(4) الخصائص. ابن جني جـ 1، ص 371.

1 ـ ابن الضائع :

كان ابن الضائع أول من أثار قضية الإستشهاد بالحديث في النحو العربي ، فنادى بمنع ذلك حينما قال في معرض رده على ابن الطراوة ، لإجازته اتصال الضمير وانفصاله ، واستدلاله على ذلك بقوله ﷺ (كن أبا خيثمة فكانه) : « تبين في أصول الفقه أنه يجوز نقل حديث النبي ﷺ بالمعنى ، وعليه حذاق العلماء ، فهذا هو السبب عندي في ترك الأئمة ، كسيبويه وغيره الاستشهاد في إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب ، فلولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث ـ لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة ـ حديث النبي ﷺ ، لأنه من المقطوع به أنه ﷺ ـ أفصح العرب »[1]

2 ـ أبو حيان :

تبع أبو حيان شيخه ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث حتى أنه أنكر على ابن مالك إكثاره من ذلك، إذ قال في شرحه للتسهيل: «قد لهج هذا المصنف في تصانيفه بالاستدلال، بما وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسان العرب بما روى فيه، وما رأيت أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل، على أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرئين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس، كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة البصرة، وكمعاذ، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفة، لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد وأهل الأندلس.

وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: تركت العلماء ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك نفس لفظ رسول الله ﷺ: إذ لو وثقوا به لجرى مجرى القرآن الكريم في إثبات القواعد الكلية به، وإنما كان ذلك لأمرين:

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى.

الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث، لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع، ولم يتعلموا لسان العرب بصناعة النحو، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك، ووقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب.

---

(1) شرح الجمل. ابن الضائع جـ 1، ص 56.

والمصنف رحمه الله قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين، وما أمعن النظر في ذلك، ولا صحب من له التمييز في هذا الفن. . . وقال لنا قاضي القضاة أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن جماعة الكناني الحموي، وكان ممن قرأ على المصنف وكتب عنه نكتاً على مقدمة ابن الحاجب، وقد جرى ذكر ابن مالك واستدلاله بما أشرنا إليه أنه قال له: (يا سيدي هذا الحديث روته الأعاجم، ودفع فيه بروايتهم ما يعلم أنه ليس من لفظ الرسول عليه السلام)، فلم يجب بشيء»[1].

هذا موقف أبي حيان من هذه القضية، وهو موقف يدعو إلى عدم جواز الاستشهاد بالحديث في تقعيد القواعد النحوية.

مناقشة أدلة المانعين

كان ابن خلدون ممن رد على مانعي الاستشهاد بالحديث ـ اعتراضاتهم، وذلك فيما نقله الدماميني عنه حينما قال:

«أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية، لاحتمال رواية من لا يوثق بعربيته إياها بالمعنى، وكثيراً ما تعرض على ابن مالك في استدلاله بها، ورده شيخنا ابن خلدون ـ بأنها على تسليم أنها لا تفيد القطع بالأحكام النحوية ـ تفيد غلبة الظن بها، لأن الأصل عدم التبديل، ولا سيما والتشديد في ضبط ألفاظها والتحري في نقلها لأعيانها ـ مما شاع بين الرواة، والقائلون منهم بجواز الرواية بالمعنى ـ معترفون بأنها خلاف الأولى، وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام، بل في الأحكام الشرعية، فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر، وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب، أما ما دون فلا يجوز تبديل ألفاظه بلا خلاف، كما قاله ابن الصلاح، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية، حين كان كلام أولئك ـ على تقدير تبديلهم ـ يسوغ الاحتجاج به، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك ثم دون ذلك البدل، ومنع من تغييره ونقله بالمعنى، فبقي حجة ـ في بابه ـ صحيحه، ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر»[2].

---

(1) التذييل والتكميل. أبو حيان. جـ 5، ص 168 - 169 بتصرف.
(2) حاشية المغني. الدماميني ورقة 22 - 23، وانظر: مجلة المجمع اللغوي جـ 4، ص 7.

ويمكننا أيضاً الرد على اعتراضاتهم بأنهم أقروا أن كلام النبي ﷺ من أفصح كلام العرب[1].

وقد انحصرت حججهم في جواز رواية الحديث بالمعنى ووقوع اللحن فيه، لكون بعض رواته من غير العرب أصلاً.

ويمكن تفنيد هذه الحجج بأن كثيراً من المحدثين ذهبوا إلى: «إنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق اللغة، وكانت جميع المحسنات الفائقة على ذكر منه، فيراعيها في نظم كلامه وإلا ـ فلا يجوز له روايته بالمعنى»[2]. وبأن من أجاز رواية الحديث بالمعنى احتاط لذلك باحتياطات عدة منها:

1 ـ أن القول بجوازها مقصور عند كثير منهم على الصحابة دون غيرهم، إذ أن الصحابة «اجتمع فيهم أمران: أحدهما الفصاحة والبلاغة، إذ جبلتهم عربية، ولغتهم سليقة. والثاني أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفعله ـ فأفادتهم المشاهدة عقل المعنى جملة واستيفاء مقصد كلمة»[3].

2 ـ قيد بعضهم منع الرواية بالمعنى بأحاديث النبي ﷺ المرفوعة إليه وأجازها فيما سوى ذلك[4].

3 ـ مع قولهم بإجازة الرواية بالمعنى فقد حرصوا على اللفظ كثيراً، خصوصاً فيما يتعلق بالعبادات كالتشهد والصلاة وجوامع الكلم والأدعية، وهذا الحرص قد وقع من الصحابة والتابعين على السواء، وإذا شك الراوي في لفظ الحديث أثبت ما شك فيه، وذلك كما جاء في قوله ﷺ: (سبحان الله والحمد لله تملأن ـ أو تملأ ـ ما بين السماء والأرض)[5].

فالراوي شك: أقال: تملأن أم تملاء، فأثبت اللفظين معاً.

4 ـ أن من أجاز الرواية بالمعنى قد اعترف بأن رواية الحديث باللفظ أولى من روايته بالمعنى،

---

(1) شرح الجمل لابن الضائع جـ1، ص56. والتذييل والتكميل لأبي حيان 169/5.
(2) شرح الاقتراح ابن علان ص 94.
(3) أحكام القرآن لابن العربي. القسم الأول ص 22.
(4) الباعث الحثيث لابن كثير ص 142 بتصرف.
(5) انظر: علوم الحديث. صبحي الصالح ص 330.

أما روايته بالمعنى فهي رخصة لا يحتج بها إلا في حال الضرورة[1].

هذا إذا استثنيا ما عرف عن المحدثين من التحري والضبط والحرص على لفظ المروي، وما عرفوه من منهج دقيق في النقد والتجريح والتدليس، والتمييز بين الصحيح والضعيف والمنكر والموضوع وما إلى ذلك[2].

وإذا سلمنا بأن تبديل لفظ بلفظ قد وقع في الحديث، فإن ذلك لا ينبغي أن يؤدي إلى رفض الاحتجاج به جملة وتفصيلاً مع ما قدمناه من احتياطات احتاطها الرواة في رواياتهم للحديث، مع أن الرافضين قد استشهدوا بالشعر الذي لم يخل من التبديل والتغيير، فإذا كان التبديل قد وقع في الحديث فقد وقع في الشعر أيضاً، ومنه ما روى عن الأصمعي ـ أنه قال: «قرأت على خلف شعر جرير، فلما بلغت قوله:

فيا لك يوماً خيره قبل شره   تغيب واشيه واقصر عاذله

فقال: ويله! وما ينفعه خير يؤول إلى شر؟ فقلت له: هكذا قرأته على أبي عمرو، فقال: صدقت، وكذا قال الجمهور، وكان قليل التنقيح، مشرد الألفاظ وما كان أبو عمرو ليقرئك إلا كما سمع، فقلت له: كيف كان يجب أن يقول؟ قال: الأجود لو أنه قال: فيا لك يوماً خيره دون شره ـ فأروه هكذا، فقد كانت الرواة قديماً تصلح من أشعار القدماء، فقلت: والله لا أرويه بعد إلا هكذا»[3].

وما رواه ابن جني بسنده عن أحمد بن يحيى قال: «كان يحضر ابن الأعرابي شيخ من أهل مجلسه، فسمعته ينشد:

وموضع زبن لا أريد براحه   كأني به من شدة الروع آنس

فقال له الشيخ: ليس هكذا أنشدتنا يا أبا عبيد الله، فقال: كيف أنشدتك؟ فقال له: (وموضع ضيق)، فقال: سبحان الله أتصحبنا منذ كذا وكذا سنة، ولا تعلم أن الزبن والضيق شيء واحد؟ ثم يعلق ابن جني على ذلك فيقول: فهذا لعمري شائع، لأنه شعر وتحريفه جائز، لأنه ليس ديناً ولا عملاً مسنوناً»[4].

---

(1) الباعق الحثيث لابن كثير ص 142 بتصرف.

(2) المصدر نفسه ص 141 بتصرف.

(3) الموشح ص 118- 119.

(4) المحتسب لابن جني جـ 1، ص 297 و 298.

وتعليل ابن جني لذلك بقوله: «لأنه ليس ديناً ولا عملاً مسنوناً» حجة قوية لمن قال بمنع التحريف فيما كان ديناً أو عملاً مسنوناً.

أما عن وقوع اللحن في الحديث لكون بعض رواته من غير العرب ـ فيمكن الرد عليه بأن اللغة العربية ملك لمن يتعلمها فيتقنها ـ فإن أتقنها فليس هناك فرق بينه وبين العربي سوى النسب ـ والنسب لا أثر له على اللسان.

كما أن دعوى اللحن التي أطلقوها في رواية الحديث ـ دعوى عامة، ما كان ينبغي لهم أن يطلقوها بهذه الصورة. وكان المنهج السليم يتطلب منهم أن يدققوا النظر في ذلك، ليفرقوا بين من يمكن أن يلحن من هؤلاء الرواة وغيرهم ممن كانوا يتصفون بالفصاحة والبلاغة، كحماد بن سلمة ـ أستاذ سيبويه، الذي قال عنه يوسف بن حبيب: «هو أسن مني، ومنه تعلمت العربية». وقال عنه أبو عمر الجرمي: «وما رأيت فقيهاً أفصح من عبدالوارث، وكان حماد بن سلمة أفصح منه»[1].

وكشعبة بن الحجاج، الذي يقال عنه: أنه سمع من أربعمائة تابعي، وسمع من الأصمعي، وقال فيه: «لم أر أعلم بالشعر من شعبة»[2].

فإذا كان حال الرواة والمحدثين هكذا، فيجب على النحاة عدم تعميم الدعوى في اللحن، والتدقيق والتمحيص، والتفريق بين أمثال هؤلاء، وغيرهم ممن يمكن أن يلحن عندما يروى الحديث، وإذا سلمنا بوقوع غلط أو تصحيف في بعض الأحاديث فإن ذلك لا يقتضي ترك الاحتجاج به جملة وإنما غايته ترك الاحتجاج بهذه الأحاديث فقط، وحمله على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة[3].

بقي أمامنا الرد على ما آثاره أبو حيان في هذه القضية من أن القدماء والمتأخرين لم يستشهدوا بالحديث في نحوهم[4]، فنقول:

ثبت أن القدماء قد استشهدوا بالحديث في اللغة والنحو، وإن كانوا لم يتعرضوا للإحتجاج به منفرداً عن غيره من كلام العرب ـ فإنهم عَـدُّوه داخلاً فيه كما فعل ذلك سيبويه في الكتاب وكما فعل المبرد من بعده في المقتضب، وإن كان المبرد قد نص على بعض

---

(1) نزهة الألباء، لابن الأنباراي ص 53.
(2) نزهة الألبا ـ لابن الانباري ص 57.
(3) مجلة المجمع اللغوي جـ 3، ص 207 بتصرف.
(4) انظر التذييل والتكميل لأبي حيان جـ 5، صَ 168.

الأحاديث ولم يفعل ذلك سيبويه[1].

ومع ذلك فإن استشهادهم بالحديث ـ إذا قيس بغيره من كلام العرب كان قليلاً، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة عوامل، منها:

أ ـ أنَّ البيئة العراقية ـ التي نشأ فيها النحو ـ لم تكن في الأصل بيئة الحديث، إذ أن الحديث نشأ في الحجاز، يقول عن ذلك أحمد أمين: «كانت مدرستا الحجاز في مكة والمدينة من أكثر المصادر، وخاصة فيما يتعلق بالحديث. . . ، لأن مكة منشأ النبي ﷺ، والمدينة مهجره، وكلاهما منبت الصحابة من مهاجرين وأنصار عاشروا النبي، وحدثوا عنه وحكوا ما رأوا من أقوال وأفعال وتناقل التابعون عنهم ما سمعوا»[2].

ب ـ أنَّ الثقافة الغالبة في البيئة العرقية، وخاصة في البصرة والكوفة ـ الثقافة اللغوية والأدبية، ومن الطبيعي أن تخضع تلك الدراسة لاتجاه العلماء، فلقد اجتمع في البصرة والكوفة كثير من شعراء العرب وكان أكثر رواته من هذين البلدين، وتنافس البلدان في ذلك فكانت (المربد) في البصرة، و(الكناسة) في الكوفة ـ ملتقى الشعراء، والأعراب يزودون علماء اللغة بهذه الذخيرة اللغوية، فيتلقفها النحاة منهم، فيلاحظون ويستنبطون، يقول أبو الطيب عن ذلك: «وجملة الأمر أن العلم انتهى إلى من ذكرنا من أهل العراقين. . . ولا علم للعرب إلا في هاتين المدينتين»[3]، والعلم الذي يقصده أبو الطيب إنما هو (علم العربية) وما يتبعه من شعر ولغة ولذلك قال فيها بعد: «فأما مدينة رسول الله ﷺ، فلا نعلم بها إماماً في العربية، قال الأصمعي: أقمت بالمدينة زماناً ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة إلا مصحفة أو مصنوعة»[4].

والذي ساعد على ذلك ـ إن الأمويين كانوا ذوي نزعة عربية، فاهتموا بالشعر العربي، وقربوا إليهم الشعراء، وكان منهم السمار والمؤدبون، وجاء من بعدهم السياسيون فساروا على الطريق نفسه.

جـ ـ أنَّ هذه البيئة ـ وقد انطبعت بالطابع اللغوي ـ كانت ترى في الشعر الجاهلي مستودع لغة العرب، وأن لغة البدو هي النموذج الرفيع الذي يجب أن يحتذى فتجمع لديهم

---

(1) انظر الكتاب. سيبويه جـ 1، ص 50 ,395 والمقتضب جـ 1، ص 238، جـ 2، ص 464 ,491 وجـ 4، ص 533.

(2) ضحى الإسلام. أحمد أمين جـ 2، ص 75.

(3) مراتب النحويين. أبو الطيب ص 98.

(4) المصدر نفسه ص 98 - 99.

من تلك المادة الكثير، فكانت موضع الدراسة والاستنباط.

أما المتأخرون كابن جني وكثير من نحاة الأندلس ـ فقد استشهدوا بالحديث الشريف.

وقد أشار إلى موقفهم هذا أبو الطيب الفاسي إذ يقول: «ذهب إلى الاحتجاج بالحديث الشريف جمع من أئمة اللغة، منهم ابن مالك وابن هشام والجوهري وصاحب البديع والحريري وابن سيده وابن فارس وابن خروف وابن جني وابن بري والسهيلي. . ، وغيرهم ممن يطول ذكره، وهو اذي ينبغي عليه التعويل والمصير إليه، على إننا لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان في شرح التسهيل، وأبو الحسن بن الضائع في شرح الجمل وتابعهما في ذلك السيوطي»[1].

وإذا ثبت استشهاد المتقدمين والمتأخرين بالحديث الشريف في نحوهم ـ لم يبقَ مجال لاعتراضات المانعين على ذلك ولا يسعنا إلا أن نقول: إن المانعين أنفسهم قد استشهدوا بالحديث الشريف في نحوهم ـ كما تبين ـ وهذا أكبر رد منهم على منعهم لذلك.

ب ـ استشهادهم بالحديث:

استشهد نحاة القرن السابع في الأندلس بالحديث النبوي الشريف في تقعيد القواعد النحوية، شأنهم في ذلك شأن أسلافهم في المشرق إلا أنهم ـ أكثروا منه، وهذا هو الجديد في نحوهم.

وقد عرضنا ما قاله الباحثون في هذا الصدد قديماً وحديثاً.

وممن استشهد به من علمائهم:

1 ـ ابن خروف:

فقد أثبت الباحثون أن ابن خروف أول من أكثر من الاستشهاد بالحديث وقد وجدت في كتابه (تنقيح الألباب في شرح الكتاب) بعض المسائل التي استشهد فيها بالحديث الشريف، وذلك لا ينفي القول بإكثاره الإستشهاد بالحديث، كما قرر ذلك كثير من الباحثين[2]، كما أن هذا الكتاب غير كامل فضلاً على أنه ليس الأثر الوحيد له، ومما جاء في كتابه هذا:

---

(1) شرح كفاية المتحفظ ورقة 15.

(2) انظر: ابن الضائع في شرحه للجمل جـ 1، ص 56 وأبا حيان في التذييل والتكميل جـ 5، ص 169، =

قوله في معرض حديثه عن اللغات الجائزة في (لما): «وبعضهم يقول (لما) مشددة، وحكى أبو محمد ثابت في الدلائل ـ أن رسول الله ﷺ قال: (أتاني آتٍ من ربي فخيرني بين أن يدخل نصف أمتي الجنة وبين الشفاعة، وإني اخترت الشفاعة، قلنا: يا رسول الله: ننشدك الله والصحابة لما جعلتنا من أهل شفاعتك)[1]. . . »[2].

وقوله في باب العطف في معرض حديثه عن مجيء (الواو) بمنزلة (أو): «ومن الدليل على أن الواو بمنزلة أو ـ قوله عليه الصلاة والسلام: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ويمجسانه)[3]. . . »[4].

2 ـ أبو القاسم الصفار:

استشهد الصفار بالحديث في كتابه (شرح كتاب سيبويه) ومن ذلك قوله في باب التنازع: «وقد تقدم زعم الفارسي: إن قولهم: هو أحسن الفتيان وأجمله ـ إنما أفردوا هنا المضمر، لا كما قال سيبويه من أنه على معنى مـن ثم، أو: من ذكر، بل لأن الموضع يقع فيه للمفرد، فتقول: هو أجمل فتى، فهذا أولى من أن يحمل على ما ذكره سيبويه، والصحيح أن الأفراد في هذا هو على معنى: من ذكر. والذي يدل على ذلك ـ السماع ـ ألا ترى قوله ﷺ: (خير النساء صوالح نساء قريش أحناها على ولد، وأرعاها على زوج في ذات يده)[5]»[6].

فالصفار استشهد بهذا الحديث مؤيداً موقف سيبويه من كون التقدير في قولهم: (هو أحسن الفتيان وأجمله) ـ هو أحسن الفتيان وأجمل من ذكر. وذلك كي لا يخلو الفعل من فاعل: ظاهر أو مضمر[7]، إذ جـاء الحديث مؤيداً لما ذهب إليه سيبويه، فأفرد الضمير في (أحناها وأرعاها) لأن التقدير: أحنا وأرعى من ذكرت، في حين يرى الفارسي أن التقدير

وابن الطيب الفاسي في شرحه لكفاية المتحفظ ورقة 15 والدكتور أمين السيد في رسالته (الإتجـاهات النحوية في الأندلس) ص 337.

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه ـ كتاب الزهد ـ حديث 37 وانظر: معجم ألفاظ الحديث جـ 3، ص 152.

(2) تنقيح الألباب ابن خروف ورقة 11.

(3) أخرجه ابن مالك في موطئه ـ كتاب الجنائز ـ حديث 52.

(4) تنقيح الألباب ـ ابن خروف ورقة 51.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه بلفظ (خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش). انظر: فتح الباري جـ 11، ص 26.

(6) شرح كتاب سيبويه الصفار ص 94.

(7) انظر في ذلك: كتاب سيبويه جـ 1، ص 54.

هنا: هو أحسن الفتيان وأجمل الفتيان فأفردوا المضمر هنا،لأن الموضع يقع فيه المفرد، فيقال: هو أجمل فتى، وهذا ما لم يرضَ به الصفار.

ومن استشهاده بالأثر قوله في حديثه عن بدل الاشتمال: «وهذا الذي أنكروه غير منكر، فإنه قد ورد في الأثر: (إن الرجل ليصلي الصلاة وما كتبت له نصفها ربعها خمسها إلى العشر) ـ فهذه لا يتصور أن يكون على حذف حرف العطف، إذ النصف والثلث والربع قد استغرقت الأجزاء كلها، فلا فائدة في ذكر البقية، لأن الجميع لا يكون للشيء ـ فإنما المعنى: وما كتب له إلا بعضها»[1].

فالصفار استشهد بهذا الأثر على وجود بدل الاشتمال ـ وأبطل قول من قال: «إن هذا عطف حذف فيه الحرف، لأنه لو كان ذلك في غير هذا الأثر لم يصح أن يكون فيه، فكيف به وهو في الأثر.

3 ـ الشلوبين:

استشهد الشلوبين في كتبه كثيراً بالحديث النبوي الشريف، ومما جاء عنه في ذلك:

قوله في تعليقه على كلام الجزولي في باب الجوازم: «ولام الأمر والدعاء إذا بني الفعل معهما للمفعول ـ لزمته مطلقاً»[2] ـ يقول: «قوله: لزمته مطلقاً ـ أي سواء أكان المفعول متكلماً أم مخاطباً أم غائباً، مثاله: لأعلم كذا، ولتوضع في تجارتك وليضرب زيد، وقوله مسنداً إلى المتكلم، مثاله لأفعل كذا على معنى الرأفة (. . .)[3] لنفسه ذلك، ومنه قوله ﷺ: (قوموا فلأصل بكم). . .»[4].

وقوله في أثناء حديثه عن كون الخبر جملة: «وخبر المبتدأ مفرد وجملة، فالمفرد ثلاثة أقسام. . . والجملة إمّا إسمية وإمّا فعلية، وكلتاهما لا بد فيهما من ضمير لفظاً، نحو: زيد قائم أبوه، وزيد أبوه قائم، أو نية، نحو: زيد قام، زيد ضرب، أو ما يقوم مقام الضمير: من إعادة لفظ المبتدأ، نحو: ﴿**الحاقة ما الحاقة**﴾[5] و (﴿**القارعة ما القارعة**﴾[6]، أو إشارة

---

(1) شرح كتاب سيبويه للصفار ص 141.
(2) المقدمة الجزولية ص 15.
(3) فراغ في الأصل. انظر: شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 39.
(4) المصدر والصفحة أنفسهما.
(5) سورة الحاقة، آية (2,1).
(6) سورة القارعة، آية (1 ,2).

إليه، نحو: ﴿**إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا**﴾[1]، أو عموم وذلك في باب نعم وبئس وحب، نحو: نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو وحب الرجل زيد، إلا أن تكون الجملة في المعنى نفس المبتدأ، فلا تفتقر إلى شيء من ذلك، نحو قوله: ﴿**أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله**﴾[2] ونحو: ﴿**قل هو الله أحد**﴾[3]. . . »[4].

وقوله في تعليقه على قول الجزولي في باب الضمير في أثناء حديثه عن الضمير المتصل المنصوب: «. . . ويتصل بإنَّ وكان وأخواتها»[5] - يقول: «قوله: ويتصل بإنَّ. مثاله: إنَّه قائم، وقوله: وكان. مثال ذلك في كان ما جاء في حديث النبي ﷺ في أبي خيثمة وقد رأى شخصاً على بعد من أنه قال: (كن أبا خيثمة فكانه). وقال الشاعر:

فــلا يــكــنهــا أو تــكــنــه فــإنــه   أخــوهــا غــذتــه أمــه بلبــانها. . . »[6]

4 - اللورقــي:

استشهد اللورقي في كتبه كثيراً بالحديث الشريف، من ذلك:

قوله في معرض حديثه عن حذف ياء (ثمان) وفتح نونها: «ومما جاء في الحديث: (صلِ ثمان ركعات)[7] بحذف الياء وفتح النون»[8].

وقوله: في جواز تثنية الضمير إذا كان لما جرى على مثنى: «ومما جاء من ذلك قوله ﷺ: (كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه وينصرانه ويمجسانه)[9]. . . »[10].

---

(1) سورة الإسراء، آية (36).
(2) أخرجه مالك في موطئه. كتاب الحج. حديث 246. انظر: معجم ألفاظ الحديث جـ 6، ص 336.
(3) سورة الإخلاص، آية (1).
(4) التوطئة. للشلوبين ص 85 - 86.
(5) المقدمة الجزولية ص 22.
(6) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 66.
(7) أخرجه الدارمي في سننه - كتاب الصلاة - جـ 1، ص 101، وأحمد مسنده جـ 6، ص 241.
(8) المباحث الكاملية للورقي جـ 2، ص 66.
(9) أخرجه مالك في موطئه - كتاب الجنائز - حديث 53.
(10) المباحث الكاملية - اللورقي جـ 2، ص 78.

5 ـ ابن عصفور:

كان ابن عصفور من بين أولئك الذين استشهدوا بالحديث، ومما جاء عنه قوله عن مجيء صيغة الأمر باللام مع كونه للمخاطب: «وقد يجيء الأمر للخطاب باللام وإن كان الفعل مسنداً للفاعل فيكون إذ ذاك مجزوماً، ومن ذلك قراءة زيد بن ثابت وأبي بن كعب: ﴿فبذلك فلتفرحوا﴾[1] ومنه أيضاً قوله ﷺ في بعض المغازي: (لتأخذوا مصافكم). . . »[2] وقوله في باب النداء: «قال ﷺ: (لا تقوم الساعة حتى يلي أمر الناس لكع بن لكع) ولكع هذا ليس هو الذي اختص بالنداء، وإنما هو صفة مثل: حطم ولبد»[3].

فابن عصفور استشهد بهذا الأثر على عدم اختصاص (لكع) بالنداء، لأنها قد خرجت هنا عنه ـ فجاءت فاعلاً مرفوعاً.

6 ـ ابن مالك:

يُعـدُّ ابن مالك خير مثال للذين أكثروا من الاستشهاد بالحديث الشريف، وأوضح مثال على ذلك وضعه لكتاب (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) الذي حاول فيه حل الإشكالات التي وردت في الأحاديث على أساس قواعد النحو العربي، والذي أورد فيه مائتين واثنين وستين حديثاً.

ومن ذلك:

قوله في أثناء حديثه عن جواز رفع المستثنى بعد إلا: «ومنها قول عبدالله بن أبي قتادة رضي الله تعالى عنهما: (أحرم كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم)، وقول أبي هريرة رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: (كل أمتي معافى إلا المجاهرون)[4] قلت: حق المستثنى إلا من كلام تام موجب أن ينصب مفرداً كان أو مكملاً معناه بما بعده. . . ، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع ـ إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالإبتداء ثابت الخبر ومحذوفه»[5].

وقوله في حديثه عن مجيء (رب) للتكثير: «أكثر النحويين يرون أن معنى رب ـ

---

(1) سورة يونس، آية (58) وهي قراءة أبي وآخرين. انظر: البحر المحيط جـ 5، ص 172.

(2) شرح الجمل: ابن عصفور ص 65.

(3) المصدر نفسه ص 120.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب الأدب ـ حديث (78).

(5) شواهد التوضيح. ابن مالك ص 42/41.

التقليل، وإن ما يصدر بها المضي، والصحيح أن معناها في الغالب التكثير نص على ذلك سيبويه، ودلت شواهد النثر والنظم عليه. . . ، فمن النثر قول النبي ﷺ: (يا رب كاسية في الدنيا عارية بالآخرة)[1] فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير. . . »[2].

وفي حديثه عن وقوع (هل) موقع همزة الاستفهام يقول: «ومنها قول النبي ﷺ لجابر: (هل تزوجت بكراً أم ثيبا؟)[3]. . . قلت: في (فهل تزوجت بكراً أم ثيبا) شاهد عى أن (هل) قد تقع موقع الهمزة المستفهم بها عن التعيين ـ فتكون (أم) بعدها متصلة غير منقطعة، لأن استفهام النبي ﷺ جابراً ـ لم يكن إلا بعد علمه بتزوجه، إمَّا بكراً وإمَّا ثيبا، فطلب منه التعيين، كما كان يطلب بـ (أي) فالموضع إذاً موضع الهمزة لكن استغني عنها بـ (هل)، وثبت بذلك أن (أم) المتصلة قد تقع بعد (هل) كما تقع بعد الهمزة»[4].

7 ـ ابن الضائع:

إذا كان ابن مالك خير مثال لمن أكثر من الإستشهاد بالحديث، فإن ابن الضائع كان يمثل جانب المعارضة في ذلك، إذ أنه أول من آثار هذه القضية ووقف ضد المجيزين لها، إلا أن وقوفه في هذه القضية على رأس المانعين ـ لم يمنعه من أن يستشهد بالحديث كما تبين من كتبه، ومن ذلك ما قاله في أثناء حديثه عن اللام الفارقة: « . . . وعلى ما جاء من قوله:

هبلتك أمك أن قتلت لمسلما[5].

قال الأستاذ: وعلى هذا جرى الخلاف بين أبي العافية وابن الأخضر فيما ورد في الحديث من قوله عليه السلام: (قد علمنا أن كنت لمؤمناً)، ففتح (أن) ابن أبي العافية، لأن هذه اللام عنده ليست لام الابتداء، وكسرها ابن الأخضر، لأنها هي. . . والصحيح عندي أنها لام الابتداء، والحديث عندي دليل على أنها لام الابتداء»[6].

فابن الضائع في هذا لم يكتفِ بالإستئناس بالحديث، بل هو يدلل به على رأي ذهب غيره إليه، وصححه هو بالحديث.

---

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب العلم ـ حديث 40 بلفظ (فرب كاسية. . .).

(2) شواهد التوضيح ـ ابن مالك ص 104.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب استحباب نكاح البكر حديث 54 وتكرر في الأحاديث (55 - 56 - 58).

(4) شواهد التوضيح ـ ابن مالك ص 209.

(5) قائلته: عاتكة بنت زيد الصحابي، وهو صدر تتمته: حلَّت عليك عقوبة المتعمد. انظر: الدرر اللوامع جـ 1، ص 119.

(6) شرح الجمل لابن الضائع جـ 2، ص 10.

8 ـ الشريشي:

استشهد الشريشي بالحديث، ومما جاء عنه في ذلك قوله في باب الحال معلقاً على كلام ابن معط: «. . . وقوله: (بعد كلام تم فهي فضلة) يريد: أن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام، لأنه تشبه الظرف والمفعول به والتمييز. . . وهذه كلها فضلت لا تأتي إلا بعد تمام الكلام ـ فحق الحال أن تكون كذلك وإن جاء شيء منها قبل تمام الكلام فهو متأول، وذلك مثل قولهم: ضربي زيداً قائماً وأكثر شربي السويق ملتوياً وبابه، فإن هذه أحوال وقد جاءت قبل تمام الكلام ـ فقولهم: ضربي وأكثر شربي ـ مبتدآن لم يأتها خبر، ومنه قوله ﷺ: (أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد)[1]، فأقرب مبتدأ ويكون العبد من ربه في موضع جر بالإضافة إليه وقوله: (وهو ساجد) ـ جملة في موضع الحال من العبد وقد جاءت قبل تمام الكلام، لأنه لم يأت للمبتدأ خبر وبذلك فلا تشبهها، والتأويل في هذه الأحوال وما أشبهها ـ أنها جاءت بعد تمام الكلام، لأن الأصل أن يقال: ضربي زيداً إذا كان قائماً أو إذا كان قائماً ـ فالظرف الذي هو إذا وما بعده ـ خبر المبتدأ الذي هو ضربي، وقائماً حال من الضمير الذي في كان، لأنها ههنا التامة ثم حذف الظرف وما بعده وبقيت الحال دليلاً عليه وسادة مسده، . . . فهي في التحقيق إنما جاءت بعد تمام الكلام وإن كان الظاهر خلافه، وعلى هذا التأويل جميع ما مر من هذا الباب»[2].

9 ـ المالقي:

استشهد المالقي بالحديث كثيراً، ومما جاء عنه في ذلك:

قوله في أثناء حديثه عن معاني (أم): «الموضع الثالث لام أن تكون بمعنى الألف واللام التي للتعريف، من ذلك قوله عليه السلام: (ليس من أمبر أمصيام في أمسفر[3]).[4] . . .»[5].

وقوله في أثناء حديثه عن معاني (لو): «. . . ومن ورود (لو) حرف وجود لامتناع ـ قوله ﷺ: (لو لم تذنبوا لجاء الله بقوم يذنبون فيغفر لهم، ويدخلهم الجنة)[6]. . .)[7].

---

(1) شرح النسائي في سننه ـ حديث (78) انظر: معجم ألفاظ الحديث جـ 4، ص 19.

(2) التعليقات الوفية. الشريشي ص 295.

(3) جاءت في الأصل: (ليس من أم بر أم صيام في أم سفر).

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده جـ 5، ص 434.

(5) رصف المباني في حروف المعاني. المالقي ص 46.

(6) أخرجه مسلم في صحيحه ـ كتاب التوبة ـ الحديث (11).

(7) رصف المباني ـ المالقي ص 136.

وفي حديثه عن معاني (لو) يقول أيضاً: «ومن ورود (لو) حرف تقليل قوله عليه الصلاة والسلام: (لا تردوا السائل ولو بظلف محرق)[1]، و (﴿**لا تردوا السائل ولو بشق تمرة**﴾[2]. . . »[3].

وفي أثناء حديثه عن معاني (لو) أيضاً يقول: «وأما قوله عليه السلام: (نعم العبد صهيب ـ لو لم يخف الله ـ لم يعصه) فليست لو حرف امتناع لامتناع، وإنما هي هنا في موضع الشرط. . . »[4].

ويقول في أثناء حديثه عن نون الوقاية: «والقسم الذي يجوز أن تلحقه نون الوقاية من الكلمة وألا تلحقه (قط)، وفي الحديث في وصف النار: (حتى يضع الجبار قدمه فيها فيقول: قطي قطي. . . »[5].

وفي أثناء حديثه عن التنوين يقول: «ويحذف التنوين اتباعاً لغير المنون كما جاء في الحديث: (إنكم تفتنون في قبوركم مثل ـ أو قريب من فتنة الدجال)»[6] أي مثل فتنة الدجال أو قريباً منها ـ فحذف التنوين من مثل لتقدير الإضافة، ومن قريب اتباعاً له»[7].

10 ـ أبو حيان:

قلنا فيما تقدم أن أبا حيان قد تبع شيخه ابن الضائع في منع الاستشهاد بالحديث النبوي، وأنه قد أسهب في تعليل ما ذهب إليه، إلا أننا لم نلبث أن وجدنا في كتبه استشهاداً بالحديث في أمور لغوية وقواعد نحوية، منها ما كان تأكيداً لقاعدة ومنها ما هو استنباط لقاعدة جديدة، من ذلك:

أ ـ يقول في تفسيره لقوله تعالى: ﴿**يصب من فوق رؤوسهم الحميم، يصهر به ما في بطونهم والجلود**﴾[8]: وقرأ الحسن وفرقة (يصهر) بفتح الصاد وتشديد الهاء وفي الحديث: (إن الحميم ليصب على رؤوسهم فينفذ الجمجمة حتى يخلص إلى جوفه فيسلب ما في جوفه

---

(1) رواه أبو هريرة بلفظ: (لا يرجعن من عندك سائل ولو بطرف محرق)، انظر: مجمع الزوائد جـ 3، ص 106.

(2) رواه: ابن عباس بلفظ (لا يرجعن من عندك سائل ولو بطرف محرق) الزوائد جـ 3 ص 105.

(3) رصف المباني ـ المالقي ص 137.

(4) المصدر نفسه ص 136.

(5) المصدر نفسه ص 171.

(6) أخرجه النسائي في سننه ـ كتاب الجنائز ـ حديث التعوذ من عذاب القبر.

(7) رصف المباني في حروف المعاني ص 170.

(8) سورة الحج، آية (19).

حتى يمرق من قدميه، وهو الصهر، ثم يعاد كما كان»[1]. . . »[2].

ب ـ ويقول في أثناء كلامه عن معنى كلمة (طوبى) في قوله تعالى: ﴿**الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب**﴾[3] ـ: «واختلف القائلون في معناها فقال الضحاك: المعنى غبطة لهم. . .، وعن ابن عباس وابن جبير (طوبى) اسم للجنة بالحبشية، وقيل بلغة الهند، وقال أبو هريرة وابن عباس أيضاً، ومعتب بن سمي، وعبيد بن عمير، ووهب بن منبه: هي شجرة في الجنة. . .، وروى مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ من حديث عتبة بن عبيد السلمي ـ أنه قال وقد سأله أعرابي: يا رسول الله، أفي الجنة فاكهة؟ قال: نعم، فيها شجرة تدعى طوبى[4] وروى الحديث القرطبي، والصحيح أنها شجرة للحديث المرفوع عتبة»[5].

فاستشهاده بالحديث فيما تقدم كان لبيان معنى كلمتين من كلمات اللغة وقد استشهد بالحديث أيضاً على أمور نحوية، منها:

أ ـ يقول في حديثه عن أمثلة التفضيل: «فإذا كان مضافاً إلى معرفة، فالذي عليه الجمهور أن (أفعل) إذا أضيف إلى معرفة لا يخلو من التفضيل البتة، ويكون بعض ما يضاف إليه، وتارة تفرد وإن كانت مضافة، كقوله تعالى: ﴿**ولتجدنهم أحرص الناس على حياة**﴾[6]، وتارة تجمع كقوله تعالى: ﴿**كذلك جعلنا في كل قرية أكابر مجرميها**﴾[7] وقال تعالى: ﴿**وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا**﴾[8]، وفي الحديث: (ألا أخبركم بأحبكم إليّ وأقربكم مني مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً)[9] فأفرد (أحب) و (أقرب) وجمع (أحاسن) وعلى هذا القياس تقول أخواك أحسن الثلاثة، وأحسنا الثلاثة، وهند أحسن النساء، وحسنى النساء، والهندان أحسن النساء محسنيا النساء، والهنود أحسن النساء، والهنود فضل النساء، أو فضليات النساء، وفي ثبوت الإفراد والمطابقة في لسان العرب رد

(1) أخرجه أحمد في مسنده جـ 3، ص 274.
(2) البحر المحيط: أبو حيان جـ 6، ص 360.
(3) سورة الرعد، آية (29).
(4) أخرجه أحمد في مسنده جـ 3، ص 71.
(5) البحر المحيط: أبو حيان جـ 5، ص 389.
(6) سورة البقرة: آية (123).
(7) سورة الأنعام: آية (123).
(8) سورة هود، آية (27).
(9) أخرجه الترمذي في سننه ـ كتاب البر ـ حديث (71) انظر: معجم ألفاظ الحديث جـ 1، ص 360.

على ابن السراج، إذ زعم: أنه يتعين الإفراد»[1].

ب ـ ويقول: في أثناء حديثه عن معنى (من) وكونها تجيء لابتداء الغاية في غير المكان: «ومثال دخولها لابتداء الغاية في غير المكان: قرأت من أول سورة البقرة إلى آخرها، وأعطيت الفقراء من درهم إلى دينار، وتقول إذا كتبت كتاباً: من فلان إلى فلان، وفي الحديث: (من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم)[2]. . . »[3].

جـ ـ ويقول عن مجيء (بيد) للإستثناء: «فأما (بيد) فإنها تساوي (غير) في الإستثناء المنقطع مضافاً لأن وصلتها، نحو قوله ﷺ: (أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أني من قريش، واسترضعت من بني سعد). . . »[4].

د ـ ويقول في أثناء كلامه عن معمول الصفة المشبهة: «ويجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة بجميع التوابع، عدا الصفة، فإنه لم يسمع من كلامهم، هكذا زعم الزجاج، وقد جاء الحديث في صفة الدجال: (أعور عينه اليمنى)[5] واليمنى صفة لعينه، وهو معمول الصفة فينبغي أن ينظر»[6].

أسباب كثرة استشهادهم بالحديث:

من اليسير تلخيص أسباب اتجاههم إلى كثرة الاستشهاد بالحديث الشريف في نقاط، هي:

1 ـ التحديد الزمني للإستشهاد بكلام العرب:

جاء نحاة القرن السابع ولم يكن أمامهم مجال للرواية عن العرب المعاصرين لهم، وذلك نتيجة لتحديد فترة الإستشهاد بكلام العرب (شعراً ونثراً) بنهاية القرن الثاني للهجرة، بالنسبة للحضر، وبنهاية القرن الرابع، بالنسبة للبدو[7].

وبذلك انقطع عنهم منبع لا عوض لهم عنه في الاستشهاد وهو كلام العرب.

---

(1) الإرتشاف ـ أبو حيان ورقة (320) وانظر: منهج السالك لأبي حيان ص 411.
(2) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب بدء الوحي ـ حديث (6).
(3) الإرتشاف ـ أبو حيان ص 228.
(4) المصدر نفسه ص 201، وانظر: منهج السالك ص 177.
(5) أخرجه البخاري في صحيحه ـ كتاب ذكر الدجال ـ حديث 26.
(6) الإرتشاف ص 336 وانظر: منهج السالك ص 366.
(7) اللغة والنحو. عباس حسن ص 24 بتصرف.

2 ـ عدم تمكنهم من مشافهة الأعراب:

وذلك نتيجة لتوقف الاستشهاد بكلام العرب وتحديده في فترة زمنية معينة، ولبعد نحاة الأندلس عن مناطق الإعراب ـ الذي كان نحاة المشرق القدماء يأخذون عنهم اللغة.

3 ـ انتشار الحديث في الأندلس:

وذلك لكونه منبعاً من منابع الثقافة للعالم الإسلامي، وخاصة لأهل المغرب والأندلس.

فلقد كان أهل الأندلس يرتحلون إلى المدينة المنورة لزيارة قبر الرسول ﷺ ولتلقي العلم من أهلها، فاقتصروا على الأخذ عنهم، منذ أن كان شيخها الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى، الذي قلدوه في مذهبه الفقهي، وبذلك كان الحديث واسع الانتشار في بلاد الأندلس[1].

4 ـ انتشار المذهب المالكي في الأندلس:

حاول الموحدون فرض مذهب أهل الظاهر في الأندلس ـ لكن كثيرين تمسكوا بمذهب الإمام مالك. وكان هذا المذهب يعتمد اعتماداً كبيراً على الحديث النبوي الشريف حتى لقب بمذهب أهل الحديث[2].

اهتمام نحاة الأندلس بالحديث:

كان أهل العلم في الأندلس يهتمون بالحديث الشريف اهتماماً كبيراً، بجانب اهتمامهم بغيره من فروع الدراسة العربية.

وهذه نماذج تبين مدى ذلك الاهتمام:

أ ـ ابن خروف:

يقول عنه ابن عبدالملك: كان مقرئاً مجوداً حافظاً للقراءات، نحوياً ماهراً عارفاً بالكلام وأصول الفقه والحديث والفقه.

فلقد روى الحديث عن أبي بكر بن خير، وابن زرقون، وأبي عبدالله بن المجاهد وتفقه بهم[3].

(1) مقدمة ابن خلدون ص 395 بتصرف. وانظر: ضحى الإسلام. أحمد أمين 75/2.
(2) انظر المعجب. المراكشي ص 203.
(3) الذيل والتكملة لابن عبدالملك جـ 5، ص 320 بتصرف.

ب ـ ابن معط:

يقول عنه السيوطي: «درس ابن معط القراءات وألف فيها والحديث والفقه واللغة واشتهر بالنحو»[1].

جـ ـ ابن مالك:

كان ابن مالك من طبقات الشافعية، وكان محدثاً، فلقد روى له السيوطي بعض الأحاديث: ولعل كتابه (شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح) أقوى دليل على اهتمامه بالحديث[2].

د ـ أبو حيان:

كان أبو حيان من المهتمين بالحديث، فلقد روى عن أساتذته المحدثين كتب الحديث: (الصحاح الستة) والموطأ ومسند الدارمي ومسند الشافعي ومسند الدارقطني وكثيراً من كتب الحديث الأخرى[3].

ولقد درس المجمع اللغوي في جمهورية مصر العربية هذه القضية وأصدر قراره في ذلك ـ وفيما يلي نص هذا القرار:

«رأى المجمع الاحتجاج ببعض الأحاديث في أحوال خاصة مبينة فيما يأتي:

1 ـ لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب (الصحاح الستة) فما قبلها.

2 ـ يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الآنفة الذكر على الوجه التالي:

أ ـ الأحاديث المتواترة المشهورة.
ب ـ الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات.
جـ ـ الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
د ـ كتب النبي ﷺ.
هـ ـ الأحاديث المروية لبيان أنه كان ﷺ يخاطب كل قوم بلغتهم.

---

(1) بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 334.
(2) انظر: طبقات الشافعية للسبكي جـ 5، ص 257 ونفح الطيب جـ 2، ص 286.
(3) نفح الطيب جـ 2، ص 204 بتصرف.

و ـ الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.

ز ـ الأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين.

ح ـ الأحاديث المروية من طرق متعددة، وألفاظها واحدة[1].

ويُعدُّ هذا القرار خطوة كبيرة نحو اتساع دائرة الاستشهاد بالحديث، وينبغي ألا يقصر الاستشهاد به على ما دون في الكتب الصحاح الست وحدها، بل ينبغي أن يضاف إليها كل الكتب الموثوق بها.

---

(1) مجلة المجمع اللغوي جـ 4، ص 7 وانظر: دراسات في العربية لخضر حسين ص 177 و 178.



المبحث الثاني
موقفهم من التعليل النحوي

المبحث الثاني
موقفهم من التعليل النحوي

كانت السمة الثانية لنحاة القرن السابع ـ نفورهم من التعليل، الذي أفسد النحو العربي، وأدخله في متاهات هو في غنى عن الكثير منها ـ وقد وصفوه بأنه هذيان من القول وخروج عن منهج التعليم.

ويجدر بنا قبل الحديث عن هذه الظاهرة ـ أن نعرض لتعريف العلة النحوية ونبين أقسامها وتاريخ نشأتها وتطورها حتى القرن السابع الهجري.

العلة النحوية:

العلة عند النحويين: «الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم أو بعبارة أوضح ـ هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة»[1].

أقسام العلة:

قسم النحاة العلة تقسيمات عدة[2]، منها:

تقسيمها إلى: علة مطردة، وعلة حكمة.

وتقسيمها إلى: علة تعليمية، وعلة قياسية، وعلة جدلية نظرية.

فالمطردة:

هي التي تطرد على كلام العرب، وتنساق إلى قانون لغتهم[3]. وذلك مثل: إعراب

---

(1) العلة النحوية. مازن المبارك ص 91.

(2) انظر: الاقتراح للسيوطي ص 46, 54, 56. و: إيضاح علل النحو للزجاجي ص 64, 65.

(3) انظر: أصول ابن السراج ص 1، والاقتراح للسيوطي ص 48.

المضارع، لعلة مشابهته الإسم، وبناء بعض الأسماء لعلة مشابهتها الحروف، واتصال نوني التوكيد: الخفيفة والثقيلة - في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه[1].

وعلة الحكمة:

هي التي جاء بها النحويون، لتظهر حكمة العرب، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهو ما يسمى (علة العلة)[2] وذلك كقول النحاة: لم صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول منصوباً؟؟ وهكذا[3].

والتعليمية:

هي «التي يتوصل بها إلى تعليم كلام العرب»[4].

وذلك كنصب اسم إن بها، لعلة أنها تنصب الاسم، وكرفع الخبر بعدها بها، لعلة أنها ترفع الخبر[5].

أما القياسية منها:

فهي العلة التي يمكن لنا بها مجاراة العرب، فنقيس على كلامهم، ونكفل للغة استمرار حياتها ونمائها[6].

وذلك كقولهم: وجب نصب الاسم بعد إن وأخواتها بها، لعلة مشابهتها الفعل المتعدي إلى مفعول، فشبهوا إن وأخواتها بالفعل، وشبهوا خبرها بالفاعل المتأخر عن مفعوله[7].

والعلة الجدلية النظرية:

هي التي تكون وسيلة للاستعلاء والتفاخر، وسلاحاً للاختبار والتناظر بين القوم[8].

---

(1) انظر: الاقتراح للسيوطي ص 48.
(2) انظر: أصول ابن السراج ص 1. والإقتراح ص 48 - 49.
(3) انظر: المصدرين السابقين.
(4) إيضاح علل النحو - الزجاجي ص 64.
(5) انظر الاقتراح للسيوطي ص 56.
(6) انظر العلة النحوية. مازن المبارك ص 96.
(7) انظر إيضاح علل النحو للزجاجي ص 65 والإقتراح للسيوطي ص 57.
(8) انظر العلة النحوية لمازن المبارك ص 96.

وذلك كعلة تشبيه (إن) بالفعل المتعدي وما أشبه ذلك من علل جدلية أخرى[1].

فالعلة التعليمية والمطردة من العلل الأول، أما ما عداهـا فهو من العلل الثـواني والثوالث.

نشأة العلة وتطورها:

بدأت العلة النحوية على يد أبي إسحاق الحضرمي المتوفى سنة 17 هـ[2] وذلك في نهاية القرن الأول الهجري وقد مرت العلة النحوية بثلاث مراحل هي:

1 - في القرنين الثاني والثالث للهجرة:

كانت العلة النحوية في هذه الفترة تمثل مرحلة السهولة والوضـوح وعدم التكلف وكانت وليدة قريحة القائل بها، بعيدة عن الفلسفة، قريبة من روح اللغة وحسها المرهف الذي ينفر من القبح والثقل[3].

وكان القائلون بها ينظرون إليها على أنها قد وضعت لمعلولها دون أن يعرف واضعها ما أراده العرب من علة لذلك المعلول، فإن أصاب واضعها ـ فبها ونعمت وإلا فهي إحدى علل ذلك المعلول[4].

أمثلة من تعليلات هذه الفترة:

كان الخليل «يذهب إلى أن الإعراب أصل في الأسماء، وأن البناء أصل في الأفعال والحروف، وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلا لعلة، أما الأسماء فإنها تبنى حين تعترضها علة شبهها بالحروف، ويعرب الفعل حين يشبه الإسم على نحو ما أعرب المضارع لشبهه باسم الفاعل من حيث الحركة والسكون، مثل: أخرج ومخرج، واكتب وكاتب، وقد ظلت الحروف مبنية، لأن شيئاً منها لا يشبه الاسم»[5].

وقال سيبويه في تعليله نصب جمع المؤنث السالم، وجره بالكسرة: «جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب ـ كالـواو والياء،

---

(1) انظر الإيضاح للزجاجي ص 65 والإقتراح للسيوطي ص 56.

(2) انظر طبقات الشعراء لابن سلام ص 6 ونزهة الألباء لابن الأنباري ص 2 و3 وبغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 42.

(3) انظر إيضاح العلل للزجاجي ص 65 والإقتراح للسيوطي ص 57 - 58.

(4) انظر الإيضاح للزجاجي ص 65 - 66.

(5) الإيضاح للزجاجي ص 77.

والتنوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير، فأجروها مجراها»[1].

ويقول الفراء في تعليله الضم في (أيهم) في قول القائل: سل أيهم قام؟ فلفظة (أيهم) - تعمل فيما بعدها، ولا يعمل فيها ما قبلها، وذلك لأنك «إذا سلطت عليها الفعل الذي قبلها أخرجتها عن معنى الاستفهام إلى معنى (من والذي) كقولك: لأضربن أيهم فعل ذلك»[2].

ويقول المبرد في تعليله حركة نوني التثنية والجمع، ولم حركت إحداهما بالفتح والأخرى بالكسر -: «ونون الجمع - الذي هو على حد التثنية - أبداً مفتوحة، وإنما حركت نون الجمع، ونون الاثنين، لالتقاء الساكنين، فحركت نون الجمع بالفتح، لأن الكسر والضم لا يصلحان فيها، وذلك أنَّها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات والضمات مع الياء والواو - ففتحت، وكسرت نون الاثنين، لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا، ولم تكن فيهما مثل هذه العلة فيمتنع»[3].

2 - في القرنين الرابع والخامس الهجريين:

كثر التأليف في العلة النحوية في القرن الرابع الهجري، ويتضح ذلك عند الزجاجي في كتابه الإيضاح، وابن جني في كتابه الخصائص، وعند غيرهما[4].

وقد ظهرت في هذه الفترة الصلة القوية بين علل النحو وعلل الفقه والكلام والمنطق[5] كما تغيرت نظرة النحاة إلى العلة في هذه الفترة عما كانت عليه في القرون السابقة، فنجد ابن جني يرى أن النحويين قد وقفوا في تعليلهم على العلل نفسها التي أرادها العرب ولاحظوها[6].

ومن تعليلات هذه الفترة:

ما قاله الزجاجي في سؤال للقائلين بأن المرتبة الأولى في التقدم للاسم - أولاً - ثم الفعل بعده، ثم يأتي الحرف: «يقال لهم: قد أجمعتم على أن العامل قبل المعمول فيه، كما

(1) كتاب سيبويه جـ 1، ص 12.
(2) معاني القرآن للفراء جـ 1، ص 46.
(3) المقتضب للمبرد جـ 1، ص 6.
(4) انظر بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 19, 256, 509, 584.
(5) انظر الخصائص لابن جني جـ 1، ص 163 ومقدمة ابن خلدون ص 499.
(6) انظر الخصائص لابن جني جـ 1، ص 37, 50.

أن الفاعل قبل فعله، وكما أن المحدث سابق لحديثه، وأنتم جميعاً مقرون أن الحروف عوامل في الأسماء والأفعال ـ فقد وجب أن تكون الحروف قبلها حقاً سابقة لها. وهذا لازم لكم على أوضاعكم ومقاييسكم»[1] ثم يتابع القول راداً على سؤاله فيقول: «هذه مغالطة ـ ليس يشبه هذا الحديث والمحدث، ولا العلة والمعلوم، وذلك أنا نقول: «ان الفاعل في جسم فعلاً ما، من حركة وغيرها سابق لفعله ذلك فيه لا للجسم، فنقول: إن الضارب قبل ضربه الذي أوقعه بالمضروب لا يجب من ذلك أن يكون سابقاً للمضروب موجوداً قبله، بل يجب أن يكون سابقاً لضربه الذي أوقعه به»[2] ثم يستمر في كلامه هذا حتى يقول: «إن الحروف سابقة لعملها في هذه الأسماء والأفعال الذي هو الرفع والنصب والخفض والجزم، ولا يجب من ذلك أن تكون سابقة للأسماء والأفعال نفسها، وهذا بين واضح»[3].

وما قاله الأعلم في تعليله أن الواو أصل حروف العطف: «أصل حروف العطف الواو، لأن الواو لا تدل على أكثر من الجمع والاشتراك، وأما غيرها فيدل على الاشتراك وعلى معنى زائد، كالترتيب، والمهلة، والشك، والإضراب والإستدراك والنفي، فصارت الواو بمنزلة الشيء المفرد، وباقي الحروف بمنزلة المركب، والمفرد أصل المركب»[4].

3 ـ الثورة على العلة:

ظهر ابن مضاء القرطبي في الأندلس خلال القرن السادس الهجري وثار على العلل النحوية، فطالب بإلغاء نظرية العاملة والعلل الثواني والثوالث، وإبطال القياس وترك المسائل النظرية وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق، وكان في ذلك متأثراً بمذهب أهل الظاهر، وبموقف ابن حزم.

فقد كان ابن حزم (386 - 456 هـ) مؤسساً للمذهب الظاهري في المغرب والأندلس أو مجدداً له في تلك البلاد، وكان مذهبه يقوم على إنكار التعليل في الأحكام الفقهية، لذلك نجده يقول عن التعليل: «فالتعليل هو استخراج المفتي علة الحكم الذي جاء به النص، وهذا باطل، لأنه إخبار عن الله حكم بكذا من أجل تلك العلة، وإخبار عن الله بما لم يخبر عن نفسه»[5].

---

(1) إيضاح العلل للزجاجي ص 83.
(2) إيضاح العلل للزجاجي ص 83 - 84.
(3) المصدر نفسه ص 84.
(4) الأشباه والنظائر في العربية للسيوطي جـ 2، ص 97.
(5) إبطال القياس والرأي والإستحسان والتعليل. ابن حزم ص 5 - 6.

كما أن ابن حزم يهاجم التعليل في القواعد النحوية متأثراً بموقف المذهب الظاهري من التعليل في الفقه، فها هو ذا يقرر أن العلل النحوية «كلها فاسدة لا يرجع منها شيء إلى الحقيقة ـ ألبتة ـ وإنما الحق في ذلك أن هذا سمع من أهل اللغة الذين يرجع إليهم في ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو ـ مع أنه تحكم فاسد متناقض ـ كذب أيضاً، لأن قولهم: كان الأصل كذا فاستثقل فنقل إلى كذا. . . شيء يعلم كل ذي حس أنه كذب لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة ثم انتقلت إلى ما سمع عليها بعد ذلك»[1].

وكان ابن حزم يرى أن التعمق في بحث مسائل النحو إفساد له، وأنه لا داعي للكتب المطولة فيه، بل يجزي فيه الكتب المبسطة، ككتاب (الواضح) للزبيدي، وكتاب (الموجز) لابن السراج وفي ذلك يقول: «أما التعمق في علم النحو ففضول لا منفعة فيها، بل هو مشغلة عن الأوكد، ومقطعة دون الأوجب والأهم، وإنما هي تكاذيب»[2].

وكان ابن حزم يقول: «. . . حمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة ـ فرض لا يجوز تعديه إلا بنص أو إجماع، لأن من فعل غير ذلك ـ أفسد الحقائق كلها والشرائع كلها والمعقول كله»[3].

كما أنه كان متشدداً في المحافظة على الظاهر ـ فيرى أنه لا سبيل إلى نقل اللفظ عن موضعه الذي رتب للعبارة عنه: «وإلا ركبت الباطل وتركت الحق، وجميع الدلائل تبطل نقل اللفظ عن موضعه في اللغة ولا دليل يصححه أصلاً»[4].

أما ابن مضاء الذي ارتبطت الثورة باسمه ـ فقد تحدث عن ثورته كثير من الباحثين:

كابن الزبير[5] في قوله عنه: «كان له تقدم في علم العربية واعتناء ـ وآراء ومذاهب مخالفة لأهلها»[6].

وابن عبدالملك في قوله عنه: «كان أحد من ختمت بهم المائة السادسة من أفراد العلماء وأكابرهم. . . ، حافظاً للغات بصيراً بالنحو، مختاراً فيه، مجتهداً في أحكام العربية،

---

(1) نظرات في اللغة عند ابن حزم لسعيد الأفغاني ص 44.

(2) المصدر نفسه ص 46.

(3) المصدر نفسه ص 23.

(4) نظرات في اللغة عند ابن حزم ص 34.

(5) انظر ترجمته في الملحق رقم (1).

(6) بغية الوعاة للسيوطي، جـ 1، ص 323.

منفرداً فيها بآراء ومذاهب شذ فيها عن مألوف أهلها»[1].

وقد أثبت كثير من الباحثين المحدثين ـ أن ابن مضاء كان ثائراً على نحو المشرق.

ومن أولئك: الأستاذ أحمد أمين[2]، والدكتور أمين السيد[3]، وخديجة الحديثي[4]، والدكتور شوقي ضيف[5].

وقد تمثلت هذه الثورة في كتابه (الرد على النحاة) الذي طالب فيه بـ «الغاء نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وإبطال القياس، وترك المسائل النظرية وإسقاط كل ما لا يفيد في النطق»[6].

واختلف الباحثون في تقويم موقف ابن مضاء القرطبي من نحو المشرق ومحاولته رد بعض أصول ذلك النحو:

فمنهم من يرى أن ابن مضاء قد قام بدعوته هذه ـ محققاً خطوة كبيرة في تطور النحو العربي وتحريره من التعليل والتأويل[7].

ويرى باحثون آخرون أن ابن مضاء قد قام بتلك الدعوة طالباً لشهرة عجز عن تحقيقها ذلك بأن يكون إماماً مشهوراً في دراسة العربية حينذاك[8].

وقد كانت لهذه الثورة آثارها في نحاة القرن السابع في الأندلس تمثلت في:

نفورهم من التعليل في النحو العربي:

رفض نحاة القرن السابع التعليل الذي أفسد النحو العربي ونفروا منه، حتى أنهم وصفوه بأنه هذيان في القول وخروج عن منهج التعليم.

وسنذكر ثلاثة من نحاة القرن السابع لنقف من خلال ذلك على هذه السمة التي

---

(1) الذيل والتكملة لابن عبدالملك ـ السفر الأول، ص 271.
(2) انظر ظهر الإسلام جـ 3، ص 96.
(3) انظر: الإتجاهات النحوية في الأندلس ص 276.
(4) انظر أبو حيان النحوي ص 319.
(5) انظر مقدمة الرد على النحاة ص 8.
(6) مقدمة الرد على النحاة للدكتور شوقي ضيف ص 8 - 9.
(7) انظر: ظهر الإسلام جـ 3، ص 95 - 98 ومدخل الرد على النحاة جـ 1، ص 76.
(8) انظر: الإتجاهات النحوية في الأندلس ص 289, 293.

ميزت النحو الأندلسي خلال هذا القرن عما كان عليه النحو في المشرق والمغرب قبل ذلك، وهؤلاء هم:

1 ـ ابن خروف المتوفى سنة 609 هـ:

كان ابن خروف يأخذ بالعلل الأوائل التي لا بد للمتعلم منها والتي يقبلها المنطق وكان يرفض ما بعد ذلك من علل ثوانٍ وثوالث[1].

وبذلك كان أحد نحاة القرن الذين رفضوا المناقشات والجدل، إلا أنه إذا ما رأى شيئاً من ذلك ذكره وختم الحديث بما ينبيء عن موقفه منه[2]، ومن ذلك ما جاء في كتابه (تنقيح الألباب) من مناقشة بين الفارسي والزجاجي في قوله: «. . . وطيء تقول: أفعوا في الوقف والوصل. أبو علي: سمعت أبا إسحاق ينكر أفعى في الوصل بالياء، وقال: لأنه رجوع إلى ما فروا منه، وذلك أنهم قلبوها في الوصل ألفاً، فراراً من الياء، وليس يعتد بقلبها في الوقف كما اعتد به في الوصل، لأن الوقف غير لازم في الوصل، ولذلك لم يجعلوا الأصل في تاء التأنيث أن تكون هاء، وفي التنوين أن يكون ألفاً، ولا التضعيف في الوصل كما فعلوه في الوقف قال: قلت له: الوصل والوقف يتعاقبان على الكلمة، فلم صار الوصل بالاعتداد أولى من الوقف؟ قال: لأن وضع الكلام للفائدة لا تحصل إلا بالترتيب، ولا تكون في الوصل، ألا ترى أن ثلاثة أربعة لما لم تكن مركبة بنيت على الوقف؟ ولو ركبت لزال الوقف، فالوصل هو اللازم، لأنه إما ملفوظ به أو مقدر في حال الوقف[3].

ثم يعقب على هذه المناقشة الطويلة بقوله: «قلت: وهذه جعجعة ولا طحن فيا ليت شعري متى كانت الياء في أفعى ونظائرها عند هؤلاء ألفاً ثم ردوها ياء، أفي النوم أم في اليقظة، وهم لم ينطقوا بها في الوصل والوقف إلا بالياء، ولم يقبلوها وإنما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض وما ذكره لا معنى له»[4].

فقول ابن خروف: إن ذلك جعجعة، وأنه لا معنى له ـ يدل على عدم رضاه بالعلل الثواني والثوالث.

---

(1) انظر: الإتجاهات النحوية في الأندلس للدكتور أمين السيد ص 522.

(2) انظر المصدر نفسه ص 373.

(3) تنقيح الألباب لابن خروف ص 138.

(4) تنقيح الألباب لابن خروف ص 138.

وليس في موقفه من هذه العلل ما يناقض ما اشتهر عنه بتأليفه كتاباً يرد به على ابن مضاء [1] حينما ثار على النحو المشرقي، فابن خروف تأثر بالمذهب الظاهري الذي كان سائداً في الأندلس حينذاك، ومن هنا لم يعتد بالعلل كثيراً، أما مهاجمته لابن مضاء ورده على ثورته، فكانت نتيجة محاولة ابن مضاء القضاء على النحو العربي من خلال تلك الثورة، كما أن رفضه للعلل الثواني والثوالث إنما أراد به تهذيب النحو العربي من تلك المناقشات والجدل النظري الذي يعقد النحو العربي أمام المتعلمين ويدخلهم في متاهات لا تتطلبها معرفتهم لذلك العلم.

2 ـ ابن الضائع (614 - 680 هـ):

كان ابن الضائع أحد نحاة القرن السابع الهجري الذين لا يعتدون بالعلل حينما تكون سبباً في خلافات لا تجدي وفي تقديرات كثيرة لا تفيد، وحينما ينتج عن تلك العلل مسائل فرضية تدخل المتعلم في متاهات وتعقيدات لا حاجة له بها.

فكان إذا ما عرض له شيء من تلك الخلافات ذكره وعقب عليه بما يبين رأيه فيه ومن ذلك ما يأتي:

أ ـ جاء في كتابه (شرح الجمل) قوله: «قال سيبويه، وسأل الخليل: فإن سميته: في زيد، لا تريد الفم، قال: أثقله، فيقول: في زيد.

فقال الزجاج على هذا: لزيد، لأن (في) ليس باسم، ولا يشبه الاسم، لأنه على حرفين أحدهما حرف علة، وليس ذلك في الأسماء المفردة، قال: وكذلك لزيد، لا تشبه اللام اسماً مضافاً، غير أن (في زيد) جعل كالتشبيه به وحده، وهو يثقل، نقل به ذلك مع الإضافة. قال: كذلك تفعل باللام، لأنها إذا سمي بها تشبه الكسرة فتصير كفي فيثقل فيفعل به كذلك أيضاً مع الاسم المخفوض، ولقائل أن يفرق بينهما، بأن (في) كلمة مفردة يصح الوقف عليها وليس كذلك اللام، فالإعراب في (لزيد) و (كزيد) بعيد ولا يشبه (في زيد) ألا ترى أن في الأسماء كفى زيد وإن كان لا يقاس عليه هو: فوزيد وذومال.

على أن الصيرفي صحح ذلك القياس فقال: أقول: في زيد وكا زيد[2]، وزعم أن قوله: (لي زيد) هي (لزيد) ـ خطأ، وأن الصحيح: لا زيد، لأن لام الجر أصله عنده

---

(1) انظر: بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 323.

(2) ليست واضحة في الأصل ولا معنى لها إذا بقيت كما هي، وربما يريد (لازيد).

الفتح، وكسرت مع الظاهر فرقاً بينهما وبين لام الابتداء كما تقدم ولذلك فتحت مع المضمر، لأنه يرد الشيء إلى أصله مع أنه ليس مع المضمر، لأن المضمر بعد لام الابتداء يخالف بذاته المضمر بعد لام الجر، وتصييرها اسماً لزم ردها إلى حركتها الأصلية وهي الفتحة فصارت ككاف التشبيه[1].

ثم يعلق على هذه المناقشات والتعليلات بقوله: «وهذا هذيان من القول. . .، فلا شك أن جميع الواضعين للغة من أولهم إلى آخرهم لو عرض عليهم ذلك[2] الهذيان لاستحمقوا القائل بها[3]».

ب ـ يقول في تعريف الإعراب والخلافات التي وردت في ذلك: الإعراب صوت في آخر الكلمة يوجبه العامل، فأيمن الله صوت الضمة في آخره الذي أوجبه الإبتداء ـ هو الإعراب، وقد رد الأستاذ أبو علي[4] هذا الرسم على ابن طلحة[5] بأنه قد لا يكون صوتاً، ألا ترى أن الجزم في الأفعال المعتلة وفي الأمثلة الخمسة حذف الصوت. وكذلك السكون حذف صوت الحركة، وأيضاً فالإعراب المقدر ليس بصوت فأصلحه الأستاذ فقال: حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل[6]. قال: فالحكم يعم هذه كلها[7].

ثم يورد كثيراً من الآراء والخلافات والأدلة والتعليلات التي قيلت في تعريف الإعراب ويختم ذلك كله بقوله: «وهذا هذيان والكلام فيه خروج عن التعليم[8]».

جـ ـ يقول في تعليقه على ما ذكره ابن عصفور من أن المصدر يذكر وأن الفعل لا يذكر: «قال ابن عصفور. . .: إن المصدر يذكر وإن كان جنساً بالنظر إلى شخصه وترك أصول الوضع ومدلول الفعل جنس فلا يذكر، وزعم: أن تذكير ضرب بالنظر إلى أنه يراد

---

(1) شرح الجمل لابن الضائع جـ 2، ص 2.
(2) جاء في الأصل (تلك).
(3) المصدر والجزء والصفحة أنفسها نقلاً عن الاتجاهات النحوية ص 522.
(4) يقصد به: أبا علي الشلوبين.
(5) انظر ترجمته في الملحق رقم (19).
(6) انظر: شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 10.
(7) شرح الجمل لابن الضائع جـ 1، ص 199.
(8) شرح الجمل لابن الضائع جـ 1، ص 199.

به المرة، ولا فرق في ذلك بين الإسم، فإنك كما تريد بضرب المرة فضرب أيضاً يراد به شخص من الضرب»[1].

ثم يمضي في ذكر الخلافات والأدلة والتعليلات التي وردت حول هذه المسألة ويختم حديثه عنها بقوله: «وهذا تعمق وشيء لا يحتاج إليه»[2].

يتضح من ذلك أن ابن الضائع كان من أولئك الذين يقبلون التعليل إن كان التعليل لحكمة والمقصود به تثبيت القواعد والأصول في أذهان الدارسين، ويرفضونه إن بعد عن الإدراك والعقل وتسبب في افتراضات لا فائدة من ذكرها، فيصفه بأنه هذيان، وأنه يكون خروجاً عن التعليم فلا حاجة إليه[3].

3 ـ أبو حيان (654 - 745 هـ):

كان أبو حيان ممن أخذوا بمذهب أهل الظاهر الفقهي واختلف في رجوعه عنه إلى المذهب الشافعي عندما وصل إلى مصر قادماً من الأندلس[4]، ولكن ما نقل عنه يؤكد بقاءه على مذهب أهل الظاهر، إذ يقول: «محال أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه»[5].

وعلى أية حال فإن المذهب الظاهري قد أثر فيه حينما تعرض لدراسة النحو العربي حتى قيل عنه أنه كان ظاهرياً حتى في النحو[6].

فإذا كان المذهب الظاهري قد قرر بأنه من الحرام سؤال عن شيء وجد: لم وجد؟ ولم وضع على هذه الصورة؟ ولم قيل في القرآن كذا؟ ولم يقل كذا؟ وذلك ما صرح به ابن حزم حينما قال: «لا يحل التعليل في شيء من الدين، ولا أن يقول قائل: لم حرم هذا وأحل هذا؟»[7] ـ فإن أبا حيان قد عَدَّ علم العربية من الوضعيات والوضعيات لا تحتاج إلى تعليل، وذلك حينما قال عن علم العربية: إنه من «باب الوضعيات العربية، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل، فلا يقال: لم جاء هذا التركيب

(1) شرح الجمل لابن الضائع جـ 1، ص 179.
(2) انظر والجزء والصفحة أنفسها.
(3) انظر المصدر نفسه، جـ 2، ص 2.
(4) انظر نفح الطيب للمقري جـ 7، ص 593 وشذرات الذهب جـ 6، ص 146.
(5) الدرر الكامنة جـ 4، ص 304.
(6) الدرر الكامنة جـ 1، ص 185 وتاريخ الفكر الأندلسي ص 238.
(7) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ، ص 1، ص 92 ,114.

في قولك: (زيد قائم) هكذا، كما لا يقال: لم يقال للعين بالطرف وللبل: الليل؟ . . . فهذا كله تعليل ـ يسخر العاقل منه ويهزأ من حاكيه فضلاً عن مستنبطه، فهل هذا كله إلا من الوضعيات والوضعيات لا تعلل»[1].

ثم نراه يمضي مدللاً على أن الوضعيات لا تعلل، فيقوم بمقارنة بين اللغة العربية وغيرها من اللغات كالفارسية والحبشية، يقول فيها: «وكما جعلت العرب حروف المضارعة في هذا الفعل ـ جعلت الترك (راء) ساكنة تليها علامة المتكلم والمخاطب ولا علامة للغائب، فيقولون: (كلدي) بمعنى: (جاء)، فإذا أردت معنى: (يجيء) قلت: (كلر)، ومعنى: (أجيىء) قلت (كلرمن) ومعنى: (نجيء) قلت: (كلربز)، ومعنى: (تجيء) قلت: (كلرسن)، وجعلت الفرس علامة لذلك (ميماً) مكسورة ممالة فيقولون: (خورد) بمعنى (أكل) فإذا أردت (يأكل) قلت: (ميخورد) ومعنى (آكل) قلت: (ميخورم) ومعنى (نأكل) قلت: (ميخوريم) ومعنى (تأكل) قلت: (ميخور) . . . ووافقت الحبشة العرب في حروف المضارعة: فالياء للغائب مطلقاً غير المؤنثة، فتقول (محط) بمعنى (ضرب) فإذا أردت معنى (يضرب) قلت: (يمحط)، والتاء للمخاطب مطلقاً وللغائبة، فتقول: (أنا تمحط) أي: (أنت تضرب) و(هند تمحط)، والهمزة للمتكلم وحده، فتقول: (إياه أمحط) أي (أنا أضرب)، والنون للمتكلم ومعه غيره فتقول: (أنيا نمحط) أي: (نحن نضرب).

فأنت ترى توافق هذا اللسان الحبشي للسان العربي في حروف المضارعة، إلا أنها في اللسان الحبشي مكسورة كما مثلنا.

وإذا تقرر الخلاف في الألسن من حروف المضارعة وفي غيرها أيضاً، فكيف يمكن أن تظهر علة في اختصاص كل لسان بهذا الحرف الذي وضع للمضارعة فيه، وهل ذلك إلا فضول من القول لا يحتاج إليه. وتخرص على اللغات لا يعول عليه»[2].

ومن هنا جاء تأثر أبي حيان بابن مضاء القرطبي، وإشادته به.

فإذا كان ابن مضاء قد طالب بإلغاء العلل الثواني والثوالث[3]. فإن أبا حيان قد أشاد بابن مضاء في هذا، وقرر أن النحاة قد أفسدوا النحو العربي بكثرة التعليلات، مما ترتب عليه نفوره من تلك العلل.

---

(1) منهج السالك لأبي حيان ص 230.
(2) منهج السالك لأبي حيان ص 271.
(3) انظر مدخل الرد على النحاة للدكتور شوقي ضيف 8 - 9.

فيقول مشيداً بابن مضاء: «لقد اطلعت على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصنفت فيها كتباً في لغتها ونحوها وتصريفها واستفدت منها غرائب، وعلمت باستقرائها أن الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلاً، وأن كل تركيب كلي يحتاج فيه إلى نص من السماع وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان.

ولم أرَ أحداً من المتقدمين نبه على إطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة ورد عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك.

وكان ابن مضاء من مقرئي كتاب سيبويه والمعتنين بطريقته، وكان من آخر من ختمت بهم المائة السادسة من علماء هذه الملة رحمه الله»[1].

ويقول: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكاماً نحوية مستندة للسماع الصحيح ـ لكان أجدى وأنفع، وكثيراً ما نطالع أوراقاً في تعليل الحكم الواحد ومعارضات ومناقشات ورد بعضهم على بعض في ذلك وتنقيحات على زعمهم في الحدود، خصوصاً ما صنعه متأخرو المشارقة على مقدمة ابن الحاجب فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم»[2].

ونتيجة لذلك فقد نفر أبو حيان من كثرة التعليل: في مواطن كثيرة منها:

تعليقه على نص لابن مالك يعلل فيه الأخير عدم دخول تاء التأنيث على فعل الأمر وعلى الفعل المضارع، وذلك في شرحه لتسهيل ابن مالك ـ يقول: «وعلل المصنف في شرحه[3] كونها لم تدخل فعل الأمر ولا المضارع فقال: للإستغناء عنها بياء المخاطبة، نحو: (افعلي) وللإستغناء عنها بتاء المضارعة نحو: هي (تفعل) ولأنها ساكنة، فالمضارع يسكن في الجزم، فلو لحقته التقى فيه ساكنان[4] ـ وهذه التعاليل هي تعاليل لحصر صفات وضعية فلا حاجة إليها»[5].

وتعليقه على الخلاف في باب الإعراب: هل الإعراب أصل في الأسماء أو في الأفعال؟

(1) منهج السالك لأبي حيان ص 230 و 231.
(2) منهج السالك لأبي حيان ص 230.
(3) التسهيل لابن مالك، وقد شرحه هو أيضاً، كما أن أبا حيان شرحه أيضاً.
(4) انظر: التسهيل لابن مالك ص 4.
(5) التذييل والتكميل لأبي حيان جـ 1، ص 38.

فيقول: «والإعراب عند البصريين أصل في الأسماء وفرع في الأفعال وعند الكوفيين أصل في الأسماء والأفعال، وعند بعض المتأخرين: أن الفعل أحق بالإعراب من الإسم. وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة»[1].

وتعليقه على ما قاله النحاة في علة امتناع الجر عن الفعل والجزم عن الإسم فيقول: «والصواب في ذلك ماحرره بعض أصحابنا ـ أن التعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الإسم، . . . وأشباه ذلك من تعليل الوضعيات والسؤال عن مباديء اللغات، وذلك ممنوع لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال: إذ ما من شيء إلا ويقال فيه: لم كان كذلك؟، وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع»[2].

ويقول في رده على اختلاف النحويين في علامات إعراب المثنى وجمع المذكر السالم: «وهذا الخلاف الذي في الحروف وهذه النون ـ ليس تحته طائل، ولا يبنى عليه حكم»[3].

وقوله في الرد على الاختلاف بين البصريين والكوفيين في أصل المشتقات: بأن ذلك ليس فيه كثير من المنفعة[4].

وهذا نموذج لتعليلات النحويين المطولة التي رأى أبو حيان أنها أفسدت النحو العربي وهو في الكلام على خلافهم في تقديم التمييز على العامل فيه إذ يقول:

«وأما باب (وجع زيد رأسه، وسفه عمرو رأيه) فاختلف النحويين في جواز تقديمه على الفعل: فمنع من ذلك ـ الفراء، وأجاز التقديم البصريون والكسائي على اختلاف بينهم في تأويل نصب هذه الألفاظ.

قال الزجاج والفارسي: المانع من تقديمه كونه منقولاً من الفاعل، أو فاعلاً في المعنى ـ فلا يتقدم، كما لا يتقدم الفاعل، وعورض بجواز: أخرجت زيداً، فزيد فاعل من حيث المعنى، لأنه كان قبل دخول همزة النقل (خرج زيد) ومع ذلك يجوز (زيد أخرجت) باتفاق من النحويين مع أنه فاعل في الأصل قبل النقل وفاعل أيضاً من جهة المعنى، وبأنه كما يكون منقولاً من الفاعل فقد يكون منقولاً من المفعول، والمفعول يجوز تقديمه فكذلك ينبغي أن

---

(1) ارتشاف الضرب لأبي حيان ص 106.
(2) همع الهوامع للسيوطي جـ 1، ص 21.
(3) ارتشاف الضرب لأبي حيان ص 55.
(4) انظر المصدر نفسه ص 68.

يجوز هذا وبابه، وبأنه قد لا يكون منقولاً من فاعل ولا مفعول نحو: (داري خلف دارك فرسخا).

وقال الفارسي: أيضاً المانع له من التقديم كونه مفسراً ومرتبة المفسر أن يـأتي بعد المفسر وعورض بالحال فإنه يجوز تقديمها على العامل وإن كانت مفسرة لما انبهم من الهيئات، كما كان التمييز مفسراً لما انبهم من الذوات.

وقال العبدي: المانع من التقديم شبهه بالمنتصب بالصفة المشبهة باسم الفاعل من جهة أنه منقول كما أن ذلك منقول، وعورض بأنه قد يجيء في غير منقول، نحو: (امتلاء الإناء ماء) فإنه لا يقال فيه: (امتلاء ماء الإناء).

وقال سيبويه: المانع له مع التقديم حمله على الصفة، ولم يعلل بالنقل، وقال العبدي أيضاً واختاره الأستاذ أبو علي: المانع من التقديم كون الغالب عليه أن يكون في الإعداد وفيما ليس بفعل، وهذا لا يتقدم التمييز فيه فعومل ما عمل فيه الفعل معاملته ولا كذلك الحال، لأن أكثر ما يعمل فيها الفعل، وعورض بأنه لو كان كذلك لجاز أن تتقدم لحال على العامل فيما إذا كان معنى فعل، حملاً على الفعل، مراعاة لحمل الأقل على الأكثر.

وقال أبو بكر بن طاهر: المانع من تقديمه كون عامله غير منصرف، أعني أنه لا يعمل في معموله معرفة ونكرة كسائر العوامل فضعف لذلك، وعورض بالحال فإنها لم يتصرف فيها بالتنكير والتعريف بل التزموا فيها التنكير[1].

ويعلق أبو حيان على هذه الخلافات المطولة بين النحويين فيقول مختتماً ذلك الحديث ومبيناً رأيه في هذه الخلافات:

فأنت ترى هذه التعليلات كلها لمن منع التقديم وهي معارضة للسماع، والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب واستعمالاتها تشهد له وتوحي إليه.

ولقد كان بعض شيوخنا من أهل المغرب يقول: إياكم وتعاليل الـرماني والـوراق ونظائرهما.

وكثيراً ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبهية والعلل القاصرة وهي التي لا يعجز عن إبداء مثلها من له أدنى نظر في الحالة الراهنة، ولا يحتاج في ذلك إلى إمعان فكر ولا إكداد

---

(1) منهج السالك لأبي حيان ص 229.

بصيرة ولا حث قريحة، ولذلك قال بعض الأدباء[1]:

ترنو بطرف فاتن فاتر ... أضعف من حجة نحوي[2]

من ذلك كله يتضح لنا موقف أبي حيان من العلة النحوية ونفوره من التعليل في مسائل النحو، وليس أدل على ذلك من اختصاره لكتابه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) في كتاب آخر له، نال شهرة كبيرة هو: (إرتشاف الضرب) وذلك بهدف تبسيط الكتاب الأول، كي لا يثقل كاهله بالتعليل، ولكي يجمع فيه أحكام التسهيل «عارية إلا في النادر ـ من التدليل والتعليل»[3].

يتضح مما تقدم أن نحاة القرن السابع الهجري أو أئمتهم قد نفروا من العلل الثواني والثوالث، وكانوا يأخذون بالعلل الأوائل التي لا بد للمتعلم منها والتي تكون سبباً في تعليمه، وكان يدفعهم إلى ذلك أسباب منها:

1 ـ محاولتهم خلق شخصية مستقلة للنحو في الأندلس مماثلة ـ إن لم تفق ـ شخصيته المستقلة في المشرق، ولذلك فقد طبقوا بعض ما نادى به ابن مضاء القرطبي من إلغاء العلل الثواني والثوالث، وذلك بتركها والدعوة إلى عدم جدواها.

2 ـ تأثرهم بالمذهب الظاهر الفقهي الذي ساد البلاد في وقتهم، وذلك بطريق مباشر تارة، كما هو عند ابن الضائع وأبي حيان[4]، أو بطريق غير مباشر، كما هو عند ابن خروف[5].

3 ـ محاولتهم تيسير النحو العربي وتهذيبه بحذف الأدلة والتعليلات الكثيرة منه، ليكون في متناول طالبيه.

(1) هو ـ ابن فارس اللغوي. انظر: العلة النحوية لمازن المبارك ص 125.
(2) منهج السالك لأبي حيان ص 230.
(3) مقدمة الإرتشاف ص 2.
(4) انظر الدرر الكامنة جـ 1، ص 304.
(5) انظر الذيل والتكملة جـ 5، ص 320.

المبحث الثالث
اتجاههم الى تيسير النحو العربي

المبحث الثالث
اتجاههم إلى تيسير النحو العربي

تعرض العالم الإسلامي في القرن السابع الهجري لنكبات عدة، ومصائب كثيرة، بلغت ذروتها بسقوط بغداد عاصمة العالم الإسلامي حينذاك ـ بعد منتصف هذا القرن، الذي ترتب عليه هجرة كثير من علماء المشرق إلى بلاد الغرب والأندلس.

وكان نحاة الأندلس حينذاك يسعون إلى نشر اللغة العربية في بلادهم ويحاولون تذليل الصعاب أمام طلابها، ليسهل عليهم تعلمها، وقد ساعدهم على نجاح ذلك الترابط بين أهل البلاد والوافدين عليها بالصهر والعشرة، ووجود هؤلاء العلماء المشارقة هناك ـ فظهرت سمة أخرى من سمات المذهب النحوي في الأندلس ـ تمثلت في اتجاههم إلى تيسير النحو العربي، الذي ظهر في شيئين: نفورهم من كثرة التعليل النحوي، وتذليل الصعاب أمام دارسي النحو العربي في مؤلفاتهم.

وقد تكلمنا في المبحث السابق عن نفورهم من كثرة التعليل النحوي، ونتكلم الآن عن محاولتهم تذليل الصعاب أما دارسي النحو العربي الذي تمثل في وضعهم للمتون النحوية، وشرحهم لكتب النحو: القديم منها والمعاصر من هنا يمكن أن نصنف مؤلفاتهم إلى ثلاثة أنواع:

أولها ـ وضع المتون النحوية:

أكثر نحاة القرن السابع الهجري في الأندلس من وضع المتون النحوية المتنوعة: المنثور منها والمنظوم، التي جمعت قواعد النحو العربي.

ويبدو لي أن ما دفعهم إلى هذا الإتجاه فضلاً عن محاولتهم تيسير النحو العربي خوفهم على أصول اللغة العربية من الضياع[1].

---

(1) يقول ابن منظور في كتابه (لسان العرب) جـ 1، ص 4: «.. فلم أقصد سوى حفظ هذه اللغة النبوية =

ويجدر بنا أن نلقي نظرة على نماذج من هذه المتون المؤلفة في القرن السابع الهجري لنتبين كيف ساروا فيها.

ومن ذلك المقدمة الجزولية. والدرة الألفية في علم العربة، وغاية الإحسان في علم اللسان.

= وحفظ فضلها إذ عليها مدار أحكام العزيز والسنة النبوية، ولأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النية اللسان ويخالف فيه اللسان النية، وذلك لما رأيته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان حتى لقد أصبح اللحن في الكلام لا يعد لحناً مردوداً وصار النطق بالعربية من المعايب معدوداً وتنافس الناس في تصانيف الترجمانات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية، فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغتهم يفخرون وصنعته كما صنع نوح الفلك وقومه منه يسخرون». وابن منظور هذا يُعد من رجال القرن السابع الهجري إذ أنه توفى سنة (735 هـ) انظر في ذلك: بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 136.

أولاً. المقدّمة الجزوليّة

وهي من تأليف أبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي البربري النحوي، المتوفى سنة 608 هـ[1]، وقد ألفها ليسهل على الطلاب الإلمام بالقواعد النحوية وعرفت بـ (قانون النحو)[2].

ويوجد لهذه المقدمة مخطوطة في دار الكتب المصرية، عدد صفحاتها ثلاث وسبعون صفحة، جاء في الصفحة الأولى منها ما يأتي:

«القانون في النحو:

«تصنيف الشيخ الإمام الحبر الفاضل المحقق»
«أبي موسى عيسى بن موسى الجزولي النحوي«
«رحمه الله تعالى»
«آمـــين»
«المتوفى سنة 677 هـ»
«ويسمى بالمقدمة الجزولية»

وقد لاحظت اختلافاً في تاريخ وفاة مؤلفها؛ إذ ذكـر أنه قد توفى سنة 677 هـ ويبدو أن القصد من ذلك سنة 607 هـ، إلا أن تحريفاً قد وقع فيها وهي بقلم: إسماعيل بن محمد، وقد كتبها سنة 1318 هـ، حيث جاء في الصفحة الأخيرة منها ما يأتي:

«هذا آخر المقدمة الجزولية تأليف الإمام أبي موسى الجزولي رحمه الله تعالى».

---

(1) انظر سير أعلام النبلاء للذهبي جـ 1، ص 111، ووفيات الأعيان جـ 4، ص 157.
(2) انظر وفيات الأعيان لابن خلكان جـ 4، ص 158.

«وقد فرغ من استنساخها العبد الفقير إلى الله الصمد: إسماعيل بن محمد».

«غفر الله تعالى لهما ولجميع المؤمنين بجاه محمد وآله الطيبين في شهور سنة ثمانية عشر وثلاثمائة وألف من هجرة من له العز والشرف حامداً الله تعالى ومصلياً على المصطفى وآله الطاهرين، والنسخة التي وقع الإستنساخ منها كانت مكتوبة في سنة ثمان وثلاثين وسبعمائة...».

«استنسخ من اسطنبول».

وقد لاحظت أن هذه النسخة حديثة في كتابتها، إلا أنها قد استنسخت من نسخة قديمة، وهذا ما يجعلنا نطمئن لها كثيراً.

ويبدو أن الجزولي لم يتحقق له ما كان يهدف إليه عند كتابته لهذه المقدمة من تيسير النحو العربي، إذ نجده يعيد كتابتها أكثر من مرة، محاولاً تبسيطها وذلك عندما وجد أن أئمة اللغة لم يستطيعوا فهمها الفهم الكامل[1]. فكيف إذاً يكون حال طلاب النحو أمامها؟ وسنتكلم عن ذلك في مكانه إن شاء الله.

وقد أثبت الباحثون وجود صلة قوية بينها وبين جمل الزجاجي[2]، وبينها وبين أصول ابن السراج[3]، وبينها وبين (الواضح) للزبيدي[4].

ونحن لا يهمنا هنا تأكيد تلك الصلة أو نفيها بقدر ما يهمنا إثبات: أنها قد ألفت في تلك الفترة لتيسير النحو العربي، وجمع قواعده في كتاب يسهل الإلمام بها.

ولقد حقق هذه المقدمة وشرحها السيد: شعبان عبدالوهاب الذي قدمها بحثاً لنيل درجة الماجستير من قسم النحو والصرف والعروض في هذه الكلية[5].

ولا يفوتنا أن نعرض نماذج من هذه المقدمة، بالإضافة إلى ما سبق تدوينه من نصوص خلال عرضي لآراء نحاة القرن السابع[6].

---

(1) انظر المباحث الكاملية: اللورقي جـ 1، ص 2، وأنباء الرواة جـ 2، ص 338.
(2) انظر المباحث الكاملية: اللورقي جـ 1، ص 182.
(3) انظر المصدر والجزء أنفسها ص 1.
(4) انظر الإتجاهات النحوية في الأندلس: د. أمين السيد ص 436.
(5) كلية دار العلوم.
(6) انظر: الباب الأول من هذا البحث.

يقول الجزولي في حديثه عن الكلام في أول أبواب مقدمته: «الكلام هو اللفظ المركب بالوضع. كل جنس قسم إلى أنواعه أو نوع قسم إلى أشخاصه فاسم المقسوم يصدق على الأنواع وعلى أشخاص الأنواع، وإلا فليست الأنواع أنواعاً له ولا الأشخاص أشخاصاً لتلك الأنواع. الإسم كلمة تدل على معنى في نفسها، ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى. الفعل كل كلمة تدل على معنى في نفسها، ويتعرض لزمان وجود ذلك المعنى. الحرف كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، لكن في غيرها. والحرف يأتي لثمانية معانٍ، معنى في الإسم خاصة، وفي الفعل خاصة، أو ربطاً بين اسمين، أو بين فعلين، أو بين اسم وفعل، أو بين جملتين، أو داخلاً على جملة تامة قالباً لمعناها أو مؤكداً لها أو مغيراً لها أو زائداً لمجرد التوكيد»[1].

وإذا نظرنا إلى نصه هذا تبين لنا منه أن الجزولي رحمه الله ـ قد صاغ مقدمته صياغة منطقية فيها حدود وتعاريف وقضايا كلية تنطبق على كثير من الأحكام الجزئية.

ويقول في حديثه عن المفعول الذي لم يسم فاعله: «باب المفعول الذي لم يسم فاعله».

حكم هذا الباب أن يحذف فيه الفاعل: إمَّا جهلاً به، وإمَّا إبهاماً وإمَّا اختصاراً وإما تعظيماً وإما إيثاراً لغرض السامع وإمَّا إيجازاً، وإمَّا للتفضيل وإمَّا للتوافق وإمَّا للتقارب وإمَّا للعلم به ـ ويقام شيء آخر مقامه فيرفع لفظاً أو معنى، والمقام إمَّا مفعول به وإمَّا مطلق لبيان النوع، أو لعدد المرات، وأما مفعول به متمكناً وإمَّا مجرور. فإذا وجد المفعول به لم يقم سواه، فإذا عدم تساوت مراتب البواقي في الجواز[2].

أما نصه هذا فيتضح منه بالإضافة إلى ما تقدم ـ محاولة الجزولي جمع المهم من النحو العربي وخلاصته في ألفاظ قليلة يمكن أن نطلق عليها ـ كما يقول ابن خلكان[3]: إنها كانت رموزاً وإشارات خالية من الأمثلة والشواهد التي توضح لقارئها المعنى المراد.

ويقول في آخر أبواب المقدمة وهو عن حروف التصديق والإيجاب: «باب من حروف التصديق والإيجاب: نعم، وهي لتصديق ما قبلها مطلقاً، ومنها بلى وهي إيجاب بعد نفي: عارياً من حروف الاستفهام كان أو مقروناً به. الجوهري: بلى إيجاب لما يقال لك، لأنها ترك النفي وربما ناقضتها نعم، فإذا قال لك: أليس بلى عندك وديعة فقولك نعم تصديق له وبلى

(1) المقدمة الجزولية ص 2، 3.

(2) المقدمة الجزولية، ص 39.

(3) وفيات الأعيان لابن خلكان جـ 1، ص 498 بتصرف.

تكذيب له، ومنها أجل تصديق لما قبلها. قال الأخفش: نعم أحسن منها في الاستخبار وهي أحسن من نعم في الخبر، حكاه الجوهري»[1].

بعد ذلك يمكن لنا أن نقول: إن الجزولية جاءت موجزة غاية الإيجاز، ومشتملة على كثير من قواعد النحو العربي، وخالية في الغالب من الشواهد والأمثلة الموضحة لقواعدها.

من هنا يمكن معرفة قول القائل: إن أئمة اللغة لم يفهموا المقصود منها الفهم الكامل، كما يمكن معرفة الدافع الذي دفع الجزولي إلى إعادة كتابة هذه المقدمة أكثر من مرة محاولاً في كل مرة وضعها في صورة أوضح من الصورة السابقة لها.

لذلك اهتم النحاة بهذه المقدمة واشتغلوا بها طوال القرن السابع الهجري محاولين شرحها والتعليق عليها، ويتضح ذلك من كلام القفطي عنها إذ يقول: «. . . وقد عنى الناس بشرح هذه المقدمة، فممن شرحها صديقنا هذا المعلم وأجاد[2]، وشرحها أبو علي عمر الشلوبين نزيل أشبيلية ونحويها، ولم يطل، وشرحها نحوي من أهل العدوة من أرض المغرب، ووصل شرحه إلى الشام، وقال: من وقف عليها لم يأتِ بطائل، وشرحها شاب نحوي من أهل جيان من الأندلس متصدر بحلب لإفادة هذا الشأن[3] فجمع فيها بعض أقوال هؤلاء المقدم ذكرهم، وأحسن في الإيجاز»[4].

وهؤلاء بعض شراحها:

1 ـ ابن الخباز المتوفى سنة 627 هـ:

هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الشيخ شمس الدين ابن الخباز الأربلي الموصلي الضرير المتوفى بالموصل سنة 627 هـ. وقد ذكر شرحه للمقدمة ابن هشام في كتابه (مغني اللبيب)[5].

2 ـ الشريشي المتوفى سنة 640 هـ:

هو أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن خلف تاج الدين أبو العباس بن أبي

---

(1) المقدمة الجزولية، ص 72.

(2) يقصد به: علم الدين اللورقي كما يتبين من سياق الحديث.

(3) يبدو أن الذي فعل ذلك ـ هو ابن مالك النحوي. كما سنتكلم عن ذلك بعد ذلك.

(4) أنباء الرواة للقفطي جـ 2، ص 279.

(5) انظر المغني لابن هشام جـ 2، ص 25.

عبدالله بن العباس البكري المولود سنة 583 هـ، والمتوفى سنة 640 هـ. وقد ذكر شرحه للمقدمة السيوطي[1].

3 ـ أبو علي الشلوبين المتوفى سنة 645 هـ:

هو الأستاذ العلامة إمام النحو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الأشبيلبي الأندلسي النحوي الملقب بالشلوبين المولود سنة 562 هـ المتوفى سنة 645 هـ وقد شرح الشلوبين هذه المقدمة شرحين، وهما موجودان في معهد المخطوطات العربية.

4 ـ اللورقي الأندلسي المتوفى سنة 661 هـ:

هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي المرسي الإمام أبو محمد علم الدين اللورقي النحوي المولود سنة 575 هـ والمتوفى سنة 661 هـ.

وشرح اللورقي هذا بعنوان: (المباحث الكاملية على المقدمة الجزولية) وهو مخطوط في دار الكتب المصرية مودع بها تحت رقم (266 ـ نحو).

5 ـ ابن عصفور المتوفى سنة 663 هـ أو 669 هـ:

هو علي بن أبي الحسين بن مؤمن بن محمد بن علي بن أحمد، بن محمد بن أحمد بن عمر بن عبدالله بن منظور بن عصفور الحضرمي الإشبيلي المولود سنة 597 هـ والمتوفى سنة 663 هـ أو سنة 669 هـ على خلاف في ذلك[2].

وقد ذكر شرحه لها كل من صاحب الشذرات، وصاحب فوات الوفيات، وصاحب البغية[3].

6 ـ الشلوبين الصغير المتوفى خلال العقد السابع في القرن السابع الهجري[4]:

هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي أبو عبدالله المعروف بالشلوبين الصغير.

(1) انظر بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 361.

(2) انظر الذيل والتكملة: ابن عبدالملك جـ 5، ص 413، والبغية جـ 2، ص 210.

(3) انظر: شذرات الذهب: ابن العماد جـ 5، ص 331 وفوات الوفيات لمحمد شاكر جـ 2، ص 184، وبغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 210.

(4) يقول السيوطي: إن وفاته كانت بعد سنة 660 هـ إلا أنه لم يعين سنة وفاته، ويبدو أن وفاته كانت بعد وفاة شيخه ابن عصفور إذ أنَّه أكمل شرح شيخه للجزولية. انظر: البغية جـ 1، ص 187.

وقد ذكر شرحه لهذه المقدمة السيوطي إذ يقـول في حديثه عنه: «. . . أكمل شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية وانتفع به طائفة. . .»[1].

7 ـ ابن مالك الأندلسي المتوفى سنة 672 هـ:

هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الشافعي إمام النحاة وحافظ اللغة المولود سنة 600 هـ والمتوفى سنة 672.

وقد أشار إلى شرحه للجزولية القفطي حينما قال: «. . . وشرحها شاب نحوي من أهل جيان من الأندلس متصدر بحلب لإفادة هذا الشأن. . .»[2]، كما أشار إليه ابن مكتوم في تذييله لنظم مصنفات ابن مالك حينما قال:

وصـنـف شرحـاً لـلجـزوليـة الـتي غـدا نـظمهـا كـالصخـر حتى تسهـلا[3]

8 ـ أبو الحسن الأبذي المتوفى سنة 680 هـ:

هو علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخشني أبـو الحسن الأبذي المتـوفى سنة 680 هـ، وقد ذكر شرحه للجزولية ونقل عنه كثيراً ـ السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في العربية[4].

9 ـ أبو جعفر المالقي المتوفى سنة 702 هـ:

هو أحمد بن عبدالنور بن أحمـد بن راشد أبـو جعفر المـالقي النحوي المتـوفى سنة 702 هـ، وقد ذكر شرحه لها السيوطي في قوله عنه: «. . . صنف شرح الجزولية وشرح مقرب ابن هشام الفهري. . .»[5].

10 ـ أبو إسحاق العطار:

وقد ذكر شرحه للجزولية السيوطي وهو يترجم لـ (محمد الشريف) إذ يقـول عنه:

---

(1) البغية للسيوطي جـ 1، ص 187.

(2) انباه الرواة للقفطي جـ 2، ص 379.

(3) نقلاً عن: مقدمة التسهيل لمحمد كامل بركات ص 23.

(4) انظر: الأشباه والنظائر: السيوطي جـ 2، ص 71، جـ 3، ص 6، جـ 4، ص 70 وغيرها.

(5) بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 331.

«وقرأ عليه جماعة أجلهم أبو عبدالله الصنهاجي وأبو إسحاق العطار شارح الجزولية»[1].

ولم أجد ترجمة لهذا الرجل في كتب التراجم التي بين يدي[2].

11 ـ يحيى بن راجل:

وقد ذكره شارحاً للجزولية السيوطي أيضاً عند ترجمته لـ (محمد الشريف) حينما قال:

«. . . وأخذ النحو عن يحيى بن راجِل شارح الجزولية. . .»[3] ولم أجد ترجمة له أيضاً[4].

وإذا كان شراح الجزولية الذين استطعت معرفتهم قد بلغوا أحد عشر شارحاً فإنه لم يصلنا شيء من شروحهم هذه حتى الآن، ما عدا شرحي أبي علي الشلوبين وشرح اللورقي المسمى (المباحث الكاملية).

يتضح من هذا أن الجزولية قد شغلت نحاة القرن السابع الهجري بالدراسة والشرح.

---

(1) بغية الوعاة جـ 1، ص 194.

(2) انظر: الذيل والتكملة، والبلغة، والبغية.

(3) بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 193.

(4) انظر: المصادر الثلاثة السابقة.

ثانياً ـ الدّرة الألفيـة في علم العربيَّـة المعرُوفة بـ "ألفيـة ابن معط"

نظم الإمام العلامة زين الدين أبو زكريا يحيى بن عبدالمعطي بن عبدالنور الزواوي الجزائري النحوي المعروف بابن معط(1)، والمتوفى بمصر يوم الإثنين آخر شهر ذي القعدة سنة (628 هـ) ـ ألفيته التي سماها: (الدرة الألفية في علم العربية) وقد قطعت بعض أبياتها ـ فوجدتها من بحر الرجز، وكانت هذه الألفية أول منظومة كبيرة في النحو العربي ـ تشتمل على قواعده كاملة، إذ بلغت ثلاثة وعشرين وألف بيت، ومطلعها:

يقول راجي ربه الغفور ... يحيى بن معط بن عبدالنور(2)

منهجه في الدرة الألفية:

بدأ ابن معط بعد فراغه من المقدمة التي استهلها بالبيت السابق بالحديث عن الكلام وما يتألف منه والإعراب وعلاماته والفعل وأقسامه وحروف الجر وما لا ينصرف من الأسماء والمتعدي واللازم: فذكر الفاعل والمفعول به، وظن وأخواتها، وتعدي الفعل للمصدر والظرف ثم جاء كلامه عن الحال والتمييز وبعدهما عن المفعول له والمفعول معه، والاستثناء، وتكلم بعد ذلك عن نائب الفاعل. وعن المعرفة والنكرة، وعن التوابع، وأعقبها بالكلام عن المبتدأ والخبر، وعن كان وأخواتها، وإن وأخواتها ثم تحدث عن التعجب وما يعمل عمل فعله وعن النداء.

ثم تناول الحديث عن الأعداد والتواريخ، وعن كم وكأي وأخواتها، وأبنية الآحاد وجمع التكسير، والتصغير والتأنيث والتذكير والنسب والمقصور والممدود والهجاء والمصادر.

---

(1) كان ابن معط من المغرمين بالنظم العلمي ـ فله غير (الدرة الألفية) قصيدة في القراءات السبع، كما أنه قد نظم (صحاح الجوهري) في اللغة.
انظر في ذلك: بغية الوعاة جـ 2، ص 344.

(2) الدرة الألفية في علم العربية لابن معط ص 4.

وختم ألفيته بالكلام عن الإدغام ـ ثم قال:

«........................	هـذا تمـام الـدرة الألـفـيـة
نـظمـهـا يحـيى بـن مـعط المغـربي	تـذكـرة وجـيـزة لـلعـرب
وفـق المـراد المنـتـهـى والـنـشـأة	في الخمس والتسعين والخمسمائـة[1]» [2]

وجاء بعد هذه الأبيات قوله:

والحـمـد لـلّه بـه أعـتـصـم	ثـم عـلى نـبـيـه أسـلم»[3]

وقال كاتب النسخة:

«تم الكتاب بعون الله الملك الوهاب علي يد العبد الضعيف المحتاج إلى نعمة الله تعالى شمس الدين عثمان بن علم الدين يوسف الدوكلي ـ أحسن الله إليه، تحريراً في يوم الخميس والخامس والعشرين محرم المكرم سنة ثمان وثمانين وستمائة والحمد لوليه والصلاة على نبيه محمد وآله أجمعين الطيبين الطاهرين»[4].

ويوجد لهذه المنظومة نسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم (1031 نحو) وعدد صفحاتها ثمان وتسعون وقد صورها معهد المخطوطات العربية، كما طبعت في (ليبزج) سنة 1317 هـ ـ 1900م ـ فوقعت في (69) صفحة.

وقد نقلت بعض النصوص من هذه المخطوطة ودونتها في هذا البحث في أثناء كلامي عن آرائهم النحوية.

وفيما يلي نماذج منها ومن ألفية ابن مالك الذي تأثر بها في نظمه لها ـ أعرضها ليتضح أسلوب مؤلفها فيها، مقارناً بأسلوب ابن مالك في ألفيته.

1 ـ يقول ابن معط في ألفيته في باب المعرفة والنكرة:

«الـقـول في التعـريف والـتنكـير	تنكـير الإسم الأصـل كـالتـذكـير
ألا تـرى عـمـوم شيء أول	وكـان قـبـل زيـد اسـما رجـل
وكـل مـا يـقـبـل رب أو أل	أو كـم مـضـافـة عـليـه تـدخـل

(1) جاءت في الأصل (والخمسمائة) وهذا تصحيف من الناسخ.

(2) الدرة الألفية لابن معط 97.

(3) المصدر نفسه ص 98.

(4) المصدر نفسه ص 98.

أو من للإستغراق أو كلاً له ... فإنه منكر مثله
رب غلام قد ملكت أو كم ... وكل عبد ماله من درهم
أما المعارف فخمس تذكر ... أولها الأعلام ثم المضمر
والمبهم المخصوص والمعرف ... باللام والمضاف لإسم يعرف»[1]

أما ابن مالك فيقول عن ذلك:

«نكرة قابل أل مؤثرا ... أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة كهم وذي ... وهند وابني والغلام والذي»[2]

2 ـ يقول ابن معط في باب كان وأخواتها:

«ولا يجوز أن تقدم الخبر ... على اسم ما دام وجاز في الآخر»[3]

أما ابن مالك فيقول عن ذلك:

«وفي جميعها توسط للخبر ... أجز وكل سبقه دام حظر»[4]

ونحن إذا نظرنا إلى هذه النصوص المتقدمة لكل من ابن معط وابن مالك نستطيع أن نقول: إنَّ ألفية ابن معط ـ قد زادت على ألفية ابن مالك في بعض المواضع، وتساوت معها في بعضها الآخر.

فمما أطال فيه ابن معط ما ذكره في باب المعرفة والنكرة: إذ عرف النكرة بثلاثة أبيات، وعرفها ابن مالك ببيت واحد، وعرف ابن معط المعرفة وعددِ أقسامها ببيتين، في حين عرفها ابن مالك ببيت واحد.

ومما تساويا فيه ما ذكراه في باب (كان وأخواتها) فقد أورد كل منهما القاعدة في بيت واحد فقط.

اهتمام النحويين بها:

كان أثر هذه المنظومة واضحاً عند ابن مالك في ألفيته المعروفة بـ «الخلاصة» وقد فاق

---

(1) الدرة الألفية لابن معط ص 33.
(2) الفية ابن مالك ص 12.
(3) الدرة الألفية في علم العربية لابن معط ص 50.
(4) الفية ابن مالك ص 19.

تأثره بها تأثر غيره ممن جاء بعد ابن معط، وقد أشار ابن مالك نفسه إلى ذلك حينما قال في مقدمة ألفيته:

«وتقتضي رضا بغير سخط فائقة ألفية ابن معط
وهو بسبق حائز تفضيلا مستوجب ثنائي الجميلا
والله يقضي بهبات وافرة لي وله في درجات الآخرة»[1]

بالإضافة إلى ذلك حظيت منظومة ابن معط باهتمام كبير خلال القرنين السابع والثامن الهجريين. إذ تناولها نحاة كثيرون يدرسونها ويقومون بشرحها وتفصيلها.

ومن أولئك:

1 ـ ابن الخباز المتوفى سنة 627 هـ:

وقد ذكره شارحاً لهذه المنظومة السيوطي[2]، ويوجد لهذا الشرح نسخة في معهد المخطوطات العربية تحت رقم (117 نحو) وهي صورة عن أصلها المحفوظ في الأسكوريال بإسبانيا. واسم هذا الشرح (الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية).

2 ـ أبو بكر الشريشي المتوفى سنة 685 هـ:

هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن سحمان جمال الدين أبو بكر الوائلي البكري والأندلسي المعروف بالشريشي المالكي النحوي المولود سنة 601 هـ، والمتوفى 685 هـ. وقد ذكره شارحاً لهذه المنظومة السيوطي في قوله: «. . . وألف شرحاً جليلاً لألفية ابن معط»[3].

ويوجد من هذا الشرح عدة نسخ مخطوطة في دار الكتب المصرية واسمه (التعليقات الوفية في شرح الدرة الألفية)، وقد أطلعت عليه ونقلت بعض نصوصه ودونتها عند عرضي لآراء نحاة القرن السابع الهجري»[4].

3 ـ عز الدين أبو الفضل عبدالعزيز بن زيد الموصلي المتوفى سنة 696 هـ[5]:

ويوجد من هذا الشرح نسخة في معهد المخطوطات العربية تحت رقم (63 نحو) وهي

---

(1) الفية ابن مالك ص 6.
(2) بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 304.
(3) المصدر والجزء ص 44.
(4) انظر: الباب الأول من هذا البحث.
(5) انظر البغية جـ 2، ص 99.

مصورة عن الأصل الموجود في مكتبة الأسكوريال بإسبانيا.

4 ـ محمود بن يعقوب الدمشقي المتوفى سنة 718 هـ:

وقد ذكره شارحاً لهذه المنظومة (حاجي خليفة) في كشف الظنون[1].

5 ـ عبدالمطلب المرتضى الخزرجي المتوفى سنة 735 هـ:

وقد ذكره شارحاً لهذه المنظومة (حاجي خليفة) أيضاً[2].

ولم أجد ترجمة لهذين الرجلين غير ما ذكره صاحب (كشف الظنون).

6 ـ ابن الوردي المتوفى سنة 749 هـ:

هو عمر بن مظفر بن عمر بن محمد أبي الفوارس الإمام زين الدين بن الوردي المصري الحلبي الشافعي المتوفى سنة 749 هـ. وقد ذكر شرحه لهذه المنظومة السيوطي في قوله عنه: «. . . وصنف البهجة في نظم الحاوي الصغير. . . وضوء الدرة على ألفية ابن مط. . .»[3].

كما ذكره أيضاً حاجي خليفة في كتابه (كشف الظنون)[4].

7 ـ محمد بن جابر الأعمى المتوفى سنة 781 هـ:

وقد ذكره شارحاً لهذه المنظومة (حاجي خليفة)[5]. ولم أعثر على ترجمة لابن جابر هذا خلال بحثي عن تراجم الرجال[6].

---

(1) انظر الكشف جـ 1، ص 155.

(2) انظر كشف الظنون جـ 1، ص 155.

(3) انظر بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 226.

(4) انظر كشف الظنون الحاجي خليفة جـ 1، ص 155.

(5) انظر المصدر والجزء والصفحة أنفسها.

(6) انظر بغية الوعاة وأنباء الرواة والذيل والتكملة.

ثالثاً ـ غاية الإحسان في علم اللسان

هي للعلامة أثير الدين أبي حيان محمود بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الجياني النفزي، المولود سنة 654 والمتوفى سنة 745 هـ.

وقد بين أبو حيان نفسه الهدف من تأليفه هذا الكتاب، كما بين أنه قد سار في تأليفه له على نهج البصريين، فقال: «الحمد لله على ما ألهمنا من الثناء وأسبغ علينا من النعماء، والصلاة والسلام دائمين دوام الأرض والسماء، وبعد: فقد أتحفتك أيها المبتدى في النحو بمقدمة لطيفة المنزع سهلة المشرع ضمنتها من هذا العلم أكثر أصوله ومعظم فصوله، محتذياً في ذلك ما عليه العمل من مذاهب أهل البصرة أولى التحقيق في هـذا الفن والنصرة، فتجلت في سماء الآداب بدراً، وتحلت من خرائد الفوائد دراً، وسميتها: (غاية الإحسان في علم اللسان)، والله ينفعنا في هذا المقصد الأسنى ويبؤونا[1] المقامة والحسنى، بمنه ويمنه»[2].

ويوجد من هذا الكتاب نسختان:

إحداهما: مخطوطة في دار الكتب المصرية ضمن مجموعة تحت رقم (24 ش) وهي بخط المؤلف، ويوجد في هامشها وبين سطورها بعض التقييدات بخط جديد.

وهذه النسخة مكونة من (23 ورقة)، وقد كتب على الصفحة الأولى منها إجازة من أبي حيان لولده (حيان) جاء فيها:

«قرأت جميع هذه المقدمة رواية على مصنفها والدي (رضي الله عنه) في مجلسين: آخرهما ـ يوم الإثنين العشرين لجمادي الأولى سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة ـ بمنزله من باب

(1) كذا في الأصل، والصواب (ويبوئنا).

(2) غاية الإحسان لأبي حيان ورقة 1.

البحر بظاهر القاهرة المحروسة، كتبه حيان».

منهج المؤلف في تأليفها:

وبعد ذلك جاء تصديق من أبي حيان لما ذكره ابنه فيما تقدم، وكان نصه: «ما ذكره ابني حيان صحيح، وأجزت له أن يروي عني جميع مروياتي ومصنفاتي ومختصراتي ومنشآتي وجميع ما يجوز لي وعني روايته بشرطه، لفظته بذا، كتبه أبو حيان».

بدأ أبو حيان كتابه بالكلام على معنى النحو، فعرفه بأنه (علم بأحكام الكلم العربية إفراداً وتركيباً)، ثم اتبع ذلك بتقسيمه الكلام إلى خبر وإنشاء.

وقسمه إلى قسمين:

أولهما: في الأحكام الإفرادية.

ثانيهما: في الأحكام التركيبية.

وقد تكلم في البداية عن الأحكام التركيبية، فقسمها إلى: أحكام إعرابية، وأحكام غير إعرابية، وفي حديثه عن الأحكام الإعرابية تحدث عن معنى الأعراب وألقابه وعلاماته، ثم تحدث عن المعرفة والنكرة، ثم عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والتوابع، ثم تحدث عن الفعل وأقسامه، وعن النواصب والجوازم.

وبعد ذلك تحدث عن الأحكام غير الإعرابية، وهي: البناء والإدغام والوقف والأخبار.

ثم ثنى بالحديث عن الأحكام الإفرادية، فتكلم فيه عن همزة الوصل، وعن المثنى والجمع، وعن النسب، وعن نون التوكيد، وأحكام التصريف، وجمع التكسير وأبنيته، وأبنية المصدر، ثم عن اسم المصدر، واسم الزمان واسم المكان، والمقصور والممدود، وعن اسم الفاعل، واسم المفعول.

ثم بعد ذلك تكلم عن الزيادة والنقص، وعن البدل والقلب، وعن أبنية. المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال، أعقبها بالحديث عن النقص، الذي يتمثل في الإدغام والحذف، ثم تكلم عن البدل، وعن الحروف التي يطرد فيها البدل والقلب وبعد ذلك كله تحدث عن حروف الهجاء.

ولم يبق أمامه من أقسام الكلمة ـ سوى الحرف، فعقد له باباً تحدث فيه عن الحروف العاملة والمهملة، فالعامل منها: ما هو جار وما هو ناصب أو جازم، وما هو ناصب ورافع،

أو جار ورافع[1]، أما المهمل فما عدا ذلك.

وعقد في آخر الكتاب باباً للشعر والسجع والضرورة الشعرية، فقسم الضرائر إلى: زيادة، وبدل، وحذف، وتقديم، وتأخير.

يتضح مما تقدم أن كتاب أبي حيان (غاية الإحسان في علم اللسان) قد ضم أبواب النحو والصرف جميعها، إلا أننا إذا عرفنا أن عدد أوراقه لا تزيد على ثلاث وعشرين ورقة ـ علمنا أن حديثه عن تلك الأبواب كان موجزاً كل الإيجاز.

وجاء في آخر صفحة من هذه المخطوطة مايأتي:

«كتبها أبو حيان مصنفها ـ عفا الله عنه، وكان الفراغ من تصنيفها يوم الأحد حادي عشر رمضان المعظم من سنة تسع وثمانين وستمائة بالقاهرة المحروسة من ديار مصر حرسها الله.

وبعد ذلك جاء في الصفحة نفسها: «قرأت جميع هذا الكتاب المسمى بـ(غاية الإحسان في علم اللسان) على مصنفه الشيخ الفقيه الإمام العلامة الحافظ الحجة عمدة النحاة والمفسرين زين الحفاظ والمدربين، سيبويه الزمان أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي الجياني النفزي ـ عرضاً من صدر عن ظهر قلب، وبحثاً لجميعها مستوفى في نحو من سنتين، وكان الفراغ من بحثي لها يوم الإثنين الثالث والعشرين لجمادي الآخرة سنة تسع وعشرين وسبعمائة وأجاز لي ما يجوز له روايته وما أنشأه وصنفه ولخصه.

كتب ذلك طه بن محمود بن رضا الأمرسي المطلبي النابلسي والحمد لله».

ثانيتهما مصورة في معهد المخطوطات العربية عن نسخة دار الكتب المتقدمة الذكر.

اهتمام المعاصرين بالكتاب:

لفتت هذه المقدمة أنظار النحاة المعاصرين ـ فنراهم يؤلفون كتباً بنفس الاسم، ويقومون بنظم المقدمة، كما أن مؤلفها قد قام بشرحها أيضاً.

وهذا أحد المهتمين بها وهو:

---

(1) يقصد بالحرف (الجار والرافع) ـ لعل ـ فهي ترفع الخبر خبراً لها ـ وتجر المبتدأ في لغة بني عقيل، كما جاء في قول كعب بن سعد الغنوي:

فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جهرة ... لعلَّ أبي المغوار منك قريب

انظر في ذلك: النكت الحسان لأبي حيان، ص 116 والمغني لابن هشام جـ 1، ص 222 وشواهد العيني جـ 1، ص 222.

تقي الدين البغدادي:

هو عبد الرحمن بن أحمد بن علي الواسطي الأصل، البغدادي المولد، المولود سنة 703 هـ والمتوفى سنة 781 هـ، وقد قام بنظم (غاية الإحسان) كما يقول السيوطي في ترجمته: «أخذ النحو عن أبي حيان، ونظم غاية الإحسان له. . .»[1].

أما أبو حيان فقد شرحها في كتاب سماه (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان) وقد بين هدفه من هذا الشرح حينما قال في مقدمته: «هذه نكت أمليتها على مقال نشر وهو (غاية الإحسان في علم اللسان) فتحت فيها مقفلها، وأوضحت مشكلها، وأكثرها إنما هو إبداء حكم في صورة المثال، وربما ألمحت بزيادة حكم أو ذكر خلاف أو استدلال. ولم أقصد إرخاء العنان في هذا المضمار بل أثرت الإيجاز على الإكثار، وسميتها (النكت الحسان في شرح غاية الإحسان) وهي وإن كان جرمها ضئيلاً وما تضمنته بالنسبة إلى الفن العربي ـ قليلاً، فربما اشتملت على فوائد لا تقتبس إلا منها وفرائد لا تؤثر إلا عنها والله أسأل أن يجعل ذلك مرقاة إلى فهم كتابه ومنجاة من عذابه وموجباً لجزيل ثوابه بمنه وكرمه»[2].

ثانياً ـ اهتمامهم بكتب النحو المشرقية:

وجه نحاة القرن السابع الأندلسيون ـ اهتمامهم إلى كتب النحو المشرقية: البصري منها والكوفي والبغدادي، وذلك بدراستها ومحاولة تبسيطها وتوضيحها عن طريق وضع الشروح والتعليقات عليها، ومن الكتب التي حازت اهتمامهم ـ كتاب سيبويه، وكتاب الجمل للزجاجي، وكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي.

ولم يمنعهم ذلك الاهتمام من الرد على بعض هؤلاء النحاة والتعقيب على بعض آرائهم وترجيح آراء بعضهم على بعض.

(1 ـ كتاب سيبويه)

اهتم نحاة الأندلس وكغيرهم من النحاة ـ بكتاب سيبويه، فاتجهوا إليه يدرسونه ويضعون الشروح والتعليقات عليه، ليسهل أمام طلاب النحو في الأندلس ومن هؤلاء:

---

(1) بغية الوعاة للسيوطي جـ2، ص 76.

(2) النكت الحسان لأبي حيان ، ص 1.

أ ـ ابن خروف المتوفى سنة 609 هـ:

هو علي بن محمد بن علي بن محمد بن خروف الحضرمي الأشبيلي أبو الحسن المعروف بابن خروف.

وقد أشار إلى شرحه لكتاب سيبويه بن عبد الملك حينما قال في ترجمته له: «... وشرح كتاب سيبويه، وسماه: (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)...»[1].

وهذا الشرح موجود منه نسختان:

إحداهما: مخطوطة في المكتبة التيمورية تحت رقم (530 نحو) وقد اطلعت عليها فوجدت أن عدد أوراقها (304 ورقات) وهي ناقصة من الأول ومن الآخر.

الثانية: مصورة في دار الكتب المصرية، وهي تحت رقم (7694 هـ) وهذه الصورة لم أستطع الاطلاع عليها.

وقد ذكر كثير من المؤرخين[2]: أن ابن خروف قد شرح كتاب سيبويه، إلا أنهم لم يصرحوا باسم ذلك الشرح سوى ابن عبد الملك فقد صرح به في ترجمته له: وسماه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)...»[3].

وتصريحه هذا يدفع شبهة كثيراً ما أوهمت الباحثين بوجود شرحين لابن خروف على كتاب سيبويه.

ب ـ ابن معط المتوفى سنة 628 هـ:

وقد أشار السيوطي في ترجمته لابن معط إلى أنه قد شرح أبيات سيبويه نظماً إذ يقول: «وله العقود والقوانين في النحو... وكتاب شرح أبيات سيبويه نظم»[4].

جـ ـ أبو القاسم الصفار المتوفى بعد سنة 630 هـ:

وقد أشار إلى شرحه لكتاب سيبويه صاحب البلغة حينما قال في ترجمته له: «... شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً، يقال عنه أنه من أحسن ما وضع عليه...»[5].

---

(1) الذيل والتكملة لابن عبد الملك جـ 5، ص 122.

(2) أنظر: التكملة لابن الآبار، ص 676، ومعجم الأدباء جـ 15، ص 16، وكشف الظنون (1428).

(3) الذيل والتكملة لابن عبد الملك جـ 5، ص 122.

(4) بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 342.

(5) البلغة في أئمة اللغة للفيروزبادي ، ص 188.

د ـ أبو علي الشلوبين المتوفى سنة 645 هـ:

وقد أشار إلى هذا الشرح القفطي إذ يقول في ترجمته له: «. . . قيل إنه صنف شرحاً لكتاب سيبويه»[1]، أما السيوطي فقد جزم بذلك إذ يقول: «صنف تعليقاً على كتاب سيبويه»[2].

هـ ـ أبو العباس بن الحاج المتوفى سنة 651 هـ:

وقد أشار إلى شرحه للكتاب صاحب البلغة حينما قال في ترجمته: «. . . وله على كتاب سيبويه إملاء غريب. . . وكان يقول: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء»[3].

و ـ أبو بكر الخفاف المتوفى سنة 657 هـ:

أشار إلى هذا الشرح السيوطي حينما يقول عنه في ترجمته: «قرأ النحو على الشلوبين، وكان نحوياً بارعاً، ورجلاً صالحاً مباركاً، صنف: شرح سيبويه»[4].

ز ـ ابن عصفور المتوفى سنة 669 هـ:

أشار إلى شرحه لكتاب سيبويه كل من ابن عبد الملك وابن الزبير، إذ يقول عنه ابن عبد الملك: «شرح كتاب سيبويه»[5] أما ابن الزبير فيقول عنه: «أملى تقابيده على كتاب سيبويه»[6].

ح ـ الشلوبين الصغير المتوفى بعد سنة 660 هـ:

هو محمد بن علي الأنصاري المعروف بالشلوبين الصغير، أشار إلى اهتمامه بالكتاب الفيروزبادي حينما قال عنه في ترجمته له: «. . . ألف كتاباً في الآيات التي استشهد بها سيبويه وأوضح وجه استشهاده بها، وما ينكره عليه في ذلك، ووجه تخلصه، فجاء كتاباً

---

(1) أنباء الرواة للقفطي جـ 2، ص 332.
(2) بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 225.
(3) البلغة في أئمة اللغة للفيروزبادي ، ص (31).
(4) بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 473.
(5) الذيل والتكملة لابن عبد الملك جـ 5، ص 414.
(6) ذيل الصلة لابن الزبير ص 142.

مفيداً يقارب نصف الكتاب»[1]. كما أشار إلى ذلك السيوطي حينما قال عنه: «شرح أبيات سيبويه شرحاً مفيداً»[2].

ط ـ ابن الضائع المتوفى سنة 680 هـ:

أشار إلى ذلك ابن عبد الملك حينما قال في ترجمته: «له جمع حسن بين شرحي السيرافي وابن خروف على كتاب سيبويه»[3].

ي ـ ابن أبي الربيع المتوفى سنة 688 هـ:

أشار إلى ذلك السيوطي حينما قال عنه: «... إنَّه شرح كتاب سيبويه»[4].

ك ـ أبو جعفر بن الزبير المتوفى سنة 708 هـ:

يقول عنه السيوطي موضحاً اهتمامه بكتاب سيبويه: «... صنف تعليقاً على كتاب سيبويه»[5].

ل ـ ابن الفخار الجذامي المتوفى سنة 723 هـ:

هو محمد بن علي بن الفخار الجذامي المتوفي سنة 723 هـ، وكان عمره ثمانين عاماً وله شرح لمشكلات كتاب سيبويه[6].

م ـ أبو حيان المتوفى سنة 745 هـ:

تقول عند الدكتورة خديجة الحديثي[7]: إنَّه قد تناول كتاب سيبويه بثلاثة كتب من مؤلفاته وهي:

1 ـ شرح كتاب سيبويه ـ ذكره كل من صاحب (فوات الوفيات)، وصاحب (نكت الهيمان)[8].

---

(1) البلغة في أئمة اللغة للفيروزبادي ص 242.
(2) بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 178.
(3) الذيل والتكملة لابن عبد الملك جـ 5، ص 373.
(4) بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 126.
(5) المصدر نفسه جـ 1، ص 291.
(6) أنظر: الأعلام للزركلي جـ 7، ص 175.
(7) أبو حيان النحوي ص 173 بتصرف.
(8) أنظر: فوات الوفيات لمحمد شاكر جـ 2، ص 261، ونكت الهميان للصفدي ص 283.

2 ـ التجريد لأحكام سيبويه: وهو كتاب جرد فيه كتاب سيبويه مما فيه من إطنابات ليست لها أهمية كبيرة، كما ذكر صاحب (نفح الطيب)، وغيره من المؤرخين[1].

3 ـ الأسفار الملخص من شرح الصفار: وهذا كتاب اختصر فيه شرح كتاب سيبويه لأبي القاسم الصفار، وذكره كل من صاحبي (البدر الطالع) و (هدية الصارفين)[2].

وهـذا أحد شروح كتـاب سيبويـه، وهو (شرح كتـاب سيبويـه للصفـار): شرح القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي المعروف بالصفار ـ كتاب سيبويه شرحاً وصفه المؤرخون بأنه كان من أحسن شروح (الكتاب)[3].

وقد أشار إلى هذا الشرح كثير من المؤرخين نذكر منهم:

1 ـ الفيروزبادي: يقول في ترجمته للصفار: «. . . صحب ابن عصفور والشلوبين وشرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال: إنه أحسن ما وضع عليه، . . . ولم يكمله، بلغ إلى باب من أبواب التصغير»[4].

2 ـ حاجي خليفة، صاحب (كشف الظنون)، إذ يقـول في حديثه عن شراح كتـاب سيبـويـه: «. . . وشرحـه أبـو الفضـل البـطليـوسي قـاسم بن عـلي المشهـور بالصفار. . . »[5].

يتضح من نص الفيروزبادي ـ أن الصفار لم يكمل شرح كتاب سيبويه، إذ أنـه وصل إلى (التصغير).

وتوجد لهذا الكتاب ـ مخطوطة في دار الكتب المصرية تحت رقم (٩٠٠ نحو) إلا أنها ليست كاملة كما تبين.

فقد بدأ من الأول ووصل إلى إعمال الصفة المشبهة، وهو إذا نظرنا إليه، من جهة نسبته إلى حجم كتاب سيبويه، وجدناه لا يمثل سوى عشر هذا (الكتاب) أو يزيد عليه قليلاً[6]، وإذا نظرنا إليه من جهة نسبته إلى الأبواب التي تناولها في شرحه للكتاب ـ كما أشار

---

(1) أنظر: نفخ الطيب جـ 3، ص 206، ونكت الهيمان، ص283، وفوات الوفيات جـ 2، ص 561.

(2) أنظر: البدر الطالع للشوكاني جـ 2، ص 289، وهدية العارفين لاسماعيل البغدادي جـ 2، ص 152.

(3) أنظر: البلغة في أئمة اللغة للفيروزبادي ص 188.

(4) المصدر والصفحة أنفسهما.

(5) كشف الظنون لحاجي خليفة (1428).

(6) يتبين ذلك إذا عرفنا أن عدد صفحات (كتاب سيبويه) كما هو في طبعة بيروت سنة 1967 م ـ قد بلغ =

الفيروزبادي، وجدنا أن هذا الجزء يمثل سدس ذلك الشرح تقريباً[1].

إذا فقد فقد من هذا الشرح ـ الكثير، مما يجعلنا لا نستطيع الإحاطة بكل آرائه.

وعدد أوراق هذه المخطوطة (173 ورقة) وهي في مجلد واحد من القطع الكبير، وقد كتب على صفحتها الأولى ما يأتي:

«شرح كتاب سيبويه للعلامة (الصفار)[2] رحمه الله تعالى وهو من كتب (نحو) عبد اللطيف بن محمد الجبلي إمام الجامع الأموي».

وكتب فيها أيضاً: ما الكلم من العربية؟[3].

أما الورقة الأخيرة من هذه المخطوطة فقد جاء فيها ما يأتي: «من ألطف ما قيل في باب الرجا»:

لولا التعلل بالرجاء تقطعت	نفس المحب تحسراً وتمزقا
وكذاك لولا برده لحرارة	الأكباد ذابت بالمجاب تحرقا
أيكون قط حليف حب لا يرى	برجائه لحبيبه متعلقا
أم كلما قويت محبته له	قوي الرجاء فزاد فيه تشوقا
لولا الرجا يحدو المطي لما سرت	بحمولها لديارهم ترجو اللقا

وأيضاً:

ولله في كل تحريكة	وتسكينة أنه شاهد
وفي كل شيء له آية	تدل على أنه واحد

قلت:

قيل لي: قد أساء إليك فلان	ومقام الفتى على الذل عار

= (1092 صفحة) وأن باب الصفة المشبهة)، الذي انتهى عندها هذا الجزء من (الإفصاح) يمثل (131 صفحة) ـ إذاً فالنسبة بين الاثنين تمثل العشر أو تزيد عليه قليلاً.

(1) يتبين ذلك أيضاً ـ إذا عرفنا أن باب التصغير يأتي في طبعة بيروت 1967 م بعد) 679 صفحة (من كتاب سيبويه، في حين يأتي باب الصفة، التي انتهى بها الجزء الموجود من الإفصاح بعد) 131 صفحة.

(2) يقول الدكتور أمين السيد: وجدت في عنوان الكتاب أنه قد نسب للخصاف خطأ، فقمت بمعاونة موظفي دار الكتب بإزالة ورقة زائدة ـ فوجدت أنه للصفار. أنظر: الاتجاهات النحوية في الأندلس ص 375.

(3) أنظر: شرح كتاب سيبويه للصفار ورقة (1).

قلت: قد جاءنا وأحدث عذراً   دية الذنب عندنا الاعتذار[1]

ولقد نقلت بعض النصوص من هذه المخطوطة عندما عرضت آراء نحاة الأندلس، وفيما يلي نماذج أخرى من هذا الكتاب:

1 ـ يقول سيبويه (في باب التنازع) فإن قلت: ضربت وضربوني قومك ـ نصبت، إلا في قول من قال: (أكلوني البراغيث)، أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمر كأنك قلت: ضربت وضربني ناس بني فلان[2].

فيعلّق الصفار على ذلك بقوله: «قوله: (أو تحمله على البدل) إن قلت: هذا هو الوجه الأول، لأن من قال (أكلوني البراغيث) فهو على البدل، قلت: لا يجوز أن يكون على البدل، لأنها لغة قوم بأعيانهم، فالذي يقول أكلوني البراغيث إنما يجعل الواو علامة لا اسماً ـ فهما وجهان، إلا أن للقائل أن يقول: كيف يجوز هذا؟ لأنه أعاد الضمير على ما بعد من غير ضرورة تدعو إليه، اللهم إلا إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع فإنك تضمره، والضرورة تدعو لذلك.

وأما إذا أعملت الثاني فلأي شيء تأتي بمضمر ذلك الاسم ثم تبدله بعد منه، فهذا لم تدع إلى الإتيان به ضرورة فكيف أجازه سيبويه، فإمَّا أجازه لأن مذهبه أن يعود الضمير على ما بعده في البدل كما ذهب إليه الأخفش في قوله: فلا تلمه أن ينام البائساً، وقد قلنا: إنه لا يجوز، وإمَّا أجازه لأن الضمير في هذا الباب يعود على ما بعد، وقد قلنا إنَّ الفرق بين هذا وبين ما قبله بين، لأن المضمر العائد على ما بعده مضطر إليه، وإمَّا أجازه لأن المضمر يعود على المحذوف الذي قبله، لأنك قلت: ضربت وضربوني قومك: فحذفت قومك من الأول وعاد عليه الضمير، وهذا يؤول إلى عودة الضمير على ما بعد. لأنك إنما حذفت المفعول لأن ما بعده بينه ومال الأمر إلى أن يفسر هذا المضمر ما بعده، لأنه عائد على ما يفسره ما بعده فهذا الذي عمله سيبويه غير مرض عندي»[3].

2 ـ يقول سيبويه في الباب نفسه أيضاً: «وإن قلت: ضربني وضربتهم قومك ـ رفعت، لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه، كأنك قلت: ضربني قومك وضربتهم، على التقديم والتأخير، إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع، فإن فعلت ذلك لم يكن

---

(1) شرح كتاب سيبويه للصفار ورقة (137).
(2) كتاب سيبويه، جـ 1، ص 53.
(3) شرح كتاب سيبويه للصفار ورقة 92.

بد من ضربوني، لأنك تضمر فيه الجمع»[1].

فيعلق الصفار على ذلك فيقول: «وقوله: فإن جعلت[2] ذلك لم يكن بد من ضربوني، أي إن قلت ضربوني وضربتهم قومك، وأعملت الثاني لم يكن بد من الإضمار في ضربوني، لأن فاعله جمع، وعلامة الجمع الواو، وهذه المسألة لا تجوز عندي إلا أن تسمع منهم ثم أنشد قول عمر بن أبي ربيعة:

إذا هي لم تستك بعود أراكة   تنخل فاستاكت به عود أسحل[3]

ثبت في الكتاب عود أسحل وعود أسحل فاستاكت به، وإن كان إنما جاء به مجروراً ـ فإنما استشهد به سيبويه على إعمال الثاني وأضمر معموله ثم أبدل منه مكانه، فلأنه بمنزلة: ضربوني وضربتهم قومك إلا أنه ليس بمنزلة مسألته، لأن عودة الضمير هنا على ما قبله، ألا ترى أنه تقدم المفرد فهو يعود عليه لفظاً لا معنى بمنزلة قوله:

أرى كل قوم قاربوا قيد فحلهم   ونحن خلعنا قيده فهو سارب

وأما مسألته ـ فإنما أعاد الضمير فيها على ما بعده، ـ ثم أنشد قول المرار:

وقد نفنى بها ونرى عصوراً   بها يقتدننا الخرد الخدالا

فهذا على إعمال الأول، وكأنه قال: (ونرى الخرد الخدال يقتدننا)، ولو أعمل الثاني لقال: يقتادنا الخرد الخدال...»[4].

ويلاحظ من نصي الصفار المتقدمين أنه لم يوافق سيبويه في كل ما ذهب إليه في كتابه، بل يعارضه أحياناً، ومن ذلك:

1 ـ ما جاء في تعليقه على كلام سيبويه في باب التنازع، فهو بالرغم من محاولته تبرير ما ذهب إليه سيبويه في ذلك ـ نجده قد صرح بعدم رضائه عما ذهب إليه سيبويه، حينما ختم كلامه بقوله: «... فهذا الذي عمله سيبويه غير مرضي عندي»[5].

2 ـ كما أنه في نصه الثاني قد صرح بعدم أخذه بما ذهب إليه سيبويه، بل أوقف جواز المسألة على السماع، وذلك حينما قال: «وهذه المسألة لا تجوز عندي إلا أن تسمع منهم»[6].

---

(1) كتاب سيبويه جـ 1، ص 53.
(2) يلاحظ أن سيبويه قال: فإن فعلت، في حين قال الصفار: فإن جعلت.
(3) الأراك والأسحل: اسما شجر يستاك بهما.
(4) شرح كتاب سيبويه للصفار ورقة 92.
(5) المصدر والورقة أنفسهما. (6) المصدر والورقة أنفسهما.

ويلاحظ من هذا النص أن الصفار كان يلتزم بالسماع التزاماً تاماً ـ فيتوقف عن الأخذ بالرأي إذا لم يؤيده السماع.

ويلاحظ أيضاً أنه عندما يتناول مسألة ـ يعطيها حقها في الشرح والتوضيح، وما فعله في النص الأول أقوى دليل على ذلك: فنجده قد أورد جميع الأوجه الجائزة وبين سبب ذلك الجواز.

(2 ـ الجمل للزجاجي)

كان لنحاة الأندلس اهتمام كبير بكتاب (الجمل) للزجاجي شأنهم في ذلك شأن من سبقهم من النحاة ـ فقد قاموا بشرحه والتعليق عليه، وفي هذا دليل على أنه كان من الكتب التي انتفع بها طلاب النحو في هذه البلاد.

ونورد هنا بعض من اهتموا بهذا الكتاب من نحاة القرن السابع الهجري:

1 ـ ابن الدقاق المتوفى سنة 605 هـ:

هو علي بن قاسم المعروف بالدقاق وقد أشار إلى شرحه لكتاب (الجمل) السيوطي إذ قال عنه: إنه شرح كتاب الجمل للزجاجي [1].

2 ـ ابن خروف الأندلسي المتوفى سنة 609 هـ:

أشار إلى هذا الشرح ابن خروف نفسه في كتابه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)، كما أن السيوطي قد نقل منه كثيراً في كتابه (الأشباه والنظائر في العربية)[2].

3 ـ الوهراني المتوفى سنة 615 هـ:

وهو علي بن عبدالله أبو بكر المعروف بالوهراني، أشار إلى شرحه له (الزركلي)[3].

---

(1) بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 184 بتصرف.

(2) أنظر: تنقيح الألباب لابن خروف ص 247، والأشباه والنظائر للسيوطي جـ 2، ص 28 - 29.

(3) أنظر: الأعلام للزركلي جـ 5، ص 120.

4 ـ ابن معط النحوي المتوفى سنة 628 هـ:

أشار إلى شرحه له السيوطي[1].

5 ـ القيذاري المتوفى سنة 630 هـ:

هو ضياء الدين القرطبي المعروف بالقيذاري، وقد أشار إلى شرحه له صاحب (إيضاح المكنون) حينما قال: إنه شرح الجمل الكبير للزجاجي[2].

6 ـ الأعلم المتوفى سنة 637 هـ:

هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم البطليوس المعروف بالأعلم[3]، وقد أشار إلى شرحه له (الزركلي)[4].

7 ـ الخفاف المتوفى سنة 657 هـ:

ذكر ابن عبد الملك أن الخفاف قد ألف كتابه (الأكمل) على كتاب (الجمل) للزجاجي[5]

8 ـ ابن عصفور المتوفى سنة 669 هـ:

يقول ابن عبد الملك: إن لابن عصفور ثلاثة شروح على جمل الزجاجي، كما أن السيوطي أشار إلى ذلك[6].

9 ـ ابن الناظر المتوفى سنة 679 هـ:

هو أبو علي الحسين بن عبد العزيز الفهري المعروف بابن الناظر. أشار إلى شرحه له كل من السيوطي وحاجي خليفة[7].

---

(1) أنظر: بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 244.
(2) أنظر: إيضاح المكنون لإسماعيل باشا ص 368.
(3) وهو غير الأعلم الشنتمري، أنظر: الأعلام للزركلي جـ 1، ص 60.
(4) أنظر: المصدر نفسه للزركلي جـ 1، ص 60.
(5) أنظر: الذيل والتكملة لابن عبد الملك جـ 5، ص 628.
(6) أنظر: المصدر نفسه جـ 5، ص 414، وبغية الوعاة للسيوطي جـ 3، ص 210.
(7) أنظر: بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 535، وكشف الظنون لحاجي خليفة جـ 1، ص 602.

10 ـ الأبدي المتوفى سنة 680 هـ:

هو علي بن محمد بن عبدالرحمن الخشني المعروف بالأبدي، وقد أشار إلى شرحه له الفيروزبادي، حينما ترجم له[1] .

11 ـ ابن الضائع المتوفى سنة 680 هـ:

أشار إلى شرحه له كل من الفيروز بادي والسيوطي[2] .

12 ـ ابن أحمد الأندلسي المتوفى سنة 688 هـ:

هو أبو الحسين عبد اللّه بن أحمد الأندلسي، أشار إلى شرحه له صاحب إيضاح المكنون[3] .

13 ـ ابن أبي الربيع المتوفى سنة 688 هـ:

يقول عنه السيوطي: إنَّه شرح جمل الزجاج في عشرة مجلدات[4] .

14 ـ اللبلي المتوفى سنة 691 هـ:

هو أبو العباس أحمد بن يوسف اللبلي، أشار إلى شرحه له السيوطي[5]، كما ذكر الدكتور أمين السيد: أن هذا الشرح موجود[6].

15 ـ المالقي المتوفى سنة 702 هـ:

هو أحمد بن عبد النور بن رشيد المالقي أبو جعفر النحوي، له شرح على كتاب (الجمل) للزجاجي في النحو[7] .

---

(1) انظر: البلغة في أئمة اللغة للفيروزبادي ص 168 .
(2) انظر: بغية الوعاة جـ 2، ص 2204، والبلغة للفيروزبادي ص 169 .
(3) انظر: إيضاح المكنون لإسماعيل باشا ص 368 .
(4) انظر: بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 126 .
(5) انظر: المصدر نفسه جـ 1، ص 402 .
(6) انظر: الاتجاهات النحوية في الأندلس د. أمين السيد ص 129 .
(7) انظر: البلغة في أئمة اللغة، ص 25 .

16 ـ أبو إسحق الغافقي المتوفى سنة 716 هـ:

هو إبراهيم بن أحمد بن عيسى أبو إسحاق الغافقي، أشار صاحب معجم المؤلفين إلى أنه قد شرح الجمل للزجاجي[1].

وهذا أحد هذه الشروح، وهو:

(شرح الجمل ـ لابن الضائع)

ألف ابن الضائع عدة مؤلفات، كان من بينها شرح لكتاب الجمل للزجاجي[2] وهذا الشرح موجود منه نسختان مخطوطتان في دار الكتب المصرية:

أولاهما: تقع في مجلدين، وعدد أوراقها (437 ورقة)، وهي ناقصة من أولها، إذ كان الكلام في أول صفحة من المجلد الأول يدور حول آخر باب البدل، وهذا هو الباب العاشر من كتاب (الجمل للزجاجي)، وبعد ذلك تكلم عن الفعل المتعدي، وعلاوة على كونها ناقصة فهي ليست مرتبة ترتيباً سليماً، وهي مخطوطة بخط مغربي غير واضح وتحمل رقم (20 نحو).

والثانية: تقع في مجلدين أيضاً، وهي ناقصة من أولها وآخرها.

فقد بدأ الكلام في المجلد الأول منها عن باب (النداء)، ويمثل هذا الباب ـ الباب الثامن والثلاثين من أبواب جمل الزجاجي، وينتهي هذا المجلد بالكلام عن همزتي الوصل والقطع على حين يبدأ الكلام في المجلد الثاني عن باب (المعرب والمبني) إلى هنا وهو يسير على منهج الزجاجي، ولم يعرض لأبواب كثيرة أخرى كباب الفاعل والمبتدأ والخبر والمفاعيل.

وقد سبق لي أن عرضت نصوصاً من هذا الكتاب خلال الكلام عن آراء نحاة القرن السابع الهجري، وهأنذا أعرض نصوصاً أخرى[3]) يتبين من خلالها علاقة ابن الضائع بعدة أعلام عايشهم وعايشوه عن طريق العلم أو المعاصرة، ومن ذلك:

---

(1) انظر: بغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 405، ومعجم المؤلفين لكحالة جـ 1، ص 7.

(2) انظر: بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 204.

(3) نقلت هذه النصوص من رسالة (الاتجاهات النحوية في الأندلس) للدكتور أمين السيد/ فلقد سبق لي أن أطلعت على هذه المخطوطة ونقلت منها بعض النصوص، إلا أنه لم يتيسر لي الاطلاع عليها مرة أخرى نظراً لظروف خاصة بدار الكتب.

1 ـ علاقة ابن الضائع بصاحب الجمل (الزجاجي):

كان ابن الضائع كثيراً ما يؤيد آراء الزجاجي التي ذهب إليها، ويرد على مخالفيه، إلا أن ذلك لم يمنعه من مخالفة الزجاجي إذا رأى ما عده خطأ منه، وهذه أمثلة تثبت تأييده للزجاجي:

أ ـ يرد على ابن عصفور (تسميته بالجار والمجرور)، ويرى أن الزجاجي كان أحسن منه نظراً وذلك حينما يقول: «واعلم أن ابن عصفور قسم التسمية بالجار والمجرور بحسب حروف الجر إلى أقسام أربعة: وذلك أن حرف الجر يكون على حرف واحد، وعلى حرفين، وعلى أزيد من حرفين. فزعم في الأول الحكاية ليس إلا، كما زعم المؤلف وقسم الثاني إلى قسمين: أحدهما ـ ما ثانيه حرف علة، كفى زيد، فزعم فيه أيضاً الحكاية فقط، وسيبويه قد نص على الإعراب فيه كما تقدم، بل لم يذكر الحكاية، والثاني ما ثانيه حرف صحيح، كمن زيد، فأجاز فيه الوجهين كما فعل أبو القاسم، غير أن أبا القاسم أحسن نظراً منه، لأنه قدم الإعراب وبين أنه الأجود لأنه الذي اقتصر عليه سيبويه، وأما ابن عصفور فقدم الحكاية وهو بلا شك، مخالف لما زعم سيبويه» [1].

ب ـ يرد على ابن السيد اعتراضه على الزجاجي في باب (ما لا يقع إلا في النداء خاصة)، إذ يقول: «. . . ولذلك أعترض بهذه الأسماء على قوله في رسم الأسم في أول الكتاب: «فالاسم ما جاز أن يكون فاعلاً أو مفعولاً أو دخل عليه حرف من حروف الخفض»، فقيل له: قد ذكرت في باب النداء ألفاظاً حكمت عليها بأنها أسماء، وليس يجوز فيها ذلك. وهذا الاعتراض ساقط عنه، فإن المنادى مفعول في المعنى وليس يقتضي لفظه إلا أن ما يجوز فيه أحد تلك الوجوه الثلاثة فهو اسم» [2].

وكما قلنا فإن تأييده للزجاجي ورده على معارضيه لم يكن مطلقاً، فها هو ذا يلاحظ خطأ وقع فيه الزجاجي، وذلك عند كلامه عن المواضع التي يؤكد المضارع فيها بالنون، فنراه يأخذ على ابن السيد عدم تنبيهه على خطأ الزجاجي في ذلك فيقول: «قال: قال أبو القاسم: وفي إن التي للجزاء خاصة إذا وصلت بما دون ساتر ما يجازي به. قلت: أين ابن السيد من إصلاح هذا الموضع؟ وهل سكوته عن مثل هذا إلا موافقة له في الخطأ؟ قال سيبويه: ومن مواضعها حروف الجزاء إذا وقعت بينها وبين الفعل (ما) للتوكيد، شبهوا (ما)

---

(1) شرح الجمل لابن الضائع جـ 2، ص 2.

(2) شرح الجمل لابن الضائع جـ 1، ص 54.

باللام في (لتفعلن) ويدل على أنه يريد عموم أدوات الجزاء، وأن ذلك ليس بمختص بإن ـ إطلاقه أو وقوله بعد: وقد تدخل النون بغير (ما) في الجزء وذلك قليل في الشعر، وأنشد على ذلك:

من تثقفن منهم فليس بآيب   أبداً وقتل بني قتيبة شاف»[1]

2 ـ علاقة ابن الضائع بالشلوبين:

كان ابن الضائع أحد تلاميذ أبي علي الشلوبين، لذلك نجده يكثر من ذكره في هذا الشرح ومن ذلك:

أ ـ أشار إلى تتلمذه على الشلوبين حينما قال: «. . . وزعم الأستاذ أبو علي وقت قراءتي عليه هذه المسألة في الإيضاح ـ أن النحويين مختلفون في هذه المسألة: فمنهم ـ من لا يبقى حرف المد إذا تحرك، بل يجري به مجرى الصحيح الزائد. . .»[2].

ب ـ نقل بعض آراء الشلوبين، ومن ذلك حديثه في باب (لو ولولا) إذ يقول: «وقد كان الأستاذ أبو علي يقول: إنَّ لو ليست موضوعة للدلالة على الامتناع بل مدلولها ما نص عليه سيبويه من أنها تقتضي لزوم جوابها لشرطها فقط، غير أن الأستاذ كان يرد على من زعم أنها تدل على الامتناع، ويقول: لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها»[3].

جـ ـ ولم تمنعه تلمذته على الشلوبين من مؤاخذته له حينما يخطىء، إلا أن تلك المؤاخذة تتم بأدب جم، ومن ذلك حديثه عن اللام الداخلة في خبر (إن) إذ يقول: «وقول الأستاذ إنَّها دخلت على الفضلة ومثل بالآية: **﴿وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين﴾**[4] ـ سهو، لأنها لم تجيء في القرآن أصلاً إلا داخلة على خبر المبتدأ لأن (وجد) و (ظن) و (كان) لا تدخل إلا على المبتدأ والخبر[5].

3 ـ علاقته بابن عصفور شارح جمل الزجاجي:

أشار ابن الضائع في كتابه (شرح الجمل) كثيراً إلى ابن عصفور، إلا أنه أكثر من تخطئته له فيما ذهب إليه من آراء وتأويلات، ومن ذلك:

---

(1) شرح الجمل لابن الضائع جـ 2، ص 18.
(2) شرح الجمل لابن الضائع جـ 1، ص 123.
(3) المصدر نفسه جـ 1، ص 258.
(4) سورة الأعراف، آية (102).
(5) شرح الجمل لابن الضائع جـ 2، ص 10.

أ ـ يرى ابن عصفور: أن الأصل في بناء (أمس) أن يكون على السكون، وخطأه في ذلك ابن الضائع، حينها قال «وزعم ابن عصفور أيضاً أنه (أي أمس) الأصل فيه أن يبنى على السكون لكنه كسر لالتقاء الساكنين. وهذا عندي خطأ لأنه متمكن: ألا ترى أنك تضيفه فتقول: كان أمسنا يوماً طيباً، وكذلك كان الأمس فلو كان أمس محركاً ما قبل الآخر لا ينبغي أن يبنى على حركة»[1].

ب ـ كما خطأه فيما ذهب إليه من جواز وصف النكرة والمعرفة بـ (إلا) وذلك حينما قال: «وزعم ابن عصفور أنه يخالف جميع الأوصاف فيكون صفة المضمر، فنقول: قاموا إلا زيد، ويكون صفة للنكرة وإن كان معرفة، قلت هذا وهم منه. أما الأول ـ فلا يجوز أصلاً كما لا يجوز في: قاموا غير زيد أن يكون صفة، ولذلك كانت قراءة: ﴿**فشربوا منه إلا قليل منهم**﴾[2] ـ شاذة، فوجهها عند الزمخشري أنه محمول على المعنى، أي لم يبق إلا قليل منهم كذا قدره. . . ، وأما قول ابن عصفور: إن الوصف بإلاّ يخالف الأوصاف في جريانه على النكرة ـ فضعيف، فإن الوصف إذا قلنا: قام القوم إلا زيد ـ ليس بزيد، وإلا فلا يوصف بالاسم العلم ـ فإنما الوصف بالا مع ما بعدها وهو بمعنى غير، وغير نكرة»[3].

يتضح من هذه النصوص:

أن ابن الضائع يؤيد الزجاجي في كثير مما ذهب إليه، إلا أن ذلك لم يمنعه من التنبيه على ما وقع فيه من أخطاء، كما أنه قد نبه على أخطاء شيخه (أبي علي الشلوبين) وأكثر من تخطئة ابن عصفور (شارح جمل الزجاجي) في شرحه الجمل، حتى بلغ في ذلك أن يصف آرائه بأنها (زعم) فيقدم لها بقوله؟ «. . . وزعم ابن عصفور كذا».

(3 ـ الايضاح لأبي علي الفارسي)

كان كتاب الإيضاح للفارسي أحد الكتب المشرقية التي وجه الأندلسيون اهتمامهم إليها، ويتضح ذلك من خلال دراستهم له ووضعهم الشروح والتعليقات عليه.

وممن أهتم بكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي:

1 ـ الزهري المتوفى سنة 617 هـ:

هو محمد بن أحمد بن سليمان الزهري، أشار صاحب نفح الطيب إلى شرحه لكتاب

(1) شرح الجمل لابن الضائع، جـ 1، ص 141..
(2) سورة البقرة، آية (249).
(3) شرح الجمل لابن الضائع جـ 1، ص 214.

الإيضاح لأبي علي الفارسي، كما أشار إلى ذلك السيوطي[1].

2 ـ ابن معزوز القيسي المتوفى سنة 625 هـ:

وهو أبو الحجاج يوسف بن معزوز القيس، وقد أشار إلى شرحه لكتاب الإيضاح كل من: ابن الأبار، والسيوطي وغيرهما[2].

3 ـ الشلوبين المتوفى سنة 645 هـ:

أشار الشلوبين في كتابه (شرح الجزولية) إلى أنه قد شرح كتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي، حينما قال معلقاً على كلام الجزولي في باب (نعم وبئس): «ولا بد معهما من الممدوح أو المذموم لفظاً أو نية»[3] فيعلق الشلوبين فيقول: (أو نية) مثاله نعم العبد إنَّه أواب، ذهب في الآية مذهب الفارسي من أن الممدوح محذوف، مع وجود الممدوح قبله في قوله: إنا وجدناه صابراً. ذكرناه في شرح الإيضاح[4].

4 ـ ابن هشام الخضراوي المتوفى سنة 646 هـ:

أثبت المؤرخون أن ابن هشام الخضراوي كان من المتهمين بكتاب (الإيضاح للفارسي) وقد ألف في ذلك كتابين هما: (الإفصاح في فوائد الإيضاح) و(الاقتراح في تلخيص الإيضاح)[5].

5 ـ ابن الحاج المتوفى سنة 651 هـ:

أشار إلى ذلك كل من أصحاب كشف الظنون، والبلغة والبغية[6].

---

(1) أنظر: نفح الطيب للمقري ص 413، وبغية الوعاة للسيوطي جـ 1، ص 50.

(2) انظر: التكملة لابن الآبار ص 738، والبغية للسيوطي جـ 2، ص 362، والأعلام للزركلي جـ 9، ص 334.

(3) المقدمة الجزولية ص 43.

(4) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 138.

(1) انظر: التكملة لابن الآبار ص 361، وكشف الظنون لحاجي خليفة جـ 1، ص 213، والبغية جـ 2، ص 244.

(6) أنظر: الكشف جـ 1، ص 213 والبلغة ص 31، والبغية جـ 1، ص 359.

6 ـ أبو بكر الخفاف المتوفى سنة 657:

أشار إلى شرحه لكتاب الإيضاح السيوطي[1].

7 ـ الأبدي المتوفى سنة 680 هـ:

أشار إلى شرحه لكتاب الإيضاح كل من الفيروزبادي والسيوطي[2].

8 ـ ابن الضائع المتوفى سنة 680 هـ:

أشار إلى شرحه لكتاب الإيضاح السيوطي حينما قال في ترجمته له: «أملي على إيضاح الفارسي ورد اعتراضات ابن الطراوة على الفارسي»[3].

9 ـ ابن أبي الربيع المتوفى سنة 688 هـ:

أشار إلى شرحه لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي ـ السيوطي في ترجمته له[4].

ويوجد من هذا الشرح جزء في دار الكتب المصرية تحت رقم (16 نحو) كما توجد صورة لهذه المخطوطة في معهد المخطوطات العربية تحت رقم (14 نحو).

وجميع هذه الشروح غير موجودة ـ إذا استثنينا ـ الجزء الموجود من ـ شرح ابن أبي الربيع.

وهذه فكرة عن هذا الجزء الموجود من شرح ابن أبي الربيع لكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي والمسمى:

الافصاح في شرح الايضاح

وهو جزء من مخطوطة لكتاب (شرح الإيضاح) الذي ألفه ابن أبي الربيع وهو مصور عن نسخة دار الكتب المصرية، وموجود في معهد المخطوطات العربية تحت رقم (14 نحو).

وهو مصور بالميكروفلم.

وقد اطلعت عليه فوجدت أنه لابن أبي الربيع، وليس لابن هشام الخضراوي كما

(1) انظر: بغية الوعاة جـ 1، ص 473.
(2) انظر: البلغة للفيروزبادي ص 168، والبغية للسيوطي جـ 2، ص 169.
(3) بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 204.
(4) المصدر نفسه، جـ 2، ص 125.

كتب في عنوان الميكروفلم، وكما درج المهتمون[1]، بالمخطوطات العربية على نسبته للخضراوي، ودليلي على ذلك ما جاء في الصفحة الأولى من هذه المخطوطة إذ يقول:

«السفر الخامس من كتاب الإفصاح في شرح كتاب الإيضاح، تأليف الأستاذ الجليل المقرىء الإمام أبي الحسن بن أبي الربيع رحمه الله تعالى»[2].

وقد نبهت المسئولين في معهد المخطوطات العربية، كي يتلافوا هذا الخطأ في عنوان هذه المخطوطة.

وأول ما كتب في هذا الجزء قول ابن أبي الربيع:

«بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله».

باب علم حروف الزيادة

كلامه هنا في الزيادة التي تكون لغير تضعيف: فمنها: ـ ما زيد أولاً، ولم يزد غير أول إلا قليلاً، ومنها: ما زيد غير أول ولم يزد أولاً، وما زيد آخراً، ولم يزد غير آخر، ومنها: ما زيد مع غيره ولم يزد وحده، (وزيد مع غيره)[3].

وقد تأتي زوائد لم يضاعف منها الأصل، وقد تأتي زوائد ضوعف منها الأصل.

ولضبط هذا كله ذكر هذا الباب...»[4].

وجاء في الصفحة الأخيرة من هذا الجزء من المخطوطة ـ قول الناسخ:

«تم السفر الخامس من شرح الإيضاح، وبتمامه تم جميع الديوان، وذلك يوم الأربعاء لثلاث مضين من ربيع الثاني من سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة، والحمد لله رب العالمين» وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه[5].

---

(1) انظر: فهرس المخطوطات في دار الكتب (قسم النحو)، وفهرس المخطوطات المصورة في معهد المخطوطات العربية.

(2) الإفصاح شرح الإيضاح لابن أبي الربيع ورقة (1).

(3) ما بين القوسين تكرار.

(4) الإفصاح شرح الإيضاح لابن أبي الربيع ورقة أ.

(5) المصدر نفسه ورقة 136.

يتبين من ذلك عدة أمور، هي:

1 ـ أن هذا الكتاب لابن أبي الربيع، وليس للخضراوي.

2 ـ أن هذه المخطوطة كتبت بعد وفاة مؤلفها.

3 ـ أن هذا الكتاب كان كبيراً، بدليل أن الموجود منه لا يمثل غير سفر من الأسفار الخمسة التي وضعها لشرح كتاب الإيضاح.

4 ـ أن هذا الجزء مخصص للمسائل الصرفية فقط، لذلك لم نأتِ منه بنصوص.

ثالثاً ـ اهتمامهم بكتب النحو المعاصرة لهم:

اهتم نحاة القرن السابع الأندلسيون بكتب النحو المعاصرة لهم في تلك البلاد.

فمن ذلك ـ شرحا الجزولية للشلوبين، وشرح الشريشي للدرة الألفية، المعروفة بألفية ابن معط، وإعادة الجزولي كتابة مقدمته المعروفة بقانون النحو.

(1 ـ شرحا الجزولية للشلوبين)

قلنا: إن الشلوبين قد شرح المقدمة الجزولية مرتين في شرحين، كما أن المؤرخين أشاروا إلى ذلك، وإلى أنه كانت له شروح عدة في العربية، ومن أولئك:

أ ـ ابن عبدالملك: يقول في ترجمته للشلوبين: «... كان ذا معرفة بالقراءات، حاملاً للآداب واللغات: آخذاً بطرف صالح من رواية الحديث، متقدماً في العربية، كبير أساتيذها بأشبيلية، مبرزاً في تحصيلها مستبحراً في معرفتها متحققاً بها حسن الإلقاء لها والتعبير عن أغراضها، وله فيها مصنفات نافعة، وتنبيهات نبيلة وشروح واستدراكات وتكميلات...»[1].

ب ـ **ويقول عنه السيوطي:** «... صنف تعليقاً على كتاب سيبويه، وشرحين على الجزولية، وله كتاب في النحو سماه التوطئة»[2].

---

(1) الذيل والتكملة لابن عبد الملك جـ 5، ص 460.

(2) بغية الوعاة للسيوطي جـ 2، ص 224.

وهذان الشرحان موجودان في معهد المخطوطات العربية:

أولهما: تحت رقم (103 نحو)، وهو شرح كامل للمقدمة الجزولية وعدد أوراقه (104 ورقات) إلا أنه شرح مختصر.

ثانيهما: تحت رقم (102 نحو)، وهو شرح ناقص، إذ أن أول ما جاء فيه هو الكلام عن باب لا النافية للجنس) إلا أنه شرح مطول، وعدد أوراقه (143 ورقة).

وقد أطلق عليهما الدكتور أمين السيد ـ الشرح الصغير على الأول، والشرح الكبير على الثاني[1].

ولأهمية ذلك سأحاول وصف كل من هاتين النسختين وصفاً موجزاً، ثم أعرض نصوصاً من النسخة الأولى والنسخة الثانية، ونصاً من شرح اللورقي للجزولية، عسى أن يوضح هذا صورة لطريقة الشلوبين واللورقي في شروحهم لهذه المقدمة.

أ ـ شرح الجزولية الصغير للشلوبين

قلنا: إن هذا الشرح موجود في معهد المخطوطات العربية مصوراً بالميكروفلم وقد أخذ الدكتور أمين السيد صورة لهذه المخطوطة وتفضل سيادته باطلاعي عليها[2].

وهذه بعض الملاحظات عنها:

1 ـ هذه النسخة مكونة من (103 ورقات) أي (206 صفحات) ولكن الورقة الأولى وضعت في صفحتين مكررتين برقم (1) فأصبح عدد صفحاتها (205 صفحات).

2 ـ وهي مكتوبة بخط مغربي.

3 ـ بين الشلوبين سبب تأليفه لهذا الشرح عندما قال في مقدمته له: «سألني بعض من يكرم على أن أكتب (له على المقدمة الجزولية المضافة)[3] إلى أبي موسى الجزولي، لأنه الذي أتى بها، لا (إنه الواضع لها، على ما أخبرني به)[3] رحمه الله، (من ذلك، لكنه لم يعين لها.

(1) انظر: الاتجاهات النحوية في الأندلس ص 439.

(2) تفضل أستاذي الدكتور أمين السيد بإعارتي مخطوطتي (شرحي الجزولية للشلوبين) وكتباً أخرى عزيزة لديه فجزاه الله خيراً.

(3) هذه النصوص أخذتها من مقدمة التوطئة ليوسف المطاوع، لوجود فراغ مكانها في النسخة الموجودة عندي.

واضعاً، فنسبت إليه ـ حواشٍ تبين ما أبهم منها، وتستدرك ما عول صاحبها عليها من إسقاط أمثلتها، وتقديم ما يتيسر مما أخذ وضعه منها)[3] ـ فأسعفته فيما سأل، (ثم أن بعض الطلبة جمع ذلك وعلق بمواضعه من المقدمة المذكورة، وعرضه على فرضيته، وقرأ على تقدمته، فربما زدت فيه في أثناء قراءته ـ ما رأيت أنه لائق به وأحق أن يدخل بين النوايا المقصودة إذا لم يكن وضعه أولاً على قصد التواليف . . . والله تعالى سبحانه يجعل سعينا فيه وفي غيره في ذاته موصلاً إلى مرضاته بمنه وفضله)[1]. . . »[2].

4 ـ وقد كتب في الصفحة الأولى من هذه المخطوطة إجازة لكاتبها من مؤلفها وهي كما يأتي:

«الحمد لله وسلاماً على عباده الذين اصطفى، يقول العبد المستغفر من ذنبه: علي بن عبدالواحد فيها إجازتي عن الأستاذ الجليل أبي علي مؤلفها.

الحمد لله وحده، مؤلف هذا الكتاب ذكره ابن الآبار في (كتابه)[3] المسمى بتكملة الصلة، فقال فيه: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله إلا . . . من أهل أشبيلة، ورئيس النحويين بالأندلس، يكنى أبا علي، ويعرف بالشلوبين، سمع من أبي بكر بن الجد، وكذا عبدالله بن زرقون، وكذا بونة وأخذ علم العربية عن أبي إسحاق بن ملكون، وأبي الحسن نجبة، وغيرهما.

وأجاز ابن خير وابن حبيش وابن حمير وابن كوثر وابن مقدام وابن حكم والنباهي في الإسكندرية، نقلت هذا ممن جمعها. . . »[4].

كما جاء في هذه الصلحة قول الكاتب: «لقيته غير مرة وأخذت عنه»[5].

5 ـ وجاء في الصفحة الأخيرة من هذه المخطوطة إجازة أيضاً من المؤلف الكاتب وهي:

«انتهى والحمدلله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم تسليماً. . . وشرف وكرم.

---

(1) هذا نص مأخوذ من مقدمة التوطئة ليوسف المطاوع.
(2) شرح الجزولية الصغير للشلوبين، ص 2.
(3) ما بين القوسين زيادة مني.
(4) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 1.
(5) المصدر والصفحة أنفسهما.

بسم الله الرحمن الرحيم

سمع كاتبه من أول هذا الشرح من لفظ جامعه الشيخ الأستاذ الحافظ الأجل العلم الأوحد أبي علي عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي أدام الله كرامته. . وفقه الله وناوله سائره، وأباح له التحديث عنه به، وسائر مجموعاته ومروياته، على شرط ذلك، وكتب بأشبيلية حرسها الله في ست ذي القعدة، سنة اثنتين وعشرين وستمائة. والحمد لله حق حمده»[1].

كما جاء في الصفحة نفسها تصديق المؤلف على هذه الإجازة حينما قال:

«المكتوب بخط هذا - صحيح، وكتب عمر محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي في ذي القعدة سنة اثنتين وستمائة»[2].

كما جاء فيها: «تم: شهادة الحسن بن عبدالله السلوقي»[3].

ب - شرح الجزولية الكبير للشلوبين

بعد اطلاعي على نسخة الكتاب الموجودة في معهد المخطوطات بالقاهرة - أورد هذه الملاحظات على هذا الشرح:

1 - عدد أوراق هذه النسخة (143 ورقة) وهي مكتوبة بخط مغربي قديم.

2 - كانت بداية نسخة معهد المخطوطات كما قلنا من (باب لا النافية للجنس)[4].

3 - قد ألحق الشلوبين في آخر شرحه - مسائل مختلفة تكلم فيها عن (الحقيقة والمجاز)[5] وعن (مسائل أخرى في علم الكلام، وعلم الصرف، وعلم المنطق)[6]، وذلك في أربع صفحات.

وبعد هذه الصورة الموجزة - أورد بعض هذه النصوص:

1 - يقول الجزولي في باب النواصب: «الحرف الذي ينصب الفعل المضارع بعده

---

(1) شرح الجزولية الصغير للشلوبين، ص 205.

(2) المصدر والصفحة أنفسهما.

(3) نقلاً عن مقدمة التوطئة ليوسف المطاوع ص 61.

(4) أنظر: شرح الجزولية الكبير ورقة (1).

(5) انظر: المصدر نفسه ورقة (139).

(6) انظر: المصدر نفسه ورقة (140)، (142)، (143).

ينقسم قسمين: ناصب بنفسه، وغير ناصب بنفسه، فالناصب بنفسه: أن، ولن، وإذن، وكي في أحد قسميها.

فأن لها ثلاثة مواضع: موضع تضمر فيه ولا تظهر، وموضع تظهر فيه ولا تضمر وموضع يجوز فيه الأمران، فالموضع الذي تضمر فيه ولا تظهر بعد: حتى، وكي الجارة، ولام الجحود، والواو والفاء في الأجوبة الثمانية. . . »[1].

فيعلق الشلوبين في شرحه الصغير على ذلك فيقول: « . . . قوله: والموضع الذي تضمر فيه ولا تظهر هو بعد حتى، وكي الجارة إلى آخره، هذا هو الذي عليه كلام العرب في هذه الحروف، أعني: ألا تظهر (أن) بعدها، وقد جاء إظهار (أن) بعد كي في قول جميل:

فقالت: أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغر وتخدعا

وهذا ينبغي أن يكون من الضرائر التي يرد فيها الشيء إلى أصله المتروك. . . »[2].

أما اللورقي فيعلق على ذلك بقوله: قال رحمه الله تعالى: فالموضع الذي تضمر فيه ولا تظهر هو بعد حتى وكي الجارة ولام الجحود والفاء والواو في الأجوبة الثمانية. . ، وفي الأخرى[3]: فالأول بعد حتى، إذا كانت غاية أو علة، وكي الجارة، ولام الجحود، والفاء والواو في الأجوبة الثمانية. . ، قلت: إنما وجب إضمار (أن) بعد هذه الحروف لأمور ثلاثة: كثرة الاستعمال وظهور النصب بعدها مع كون هذه كالنائبة عنها.

قال صاحب المفصل: وجب الإضمار لئلا يتوسط بعد حرف العطف شيء أجنبي من اللفظ: يعني: أن هذه الحروف في الأصل للعطف فلو ظهرت (أن) بعدها ـ لظهر في اللفظ عطف الإسم على الفعل، وذلك لا يجوز، ووجب الإضمار بعد لام الجحود، لأن هذا نفي جواب فعل مثبت لا يظهر معه (أن) والجواب ينبغي أن يكون على وفق السؤال، كأن قائلاً قال: سيذر المؤمنين. فقيل: ما كان الله ليذر المؤمنين.

قال ابن السراج: الحرف الذي فيه (أن) لام توكيد النفي ـ لا تستعمل إلا في النفي الواقع، وذلك لا يحصل ـ إذا تأملت ـ إلا إذا كان ماضياً، وظهور (أن) الناصبة الدالة على الاستقبال ينافي ذلك، وأيضاً فالكلام قد طال بالنفي، وأما (كي) فكونها حرف جر

---

(1) المقدمة الجزولية، ص 12 - 13.

(2) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 36 - 37.

(3) في هذا دليل على إعادة الجزولي كتابة مقدمته.

أوجب أن يكون بعدها (أن) فلم يحتج إلى إظهارها لأنه معلوم.

وأجاز الكوفيون إظهارها بعد لام الجحود مع قولهم: إن لام الجحود هي الناصبة بنفسها، وهذا خلف من القول، وأجازوا أيضاً إظهارها مع (كي) الجارة واستدلوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شناً ببيداء بلقع[1]

وهذا غلط في الاستعمال، فإن (كي) هذه ليست الجارة، وإنما هي بمعنى (أن) وظهورها بعدها إنما هو على وجه التوكيد، وما يجوز فيه الإظهار أيضاً قولك في العطف: يعجبني خروجك وأن تقوم.

وأما الأجوبة الثمانية فهي: الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي، والتمني، والعرض، والدعاء، والتحضيض، وقد جاء بعد الترجي في قوله تعالى: ﴿**فأطلع إلى إله موسى**﴾[2] فهذه وما هو في معناها مما هو غير واجب حكمه ما ذكر، والجواب بالواو قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿**ويجعل لك قصوراً**﴾[3] فيمن قرأ بالنصب، وقوله في حتى: إذا كانت غاية أو علة: مثال الغاية: سرت حتى تطلع الشمس، ومثال العلة: سرت حتى أدخل المدينة[4].

2 ـ يقول الجزولي في باب التصغير: «وما كان من الأسماء على خمسة أحرف لا بألف التأنيث في آخره ولا بالألف والنون الزائدتين ولا بحرف مد ولين هو قبل آخره وليس هو رابعه ـ فلا بد من الحذف منه في التحقير، وما زاد على الخمسة منه ـ فلا بد من الحذف منه في التحقير، والزيادة أولى بالحذف من الأصل، والميم اللاحقة لأوائل الأسماء الجارية على أفعالها ـ أولى بالبقاء من الملحق بالأصل على رأي[5].

فيعلق الشلوبين على ذلك في شرحه الصغير فيقول: «وقوله: وما زاد على الخمسة ـ فلا بد من الحذف فيه، مثاله: عضر فوط، تقول: عضيرف وعضيريف ـ وينقصه هنا: ألا يكون في آخره ألفا التأنيث، نحو: خنفساء، لا ألفه، نحو قر قرى، لأنك تقول: خنيفساء، وقريقر، أو هاء التأنيث، نحو قرقرة، لأنك تقول: قريقرة، والألف والنون

---

(1) لم يعرف قائله، أنظر مغني اللبيب لابن هشام جـ 1، ص 157.

(2) (سورة القصص: آية (38)، ونص الآية (فاجعل لي صرحاً لعلي أطلع إلى إله موسى).

(3) سورة الفرقان: آية (10)، لم أجد من قرأها بالنصب. أنظر: البحر المحيط جـ 6، ص 315.

(4) المباحث الكاملية: اللورقي جـ 1، ص 43 - 45.

(5) المقدمة الجزولية ص 54.

الزائدتان: نحو: زعفران، فإنك تقول: زعيفران وقوله: والزائد بالحذف أولى من الأصلي مثاله: مدحرج. فتقول فيه: دحيرج دحيريج، وقوله: والميم اللاحقة لأوائل الأسماء الجارية إلى آخره. مثاله: مقعنسس تقول مقيعس ومقيعيس. هذا مذهب سيبويه.

ومنهم من يقول: قعيسس وقعيسيس، وهو المبرد ومن تبعه..»[1].

أما في الشرح الكبير فيعلق على ذلك بقوله: «وقوله: وما زاد على الخمسة فلا بد من الحذف فيه في التحقير، يعني: أن السداسي لا بد أن يحذف منه، فنقول في عضر فوط: عضيرف. وفي عنكبوت: عنيكب. حذفت منها حرفين (حتى إلى مثال التصغير وهو الرباعي)[2]... وقوله: والزائد أولى بالحذف من الأصلي مثاله: مدحرج. الميم فيه زائدة ـ فحذفها أولى. فتقول: (دحيرج)، ولا تقول: مديحر. وكذلك واو. جركوس ـ هي أولى بالحذف من الأصل وهو السين ـ فنقول: جريكس، ولا تقول: جريك.

وقوله والميم اللاحقة لأوائل الأسماء الجارية على أفعالها، أولى بالبقاء من الملحق بالأصل على رأي، هو رأي سيُبويه، ومثال ذلك مقعنسس. تقول فيه مقيعس وإن عوضت قلت: مقيعيس، بألا يحذف الميم...، وقال المبرد: تصغيره: قعيسس، لأنه ملحق بمحرنجم، ولو صغر محرنجم لقيل: حريجم، وقول س[3] ـ أجود، لأن إحدى السينين وإن كانت للإلحاق ـ فهي زائدة. إلا أن لها قوة في الإلحاق[3]، وللميم قوتان... فهي أولى بالبقاء[4].

والذي نلحظه من هذه النصوص:

1 ـ أن الشلوبين ربط بين شرحه للمقدمة الجزولية، والمقدمة نفسها، وذلك كما نراه في تعليقه على كلام الجزولي في باب النواصب، إذ يقول: «والموضع الذي تضمر فيه ولا تظهر هو بعد حتى، وكي الجارة إلى آخره...»[5]، وهو بذلك يشير إلى قول الجزولي: «فالموضع الذي تضمر فيه ولا تظهر بعد حتى، وكي الجارة، ولام الجحود، والواو والفاء في الأجوبة الثمانية...»[6].

---

(1) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 165.
(2) العبارة ليست مستقيمة. ولو قال فيها: حتى صار في مثال التصغير رباعياً ـ لاستقامت.
(3) يقصد به سيبويه، إذ جرى على الإشارة إليه بأول حرف من اسمه في شرح الجزولية.
(4) شرح الجزولية الكبير للشلوبين ورقة 18.
(5) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 36.
(6) المقدمة الجزولية ص 13.

2 ـ أن الشلوبين ينتقد الجزولي أحياناً، من ذلك ما فعله عندما وجد عبارته غير كاملة فقال في شرحه لنص الجزولي في باب التصغير: «وقوله: وما زاد على الخمسة فلا بد من الحذف فيه. . .، وينقصه هنا: ألا يكون في آخره ألف التأنيث. . .»[1].

3 ـ أن الشلوبين كان موجزاً في شرحيه للجزولية إذ نجده كثيراً ما يقتصر على ذكر رأي المصنف فقط، وذلك كما فعل في تعليقه على كلام الجزولي في باب النواصب.

3 ـ أن اللورقي كان يطيل كثيراً في شرحه لكلام الجزولي ـ فنجده يذكر جميع الأقوال التي قيلت في المسألة الواحدة مثلاً، وما فعله في مسألة وجوب إضمار أن ـ خير دليل على ذلك، إذ ذكر أقوال كل: من الزمخشري (صاحب المفصل)، وابن السراج، والكوفيين، فضلاً عن تعليقه على رأي الجزولي.

2 ـ التعليقات الوفية شرح الدرة الألفية

قلنا: إن الشريشي، وهو: (محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سحمان البكري الأندلسي النحوي المولود سنة 601 هـ، والمتوفى سنة 685 هـ) ـ قد شرح ألفية ابن معط المعروفة بالدرة الألفية في علم العربية، وقد سمى شرحه هذا: (التعليقات الوفية)[2].

ويوجد لهذا الشرح نسختان، هما:

1 ـ نسخة منها في مجلد واحد في دار الكتب المصرية تحت رقم (59 نحو) وهي تمثل نصف شرح الشريشي، وموجود أيضاً في الخزانة التيمورية، وذلك تحت رقم (494 نحو).

2 ـ نسخة أخرى في مجلد واحد وهي تحت رقم (334 نحو)، موجود في دار الكتب المصرية، وفيها خروم من الأول، وهي ناقصة أيضاً من أولها وآخرها.

وبما أني اطلعت على هاتين النسختين من هذا الشرح، ووجدتهما ناقصتين: الأولى ناقصة من آخرها، إذ أنها تمثل نصف الشرح، والثانية ناقصة من أولها وآخرها ـ فقد اخترت النسخة الأولى لإلقاء نظرة عليها، إذ أنها ناقصة من جانب واحد فقط، وهذه بعض البيانات عنها:

1 ـ النسخة موجودة في دار الكتب المصرية تحت رقم (59 نحو)، وفي الخزانة التيمورية تحت

---

(1) شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 165 بتصرف.
(2) انظر: هذا البحث، ص 276.

رقم (494 نحو)، وهي في مجلد واحد.

2 ـ عدد صفحاتها (332 صفحة)، وهي مرقمة ترقيماً حديثاً، وبعد إحصائي لصفحاتها ـ وجدت أن الترقيم سليم.

3 ـ كاتب هذه المخطوطة هو محمد بن إبراهيم بن علي الدمشقي.

4 ـ وقد جاء في الصفحة الأولى منها عنوان الكتاب وهو:

«الأول من التعليقات الوفية بشرح الدرة الألفية».

تأليف: الشيخ الإمام العالم العامل الصدر الكامل الحبر العلامة جمال الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله البكري الأندلسي الشريشي رحمه الله ورضي الله عنه والحمد لله وحده.

وقد جاء بعد ذلك في الصفحة نفسها وبخط حديث: توفي سنة ٦٨٥ هـ، وهو غير شارح المقامات.

5 ـ وهذا الجزء يبدأ بالكلام فيه عن أول باب من أبواب (الدرة الألفية) وهو الكلام عن (الكلام وما يتألف منه) وينتهي الكلام فيه عند انتهاء الكلام عن باب (نائب الفاعل).

6 ـ جاء في أول هذا الكتاب قول الشريشي: «بسم الله الرحمن الرحيم. وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وجميع أصحابه وسلم تسليماً. الحمد لله الذي فضل اللغة العربية على سائر اللغات، فأنزل فيها كتابه العزيز».

7 ـ بين في الصفحة نفسها مكانة علم العربية، إذ قال: « . . . وبعد فإن منزلة علم العربية من العلوم الإسلامية منزلة رفيعة عظيمة، ومنفعته في جميع الفنون منفعة جليلة عميمة. . . ، فإنه ترجمان القرآن الذي يعتمد في استعلام أحكامه وحكمه عليه، والحاكم الذي يرجع في معرفة صواب الكلام من خطئه إليه، والمتكفل بشرح معاني السنة وبيان أحكامها والقيوم بإبداء أسرارها اللطيفة وأفهامها، وإمام علم الفقه الجليل، وقسطاسه وقاعدة علم الأصول (والأصيل)[1] وأساسه».

8 ـ بين سبب تأليف هذا الشرح حينما قال: « . . . إن من أجل كتبها[2] المختصرة وأوعاها

(1) كذا في الأصل ـ ويبدو أنه حشو من الكاتب.

(2) يقصد كتب العربية كما يبينه السياق.

وأنفع ما اشتغل فيها وأولاها ـ الأرجوزة الوجيزة المغربية، الملقبة بالدرة الألفية، لكثرة علمها وصغر حجمها وجودة نظمها، إلا أنها شعر جاءت الأبواب الواقعة فيها مقفلة، والفصول والفروع الداخلة تحتها مجملة، فقارئها إن كان مبتدئاً يحتاج إلى فتح تلك الأبواب وضبطها، وإن كان شادياً تشوق إلى تفريع تلك الفصول وبسطها ـ فعملت هذا الشرح، ليفتح من أبوابها ما أقفل، ويفصل من قواعدها ما أجمل، ويوضح من مسائلها ما أشكل، وينبه من فروعها على ما ترك وأهمل مستعيناً بالله وشاكراً لما أولاه»[1].

9 ـ وقد قال في وصف الدرة الألفية: قلت فيها:

الدرة المنظومة الألفية	أجل ما في الكتب النحوية
لكونها في حجمها صغيرة	جليلة في قدرها كبيرة
من أجل ذاك لقبت بالدرة	واشتهرت في الناس أي شهرة
نظمها الشيخ الإمام يحيى	فذكره يبقى بها ويحيا
على مرور الدهر والأعصار	وحيثما حلت من الأمصار
ورحمة الله مع السلام	عليه من علامة إمام[2]

10 ـ وجاء في آخر هذا المجلد من النسخة قول كاتبها: «تم الجزء الأول وهو النصف، من شرح الدرة الألفية، تأليف الشيخ الإمام العالم العامل الحبر الكامل الأوحد العلامة جمال الدين أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله البكري الشريشي رحمه الله. ووافق الفراغ منه يوم الجمعة بعد الصلاة من جمادي الأولى سنة اثنتين وتسعين وستمائة، وكتبه لنفسه خاصة وللناس بعد عامة، أفقر عبيد الله إلى رحمته محمد بن ابراهيم بن علي بن يوسف الدمشقي بها حامداً الله ومصلياً على نبيه وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً مباركاً طيباً والحمد لله رب العالمين[3].

هذه بعض الملاحظات على المخطوطة، لعلي بها وبما أوردته من نصوص خلال عرضي لآراء نحاة القرن السابع الهجري فيما تقدم[4] ـ أكون قد قدمت صورة موجزة عن هذه المخطوطة.

(1) التعليقات الوفية للشريشي ص 3.
(2) التعليقات الوفية للشريشي ص 4.
(3) المصدر نفسه، ص 332.
(4) أنظر: الباب الأول من هذا البحث.

3 ـ اعادة الجزولي كتابة مقدمته

كتب الجزولي مقدمته عدة مرات، وكان يهدف من ذلك تيسيرها للدارسين بعد أن تبين له عدم تحقق ما كان يهدف إليه عندما كتبها لأول مرة، فقد ظهر له أن أئمة اللغة العربية قد عجزوا عن فهمها[1]، فكيف حال طلابها المبتدئين؟.

ولم يكن الجزولي وحيد عصره في إعادته كتابة المقدمة.

فهذا الشلوبين أعاد كتابة شرحه للجزولية، ليسهل أمام طلاب العلم[2].

وهذا ابن عصفور يعيد كتابة مقربه في النحو في (شرحه للمقرب)[3].

وهذا ابن مالك يقوم بإعادة كتابة تسهيله في كتابه (شرح التسهيل)[4].

وهذا أبو حيان يعيد كتابة غاية الإحسان في كتابه (النكت الحسان)[5].

كل ذلك بهدف تيسير ما كتبوه ـ في أول الأمر ـ لطلاب اللغة العربية.

وفيما يلي محاولة لتوضيح إعادة الجزولي كتابة مقدمته، وهي تتلخص في شيئين هما:

1 ـ التدليل على قيامه بهذا العمل.

2 ـ عرض نصوص للكتاب من خلال النسختين.

وللتدليل على قيامه بذلك ـ أقول: ذكر اللورقي في شرحه للمقدمة الجزولية ما يدل على أن الجزولي أعاد كتابة هذه المقدمة أكثر من مرة، وذلك حينما قال في مواضع عدة ما ينبىء بقيام الجزولي بذلك، ومما جاء عنه:

1 ـ يقول في حديثه عن أقسام الكلام: «قال الشيخ رحمه الله تعالى: (كل جنس قسم إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه، أو نوع قسم إلى أشخاصه ـ فاسم المقسوم صادق على الأنواع والأشخاص، وإلا فليست بأقسام له)[6]، قلت: قد اختصر هذا الضابط في النسخة المتأخرة قليلاً.

---

(1) أنظر: المباحث الكاملية للورقي جـ 1، ص 22 وأنباء الرواة للقفطي جـ 2، ص 38.

(2) أنظر: شرح الجزولية الكبير للشلوبين ـ نسخة المغرب الورقة الأولى.

(3) مقدمة المقرب ـ تحقيق: الجواري والجبوري ص 16.

(4) أنظر: كشف الظنون جـ 1، ص 405، ومقدمة التسهيل لمحمد كامل بركات ص 21، 73.

(5) أنظر: أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي ص 145.

(6) المقدمة الجزولية ص 2.

فقال: (وكل جنس قسم إلى أنواعه أو إلى أشخاص أنواعه). . . »[1].

ويقول في الباب نفسه: «قال الشيخ: (الاسم كل كلمة دلت على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود ذلك المعنى) قلت: قال في نسخة أخرى بدل قوله: (ولا تتعرض إلى آخره. . .): (ولا تدل على أن زمان وجود المعنى - ماض أو ليس ماضياً)، وقال في المتأخرة: (ولا يفهم من لفظها أن زمانها ماض أو ليس ماضياً). . . »[2].

2 - قال في باب الأفعال: «قال رحمه الله تعالى: (ويعامل آخر الفعل في ذلك كله معاملة آخر الفعل المجزوم) وقال في النسخة الأخرى: (وعمل في آخر الفعل كما يعمل في آخر المجزوم، غير أنهم حذفوا الساكن بعد حرف المضارعة من يأكل ويأخذ لما لا يؤدي إليه إلا بحذف من اجتماع الهمزتين. فقالوا: خذ وكل، وقد قالوا: أو كل. وأجازوا في «أمر» إذا ابتدىء به الكلام أن يكون مثل خذ، وأن يجري على أصله، وإذا اتصل بما قبله أجروه على أصله غالباً، وأما سأل يسأل - فسل هو اسأل، حققت فيه الهمزة الساكن قبلها عن همزة الوصل، وإلا فهو من تداخل اللغتين، لأنهم حكوا: سأل يسأل بلا همزة وسأل يسأل بالهمزة. . »[3].

3 - يعقب اللورقي على قول الجزولي رحمه الله تعالى: «وللإضافة والإضمار وترتيب المضمرات تأثير في هذا الباب»[4].

فيقول: «وفي بعض النسخ يتقدم هذا الفصل قوله رحمه الله تعالى: (وإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا ولا مسنداً). . . »[5].

يتضح من هذه النصوص أمور عدة، هي:

1 - أن الجزولي قد أعاد كتابة مقدمته (قانون النحو) - أكثر من مرة، وذلك كما يتبين من النص الثاني والنص الرابع.

2 - أن الجزولي قد كتب النسخة المختصرة أولاً ثم قام بكتابة نسخ أخرى أطول منها بعد ذلك، وذلك كما يتبين من النص الثالث.

---

(1) المباحث الكاملية لورقي ص 8، 9.
(2) المصدر نفسه، ص 10.
(3) المصدر نفسه ص 75، 76.
(4) المقدمة الجزولية ص 19.
(5) المباحث الكاملية للورقي ص 143.

3 ـ أن كتابته لهذه المقدمة كانت كل مرة تزيد عما قبلها، وذلك كما يتضح من النصين الأول والثاني.

من هنا نقول: إن الجزولي كان يهدف إلى تبسيط النحو العربي عن طريق تبسيط مقدمته أمام طلاب العربية.

ولإعطاء صورة أوضح من هذه المحاولة أورد باباً من أبواب المقدمة الجزولية من نسختين مختلفتين هما:

1 ـ النسخة الموجودة في دار الكتب المصرية والمعروفة لأغلب الباحثين.

2 ـ نسخة استخلصتها من شرح اللورقي للجزولية.

وقد اخترت باب الفاعل نموذجاً لذلك.

«باب الفاعل»

يقول عنه في المقدمة الجزولية (نسخة دار الكتب):

(باب)

«إذا ذكر الفعل علم أنه لا بد من فاعل، وأنه أقل ما يكون، وأن أصله التذكير ولا يدرك التأنيث ولا التثنية والجمع، فيحتاج ما لا يدرك إلى علامة، فإذا أسند الفعل إلى المفرد أو المثنى من ظاهر المؤنث الحقيقي ولم يفصل بينهما فالعلامة لازمة في اللغة المشهورة، وحذفها مع الفصل أسهل منه بلا فصل، ولا تلزم مع الجمع مطلقاً، ويجوز حذفها إذا أسند الفعل إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي مطلقاً، إلا أن الحذف مع الفصل أسهل منه بلا فصل، ولا يحذف إذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث مطلقاً إلا في الضرورة، وعلامة التثنية وعلامة الجمع يجوز إثباتها، وحذفها أفصح، لكونهما يوهمان الضمير، ولكون معناهما غير لازم للاسم بخلاف علامة التأنيث.

والفاعل مرتبته أن يلي الفعل، والمفعول مرتبته أن لا يليه، ثم يجوز وقوع كل واحد منهما في مرتبة الآخر وقد يجب.

فكل فاعل متصل بضمير يعود على المفعول به أو مقرون بإلا أو في معنى المقرون بإلا ـ وجب تأخيره، وكل فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول لا في اللفظ ولا في المعنى ـ وجب تقديمه، وإن كان الفاعل مضمراً ليس متصلاً بإلا ولا أسند إليه وصف جار

على غير من هو له أو مصدر مضافاً إلى مضمر هو أبعد رتبة منه ـ وجب تقديمه، وإن كان الفاعل والمفعول مضمرين متفاوتي الرتبة، واتصلا بالمصدر ـ لم يكن الفاعل إلا أقرب رتبة ولا المفعول إلا أبعد رتبة.

وللإضافة والإضمار في ترتيب المضمرات تأثير في هذا الباب»[1].

ويقول عن الباب نفسه في النسخة المأخوذة من (المباحث الكاملية):

«باب الفاعل ـ قد ذكر الفاعل قبل، وهو مظهر ومضمر، وارتفاعه بالفعل: تصرف أو لم يتصرف، وباسم في تأويل فعل.

وهو ستة أقسام: اسم فاعل، وصفة مشبهة، وصفة أجروها مجرى الأسماء واسم أجروه مجرى الصفات، ومصدر، واسم فعل.

ولكل منها موضع يذكر فيه تفاصيل أحكامه، وكلها يرفع المضمر، في مشهور كلامهم ومستحسنه لا يرتفع الظاهر منها بالاسم الجاري مجرى الصفات، ولا بالصفة الجارية مجرى الأسماء ـ إلا حيث يكون الوصف بما منه اشتقاقها حقيقة، كما لو ارتفع بها ضميره، وإذا ذكر الفعل علم عقلاً أنه لا بد من فاعل، وأن أقله واحد، وأن أصله التذكير، ولا يدرك بالعقل أنه مؤنث ولا مثنى ولا مجموع ـ فيحتاج في ذلك إلى علامات.

فإذا أسند الفعل المتصرف إلى مفرد أو مثنى من ظاهر المؤنث الحقيقي ولم يفصل بينهما لزم إثبات العلامة في مشهور كلامهم، وحذفها مع حقيقي المؤنث غير العاقل أسهل منه مع العاقل، ومع الفصل أحسن منه بلا فصل، ولا يلزم إذا أسند الفعل إلى الجمع، وكل واحد من الحذف والإثبات فصيح في (نعم) و (بئس) ولا يثبت ألبتة في: (حب) من (حبذا)، ولا في قولك متعجباً: أكرم هذا وإن كانت (هذا) فاعلة، لما ستراه في موضعه ان شاء الله تعالى.

وإن كان المؤنث غير حقيقي لم يلزم إثبات العلامة فيما يسند عن متصرف الفعل إلى ظاهره: مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً، غير أن الحذف مع الجمع أحسن منه مع المفرد والمثنى، ومع الفصل أحسن منه بلا فصل، وكل فصيح مشهور، قال تعالى: ﴿**وما كان صلاتهم عند البيت الامكاء وتصدية**﴾[2]، وإذا أسند الفعل إلى ضمير المؤنث على الإطلاق ـ لم تحذف العلامة إلاّ ضرورة، لما يؤدي إليه حذفها من مخالفة الضمير لما يعود إليه،

(1) المقدمة الجزولية ص 18، 19.

(2) سورة الأنفال، آية (35).

ونقف إن شاء الله تعالى على زيادة بيان في هذا الموضع إذا ذكر المضمر الذي يفسره ملفوظ به قبله.

وأما علامة التثنية وعلامة الجمع إذا أسند الفعل إلى ظاهرهما ـ فيجوز أن يثبتا، وأن يحذفا أكثر وأشهر في كلامهم، لما يوهما من كونهما ضميرين وكون معناهما غير لازم للاسم لزوم معنى علامة التأنيث.

والفاعل مرتبته أن يلي الفعل، ومرتبة الفعل، ومرتبة المفعول ألا يليه، ثم كل واحد منهما يقع في مرتبة الآخر: إما وجوباً، وإما جوازاً.

فانحصر مكان الوجوب ليعلم مكان الجواز: كل فاعل اتصل بضمير يعود إلى المفعول أو اقترنت به أو أسند إلى مصدر أضيف إلى المفعول به ـ وجب تأخيره.

وكل فاعل لا قرينة تفصل بينه وبين المفعول لا في اللفظ ولا في المعنى، أو كان مضمراً لم تقترن به إلا ولا أسند إليه وصف جار على غير من هو له ـ وجب تقديمه.

وللإضافة والإضمار وترتيب المضمرات تأثير في هذا الباب.

وإذا كان الفاعل والمفعول به مضمرين على رتبة واتصلا بالمصدر ـ لم يكن الفاعل إلا المقدم.

وإن كان أحدهما أقرب رتبة والآخر أبعد ولم يتصلا به معاً ـ فالأقرب هو الفاعل (المقدم)، وإن كان الفاعل أبعد رتبة ولم ينون المصدر ولا فيه ألف ولام فصلت أحدهما، جارياً على ما يجب له من الإعراب، والأجود أن يكون المنفصل هو المفعول، لأن إضافة المصدر إلى الفاعل الذي وجوده ـ أولى من إضافته إلى المفعول الذي يقع به»[1].

---

(1) المباحث الكاملية للورقي ص 132 - 147.

"الخاتمة"

المعالم البارزة في البحث



«الخاتمة»

المعالم البارزة في البحث

أستطيع بعد انتهائي من هذا البحث أن أستخلص عدة أمور أهمها:

1 ـ أن الدراسات النحوية في الأندلس ـ قد بدأت في القرن الثاني الهجري ـ يحدوهم إلى ذلك حبهم للغة القرآن الكريم.

2 ـ وأن أول كتاب نحوي مشرقي دخل الأندلس ـ لم يكن كتاب الكسائي ـ كما هو شائع بين كثير من الباحثين ـ وإنما دخل هذا الكتاب ومعه كتاب سيبويه إن لم يكن السبق في ذلك لكتاب سيبويه، لأن حمدون المتوفى في أوائل القرن الثالث الهجري كان يحفظه وهو لم يغادر في حياته بلاد الأندلس.

وإذا ثبت ذلك ـ فإن السبق لكتاب الكسائي ـ إنما كان في الشهرة فقط، وليس في دخوله بلاد الأندلس.

3 ـ وإن القول بوجود مذهب نحوي أندلسي من المسلم به ـ إذا سرنا في تقسيم المدارس النحوية ـ تقسيماً جغرافياً كما سار عليه من قبلنا. إلا أننا نقول: إنَّ النحو العربي ـ كغيره من العلوم ـ لا يمكن تقسيمه تقسيماً جغرافياً ـ وإنما يمكن تقسيمه تقسيماً آخر قائماً على الأصول التي سار عليها كل مذهب ـ فيمكن القول بأن هناك مدرسة للسماع ومدرسة للقياس مثلاً، وقد سار على نهج هاتين المدرستين نحاة في البصرة ونحاة في الكوفة ـ وكذلك كل من جاء بعدهم.

وإذا قلنا بوجود مدرسة للبصرة، وأخرى للكوفة ـ أمكن لنا القول بوجود مذهب نحوي أندلسي، له أعلامه البارزون وسماته الواضحة، وآراؤه الجديدة، وشخصيته المميزة له عن المدارس والمذاهب السابقة.

4 ـ وقد بدت معالم هذا المذهب في أقدم مؤلف نحوي وصل إلينا عبر أكثر من ألف سنة،

وهو كتاب الواضح في علم العربية لأبي بكر الزبيدي المتوفي سنة ٣٧٩ هـ فقد كان صاحب رأي فيه، ولم يتعبد بمذهب من مذاهب السابقين.

وقد نمت الدراسات النحوية وازدهرت قبل النصف الثاني من القرن السادس الهجري، ثم اكتملت شخصية هذا المذهب النحوي وظهرت سماته في القرن السابع الهجري.

5 ـ وأما قضية الاستشهاد بالحديث في النحو العربي فإننا نرى بعض الأحاديث في كتاب سيبويه وفي مقتضب المبرد وفي غيرهما من كتب النحو لكن الجديد لدى نحاة الأندلس في ذلك ـ إكثارهم من الاستشهاد به في نحوهم كما تبين ذلك.

6 ـ وقد كان للأندلسيين موقف خاص بالنسبة للتعليل في مسائل النحو فقد كانوا ينفرون من كثرته ـ وقد بدأ ذلك بثورة ابن مضاء على نحو المشرق تلك الثورة التي دعا فيها إلى إلغاء العامل وإلغاء العلل الثواني والثوالث، وجاء نحاة القرن السابع الهجري ـ فحاولوا تطبيق ما دعا إليه ابن مضاء فنفروا من كثرتها ووصفوها بأنها خروج عن منهج التعليم.

7 ـ وقد عرفت بكثير من المؤلفات النحوية لعلماء هذا القرن.

هذه أهم نتائج البحث. وأسأل الله التوفيق. وهو خير من يسأل. إنه سميع مجيب.

المُلحق
في
تراجم أعلام مذهب الأندلس النحوي

المُلحق
في تراجم أعلام مذهب الأندلس النحوي

اقتصرت في هذا الملحق على تراجم أعلام المذهب الذين عثرت على آرائهم النحوية ودونتها في هذا البحث، وأضفت إليهم آخرين ممن كان لهم دور بارز في هذا المذهب، كالزبيدي وجودي بن عثمان وحمدون النحوي: فالأول يمثل طلائع استقلال النحو الأندلسي، أما الثاني فهو أول من أدخل كتاب الكسائي إلى تلك البلاد، وبالنسبة للثالث فيمثل أول من أعلمنا بوجود اتصال بين الأندلس وكتاب سيبويه.

ولقد سرت في أغلب هذه التراجم على منهج: أذكر فيه نسب الشخصية وحياة صاحبها العلمية وثقافته والرحلات التي قام بها في سبيل العلم، وبعد ذلك يجيء ذكر شيوخه وأساتذته، ثم يأتي ذكر تلاميذه، ثم أعقب ذلك كله بذكر مصنفاته وفي الختام تأتي وفاته.

وقد رتبت التراجم بحسب حروف الهجاء لأسمائهم، وإليك هؤلاء الأعلام الذين تمثل فيهم مذهب الأندلس النحوي في القرن السابع الهجري.

١ - (ابن الزبير)

هو: أحمد بن إبراهيم بن الزبير بن محمد الأستاذ أبو جعفر المولود بجيان سنة 627 هـ[1].

درس القراءات ودرسها وحفظ الحديث وروى عنه حتى قيل عنه: إنه كان محدث

---

(1) اختلف المؤرخون في تاريخ ولادته: فمنهم من قال بأنه قد ولد سنة 627 هـ كابن فرحون والسيوطي، ومنهم من قال بأنه قد ولد سنة 628 هـ كابن عبد الملك، أنظر في ذلك: الديباج المذهب ص 42، والبغية جـ 1، ص 291 والذيل والتكملة السفر الأول ص 45.

الأندلس والمغرب بأسره[1]، وكان أصولياً فقيهاً، عالماً بالأدب، وناقداً له إلا أن شهرتـه بالعربية فاقت ما عداها، فلقد خرج من مالقة ومن طلبته أربعة يقرئون كتاب سيبويه[2].

وقد رحل إلى كثير من بلاد الأندلس وغيرها من بلاد العالم الإسلامي والتقى بكثير من علمائها حتى استقر به المقام في بلده فصارت الرحلة إليه[3].

وقد أخذ عن كثير من أعلام زمانه ـ فأخذ النحو عن أبي إسحاق النفزي، والفقه عن أبي عبد الله بن أحمد السماني، والحديث عن أبي يحيى عبد الرحمن بن عبـد المنعم بن الفرس[4].

وأخـذ عنه كثـيرون، من بينهم أحمد الـرعيني وعبد الله المـالقي وأبو جعفـر أحمـد الجزيري، وأشهر تلاميذه ـ أثير الدين أبو حيان الغرناطي[5].

وله تصانيف كثيرة في مختلف العلوم من بينها: تعليق على كتاب سيبويه، وكتـاب الإعلام بمن ختم به القطر الأندلسي من الأعلام، وأرجوزة في بيان مذهب الشـوذية[6]، ومعجم شيوخه، وصلة الصلة التي اشتهر بها.

وقد توفي في جيان سنة 708 هـ[7].

2 ـ (ابن عبد النور المالقي)

هو: أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد[8] أبو جعفر المالقي، المولود سنة 630 هـ.

كان عالماً بالفقه والمنطق والأدب والعروض، إلا أنه لم يشتهر إلا بالنحو، الذي كان جل بضاعته والذي أخذه عن أبي المفرج المالقي[9].

---

(1) انظر: بغية الوعاة جـ 1، ص 291.
(2) انظر: الذيل والتكملة السفر الأول ص 43.
(3) انظر: الإحاطة جـ 1، ص 195.
(4) انظر البغية جـ 1، ص 424.
(5) انظر: الذيل والتكملة السفر الأول ص 43، والبغية جـ 1، ص 280.
(6) وهي فرقة منسوبة إلى أبي عبد الله الشوذي الأشبيلي. أنظر: الذيل التكملة السفـر الخامس هـامش ص 44.
(7) انظر: الإحاطة جـ 1، ص 195، والديباج المذهب ص 44.
(8) كذا في البغية والإحاطة، وجاء في البلغة أنه ابن رشيد. أنظر ص 25 منها.
(9) انظر: البلغة ص 25 والبغية جـ 1، ص 131.

رحل من بلده مالقة إلى سبتة ومنها انتقل إلى الأندلس فدرس هناك ودرس النحو في المرية ووادي آش، كما تولى القضاء فيهما أحياناً.

أخذ عن كثير من علماء زمانه منهم ابن مفرج المالقي وأبو الحسن بن الأخضر.

وله تلاميذ كثيرون، أشهرهم: أبو الحسن بن يعيش، ومحمد بن إبراهيم بن جابر الجذامي[1].

وله عدة مؤلفات معظمها في النحو، منها: رصف المباني في حروف المعاني[2]، الذي وصفه السيوطي بأنه من أعظم ما صنف، وأنه خير دليل على تقدم المالقي في العربية[3].

وله أيضاً: شرح على مقدمة الجزولية وعلى كتاب الكوامل وكلاهما لأبي موسى الجزولي، وشرح على مقرب ابن عصفور وآخر على مقرب ابن هشام الفهري المعروف بالشواش، وله أيضاً شرح على إيضاح الفارسي، وتقييدات على جمل الزجاجي، وكل هذه في النحو.

توفي بالمرية سنة 702 هـ[4].

3 - (ابن الحاج)

هو: أحمد بن محمد بن أحمد الأزدي، أبو العباس الأشبيلي المعروف بابن الحاج.

كان مقرئاً أصولياً أديباً محدثاً لغوياً، وقد اشتهر بالنحو الذي درسه ودرسه، حتى قيل عنه: لم يكن في أصحاب الشلوبين أحد مثله[5].

وقد تلقى العلوم على يد علماء عصره، من بينهم: أبو علي الشلوبين، وأبو محمد بن حوط الله[6]، وأبو الحسن بن الشريك، والدباج[7].

---

(1) أنظر: الإحاطة ص 206.

(2) هذا الكتاب موجود، حيث حقق بحثاً للماجستير في كلية الآداب جامعة القاهرة سنة 1973 م، وقد حققه احمد الخراط.

(3) انظر: البغية جـ 1، ص 131.

(4) أنظر في ذلك: طبقات القراء جـ 1، ص 77، والإحاطة ص 209.

(5) انظر: البلغة ص 31.

(6) هو: عبد الله سليمان بن داود الحافظ المعروف بابن حوط الله. أنظر: البغية جـ 2، ص 44.

(7) انظر: البلغة ص 31، وأعيان الشيعة جـ 9، ص 276.

وكان له تلاميذ كثيرون منهم: أبو القاسم بن الطيب، وأبو بكر بن حبيش[1].

وله تصانيف في مختلف الفنون، منها إملاء على كتاب سيبويه ومشكلات على إيضاح الفارسي ونقود على صحاح الجوهري وإيرادات على مقرب ابن عصفور، الذي قال عنه: إذا مت يفعل ابن عصفور في كتاب سيبويه ما شاء[2].

وقد توفي بالمغرب سنة 647 هـ[3].

4 - (اللبلي)

هـو: الإمام الحجـة أحمد بن يـوسف بن علي بن يـوسف بن أبي الحجاج القـرشي الفهري، المعروف باللبلي والمولود بلبلة[4] سنة 623 هـ.

درس النحو واللغة والقرآن والحديث، إلا أنه اشتهر بالنحو دون غيره فدرسه وصنف فيه كثيراً.

وقد أخذ النحو عن الشلوبين والدباج، وأبي إسحاق البطليوسي الأعلم[5] كما سمع الحديث عن ابن خروف، وأخذ المعقولات عن الشمس الخسر وشاهي[6].

وكان له تلاميذ كثيرون أشهرهم أبو حيان الغرناطي وابن رشيد.

وقد ترك مصنفات كثيرة في النحـو وغيره منهـا: شرح المفصل للزمخشري، ووشي الحلل في شرح أبيـات الجمـل[7]، وكتــاب في التصريف يضـاهي كتــاب الممتـع لابن عصفور[8]، وله أيضاً: شرحان على فصيح ثعلب، وكتاب آخر في اللغة سماه البغية[9].

وقد توفي بتونس سنة 691 هـ[10].

---

(1) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن حبيش الأنصاري أندلسي المتوفي سنة 684 هـ. أنظر: البلغة جـ 2، ص 58.

(2) أنظر: نشأة النحو للشيخ طنطاوي ص 200.

(3) أنظر: البغية جـ 1، ص 359.

(4) لبلبة: بلدة غربي قرطبة، أنظر: البلغة ص 35، ونفح الطيب جـ 7، ص 214.

(5) هو إبراهيم بن قاسم بأبو إسحاق البطليوسي النحوي وهو غير الأعلم المشهور توفي سنة 646 هـ. أنظر: البغية جـ 1، ص 422.

(6) أنظر: إيضاح المكنون جـ 1، ص 102.

(7) وهذا الكتاب موجود في دار الكتب المصرية تحت رقم (3 نحو ش).

(8) أنظر: هدية العارفين جـ 1، ص 100.

(9) أنظر: إيضاح المكنون جـ 1، ص 102، البلغة ص 35.

(10) انظر: روضات الجنان ص 83، والبغية جـ 1، ص 403.

5 ـ (جودي بن عثمان)

هو: جودي بن عثمان النحوي المغربي الموروري[1] العبسي الطليطلي.

درس العربية ودرسها، وهو أول من أدب بها أولاد الأمراء في الأندلس[2] وقد قام برحلات إلى المشرق ـ تلقى فيها علوم العربية ـ فالتقى بالكسائي وأخذ عنه كتابه الذي نقله إلى بلاد المغرب ومنها إلى بلاد الأندلس ـ فكان بذلك أول من أدخل كتاب الكسائي إلى تلك البلاد[3]، كما أنه التقى في رحلته هذه بالفراء وأبي جعفر الرؤاسي والرياشي وأخذ عنهم العربية[4].

وقد تولى القضاء بألبيرة[5]، وتصدر لتدريس العربية في قرطبة[6]. وقد ألف كتاباً في النحو[7].

وتوفي في قرطبة سنة 198 هـ[8].

6 ـ (ابن أبي الربيع)

هو: عبد الله بن أبي العباس أحمد بن الحسين عبيد الله بن محمد أبو الحسين، المعروف بابن أبي الربيع، المولود سنة 599 هـ.

كان مقرئاً فقيهاً نحوياً ماهراً، حتى لم يوجد بين طلبة الشلوبين من هو أنجب منه[9]، وقد طاف بلاد الأندلس ينشر العلم ويتعيش منه، وأقام بسببه، وأقرأ النحو بها[10].

درس على الدباج وأبي علي الشلوبين وغيرهما من علماء عصره[11].

---

(1) نسبة إلى (مورور) مدينة قرب القيروان.
(2) انظر: البغية جـ 1، ص 490.
(3) انظر: البلغة ص 49، ونشأة النحو ص 193.
(4) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص 174.
(5) هي كورة من كور بلاد الأندلس.
(6) انظر: البغية جـ 1، ص 490.
(7) انظر: أنباء الرواة جـ 1، ص 271.
(8) انظر: المصدر نفسه والبغية جـ 1، ص 490.
(9) انظر البغية جـ 2، ص 125.
(10) انظر: روضات الجنان ص 465.
(11) انظر: البلغة ص 116.

كان له تـلاميذ كثـيرون، منهم أبو إسحـاق الغافقي، وأبـو بكر بن عبـد الواحـد القلاوسي، وأبو بكر القضاعي، ومحمد بن موسى السلوي[1].

وكانت له عدة تصانيف نذكر منها: الإفصاح شرح الإيضاح[2]، والملخص في النحو وشرح كتاب سيبويه وشرح الجمل وهو في عشر مجلدات.

توفي سنة 688 هـ[3].

7 ـ (أبو الحسن الدباج)

هو: علي بن جابر بن علي اللخمي الأشبيلي، المعروف بأبي الحسن الدباج كان نحوياً أديباً مقرئاً[4]، فقد أخذ العربية عن أبي ذر الخشني وتصدر لأقرائها مدة خمسين عاماً[5].

وكان له بالإضافة إلى أستاذه أبي ذر هذا ـ أساتذة آخرون، منهم: ابن خروف في النحو، وأبو الحسن نجبة في القراءات[6].

وأخـذ عنه كثـير من أبناء بلده، أشهـرهـم: ابن أبي الأحوص وخلف القبشوري وإبراهيم بن الحاج[7].

وكانت وفاته سنة 646 هـ[8].

8 ـ (ابن عصفور)

هو: علي بن مؤمن[9] بن محمد بن علي بن أحمـد بن محمد بن عمـر بن عبد الله بن

---

(1) أنظر: ترجمة هؤلاء في البغية، جـ 1، ص 220، 229، 253، 405.

(2) يوجد من هذا الكتاب نسخة في دار الكتب المصرية تحت رقم (14 نحو) وهي تمثل القسم الأخير من الكتاب، وقد كتب عليها خطأ بأنها لابن هشام الخضراوي. أنظر: فهرست مخطوطات دار الكتب المصرية قسم النحو.

(3) أنظر: البغية جـ 2، ص 125، والبلغة ص 116.

(4) انظر: البلغة ص 150 والبغية جـ 2، ص 153.

(5) انظر: شذرات الذهب جـ 5، ص 35 والمغرب جـ 1، ص 255.

(6) انظر: المصدرين السابقين.

(7) أنظر: ترجمة هؤلاء في البغية جـ 1، ص 35 و ص 555 وكذلك جـ 2، ص 153.

(8) أنظر: البلغة ص 150 والشذرات جـ 5، ص 235 والبغية جـ 2، ص 153.

(9) ذكر ابن شاكر أن اسم أبيه (موسى بن محمد بن علي) ويبدو أن ذلك محرف عن (مؤمن بن محمد بن علي) أنظر: فوات الوفيات جـ 2، ص 93.

منظور، أبو الحسن بن عصفور الحضرمي الأشبيلي، المولود بأشبيلية سنة 597[1].

درس النحو والأدب على يد أعلام زمانه وملأ حياته كلها بالنحو حتى قيل عنه: إنّه لم يكن يؤخذ عنه سوى العربية، ولا تأهل لغير ذلك[2]، فلقد درس كتاب سيبويه كله وأقرأه لطلاب العلم في غالب بلاد الأندلس عندما طاف في بلاد المغرب والأندلس كلها، وأقبل عليه طلاب هذه البلاد ينهلون منه النحو ـ فعُدَّ بذلك إماماً للعربية وخاتمة لأعلامها كما كان علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه مؤسساً لهذا العلم وأول أعلامه، وقد قيل[3] في مرثية عنه بعد وفاته:

أسند النحو إلينا الدؤلي عن أمير المؤمنين البطل
بدأ النحو علي وكذا قال بحق: ختم النحو علي

وقد أخذ النحو عن أبي الحسن الدباج وأبي علي الشلوبين الذي لازمه مدة عشر سنين إلى أن وقعت بينهما منافرة وكذلك عن كثير من علماء الأندلس[4].

وأخذ عنه كثير من أبناء تلك البلاد، أشهرهم أثير الدين أبو حيان الغرناطي.

وقد صنف في النحو كتباً كثيرة. منها: المقرب وشرحه، وثلاثة شروح على جمل الزجاجي، وشرح على المقدمة الجزولية سماه (البديع) إلا أنه لم يكمله ـ فأكمله من بعده تلميذه الشلوبين الصغير، وله أيضاً الممتع في الصرف ومصنفات أخرى في الأدب[5].

توفي سنة 669 هـ على الأرجح[6].

---

(1) انظر: الذيل والتكملة السفر الخامس ص 413، وروضات الجنان ص 403.
(2) انظر: البغية جـ 2، ص 110.
(3) قائلها: القاضي ناصر الدين أحمد بن محمد المالكي المتوفي سنة 683 هـ. أنظر: البغية جـ 2، ص 211، ومقدمة المقرب ص 11.
(4) انظر: البغية جـ 2، ص 210.
(5) انظر: فوات الوفيات جـ 2، ص 93، وشذرات الذهب جـ 5، ص 230.
(6) اختلف في تاريخ وفاته فابن عبد الملك يرى أنه مات سنة 659 هـ، والشيخ طنطاوي يرى أنه قد مات سنة 663 هـ، وآخرون يرون أنه قد مات سنة 669 هـ وقد رجحناه لكثرة من قال به. أنظر في ذلك: الذيل والتكملة السفر الخامس ص 413، ونشأة النحو ص 221، وبغية الوعاة جـ 2، ص 210، وشذرات الذهب جـ 5، ص 330.

9 ـ (ابن الضائع)

هو: علي بن محمد بن علي بن يوسف الكتامي الأشبيلي أبو الحسن، المعروف بابن الضائع المولود بأشبيلة سنة 614 هـ[1].

درس العربية وعلم الكلام والمنطق والفقه واللغة، إلا أن شهرته بالنحو طغت على ما عداها ـ فملأت الآفاق، وبذلك كان إمام العربية في زمانه[2] ـ فلقد كانت لـه آراء على كتاب سيبويه لم يسبقه أحد إليها، وكان معجباً بسيبويه والفارسي والزجاجي فنراه يدافع عنهم ويرد على من اعترض عليهم كابن الطراوة والبطليوسي[3].

وقد أخذ العربية عن الشلوبين وعن أبي زكريا ابن ذي النون[4] كما أخذ الكلام وأصول الفقه عن جماعة، منهم أبو عامر يحيى بن ربيع وأبو الفتوح بن فاخر، وأبو العباس بن فرتون[5].

وأخذ عنه أناس كثيرون، أشهرهم: أبو حيان الغرناطي وابن عبد الملك[6].

وقد صنف مؤلفات عدة ـ من بينها: تعليق على كتاب سيبويه[7] وشرح للكتاب جمع فيه بين شرحي: السيرافي وابن خروف، وشرح على جمل الزجاجي، وآخر على إيضاح الفارسي، وله ردود على ابن عصفور[8].

وقد توفي في غرناطة سنة 680 هـ وله من العمر ما يقرب من سبعين عاماً[9].

---

(1) انظر: الذيل والتكملة السفر الخامس ص 373.
(2) انظر: المصدر نفسه.
(3) انظر: البلغة ص 169، والبغية جـ 2، ص 204.
(4) هو: يحيى بن ذي النون الأشبيلي النحوي توفي بعد سنة 633 هـ.
(5) انظر: الذيل والتكملة السفر الخامس ص 373.
(6) انظر: البغية جـ 2، ص 205.
(7) انظر: البلغة ص 169.
(8) انظر: الذيل والتكملة السفر الخامس 373 والبغية جـ 2، ص 205.
(9) انظر: المصدرين أنفسهما والأعلام للزركلي جـ 5، ص 154.

10 - (الأبدي)

هو: علي بن محمد بن محمد بن عبد الرحمن[1] الخشني المعروف بالأبدي[2].

كان نحوياً ماهراً ذاكراً للخلاف فيه، وكان من أحفظ أهل زمانه لخلاف النحاة وعلى معرفة بكتاب سيبويه واقفاً على غوامضه، كما كان إماماً في اللغة والأدب[3].

أخـذ عن كثير من علماء بـلاده، أشهرهم: الشلوبـين والدبـاج، اللذان لازمهـما كثيراً[4].

وكان له تلاميذ، أشهرهم: ابن الزبير النحوي[5].

له مصنفات عدة، من بينها: إملاء على كتاب سيبويه، وآخر على إيضاح الفارسي، وثالث على جمل الزجاجي، وله شرح على المقدمة الجزولية[6].

توفي بغرناطة سنة 680 هـ[7].

11 - (بن خروف)

هو: علي بن محمد بن علي[8] بن محمد بن نظام الدين الحضرمي الأشبيلي المعروف ببـن خروف، أبو الحسن الرندي القيسي، المولود بقرطبة سنة 513 هـ[9].

كان مقرئاً مجوداً حافظاً للقراءات، وكان له في الحديث وعلومه يد وكذا في الفقه وأصوله، كما أنه كان فرضياً ماهراً، وله في علم الكلام معرفة، ومع ذلك فإنه لم يشتهر بشيء من هذه العلوم اشتهاره بالنحو، فلقد كان نحوياً ماهراً ومحققاً مدققاً ـ فكان بذلك

(1) قال السيوطي: أنه ابن عبد الرحيم وقال غيره إنه أنه ابن عبد الرحمن. أنظر: البغية جـ 2، ص 199، والذيل والتكملة السفر الخامس ص 391، والبلغة ص 168.

(2) يقال له: الآبذي والابذي والآبدي والابدي. إلا أن ياقوتاً الحموي ضبط ذلـك بأنـه ـ بضم الهمزة وتشديد الباء وبالدال المهملة وهو منسوب إلى بلده (أبدأ). أنظر: معجم البلدان جـ 1، ص 64.

(3) أنظر: البلغة ص 168.

(4) أنظر: البغية جـ 2، ص 199.

(5) أنظر: المصدر نفسه.

(6) أنظر: البلغة ص 168 وقد نقل السيوطي كثيراً في الأشباه والنظائر من شرحه للجزولية هذا.

(7) انظر: الذيل والتكملة السفر الخامس ص 392، والبلغة ص 168، والبغية جـ 2، ص 199.

(8) ذكر ياقوت في معجم الأدباء جـ 15، ص 75 أنه: علي بن محمد بن يوسف.

(9) أنظر: الاتجاهات النحوية ص 294.

إماماً للعربية في عصره، كما كانت العربية صناعته وبضاعته[1].

وقد أخذ العربية عن ابن ملكون[2]، وابن طاهر الذي لازمه وأتقن عليه كتاب سيبويه[3]، كما أنه تلقى الحديث وعلومه عن ابن زرقون[4]، والفقه وأصوله عن أبي القاسم ابن بشكوال[5]، وأبي عبد الله الرعيني[6]، وأخذ علم الكلام عن ابن رشد الأصغر وكان له شيوخ في مختلف الفنون[7].

قام برحلات عديدة في مختلف بلاد الأندلس ينشر فيها العلم، فنراه يقرأ العربية في: رنده وأشبيليه وقرطبة وفاس وسبتة، ولم يكتف بذلك بل نجده يذهب إلى الشام أيضاً[8].

وكان له كثير من التلاميذ انتفعوا به، من بينهم أبو محمد القاسم بن دحمان وابن عبد النور، والدباج، وأبو عبد الله الرندي[9].

وكان له مصنفات في مختلف الفنون التي درسها ـ فتداولها الناس في مشارق الأرض ومغاربها[10]، وكان كثير العناية بالرد على الناس، فنجده يرد على علماء كثيرين، منهم: ابن الطراوة، والأعلم، وابن حزم، وابن ملكون، وأبو الوليد ابن رشد، وأبو القاسم السهيلي وابن مضاء[11]، وأشهر مؤلفاته النحوية شرحه على كتاب سيبويه الذي سماه (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب)[12]، وشرحه على جمل الزجاجي، وشرحه لإيضاح الفارسي[13].

توفي بأشبيلية سنة 609 هـ[14].

---

(1) انظر: البداية والنهاية لابن الأثير جـ 3، ص 53.
(2) هو ابراهيم بن محمد بن منذر المعروف بابن ملكون النحوي المتوفي سنة 81 هـ.
(3) أنظر: الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر الخامس ص 319.
(4) هو: محمد بن سعيد أبو عبد الله الأنصاري المحدث الفقيه المتوفي سنة 586 هـ.
(5) هو: أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال المتوفي سنة 578 هـ.
(6) هو: محمد بن سعيد بن محمد بن عثمان الأندلسي الفاسي أبو عبد الله الرعيني المتوفي سنة 585 هـ.
(7) انظر: أنظر: التكملة لابن الآبار ص 676، ووفيات الأعيان لابن خلكان 433/1.
(8) انظر: الذيل والتكملة لابن عبد الله السفر الخامس ص 319.
(9) هو: عمر بن عبد المجيد الرندي. أنظر: البغية جـ 2، ص 220.
(10) انظر: البغية جـ 2، ص 204، والذيل والتكملة السفر الخامس ص 122.
(11) انظر: بغية الوعاة جـ 2، ص 203.
(12) هذا الكتاب موجود مخطوطاً في دار الكتب المصرية تحت رقم (530 نحو) المكتبة التيمورية وقد نقلت نصوصاً منه ودونت بعضها في هذا الحديث.
(13) انظر: المصدر السابق جـ 2، ص 204، والذيل والتكملة السفر الخامس ص 123.
(14) اختلف في تاريخ وفاته: هل كانت سنة 603 هـ أو 604 أو 605 أو 606 أو 609 أو 610، أنظر في ذلك: =

12 - (أبو علي الشلوبين)

هو: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله الأزدي الأشبيلي الأندلسي الأستاذ أبو علي الشلوبين[1]، المولود بأشبيلية سنة 562 هـ.

درس العربية - فكان إمامها في عصره بالمشرق والمغرب بلا منازع، وكان ذا معرفة بنقد الشعر، بارعاً في التعليم، ولقد درس كتاب سيبويه وأجيز به ولم يتجاوز عمره حينذاك اثنين وعشرين سنة (87)[2].

وقد أخذ العلوم عن كثير من أهل زمانه، ومن بينهم: ابن ملكون، وابن الجد[3]، وابن مضاء، وأبو الحسن نجبة، ومحمد بن زرقون، وابن طلحة، والجزولي، والسهيلي[4].

وكان له تلاميذ لا يحصون، حتى قيل عنه: قلما تأدب بالأندلس أحد في وقته وقد قرأ عليه أو استند ولو بواسطة إليه[5]، وأشهر تلاميذه: ابن خروف والصفار وابن الحاج وابن عصفور والأبدي واللبلي والخفاف وابن ذي النون[6].

وقد صنف مصنفات عدة، نذكر منها مصنفاته النحوية، وهي: التوطئة في النحو[7]، وشرح كتاب سيبويه[8]، وآخر على إيضاح الفارسي[9]، وثالث على مفصل الزمخشري[10]، وله أيضاً شرحان على المقدمة الجزولية[11].

= معجم الأدباء جـ 15، ص 75د والبغية جـ 2، ص 204، ونفح الطيب جـ 2، ص 18.

(1) نسبة إلى (شلوبين) ومعناها في لغة الأندلس الأبيض الأشقر، لأن أباه كان كذلك وهذا ما قاله أغلب المؤرخين، أنظر: الذيل والتكملة السفر الخامس ص 461، والديباج المذهب ص 186، والمغرب جـ 2، ص 129 ويقول (بالنشيا): أن هذا نسبة إلى حصن (شلوبينه) أنظر: تاريخ الفكر الأندلسي.

(2) انظر: الذيل والتكملة لابن عبد الملك السفر الخامس ص 461.

(3) أنظر: أعلام النبلاء جـ 3، ص 273.

(4) المصدر نفسه، والبغية جـ 2، ص 224.

(5) انظر: البغية جـ 2، ص 224.

(6) أنظر: أعلام النبلاء جـ 3، ص 273.

(7) حقق هذا الكتاب وقدم لنيل درجة الماجستير في هذه الكلية سنة 1972 م.

(8) أنظر: أنباء الرواة جـ 2، ص 332.

(9) أنظر: شرح الجزولية الصغير للشلوبين ص 138.

(10) أنظر: الأشباه والنظائر جـ 3، ص 12.

(11) هذان الشرحان موجودان في معهد المخطوطات العربية، ولهما صورة عند أستاذنا الدكتور أمين السيد وقد تفضل مشكوراً بإعارتها لي للاطلاع عليها.

توفي بأشبيلية سنة 645 هـ وكان عمره ثلاثاً وثمانين سنة[1] .

13 ـ (أبو موسى الجزولي)

هو: عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت[2] بن عيسى البربري المراكشي أبو موسى، المعروف بالجزولي[3].

درس القراءات والحديث والفقه وأصوله واللغة والنحو، الذي اشتهر به ـ فكان إماماً في العربية وإليه انتهت رياستها[4]، كما أنه برع في القراءات والأصول وكان يمتاز بجودة التفهيم وحسن العبارة[5].

وقد أخذ عن كثيرين، أشهرهم ابن بري النحوي المصري[6]، وأخذ الأصول عن أبي منصور ظافر المالكي الأصولي[7].

كما أنه أخذ عن ابن بري ـ أخذ ابن بري عنه، فكل منهما استفاد من الآخر، وأخذ عنه أيضاً كل من: ابن معط، والشلوبين، واللورقي، وعبد الرحمن بن دحمان[8].

له مؤلفات كثيرة، أشهرها مقدمته المسماه (القانون)[9]، وله أيضاً شرح أصول ابن السراج[10] وله أيضاً أمالي في النحو، وهو غير القانون المتقدم[11]وشرح لأبيات إيضاح الفارسي[12].

---

(1) انظر: الذيل والتكملة السفر الخامس ص 461 والبغية جـ 2، ص 224.

(2) معناها بلغة الأندلس: ذو الحظ. وهي قريبة من اللغة العربية كما يبدو ـ فالبخت يستعمل مرادفاً للحظ.

(3) وهو بضم الجيم والزاي، والواو بعدهما ساكنة نسبة إلى (جزولة) وقد تبدل الجيم فيها كافاً، وهي قبيلة من قبائل البربر. أنظر في ذلك: شذرات الذهب جـ 5، ص 26، ووفيات الأعيان جـ 4، ص 157 والبلغة ص 179.

(4) انظر: سير أعلام النبلاء جـ 10، ص 114 والبغية جـ 2، ص 236.

(5) انظر: شذرات الذهب جـ 5، ص 26، وأنباء الرواة جـ 2، ص 338.

(6) انظر المصدر الأخير.

(7) أنظر: وفيات الأعيان جـ 4، ص 157.

(8) انظر: أنباء الرواة جـ 2، ص 378، والبغية جـ 2، ص 236.

(9) اهتم علماء النحو بهذه المقدمة وقد أشرنا إلى ذلك فيما تقدم.

(10) أنظر: الموسوعة العربية ص 632.

(11) انظر: أنباء الرواة جـ 2، ص 378.

(12) انظر: المباحث الكاملية جـ 2، ص 51، والاتجاهات النحوية ص 459.

وكانت وفاته في العقد الأول من القرن السابع الهجري على خلاف في ذلك[1].

14 - (اللورقي)

هو: القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي أبو محمد[2] المعروف بعلم الدين اللورقي، المولود سنة 575 هـ[3].

كان إماماً في العربية، عالماً بقراءات القرآن، متبحراً في كثير من العلوم فما من علم إلا وقد أخذ منه بأوفر نصيب وحصل منه على أعلى ذروة[4]، وقد قام برحلات عدة طالباً للعلم وناشراً له، فارتحل من الأندلس إلى مصر وبغداد والشام التي تولى فيها مشيخة الإقراء والنحو بالمدرسة العادلية[5].

وكان له في كل بلد أساتذة يتلقى عنهم مختلف الفنون ـ فنجده قد أخذ النحو: في بلده عن أبي الحسن علي بن الشريك وعن أبي عبد الله الغافقي[6]، وفي مصر عن أبي الجود غياث بن فارس بن مكي اللخمي[7]، وفي دمشق عن الإمام تاج الدين الكندي، وفي بغداد عن أبي البقاء العكبري وأبي محمد ابن الأخضر[8].[9].

كما أنه أخذ القراءات عن الشيخ أبي عبد الله محمد بن سعيد بن محمد المرادي المرسي[10] في الأندلس، وسمع الحديث وقرأ الفقه في بلاده وبلاد الشام والعراق[11] ويروى أنه التقى بأبي موسى الجزولي وتدارس معه مقدمته المشهورة[12].

---

(1) اختلف في وفاته ـ فبعض المؤرخين يرى أنها كانت سنة 605 هـ، وبعضهم يرى أنها 607 هـ، وبعضهم يرى أنها 610 هـ. أنظر: أبناء الرواة جـ 2، ص 378، ووفيات الأعيان جـ 4، ص 157.

(2) هناك من كناه بأبي القاسم. أنظر: البداية والنهاية 243/3 والشذرات.

(3) البغية جـ 2، ص 250.

(4) انظر: معجم الأدباء جـ 16، ص 234.

(5) انظر: الشذرات.

(6) هو: محمد بن أيوب بن نوح المتوفي سنة 608 هـ.

(7) وهو: شيخ القراء بديار مصر وأستاذ العلم السخاوي المتوفي سنة 650 هـ.

(8) هو: علي بن عبد الرحمن المعروف بابن الأخضر المتوفي سنة 614 هـ.

(9) انظر: البغية جـ 2، ص 250.

(10) هو: شيخ القراء في القيروان سنة 518 هـ.

(11) انظر: معجم الأدباء جـ 6، ص 235، والبغية جـ 2، ص 250.

(12) انظر: البداية والنهاية جـ 3، ص 243.

وأخذ عنه تلاميذ في مختلف البلاد التي زارها وفي الأندلس أيضاً[1].

وله مؤلفات كثيرة، من بينها: شرح المفصل للزمخشري وهو في عشر مجلدات، وشرح الجزولية الذي سماه (المباحث الكاملية[2] شرح المقدمة الجزولية) وهو في مجلدين، وله شرح على الشاطبية[3].

وقد توفي في دمشق سنة 661 هـ[4].

15 - (أبو القاسم الصفار)

هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي أبو القاسم الصفار[5] .

أخذ النحو عن علمين من أعلام عصره، هما: ابن عصفور والشلوبين، ولقد صحبهما مدة طويلة[6].

وقد شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً وصف بأنه أحسن ما وضع على كتاب سيبويه وكان يرد فيه على الشلوبين بأعنف رد[7]، وقد ادعى الفيروزبادي أن الردود الموجودة في شرح الكتاب للصفار ـ ليست من رأي الصفار، وإنما هو رأي ابن عصفور الذي كان بينه وبين الشلوبين منافرة، ذلك لأن ابن عصفور كان شيخاً للصفار[8]

ونحن لا نسلم بذلك، فالشلوبين وابن عصفور كل منهما كان شيخاً للصفار، وقد لازم الصفار الشلوبين وصحبه أكثر من ملازمته ابن عصفور[9]، فإذا كان هناك تأثر بأحد شيخيه ـ كان تأثره بالشلوبين أكثر من تأثره بابن عصفور.

---

(1) انظر: البغية جـ 2، ص 250.

(2) انظر: البغية جـ 2، ص 250.

(3) هذا الشرح موجود في دار الكتب المصرية تحت رقم (266 نحو) وقد نقلت نصوصاً منه ودونته في هذا البحث.

(4) انظر: إيضاح المكنون جـ 2، ص 543.

(5) نفح الطيب جـ 6، ص 127 وهدية العارفين جـ 1، ص 829.

(6) هذا نسبه كما جاء في البغية جـ 2، ص 256، والبلغة ص 188، وقال ابن عبد الملك في الذيل والتكملة السفر الخامس ص 547: هو قاسم بن علي بن سليمان ولم يذكر أن جده محمد.

(7) انظر: البلغة ص 118.

(8) المصدر نفسه.

(9) انظر: البغية جـ 2، ص 256.

(10) أنظر: المصدر نفسه.

والذي نميل إليه أن ردود الصفار هذه كانت موجهة منه إلى شيخه الشلوبين.

وقد وصل في شرحه للكتاب إلى بـاب التصغير[1]، ولم يكمله، ويـوجد من هـذا الكتاب جزء مخطوط في دار الكتب المصرية رقم (900 نحو)[2].

وقد توفي بعد سنة 630 هـ[3].

16 ـ (الشريشي)

هو: محمد[4] بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن سحمان جمال الدين أبو بكر الـوائلي الأندلسي، المعروف بالشريشي، والمولود بشريش سنة 601 هـ[5].

درس التفسير والحديث والفقه والأصول، وأتقن العربية واشتهر بها.

وقام في سبيل العلم ونشره برحلات عدة إلى مصر والشام والعراق وأقام في دمشق حتى توفي[6].

وتولى خلال هذه الرحلات التدريس في معظم البلاد التي زارها، وطلب منه تولي القضاء في دمشق ـ فامتنع[7].

أخذ النحو عن أبي الحسن نجبة بن يحيى الرعيني الأشبيلي في الأندلس، وعن ابن يعيش في حلب، كما أخذ علوماً أخرى عن ابن الشيرازي[8] والفخر الأربلي[9].

وروى عنـه أناس كثـيرون، من بينهم ابنه كـمال الدين وابن العـطار وابن تيميـة والمزي[10]، والذهبي وابن الخباز[11].

---

(1) انظر: المصدر نفسه.

(2) قد أطلعت على هذه المخطوطة ونقلت منها نصوصاً مدونة في هذا البحث.

(3) انظر: البغية جـ 2، ص 256، والبلغة ص 188.

(4) هو: محمد بن أحمد وليس أحمد بن عبدالمؤمن الشريشي شارح مقامات الحريري والمتوفى سنة 619 هـ.

(5) انظر: معجم الأدباء، جـ 18، ص 135.

(6) انظر: البغية جـ 1، ص 44.

(7) انظر: البغية جـ 1، ص 44.

(8) هو عبدالوهاب عبدالواحد بن محمد بن علي الشيرازي أبو القاسم المتوفس سنة 636 هـ.

(9) هو يوسف بن عبدالرحمن بن يوسف أبو الحجاج المتوفى سنة 742 هـ.

(10) انظر المصدر السابق.

وترك مؤلفات عدة، أشهرها شرحه لألفية ابن معط المسماة (التعليقات الوفية شرح الدرة الألفية)[1].

وكانت وفاته في دمشق سنة 685 هـ[2].

17 - (حمدون النحوي)

هو: محمد بن اسماعيل أبو عبد الله المعروف بحمدون النحوي.

كان عالماً بالنحو مقدماً فيه وفي اللغة، وكان يحفظ كتاب سيبويه[3] وله كتب في النحو واللغة[4].

توفي بعد المائتين بقليل[5].

18 - (أبو بكر الزبيدي)

هـو: محمد بن الحسن بن عبـد الله بن بشر أبو بكـر الأشبيلي النحـوي، المعروف بالزبيدي[6]، والمولود في أشبيلية[7].

تأدب بالعربية على أبيه وعلى أبي علي القالي وأبي عبد الله بن محمد الرباحي وغيرهم في قرطبة، حتى أصبح أوحد زمانه في النحو واللغة[8].

وله مصنفات عدة، أشهرها: طبقات النحويين واللغويين وكتاب الواضح في النحو الذي حققه الدكتور أمين علي السيد[9]، وتقوم بنشره دار المعارف بالقاهرة.

وقد توفي سنة 379 هـ[10].

---

(1) هذا الكتاب موجود في دار الكتب المصرية تحت أرقام (59 و 60 نحو).

(2) انظر: معجم الأدباء جـ 18، ص 135، والبغية جـ 1، ص 44.

(3) هو أول من أعلمنا صلة الأندلس بكتاب سيبويه، علماً بأنه لم يخرج من الأندلس طيلة حياته. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص 256، والبغية جـ 1، ص 56.

(4) انظر: المصدر الأخير.

(5) انظر المصدرين السابقين، ونشأة النحو ص 193.

(6) نسبة إلى جده: زبيد بن صعب. انظر: البلغة ص 218.

(7) انظر: نشأة النحو ص 194.

(8) انظر: نشأة النحو ص 194.

(9) أوشكت دار المعارف على الانتهاء من طبع هذا الكتاب.

(10) اختلف في تاريخ وفاته: فذهب أغلب المؤرخين إلى هذا التاريخ وذهب آخرون إلى أنه توفي سنة =

19 - (ابن طلحة)

هو: محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك بن خلف الأموي الأشبيلي أبو جعفر، المعروف بابن طلحة، المولود بيابيره[1]، سنة 545 هـ[2]، لا أحمد ابن طلحة أبو بكر كما زعم ذلك ابن عبد الملك[3]، لأن المشهور بابن طلحة ـ أبو جعفر[4] وليس أبا بكر هذا الذي توفي سنة 620 هـ.

درس القراءات والآداب والكلام واشتهر بالنحو الذي درسه ودرسه في أشبيلية مدة خمسين سنة، وكان يميل فيه إلى مذهب ابن الطراوة[5].

وقد درس على كثير من علماء عصره، من بينهم إسحاق بن ملكون. وجابر بن محمد بن ناصر الحضرمي، وأبو بكر بن مالك الشريشي[6].

وأخذ عنه خلق كثير من أبناء بلده، منهم: أخوه أحمد أبو بكر، وابن عبد النور والشلوبين وأبو حيان الغرناطي[7].

وكانت له مصنفات كثيرة في مختلف الفنون[8].

وقد توفي سنة 618 هـ وليس سنة 628 هـ[9].

= 399 هـ، وآخرون إلى أنه توفي سنة 380 هـ. انظر في ذلك: معجم الأدباء 179/18 وتاريخ علماء الأندلس 383/1 والبغية 84/1 - 85.

(1) هي بلدة في غرب الأندلس، انظر: معجم البلدان (يابره).
(2) انظر: التكملة جـ 1، ص 112، والبغية جـ 1، ص 21.
(3) انظر: الذيل والتكملة السفر الأول ص133.
(4) انظر: البلغة ص 225، والبغية جـ 1، ص 121.
(5) انظر: المغرب جـ 1، ص 253.
(6) انظر: الذيل والتكملة السفر الأول ص 134.
(7) انظر البلغة ص 226.
(8) انظر: الذيل والتكملة السفر الأول ص 134، والبغية جـ 1، ص 122.
(9) انظر: طبقات ابن شهبة، ص 52، إذ يرى أن وفاته كانت سنة 628 هـ، ولكنه يقرر في الوقت نفسه أنه قد عاش ثلاثاً وسبعين سنة وفي ذلك تناقض يجعلنا نقول بأن وفاته كانت سنة 618 هـ كما قرر ذلك أغلب المؤرخين.

20 ـ (ابن مالك)

هو: الإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني النحوي، المولود سنة 600 هـ.

أخذ العربية في بلاد الأندلس والمشرق عن كثير من العلماء، وتصدر لأقرائها في حلب ودمشق وقد وصل إليهما وهو في العقد الثالث من حياته[1] وأتقن اللغة ـ فأصبح إليه المنتهي في الإكثار من نقل غريبها، وحفظ كثيراً من أشعار العرب، فأصبح نظم الشعر عليه سهلاً مما جعله يكثر منه[2].

وقد أخذ العربية عن ثابت بن خيار[3] وحضر مجلس أبي علي الشلوبين هناك، وكذلك أخذها عن ابن يعيش في حلب.

روى عنه خلق كثير، منهم: ابنه بدر الدين، والشمس بن أبي الفتح البعلي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار[4].

وترك مصنفات كثيرة طافت الآفاق شهرتها، وسارت مسير الشمس بحسن غرتها، منها: تسهيل الفوائد وشرحه الذي لم يكمله وشواهد التوضيح والخلاصة الألفية التي تأثر فيها بألفية ابن معط والكافية والشافية[5].

توفي بدمشق سنة 672 هـ[6].

21 ـ (ابن هشام الخضراوي)

هو: محمد بن يحيى بن هشام بن عبد الله بن أحمد الأنصاري الخزرجي المعروف بابن هشام الخضراوي[7].

---

(1) انظر في ذلك مقدمة التسهيل ص 8، ومجلة العربي عدد (166) ص 131، إذ أن كلاًّ من: محمد كامل بركات وعبدالعال سالم مكرم أكد تاريخ هجرته هذا.

(2) نظم: الخلاصة في النحو وكذلك المقصور والممدود، والمثلث في اللغة.

(3) هو ثابت بن محمد بن يوسف المعروف بابن خيار المتوفى سنة 628 هـ.

(4) انظر: مرآة الجنان جـ 4، ص 172.

(5) انظر: البلغة ص 229.

(6) انظر: المصدر نفسه والوافي بالوفيات 3[359 والبغية 134/1.

(7) يعرف أيضاً بابن البراذعي والخضراوي نسبة إلى جزيرة الخضراء.
انظر: البلغة ص 250، والبغية جـ 1، ص 267.

درس العربية حتى أصبح إماماً لها كما شهد له بذلك أبو علي الشلوبين[1] وكان له فيها عدة تصانيف يتضح منها اهتمامه بكتاب الإيضاح لأبي علي الفارسي فقد شرحه في كتابه (الإفصاح) ولخصه في كتاب (الاقتراح) وشرح أبياته في كتابه (غرو الأصباح)[2] وله أيضاً كتب أخرى منها: فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال وتقييدات مفيدة في مختلف العلوم[3].

وقد توفي بتونس سنة 646 هـ[4].

22 ـ (أبو حيان)

هو: الإمام الشيخ محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفزي[5] الأندلسي الغرناطي، المعروف بأثير الدين أبي حيان، المولود بغرناطة سنة 654 هـ.

درس القراءات والعربية، وتقدم بالنحو وأقرأه في حياة شيوخه بالمغرب وسمع الحديث بالأندلس ومصر والحجاز، ودرس التفسير والأدب والتاريخ، واشتهر اسمه وطار صيته[6]، وارتحل من بلاده طالباً للعلم وناشراً له فذهب إلى مصر ودرس فيها ودرس كثيراً من أبنائها[7].

أخذ عن كثير من علماء عصره، نذكر منهم: أبا جعفر بن الطباع، وأبا الحسن الأبدي، وأبا جعفر بن الزبير، وأبا جعفر اللبلي، وابن أبي الأحوص، وبهاء الدين النحاس[8].

وتتلمذ على يديه كثير من أبناء عصره، حتى أنه لم يتوان أكابر العصر عن الأخذ عنه، من أولئك: تقي الدين السبكي وابن عقيل وناظر الجيش وابن مكتوم وكان يقبل على الأذكياء من طلبته ويبدي لهم التعظيم[9].

---

(1) انظر: البلغة ص 250.
(2) انظر: نشأة النحو ص 200.
(3) انظر: البلغة، ص 250.
(4) انظر: المصادر المتقدمة.
(5) نسبة إلى (نفزة) وهي قبيلة من قبائل البربر. انظر: البغية 280/1.
(6) انظر: الدرر الكامنة جـ 4، ص 304.
(7) انظر: البغية جـ 1، ص 281.
(8) انظر: المصدر نفسه جـ 1، ص 283.
(9) انظر: الدرر الكامنة جـ 4، ص 304.

وضع مصنفات تزيد على خمسين، نذكر منها: البحر المحيط في التفسير، والتجريد لأحكام كتاب سيبويه والتذييل والتكميل في شرح التسهيل وارتشاف الضرب ومنهج السالك، وغاية الإحسان وشرحاً عليها، وكل هذه في النحو[1].

توفي بالقاهرة سنة 745 هـ[2].

23 ـ (ابن معط)[3]

هو: الإمام أبو الحسن[4] يحيى بن معط بن عبد النور، الزواوي المغربي الجزولي[5]، المولود في المغرب سنة 564 هـ.

درس القراءات وألف فيها ودرس الحديث والفقه واللغة، حتى أنه قد حفظ[6] صحاح الجوهري، ومع ذلك فقد اشتهر بالنحو الذي أخذه عن الأستاذ أبي موسى الجزولي.

وقد رحل إلى مصر والتقى بعلمائها، ومنها انتقل إلى دمشق وأقام بها وتولى النظر في مصالح المسلمين هناك، وفي هذه الفترة نظم ألفيته في النحو، التي سماها: (الدرة الألفية) التي تأثر بها ابن مالك ـ فألف على نهجها خلاصته التي فاقت شهرتها شهرة الدرة الألفية، وقد رجع بعد وفاة الملك المعظم إلى مصر وتصدر للتدريس فيها بالجامع العتيق.

وله بالإضافة إلى ألفيته هذه مؤلفات في النحو وغيره، من ذلك: الفصول الخمسون، والعقود والقوانين، وحواش على أصول ابن السراج، وشرحان على: أبيات سيبويه، وجمل الزجاجي وكل هذه في النحو، كما أنه قد ألف كتاب (المثلث) في اللغة، وكتاب (البديع) في صناعة الشعر. ولما كان مغرماً بالنظم ـ نجده قد نظم: قصيدة في القراءات السبع وصحاح الجوهري الذي لم يكمله والجمهرة لابن دريد، وكتاباً في العروض[7].

وكانت وفاته في مصر سنة 628 هـ[8].

(1) انظر: البلغة ص 204.
(2) انظر: المصدرين السابقين وشذرات الذهب جـ 3، ص 72.
(3) هناك من سماه ـ ابن عبدالمعطي. انظر: أعلام النبلاء جـ 3، ص 2، إلا أن أغلب المؤرخين سماه بابن معط، انظر في ذلك: البغية جـ 2، ص 344، والنبوغ المغربي ص 153.
(4) كذا جاءت كنيته في البغية وفي أعلام النبلاء، وقد وجدت الأستاذ عبدالله كانون في كتابه النبوغ المغربي ص 153 يقول: أنه يكنى بأبي زكريا.
(5) انظر: النبوغ ص 153، إذ يقول أنه من (جزولة).
(6) انظر: البغية جـ 2، ص 344.
(7) انظر: أعلام النبلاء جـ 13، ص 2. والنبوغ ص 153 والبغية جـ 2، ص 344.
(8) انظر: المصادر أنفسها.

مراجع الرسالة

أولاً ـ القرآن وعلومه وكتب التفسير:

1 ـ القرآن الكريم.

2 ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، طبعة الحلبي 1951 م.

3 ـ أحكام القرآن، لابن العربي.

4 ـ البحر المحيط، لأبي حيان، الطبعة الأولى، القاهرة 1328 هـ.

5 ـ تفسير الكشاف، للزمخشري، المطبعة الشرقية 1307 هـ.

6 ـ التيسير في القراءات السبع، للداني، طبعة تركيا 1930 م.

7 ـ الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، طبعة بيروت 1971 م.

8 ـ عمدة التفسير، لابن كثير، طبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

9 ـ القراءات الشاذة، لعبدالفتاح القاضي. عيسى البابي الحلبي بالقاهرة.

10 ـ المحتسب في القراءات الشاذة لابن جني.

11 ـ مختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، طبعة مصر 1934 م.

12 ـ معاني القرآن، للفراء، طبعة الدار المصرية للتأليف والترجمة.

13 ـ معجم ألفاظ القرآن، لمحمد فؤاد عبدالباقي، طبعة دار الشعب.

14 ـ النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، طبعة مصطفى محمد بالقاهرة.

15 ـ النهر الماد من البحر، لأبي حيان، الطبعة الأولى، القاهرة 1328 هـ.

ثانياً ـ الحديث وعلومه.

16 ـ الباعث الحثيث. لابن كثير، الطبعة الثالثة، محمد علي صبيح.

17 ـ تحفة الأحوذي في شرح سنن الترمذي.
18 ـ تيسير علوم الحديث، محمد ندا، طبعة القاهرة 1972 م.
19 ـ سنن ابن ماجه.
20 ـ سنن أبي داود.
21 ـ سنن الترمذي.
22 ـ سنن الدارمي.
23 ـ سنن النسائي.
24 ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك. طبعة لجنة البيان العربي 1957 م.
25 ـ صحيح البخاري.
26 ـ صحيح مسلم.
27 ـ علوم الحديث، لصبحي الصالح، طبعة دار العلم للملايين ببيروت.
28 ـ عون المعبود على سنن أبي داود.
29 ـ فتح الباري على صحيح البخاري.
30 ـ مجمع الزوائد.
31 ـ سنن الإمام أحمد.
32 ـ معجم ألفاظ الحديث، للفيف من المستشرقين طبعة ليدن 1936 م.
33 ـ موطأ الإمام مالك.

ثالثاً ـ المخطوطات:

34 ـ ارتشاف الضرب، لأبي حيان، دار الكتب المصرية (1106 نحو).
35 ـ الإفصاح شرح الإيضاح، لابن أبي الربيع، دار الكتب المصرية (14 ـ نحو).
36 ـ التذييل والتكميل، لأبي حيان، دار الكتب المصرية (61 نحو).
37 ـ التعليقات الوفية، للشريشي، دار الكتب المصرية (59 ,60 نحو).
38 ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدماميني، دار الكتب (1010 نحو).
39 ـ تنقيح الألباب، لابن خروف، المكتبة التيمورية (530 نحو).
40 ـ التوطئة في النحو، للشلوبين، المكتبة التيمورية (668 نحو).
41 ـ رصف المباني، لابن عبدالنور المالقي، المكتبة التيمورية (265 نحو).

42 ـ الدرة الألفية، لابن معط.
43 ـ سير أعلام النبلاء. للذهبي، مصورة بدار الكتب (12195).
44 ـ شرح الاقتراح، لابن علان، المكتبة التيمورية (503 نحو).
45 ـ شرح الجزولية الكبير، للشلوبين (102 نحو) معهد المخطوطات).
46 ـ شرح الجزولية الصغير، للشلوبين (103 نحو) معهد المخطوطات.
47 ـ شرح جمل الزجاجي، لابن الضائع، دار الكتب (19 و 20 نحو).
48 ـ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفرو، دار الكتب (459 نحو).
49 ـ شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، دار الكتب (579 نحو).
50 ـ غاية الإحسان، لأبي حيان، دار الكتب (24 نحو).
51 ـ الفصول النحوية، لابن معط (123 نحو) معهد المخطوطات.
52 ـ المباحث الكاملية للورقي، دار الكتب (266 نحو).
53 ـ المحصول في شرح الفصول، لابن أياز (145 نحو) معهد المخطوطات.
54 ـ المسائل الخلافية، لأبي البقاء الكبرى (350 نحو) معهد المخطوطات.
55 ـ المقدمة الجزولية، لأبي موسى الجزولي، المكتبة التيمورية (362 نحو).
56 ـ المنهل الصافي، لابن تغري بردي، دار الكتب (1113 تأريخ).
57 ـ النكت الحسان، لأبي حيان، دار الكتب (364 نحو).

رابعاً ـ المطبوعات:

58 ـ ابن جني النحوي، لفاضل السامرائي، طبعة بغداد 1969 م.
59 ـ أبو حيان النحوي، لخديجة الحديثي، طبعة بغداد 1966 م.
60 ـ أبو علي الفارسي، لعبدالفتاح شلبي، طبعة القاهرة 1377 هـ.
61 ـ الإحاطة في أخبار غرناطة، لابن الخطيب، طبعة القاهرة 1956 م.
62 ـ الأحكام في أصول الأحكام، لابن حزم، طبعة القاهرة 1947 م.
63 ـ أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، طبعة بيروت 1374 م.
64 ـ الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، للسلاوي، المطبعة البهية 1312 هـ.
65 ـ الإسلام في أسبانيا، للطفي عبد البديع، طبعة القاهرة 1969 م.
66 ـ الأشباه والنظائر في النحو، للسيوطي، طبعة الهند 1359 هـ.

67 ـ الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر، طبعة القاهرة 1323 هـ.
68 ـ الأعلام، الزركلي، الطبعة الثانية، 1957 م.
69 ـ الإقتراح، للسيوطي، طبعة الهند 1359 هـ.
70 ـ ألفية ابن مالك، طبعة مصطفى البابي الحلبي 1940 م.
71 ـ أنباء الرواة، للقفطي، طبعة دار الكتب بالقاهرة 1950 م.
72 ـ الإيضاح في علل النحو، للزجاجي، طبعة القاهرة 1959 م.
73 ـ إيضاح المكنون، لإسماعيل باشا، طبعة طهران 1957 م.
74 ـ البحث اللغوي عند العرب، لأحمد مختار عمر، طبعة القاهرة 1971 م.
75 ـ البداية والنهاية، لابن الأثير، طبعة القاهرة.
76 ـ البدر الطالع، للشوكاني، الطبعة الأولى بالقاهرة 1348 هـ.
77 ـ بغية الملتمس، للظبي، طبعة مدريد 1884 م.
78 ـ بغية الوعاة، للسيوطي، طبعة عيسى البابي الحلبي 965 م.
79 ـ البلغة في أئمة اللغة، للفيروزبادي، طبعة دمشق 1972 م.
80 ـ البهجة المرضية شرح الألفية، للسيوطي، ط. عيسى البابي الحلبي.
81 ـ تاريخ آداب العرب، للرافعي، طبعة الإستقامة بالقاهرة 1954 م.
82 ـ تاريخ الأدب العربي، لأحمد حسن الزيات، مطبعة الاعتماد بالقاهرة 1930 م.
83 ـ تاريخ الإسلام السياسي، لحسن ابراهيم، طبعة النهضة المصرية 1965 م.
84 ـ تاريخ الأندلس، ليوسف أشباخ، طبعة القاهرة 1940 م.
85 ـ تاريخ بغداد، لابن الخطيب، طبعة السعادة بالقاهرة 1931 م.
86 ـ تاريخ العلماء والرواة في الأندلس، لابن الفرضي، طبعة السعادة 1954.
87 ـ تاريخ الفكر الأندلسي، لبالنثيا، طبعة النهضة العربية بالقاهرة 1955 م.
88 ـ تسهيل الفوائد، لابن مالك، طبعة دار الكاتب العربي بالقاهرة 1968.
89 ـ التكملة، لابن الآبار، طبعة القاهرة 1956 م.
90 ـ جذوة المقتبس، للحميدي، طبعة السعادة بالقاهرة 1953 م.
91 ـ الجمل للزجاجي، طبعة الجزائر 1926 م.
92 ـ حاشية الأمير على المغني، طبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
93 ـ حاشية الدماميني على المغني، طبعة مصر 1305 م.

94 ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، طبعة عيسى البابي الحلبي.
95 ـ خزانة الأدب للبغدادي طبعة بولاق بالقاهرة.
96 ـ الخصائص لابن جني، طبعة دار الكتب بالقاهرة 1954/1952 م.
97 ـ الخليل الفراهيدي، لمهدي المخزومي، طبعة بغداد 1960 م.
98 ـ دائرة المعارف الإسلامية (الطبعة العربية) 1935 م.
99 ـ دائرة معارف القرن العشرين، لمحمد فريد وجدي طبعة 1922 م.
100 ـ دراسات في العربية، لمحمد خضر حسين، طبعة دمشق 1960 م.
102 ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر، طبعة الهند 1350 هـ.
103 ـ الدرر اللوامع، للشنقيطي، طبعة مصر 1328 هـ.
104 ـ الديباج المذهب، لابن فرحون، طبعة السعادة 1329 هـ.
105 ـ ديوان جرير، طبعة دار المعارف بالقاهرة.
106 ـ الذيل والتكملة، لابن عبدالملك، طبعة بيروت.
107 ـ الرد على النحاة لابن مضار، طبعة دار الفكر 1947 م.
108 ـ روضات الجنان، للخوانسادي، طبعة تركيا 1347 هـ.
109 ـ سيبويه إمام النحاة للنجدي، طبعة لجنة البيان العربي 1953 م.
110 ـ سير أعلام النبلاء. للذهبي، طبعة دار المعارف بمصر.
111 ـ شذرات الذهب، لابن العماد، طبعة القاهرة 1350 م.
112 ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، طبعة عيسى البابي الحلبي.
113 ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، طبعة عيسى البابي الحلبي.
114 ـ شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، طبعة القاهرة 1954 م.
115 ـ شرح شواهد ابن عقيل. للجرجاوي، طبعة عيسى البابي الحلبي.
116 ـ شرح الشواهد، للعيني، طبعة عيسى البابي الحلبي.
117 ـ شرح المفصل، لابن يعيش، طبعة القاهرة.
118 ـ الشعر والشعراء، لابن قتيبة، الطبعة الثانية بالقاهرة 1967 م.
119 ـ شواهد التوضيح، لابن مالك، طبعة القاهرة 1957 م.
120 ـ الصاحبي في اللغة، لابن فارس، طبعة المؤيد 1328 هـ.
121 ـ الصلة، لابن بشكوال، طبعة السعادة 1955 م.

123 ـ ضحى الإسلام، لأحمد أمين، طبعة القاهرة 1935 م.
124 ـ طبقات الشافعية، للسبكي، طبعة القاهرة 1906 م.
125 ـ طبقات الشعراء، لابن سلام، طبعة مصر 1952 م.
126 ـ طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، طبعة السعادة 1954 م.
127 ـ ظهر الإسلام، لأحمد أمين، طبعة القاهرة 1953 م.
128 ـ العقد الثمين، لأحمد المكي.
129 ـ العلة النحوية، لمازن المبارك، طبعة دمشق 1971 م.
130 ـ فوات الوفيات، لمحمد شاكر، طبعة القاهرة 1951 م.
131 ـ في أصول النحو، لسعيد الأفغاني، الطبعة الثالثة في دمشق 1964 م.
132 ـ القاموس المحيط، للفيروزبادي، الطبعة الثالثة بالقاهرة 1933 م.
133 ـ القراءات الشاذة للقاضي، طبعة عيسى البابي الحلبي.
134 ـ القواعد النحوية، مادتها وطريقتها، لعبدالمجيد حسن، طبعة الأنجلو 1953 م.
135 ـ الكامل لابن الأثير، طبعة الحلبي 1303 هـ.
136 ـ كتاب سيبويه، طبعة الأميرية 1316 هـ.
137 ـ كتاب سيبويه، طبعة بيروت 1967 م.
138 ـ كشف الظنون لحاجبي خليفة، طبعة طهران 1957 م.
139 ـ لسان العرب، لابن منظور، طبعة بيروت.
140 ـ اللغة والنحو، لحسن عون، طبعة الإسكندرية 1952 م.
141 ـ اللغة والنحو، لعباس حسن، الطبعة الثانية بالقاهرة 1971 م.
142 ـ المبهج في أسماء الشعراء، لابن جني، طبعة دمشق 1348 هـ.
143 ـ محاضرات في تاريخ المذاهب الفقهية، لأبي زهرة، طبعة القاهرة 1962 م.
144 ـ المدارس النحوية لشوقي ضيف، طبعة دار المعارف 1968 م.
145 ـ مدرسة الكوفة النحوية، للمخزومي، طبعة بغداد 1955 م.
146 ـ مراتب النحويين، لأبي الطيب، طبعة القاهرة 1955 م.
147 ـ المعجب في تلخيص أخبار العرب، للمراكشي، طبعة القاهرة 1949 م.
148 ـ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، طبعة دار المأمون 1936 م.
149 ـ معجم البلدان لياقوت الحموي، طبعة بيروت 1955 م.

150 ـ معجم المؤلفين، لعمر كحالة، طبعة دمشق 1960 م.
151 ـ مغني اللبيب، لابن هشام، طبعة عيسى البابي الحلبي.
152 ـ المقتضب، للمبرد، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1385 هـ.
153 ـ مقدمة ابن خلدون، طبعة عيسى البابي الحلبي.
154 ـ مقدمة ابن خلدون، طبعة المكتبة التجارية.
155 ـ مقدمة التسهيل، لمحمد كامل بركات، طبعة القاهرة 1968 م.
156 ـ مقدمة الرد على النحاة، لشوقي ضيف، طبعة القاهرة 1947 م.
157 ـ مقدمة المقرب، للمحققين، طبعة بغداد 1972/1971 م.
158 ـ ملخص أبطال القياس، لابن حزم، طبعة بيروت 1969 م.
159 ـ منار السالك، للنجار، طبعة القاهرة 1961 م.
160 ـ من تاريخ النحو، لسعيد الأفغاني، طبعة بيروت 1970 م.
161 ـ منهج السالك، لأبي حيان، طبعة 1947 م.
162 ـ الموشح، للمرزباني، طبعة القاهرة 1965 م.
163 ـ الموشح، للمرزباني، طبعة القاهرة 1965 م.
164 ـ النحو العربي، لمازن المبارك، طبعة دمشق 1971 م.
165 ـ نزهة الألباء، لابن الأنباري، طبعة جمعية مآثر علماء العرب.
166 ـ نزهة الألباء، لابن الأنباري، طبعة النهضة المصرية 1967 م.
167 ـ نشأة النحو، للشيخ الطنطاوي، طبعة القاهرة 1969 م.
168 ـ النشر في القراءات الشعر، لابن الجزري، طبعة مصطفى محمود بالقاهرة.
169 ـ نظرات في اللغة عند ابن حزم، للأفغاني، طبعة دمشق 1963 م.
170 ـ نظرات في اللغة، لطه الراوي، طبعة بيروت 1962 م.
171 ـ نفح الطيب، للمقرى، طبعة 1949 م.
172 ـ نكت الهميان في نكت العميان، للصفدي، طبعة القاهرة 1911 م.
173 ـ هدية العارفين، لإسماعيل باشا، طبعة استانبول 1951 م.
174 ـ همع الهوامع، للسيوطي، طبعة السعادة 1327 هـ.
175 ـ الوافي بالوفيات، للصفدي، طبعة دمشق 1959 م.
176 ـ وفيات الأعيان، لابن خلكان، طبعة القاهرة 1948 م.

خامساً ـ فهارس ودوريات:

177 ـ الفهرست لابن النديم، طبعة الإستقامة في القاهرة.

178 ـ فهرست دار الكتب المصرية (العام).

179 ـ فهرست المخطوطات بدار الكتب المصرية.

180 ـ فهرست المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية.

181 ـ فهرست المكتبة التيمورية.

182 ـ مجلة الأزهر، الجزء السابع المجلد 31.

183 ـ مجلة العربي الكويتية العدد 166.

184 ـ مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة العدد الثالث.

185 ـ مجلة المجمع اللغوي بالقاهرة العدد الرابع.

سادساً ـ الرسائل العلمية:

186 ـ الإتجاهات النحوية في الأندلس، للدكتور أمين السيد، دكتوراه، دار العلوم.

187 ـ إرتشاف الضرب، لأبي حيان، دكتوراه، كلية اللغة العربية.

188 ـ الإستشهاد في النحو العربي، عثمان الفقي، ماجستير دار العلوم.

189 ـ الأصول في النحو لابن السراج، عبدالحسين الفتلي، دكتوراه، آداب القاهرة.

190 ـ التوطئة في النحو للشلوبين، يوسف مطاوع، ماجستير، دار العلوم.

191 ـ رصف المباني في حروف المعاني للمالقي، أحمد الخراط، ماجستير، آداب القاهرة.

192 ـ شرح الجمل لابن عصفور، صاحب جعفر، دكتوراه، آداب القاهرة.

193 ـ مدرسة بغداد النحوية، إبراهيم نجا، دكتوراه في الأزهر.

194 ـ المدرسة النحوية في مصر والشام، عبدالعال مكرم، ماجستير، دار العلوم.

195 ـ المقرب في النحو لابن عصفور، يعقوب غنيم، ماجستير دار العلوم.

196 ـ منهج النحاة العرب، عبدالحميد أحمد حماد، ماجستير، دار العلوم،

197 ـ نحو ابن مالك بين البصرة والكوفة، عبدالرحمن السيد، دكتوراه، دار العلوم.

198 ـ نظرية ابن مضاء في تيسير النحو، أميرة توفيق، ماجستير، آداب القاهرة.

فهارس الرسالة

أولاً ـ الآيات القرآنية.
ثانياً: الأحاديث النبوية.
ثالثاً: الشعر.
رابعاً: الاعلام.
خامساً: الموضوعات.

أولاً ـ الآيات القرآنية

ثانياً ـ الأحاديث النبوية



ثالثاً ـ الشعر

رابعاً ـ الأعلام

(أ)

(ب)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(ش)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ، و، ي،)

فهرس الموضوعات

باب الأول

آراؤهـم النحويـة

الباب الثاني
خصائص المذهب الأندلسي في
النحو العربي